مركز دراسات الشهيد الخامس

نَسَقُ النهرين

نَسَقُ النهرين
مساحات للفكر والثقافة العراقية
مجلة دورية ثقافية اجتماعية فكرية

المجلد الأول، العدد ١، نوفمبر ٢٠٢٦ م

الهوية الوطنية والمواطنة والتماسك الاجتماعي
يتقدّم الانتماء العراقي حين تتسع المواطنة وتتراجع الحواجز أمام العدالة وتكافؤ الفرص.

الشباب والجامعة ومستقبل العراق الاجتماعي
حين لا تكفي الشهادة لصناعة المستقبل، يبحث الشباب العراقي عن تعليمٍ يفتح أبواب العمل والكرامة والاستقلال.

الإعلام والثقافة الرقمية والرأي العام
في الفضاء الرقمي تتنافس الروايات على صناعة الوعي العراقي، حيث تتقاطع قوة الرسالة مع نفوذ الشبكات والخوارزميات.

الدين والشعائر والهوية الاعتقادية للمجتمع العراقي
يمنح الأربعين نموذجًا حيًا لتحويل الثقة والتطوع والخدمة من طاقة موسمية إلى رصيد مستدام للمجتمع.

الأسرة والمرأة والطفولة والتحديات الاجتماعية
تتوازن الأسرة حين يلتقي حق الاختيار برضا الزوجين وتصان مصلحة الطفل في إطارٍ من العدالة والاستقرار.



نسق النهرين

مجلة اجتماعية - ثقافية تصدر عن مركز دراسات الشهيد الخامس

صاحب الامتياز

مركز الدراسات الشهيد الخامس

هيئة التحرير :

١. د. يحيى أبو زكريا
٢. تحسين الشيخلي
٣. أ. د. طلال ناظم الزهيري
٤. أ. د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي
٥. أ. د. ظاهر محسن كاظم
٦. محمد حسن فيصل عزيز
٧. إياد حسين الإمارة
٨. أ. د. باقر محمد جعفر الكرباسي
٩. أ. د. محمد كاظم الفتلاوي
١٠. د. أنور فاضل الخالدي
١١. سعد صاحب الوائلي
١٢. جليل هاشم البكاء
١٣. د. نعمه العبادي
١٤. رياض الفرطوسي
١٥. د. صباح محسن كاظم
١٦. زهراء عقيل
١٧. السيد هاشم أمير الهاشمي
١٨. عدي عدنان البلداوي
١٩. جليل إبراهيم مندلاوي
٢٠. علاء الطائي
٢١. سامي الجابري
٢٢. مروان ياسين الدليمي
٢٣. علي عزيز السيد الجاسم
٢٤. انتصار الماهود
٢٥. صفاء كاظم الخاقاني
٢٦. حيدر عبد الرحمن الربيعي
٢٧. حيدر حسين سويري
٢٨. أسعد عبدالله عبدعلي
٢٩. عبدالرزاق فرحان البهادلي
٣٠. عباس النوري
٣١. فاطمة الزهراء فاضل مدلول الكعبي

رسالة المجلة

إن فهم المجتمع العراقي، بتنوعه الثقافي وخلفيته التاريخية وتحولاته المتسارعة، يتطلب رؤية تربط التجربة المعاشة للناس بفكر وتحليلات النخبة. توفر هذه المجلة، بمنهج اجتماعي وثقافي، فضاءً لطرح التساؤلات الجوهرية، وتبادل وجهات النظر، ودراسة قضايا العراق الراهنة، وتسعى للمساهمة في فهم سياقات وتداعيات وسبل مواجهة هذه القضايا. إن تحليلات المفكرين، إلى جانب التعريف بمراكز الفكر والتعرف على مظاهر الثقافة العراقية، هي أجزاء من هذا الجهد لمعرفة القدرات الفكرية والاجتماعية للبلد وفتح آفاق الحوار حول مستقبله. يستعرض هذا العدد الروابط بين الهوية الوطنية، والمواطنة المتساوية، والانسجام الاجتماعي، إلى جانب اهتمامات الشباب، ودور الجامعة، وآفاق التوظيف والمشاركة لديهم. كما تشكل تحولات الأسرة وقضايا النساء والأطفال، مع مراعاة النسبة بين العدالة القانونية والحماية الاجتماعية ومقتضيات المجتمع العراقي، جزءاً آخر من مباحثه. كذلك، يتم تسليط الضوء على تحولات الإعلام والثقافة الرقمية وتأثيرها على الرأي العام، إلى جانب مكانة الدين والمناسك في تعزيز التضامن والمسؤولية الجماعية. السؤال المشترك لهذه المباحث هو كيف يمكن تحويل القدرات المتنوعة للمجتمع العراقي إلى ركيزة مستدامة للثقة العامة، والمشاركة الواعية، وتحسين الحياة الاجتماعية

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

مركز دراسات الشهيد الخامس

المحتويات

البحوث و الدراسات:

حقوق الإنسان في حضارة وادي الرافدين
حاتـم الـصالحي..... ٧
من الظمأ الأنطولوجي إلى فلسفة العبور
عبد الجبار الرفاعى ٩
الإنترنت يدمر أسرنا وأولادنا وأجيالنا
د. يحيى أبو زكريا ١١
أطفال اليوم ومجتمع الغد.. كيف نهيئ جيلاً ستكون الآلة شريكاً في حياته؟
تحسين الشيخلي ١٢
مركز الكاظمية لإحياء التراث... ذاكرة مدينة وجهود في صون الموروث الثقافي
كرار عباس التميمي ١٤
المضيف والحياة الاجتماعية في أهوار العراق ٢١
بين رغبة الأهل وموهبة الأبناء: نحو منظومة أسرية-مجتمعية تصنع جيلًا من العلماء
أ.د. طلال ناظم الزهيري ٢٣
الوعي الفكري الثقافي والشباب في العراق
أ. د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ٢٥
العراقيُّ يحلقُ بجناحي الدين والتأريخ
أ.د. ظاهر محسن كاظم ٢٨
مفهوم الهوية الوطنية بين الانتماء المجتمعي وتنظيم السلطة: قراءة في الواقع العراقي
محمد حسن فيصل عزيز ٣٠
المقام العراقي: حين يتغيّر المكان ويبقى النغم ٣٥
التنافس بين الدولة والأحزاب والمؤثرين والخوارزميات في عصر العمليات الرقمية المنسقة
إياد حسين الإمارة ٣٦
حديث في تعزيز المواطنة وثقافة الانتماء
أ.د. باقر محمد جعفر الكرباسي ٣٩
الأثر التربوي والسلوكي: «النمذجة السلوكية (القدوة الحسنة) وأثرها في التوجيه الفكري والسلوكي للشباب»
أ.د. محمد كاظم الفتلاوي ٤١
الأسرة والتربية بين العلم والأخلاق
د. صباح محسن كاظم ٤٣

قضايا في نقد الواقع الثقافي
عدى عدنان البلداوي ٤٦
الحقيقة والتضليل: صناعة الزائف من معطيات الحقيقة
د. أنور فاضل الخالدي ٤٧
مركز دراسات الكوفة واحمة البحث العلمي
ا.د. حسنين جابر الحلو ٥٠
زيارة الأربعين بين إطار الخدمة التطوعية ومضمار التنمية الوطنية: كيف يمكن استثمار الإمكانات الشعائرية لتخليق خزينٍ اجتماعيٍ تنمويٍ مستدام؟
سعد صاحب الوائلي ٥٢
قراءة منطقية في مفهوم الوطنية: الوطنية بين الفعل والقول والعقيدة والكرامة
جليل هاشم البكاء ٥٥
المهدوية والبحث عن المعنى: الأسئلة الأكثر عمقًا
د. نعمه العبادي ٥٧
تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديث
فاطمة المحسن ٥٩
المواطنة وإعادة إنتاج الدولة
رياض الفرطوسي ٦٢
متى تصبح الوطنية تجربة؟ الهوية العراقية بين تنظيم السلطة وتجربة المواطنة
زهراء عقيل ٦٤
المدونة الجعفرية للأحوال الشخصية ,حق الاحتكام إلى الشريعة وحفظ الأسرة ومصلحة المحضوظ
السيد هاشم أمير الهاشمي ٦٦
حوار خاص مع زهراء كاظم الصدر..... ٦٩
الأسرة في عصر التقنية الرقمية قراءة في واقع الأحداث
عدي عدنان البلداوي..... ٧٣
من يملك حق اختيار القانون؟ إشكالية تعدد الأنظمة القانونية للأسرة في العراق
علاء الطائي ٧٥
من الشهادة إلى المستقبل: لماذا ينتظر الشاب العراقي الوظيفة الحكومية بعد التخرج؟
سامي الجابري ٧٦
من يصنع الرأي العام في العراق؟ حين يصبح الانتشار سلطة
مروان ياسين الدليمي ٧٩

من هو المثقف ؟
لطفية الدليمي ٨٣
جيش الشباب العاطل: قراءة سريعة في مكامن الأزمات
علي عزيز السيد الجاسم ٨٤
حوار خاص مع الأستاذ صالح الطائي ٨٦
مركز الجنوب الثقافي الإسلامي ٩٢
الهوية الوطنية العراقية بين وعي المواطن وتحديات السياسة
حيدر حسين سويري ٩٦
الأربعين خارج زمنها: من رأس المال الطقوسي إلى أخلاق المجتمع
حيدر عبد الرحمن الربيعي ٩٨
سلطة «الخوارزمية» وعصا التنسيق: من يصوغ العقل الجمعي العراقي اليوم؟
أسعد عبدالله عبدعلي ١٠١
الشهادة والعمل: إصلاح الفجوة بين التعليم وسوق العمل في العراق
عبدالرزاق فرحان البهادلي ١٠٣
مركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية (نحو معرفة أعمق، ورؤية أكثر استشراقًا) ١٠٧
الشهادة والمكانة والتوظيف الحكومي: هل انكسر العقد غير المكتوب بين الجامعة والشاب العراقي؟
م.م صفاء كاظم الخاقاني ١٠٩
المرأة العراقية بين تحديات العمل ومتطلبات الأسرة
انتصار الماهود ١١٢
الهوية الوطنية والمواطنة والانسجام الاجتماعي: مقاربة مفهومية – تطبيقية في إدارة التنوع وبناء الاستقرار
م.م فاطمة الزهراء فاضل مدلول الكعبي ١١٤
احتكار الوعي... صراع في الفضاء الافتراضي على المزاج العراقي
جليل ابراهيم مندلاوي ١١٩
من إنتاج الرسالة إلى هندسة الوعي في عصر العمليات الرقمية المنسقة
عباس النوري ١٢١

حقوق الإنسان في حضارة وادي الرافدين

حاتـم الـــــصالـحي
استاذ حقوق الانسان والديمقراطية/ جامعة بغداد

تُعـد حضـارة وادي الرافديـن مـن أقـدم الحضـارات الإنسـانية التـي شـهدت ظهـور نظـم سياسـية واجتماعيـة وقانونيـة متطـورة، إذ لـم يقتصـر إسـهام سـكان بلاد الرافديـن علـى اختـراع الكتابـة وبنـاء المـدن وتطويـر الزراعـة والتجـارة، وإنمـا امتـد إلـى تنظيـم العلاقـات داخـل المجتمـع ووضـع قواعـد تضبـط سـلوك الأفـراد وتحـدد الحقـوق والواجبـات. وقـد ارتبـط تطـور هـذه القواعـد بالحاجـة إلـى تحقيـق الاسـتقرار الاجتماعـي وحمايـة الملكيـة وتنظيـم الأسـرة والعمـل والتجـارة، فضـلًا عـن تحديـد الجرائـم والعقوبـات وبيـان مسـؤوليات الأفـراد والسـلطة. ومـن هنـا يمكـن النظـر إلـى التشـريعـات العراقيـة القديمـة بوصفهـا إحـدى المراحـل التاريخيـة المبكـرة فـي تطـور فكـرة العدالـة وتنظيـم الحقـوق، مـع التأكيـد علـى أن مفهـوم «حقـوق الإنسـان» بصورتـه المعاصـرة لـم يكـن موجـودًا آنـذاك بالمفهـوم القانونـي والسياسـي الـذي نعرفـه اليـوم. وتبـدأ دراسـة هـذا التطـور مـع إصلاحـات أوروكاجينـا، ملـك مدينـة لكـش، الـذي ارتبـط اسـمه بإصلاحـات ذات طبيعـة اجتماعيـة وإداريـة واقتصاديـة. وقـد جـاءت هـذه الإصلاحـات فـي سـياق وجـود مشـكلات تتعلـق باسـتغلال النفـوذ وتدخـل بعـض أصحـاب السـلطة فـي شـؤون المجتمـع وفـرض الأعبـاء علـى السـكان. وسـعى أوروكاجينـا، بحسـب النصـوص المتاحـة عنـه، إلـى إعـادة تنظيـم عـدد مـن الممارسـات الإداريـة





والاجتماعيـة والحـد مـن بعـض أشـكال الاسـتغلال التـي كانـت تمـس أفـراد المجتمـع، ولا سـيما الفئـات الأضعـف. وتكتسـب إصلاحاتـه أهميـة خاصـة لأنهـا تمثـل مرحلـة مبكـرة مـن محاولـة السـلطة وضـع قيـود علـى التعسـف وتنظيـم العلاقـة بيـن الحاكـم والمجتمـع، ولذلـك تُـدرس فـي تاريـخ الفكـر القانونـي باعتبارهـا مـن أقـدم المحاولات التـي ارتبطـت بمبـادئ الإصلاح والعدالـة الإجتماعيـة. ولـم تكـن إصلاحـات أوروكاجينـا قانونًـا شـاملًا بالمعنـى الـذي ظهـر فـي المدونـات اللاحقـة، لكنهـا كشـفت عـن تطـور مهـم فـي التفكيـر السياسـي والاجتماعـي فـي بلاد الرافديـن، وهـو أن المجتمـع يحتـاج إلـى قواعـد تضبـط السـلطة وتنظـم المـوارد والعلاقـات بيـن أفـراده. كمـا تعكـس هـذه الإصلاحـات إدراكًا مبكـرًا لأهميـة حمايـة بعـض الفئـات مـن الاسـتغلال، وإعـادة تنظيـم بعـض الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي كانـت تؤثـر فـي حيـاة النـاس. ومـن هـذه الزاويـة يمكـن اعتبـار تجربـة أوروكاجينـا إحـدى الحلقـات المبكـرة فـي التاريـخ الطويـل لتطـور فكـرة العدالـة الاجتماعيـة. ثـم انتقلـت التجربـة القانونيـة فـي بلاد الرافديـن إلـى مرحلـة أكثـر تقدمًـا مـع قانـون أورنمـو، الـذي ارتبـط بالملـك أورنمـو، مؤسـس سلالـة أور الثالثـة، فـي أواخـر الألـف الثالـث قبـل المـيلاد. وتكمـن أهميـة هـذا القانـون فـي كونـه مـن أقـدم المدونـات القانونيـة المكتوبـة التـي وصلـت إلينـا، وقـد تنـاول مجموعـة مـن القواعـد التـي تنظـم جوانـب مختلفـة مـن الحيـاة الاجتماعيـة. وقـد عالـج مسـائل تتعلـق بالـزواج والطـلاق والإصابـات والاعتـداءات والسـرقة وغيرهـا مـن القضايـا التـي كانـت تمـس حيـاة الأفـراد بصـورة مباشـرة. ومـن السـمات المهمـة فـي قانـون أورنمـو أن عـددًا مـن الجرائـم كان يعالـج مـن خـلال الغرامـات والتعويضـات الماليـة، بـدلًا مـن الاعتمـاد بصـورة مطلقـة علـى العقوبات البدنيـة. ويعكـس ذلـك تطـورًا فـي التفكيـر القانونـي يقـوم علـى تحديـد الفعـل المخالـف وتحديـد الجـزاء المترتـب عليـه وفـق قاعـدة معروفـة، بـدل تـرك العقوبـة بصـورة كاملـة للتقديـر الشـخصي. كمـا أن وجـود القانـون بصـورة

مكتوبة أسهم في تعزيز فكرة أن العلاقات داخل المجتمع ينبغي أن تخضع لقواعد محددة ومعروفة. وبعد قانون أورنمو ظهرت قوانين لبت عشتار، التي تعود إلى الملك لبت عشتار ملك مدينة إيسن. وقد مثلت هذه القوانين استمرارًا للتطور التشريعي في بلاد الرافدين، إذ تناولت مجموعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، ومنها الملكية والأراضي والزراعة والأسرة والعبيد وبعض العلاقات الاقتصادية. وتظهر أهمية هذه القوانين في استمرار الاتجاه نحو تدوين القواعد القانونية وتحديد الحقوق والالتزامات بصورة أكثر تنظيمًا. وقد عكست قوانين لبت عشتار طبيعة المجتمع الرافديني في ذلك العصر، بما فيه من تفاوت اجتماعي وطبقي ووجود نظام للرق، ولذلك لا يمكن إسقاط مفهوم المساواة وحقوق الإنسان الحديث عليها بصورة مباشرة. ومع ذلك فإن وجود قواعد تنظم الملكية والأسرة والعمل والمعاملات، وتحدد مسؤوليات الأفراد والعقوبات أو التعويضات المترتبة على بعض الأفعال، يمثل تطورًا مهمًا في تاريخ القانون وتنظيم المجتمع. ثم جاءت شريعة حمورابي، التي ارتبطت بالملك حمورابي ملك بابل، لتشكل واحدة من أشهر المراحل في تاريخ التشريع الرافديني. وقد تميزت شريعة حمورابي باتساع الموضوعات التي تناولتها، إذ شملت تنظيم الأسرة والزواج والطلاق والميراث، وتنظيم الملكية والزراعة والتجارة والعمل، فضلًا عن الجرائم والعقوبات والمسؤولية القانونية. وقد سعت الشريعة إلى وضع قواعد واضحة لتنظيم مختلف جوانب الحياة داخل المجتمع البابلي. وتكتسب شريعة حمورابي أهمية خاصة في دراسة تاريخ حقوق الإنسان لأنها تضمنت أحكامًا تتعلق بحماية بعض المصالح والحقوق، مثل حماية الملكية، وتنظيم العقود والمعاملات، ووضع قواعد تتعلق بالأسرة، وتحديد مسؤولية بعض أصحاب المهن، وتنظيم العلاقة بين الدائن والمدين، فضلًا عن معالجة عدد كبير من الجرائم والأفعال الضارة بالمجتمع. كما تضمنت أحكامًا تهدف إلى حماية بعض الفئات الاجتماعية، وإن كانت هذه الحماية تختلف باختلاف المركز الاجتماعي للفرد. وفي الوقت نفسه، من المهم عند دراسة شريعة حمورابي عدم وصفها بأنها إعلان لحقوق الإنسان بالمفهوم الحديث؛ لأن المجتمع البابلي كان مجتمعًا هرميًا، وكانت المكانة الاجتماعية تؤثر في بعض الأحكام والعقوبات. كما أن حقوق المرأة لم تكن قائمة على مبدأ المساواة القانونية الكاملة مع الرجل وفق المفهوم المعاصر، فضلًا عن استمرار نظام الرق والتفاوت الطبقي. ولذلك فإن القيمة التاريخية لهذه الشريعة لا تكمن في كونها طبقت مفهوم حقوق الإنسان الحديث، وإنما في كونها تمثل مرحلة مهمة من تطور فكرة القانون المكتوب وتنظيم العدالة والعلاقات الاجتماعية. ومن خلال الانتقال من أوروكاجينا إلى أورنمو، ثم لبت عشتار، وصولًا إلى حمورابي، نلاحظ وجود تطور تدريجي في عملية تنظيم المجتمع الرافديني. فقد بدأت بمحاولات إصلاحية للحد من بعض مظاهر الاستغلال، ثم تطورت إلى وضع قواعد قانونية مكتوبة تتناول الجرائم والمعاملات والعلاقات الاجتماعية، وصولًا إلى تشريع واسع غطى جوانب متعددة من حياة المجتمع. وهذا التطور يدل على أن سكان وادي الرافدين أدركوا منذ وقت مبكر أهمية القانون في تحقيق الاستقرار وتنظيم العلاقات والحد من النزاعات. وبذلك يمكن القول إن إسهام حضارة وادي الرافدين في تاريخ حقوق الإنسان يتمثل بصورة أساسية في الإسهام المبكر في ترسيخ مبادئ القانون والعدالة وتنظيم الحقوق والواجبات والمسؤولية. وقد شكلت هذه التجارب إحدى الحلقات التاريخية التي أسهمت في تطور الفكر القانوني الإنساني عبر العصور، وصولًا إلى المفهوم الحديث لحقوق الإنسان الذي يقوم اليوم على مبادئ المساواة والكرامة الإنسانية والحرية وعدم التمييز، وهي مبادئ تطورت لاحقًا عبر تجارب تاريخية وحضارية وقانونية متعددة.





من الظمأ الأنطولوجي إلى فلسفة العبور
عبد الجبار الرفاعي

لا يمكن قراءة مشروع عبد الجبار الرفاعي بوصفه مجرد محاولة لتجديد الخطاب الديني، بل هو مشروع فلسفي يسعى إلى إعادة النظر في علاقة الإنسان بالدين، وفي قدرة التجربة الدينية على منح الحياة معنى. وتتجلى هذه الرؤية في كتابه «الدين والظمأ الأنطولوجي»، الذي ينطلق من الإنسان بوصفه كائنًا يبحث عن المعنى، ويتطلع إلى تجاوز محدوديته وجوده. يشكّل مفهوم «الظمأ الأنطولوجي» المدخل الأساسي لفهم هذا المشروع؛ فهو لا يشير إلى حاجة عابرة يمكن إشباعها بإجابات جاهزة، بل إلى قلق وجودي عميق يدفع الإنسان إلى التساؤل عن غاية حياته ومعنى وجوده. ومن هذا المنطلق، لا يبدأ الدين من امتلاك الحقيقة، وإنما من الحاجة المستمرة إلى اكتشاف المعنى.

أولًا: من الدين بوصفه منظومة إلى الدين بوصفه تجربة

يتمثل أحد أبرز تحولات الرفاعي في نقل الاهتمام من الدين بوصفه منظومة من الأحكام والعقائد إلى الدين بوصفه تجربة إنسانية وروحية. فبدلًا من النظر إلى الإنسان من خلال المؤسسة الدينية، ينطلق من حاجاته الوجودية ومخاوفه وآماله وتطلعاته. وهنا يصبح السؤال الأساسي: ماذا يفعل الدين بالإنسان؟ فالإيمان لا يُقاس بحجم المعرفة الدينية وحدها، وإنما بقدرته على بناء إنسان أكثر رحمة ووعيًا واعترافا بكرامة الآخرين. وينتقد الرفاعي أنماط التدين التي تفصل المعرفة الدينية عن الحياة، وتحول الإيمان إلى هوية مغلقة أو وسيلة للتمييز والإقصاء. فالدين، في رؤيته، ينبغي أن يستعيد علاقته بالإنسان، وأن يمنح التجربة الروحية مكانتها بعيدًا عن هيمنة التفسيرات الجامدة.

ثانيًا: الظمأ الأنطولوجي وتحول صورة الإنسان

يعيد مفهوم الظمأ الأنطولوجي تعريف الإنسان بوصفه كائنًا غير مكتمل، منفتحًا على إمكانات التحول والنمو. فالإنسان لا يعيش بما هو عليه فقط، بل بما يطمح إلى أن يصبح عليه.

ومن هنا ينتقل السؤال الديني من «ماذا ينبغي أن أعتقد؟» إلى «أي إنسان أستطيع أن أصبح؟». وهذا الانتقال يمنح الإيمان بعدًا تربويًا وأخلاقيًا، يجعل التدين مسارًا مستمرًا لاكتشاف الذات وتطوير علاقتها بالعالم. فالظمأ الأنطولوجي ليس نقصًا سلبيًا، بل قوة تدفع الإنسان إلى تجاوز الإجابات النهائية والانفتاح على الحقيقة والخير والجمال. وكلما احتفظ الإنسان بقدرته على السؤال، بقيت تجربته الدينية أكثر حيوية وانفتاحًا.

ثالثًا: نقد التدين الذي يستبدل الإنسان بالمؤسسة

يميّز الرفاعي بين الدين بوصفه أفقًا للمقدس، والتدين بوصفه ممارسة بشرية تتأثر بالتاريخ والثقافة والمصالح والسلطة. وتبرز المشكلة حين تتحول المؤسسة الدينية إلى غاية بذاتها، أو حين يُقدّم تفسير بشري معين بوصفه الحقيقة المطلقة التي لا تقبل المراجعة. وعندها يصبح الاختلاف في التأويل سببًا للإقصاء، ويتراجع الإنسان أمام سلطة المؤسسة. ولا يدعو الرفاعي إلى إلغاء المؤسسة الدينية، بل إلى إعادة تحديد وظيفتها، بحيث تكون في خدمة الإنسان لا وسيلة للهيمنة عليه. وبهذا المعنى، يسعى مشروعه إلى أنسنة المجال الديني، من خلال التمييز بين المقدس وتفسيراته التاريخية، وإعادة الاعتبار للعقل والحرية والكرامة الإنسانية.

رابعًا: من الخوف إلى إيمان الحب والرحمة

يطرح الرفاعي تصورًا للتدين يتجاوز العلاقة القائمة على الخوف من العقاب أو الاختلاف أو الآخر، نحو تجربة إيمانية تتمحور حول الحب والرحمة. فالإيمان الذي ينطلق من الحاجة إلى المعنى لا ينبغي أن يتحول إلى أداة للترهيب والإقصاء، بل إلى مصدر للطمأنينة والتسامح والاعتراف بالآخر. وفي هذا السياق، تصبح الأخلاق معيارًا أساسيًا لصدق التجربة الدينية؛ إذ لا تكمن قيمة الإيمان في كثرة الشعائر والمظاهر وحدها، وإنما في أثره على سلوك الإنسان وعلاقته بالمجتمع. فالدين الذي لا يعزز الرحمة والعدل والكرامة يفقد جانبًا أساسيًا من رسالته الإنسانية.

خاتمة: الدين بوصفه عبورًا نحو المعنى

يمكن فهم مشروع عبد الجبار الرفاعي بوصفه انتقالا من التدين المغلق إلى الإيمان المنفتح، ومن سلطة الإجابات الجاهزة إلى حيوية السؤال الوجودي، ومن مركزية المؤسسة إلى مركزية الإنسان. إن «الظمأ الأنطولوجي» ليس مجرد مفهوم فلسفي، بل تعبير عن حاجة الإنسان الدائمة إلى المعنى، وعن رغبته في تجاوز محدوديته نحو أفق أرحب من الحرية والحب والرحمة.

ومن هنا تتشكل فلسفة العبور في مشروع الرفاعي: عبور من الخوف إلى الطمأنينة، ومن الانغلاق إلى الانفتاح، ومن الدين بوصفه سلطة على الإنسان إلى الدين بوصفه تجربة تمنح وجوده معنى وكرامة.

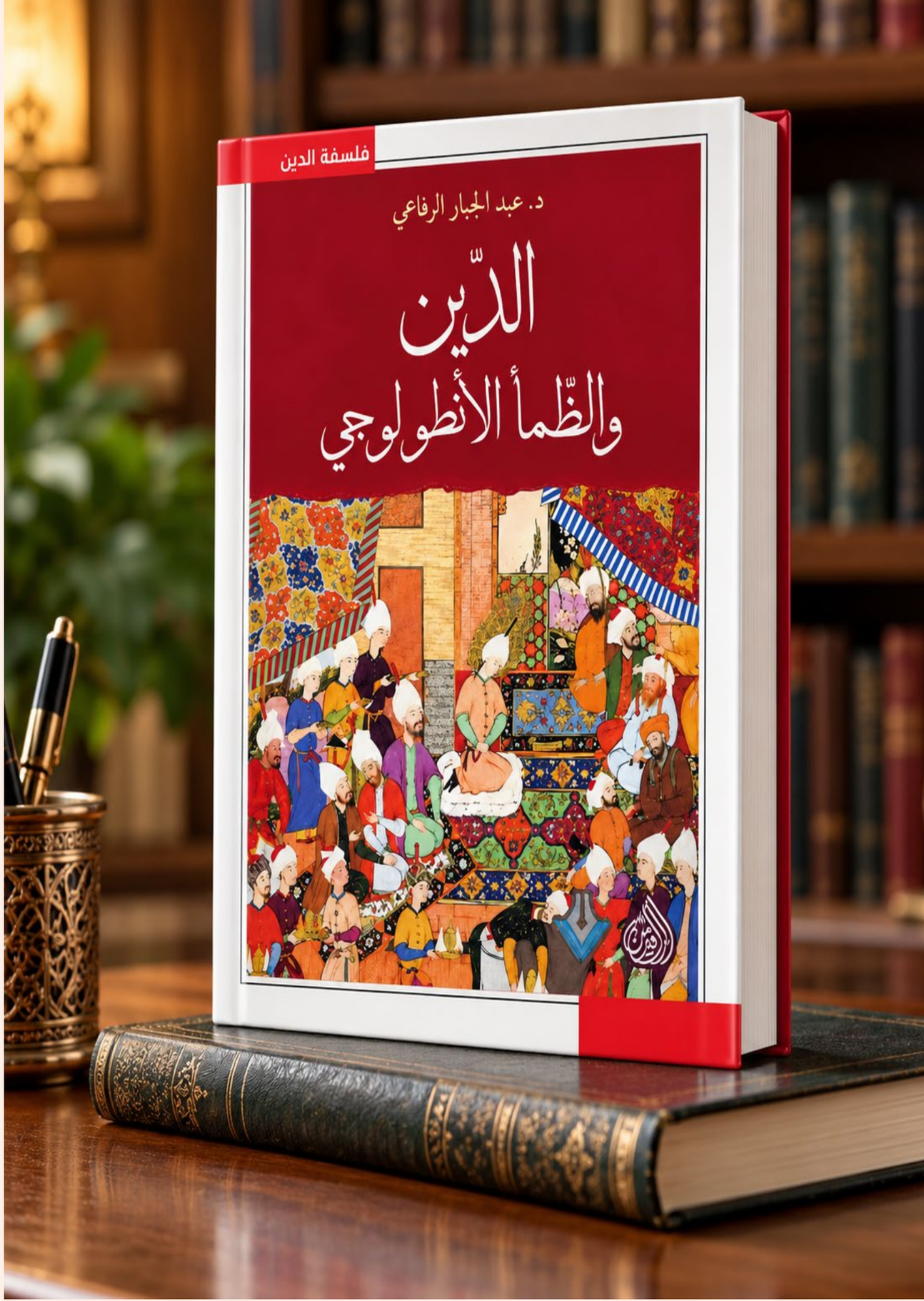


الإنترنت يدمر أسرنا وأولادنا وأجيالنا

د. يحيى أبو زكريا

مفكر صحفي وكاتب وباحث جزائري، ومحلل سياسي وإعلامي، أشرف على إعداد وإخراج عشرات البرامج السياسية في إذاعات وفضائيات عربية، وأسهم في تأسيس عدد من الصحف والمجلات في الجزائر والوطن العربي. عمل مراسلاً لعدة صحف وقنوات من ستوكهولم مثل الوطن القطرية ومجلة المجتمع وشبكة إسلام أون لاين، وكتب في العديد من الصحف العربية والدولية من لندن وبيروت وأمريكا وأستراليا. مؤسس لجريدة البلاغ الجزائرية، وعمل في النبأ والمنقذ ومستشاراً إعلامياً وسياسياً لعدة منابر صحفية. شارك في برنامج الاتجاه المعاكس على قناة الجزيرة في حلقات سياسية فكرية مع شخصيات بارزة حول قضايا عربية ودولية. كما ظهر في عدة قنوات عربية مثل BBC والجزيرة والمنار والمستقلة وغيرها، مقدماً آراء وتحليلات في قضايا سياسية وإقليمية.

أكثر من مؤسسة وهيئة وجمعية قرعت ناقوس الخطر للتنبيه إلى أضرار الإنترنت على أجيالنا العربية، لقد أصبح الإنترنت ينبوعا فكريا سلبيا تتسرب عبره ثقافات عديدة وافدة تمثل خطرا على عادات وتقاليد المجتمع خاصة لدى المستخدمين الذين لا يملكون الوعي والعمق الثقافي الكافيين لتحقيق الحصانة... وبسبب الشبكة العنكبوتية أصبح التفكك الأسري سيد الموقف في معظم البلاد العربية وأصبح كل فرد في الأسرة أمام وسيلة اتصاله بالإنترنت لوقت طويل يصل إلى حد عدم جلوسهم واجتماعهم مع بعضهم البعض كما يجتمعون بمعشوقهم الأول الإنترنت. وأصيب الأمن المجتمعي في مقتل حيث أصبح الإنترنت أحد أهم الوسائل للتأثير السلبي على الشباب تصل إلى حد تجنيدهم ضد مصالح بلدانهم وتحولهم إلى جواسيس لجهات عدوة تسخر الشباب العربي عبر الإنترنت...ناهيك عن أن الإدمان على الإنترنت (Internet Addiction) ينتج الكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية من فقدان التفاعل الاجتماعي واكتساب العادات السيئة والتعرف على الساقطين أخلاقيا من الجنسين، والأخطار الأخلاقية تتزايد حيث الشبكة العنكبوتية مفتوحة على الإباحية والسقوط بشكل كبير. وقد أكدت دراسات علم النفس التربوي أن إدمان الحاسب يؤدي لعاهات دائمة عند الأطفال. وأصبحت الشبكة العنكبوتية تهدد أمن المجتمع، وصارت تستخدم من قبل البعض للتأثير في فكر الشباب بصورة سلبية ظلامية، فالتكفير والإلحاد والإباحية وعبادة الشيطان والشذوذ وبيع المخدرات ودروس الإرهاب والتفجير بات ميدانها الإنترنت وهو الأمر الذي عمق الأزمات الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي... وقد خرجت إحصائية ترصد عدد المشاهدين للأفلام الإباحية على مدار ١٠ سنوات منذ ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٧، وكانت المفاجأة صادمة حيث سجل موقع واحد للأفلام الإباحية حوالي ٢٨٫٥ مليار زيارة بزيادة قدرها ٥٫٥ مليار زيارة عن عام ٢٠١٦... والعجيب أن العشرين دولة التي تقع في رأس القائمة وتصدر قائمة متابعة الأفلام الإباحية وكلها تقع في العالم العربي والإسلامي... وللأسف فإن هذه الإحصاءات تشير إلى ارتفاع المشاهدة الإباحية من عرب ومسلمين في شهر رمضان... ثم إن كثرة ارتياد الأزواج لهذه المواقع وعدم اهتمامهم بحياتهم الواقعية الطبيعية يجعلهم ينغمسون أكثر في كل ما هو افتراضي، هروباً من الواقع وبحثاً عن حياة أفضل وصورة جيدة في أذهان الأصدقاء. وذكرت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية أن رسائل برنامج «واتس آب» تسببت في ٤٠٪ من حالات الطلاق في إيطاليا، وفقاً لتقديرات جمعية محامي الزواج الإيطاليين. وبعد أن راجعت شخصياً القضاة في المحاكم الشرعية والقضاة الشرعيين، أكدوا لي أن ٨٠ بالمائة من حالات الطلاق بسبب الفايسبوك والتويتر ووسائط الاتصال الأخرى... وبظهور وسائل التواصل الاجتماعي ظهر مصطلح الخيانة الرقمية والتي حققت أرقاما قياسية في الطلاق والخيانة والفساد الأخلاقي. وقد خرج جهاز التعبئة العامة والإحصاء بدراسة تشير إلى أن ٤٠ ألف حالة من حالات الطلاق التي شهدتها مصر العام الماضي كان سببها انشغال الزوج عن زوجته من خلال موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر فكان لنا أن ننتبه أكثر لهذه الظاهرة ونبحث وراءها وبالفعل تحدثنا مع بعض متضرري علاقات الفيس بوك التي تسببت بشكل مباشر في خراب بيوتهم. وقالت الأستاذة في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتورة ملك الرشيد «إن وسائل التواصل الاجتماعي بدأت شيئاً فشيئاً تسحب البساط من تحت التواصل الاجتماعي الإنساني المباشر، وبدأت تستحوذ على نسبة كبيرة من وقت مستخدميها»،



مرجعة أسباب نيْل تلك الأفضلية لبرامج التواصل على التفاعل المباشر إلى «قلة الجهد والوقت وكم الالتزام المطلوب بين طريقتي التواصل من جهة، بالإضافة إلى مميزات برامج التواصل المختلفة التي تتطور يوماً بعد يوم بمزايا وقدرات أكبر تجعل من الصعب على مستخدميها الاستغناء عنها، حتى أن عوامل الجذب في تلك البرامج أصبح بالإمكان اعتبارها أحد عناصر الإدمان التي تؤثر سلباً على سير حياة الشخص الطبيعية وتوافقه مع التزامات مسؤولياته اليومية وواجباته نحو عمله والأشخاص المقربين منه سواء أسرته أو أصدقائه أو أقاربه»... وفي السعودية أظهرت الدراسات أن دخول الإنترنت إلى البيوت ساهم بشكلٍ كبيرٍ في ارتفاع نسبة الطلاق فأصبحت الكومبيوتراتُ المحمولة والهواتف الذكية بمثابة ضرّة للزوجات لاستطلاع هذه الظاهرة الاجتماعية، قامت الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود، وهي الوكيلة المساعدة للشؤون التعليمية بوكالة كليات البنات، ببحثٍ علميٍّ حول «التأثير السلبي للإنترنت على مشاكل النزاع الأسري الذي يؤدي إلى الطلاق». وتبيّن من خلال هذا البحث أن معدّلات الطلاق في المملكة قد زادت بشكلٍ ملحوظٍ خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في العاصمة الرياض وأن حوالي ٢٤٪ من حالات الطلاق كانت بسبب استعمال أحد الشريكين للإنترنت «بالشكل السيء» من خلال الدخول إلى مواقع الدردشة والتعارف وتعلق الباحثة بأنه في حال «أدمن» أحد الزوجين على ارتياد هذا النوع من المواقع، فهو سوف يقلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي والانفعالي والصحي بين الزوجين، الأمر الذي يتسبب بنزاع أسريٍّ، يؤدي في غالب الأحيان إلى الطلاق. الطلاق الكاذب بيَّن المسلمين في الغرب...كارثة حقيقية المداهنة جائزة والموارة مشروعة، وقد صادف أن تحوّل هذا الطلاق الكاذب بين بعض المسلمين إلى وبال عليهم حيث بعد أن بات أمر المرأة المسلمة بيدها راتبها وايجارها وكل مستحقاتها الماديّة الأخرى من الضمان الاجتماعي، وبعد أن أصبح للرجل بيته وراتبه فانّ أحدهما يطغى على الآخر ويخرمان الاتفاق بينهما والذي وضع لأجل جمع المال لا أكثر ولا أقلّ. فتتحوّل حياتهما إلى جحيم حقيقي ويفضلان استمرار هذا الجحيم على إبلاغ الجهات المعنية حتى لا تنكشف اللعبة ويكون الخاسر الكبير هم الأطفال الذين يصبحون لقمة سائغة للضياع. وتجدر الإشارة إلى أنّ المسلم وعندما يطلق زوجته ويعثر على عمل مقابل ألف دولار يبقى الراتب كله له، فيما زوجته المطلقّة تحصل على راتب مماثل من الدوائر الاجتماعية، وبدون الطلاق الكاذب لا يتأتى لهذه العائلة الحصول على ألفين دولار في الشهر بالإضافة إلى مزايا بيت الزوج المؤجّر بالأسود. وفي حال الحياة العادية بين الزوج والزوجة تطلب المؤسسة الاجتماعيّة من هذه العائلة العيش براتب الزوج وكفى، لكنّ إرادة الغنى والتفكير في شراء شقة واقتناء سيارة في لبنان أو العراق أو فلسطين أو طهران أو تونس أعمت بصائر



أطفال اليوم ومجتمع الغد.. كيف نهيئ جيلاً ستكون الآلة شريكاً في حياته؟

تحسين الشيخلي

مدير مركز أبحاث دراسات المستقبل – لندن، بروفيسور في الجامعات العراقية و البريطانية، أسس اقسام هندسة البرامجيات في الجامعات العراقية. نشر ٨٧ بحثاً علمياً محكما في المجلات .

استوقفني اليوم إعلان عن نشاط ضمن معرض «New Scientist Live» في لندن، تشارك فيه مبادرة «Girls Robotics Challenge» التي تقودها كلية كينغز لندن. في الصورة طفلة تتعامل مع نموذج آلي، وفي الإعلان دعوة للأطفال كي يقتربوا من الروبوتات، ويتعرفوا إلى آلياتها، ثم يمسكوا بأدوات التحكم ويجربوا بأنفسهم . قد يبدو الأمر نشاطاً علمياً ممتعاً ضمن معرض للعلوم، لكنني قرأته من زاوية أخرى. هؤلاء الأطفال لا يتعلمون الروبوتات فقط، بل يجري إعدادهم منذ الآن للمجتمع الذي سيعيشون فيه بعد عشرين أو ثلاثين سنة. وهنا وجدت نفسي أفكر في التعليم العربي، والعراقي منه بوجه خاص.نحن نتحدث كثيراً عن تطوير المناهج، وإدخال الحاسوب إلى المدارس، وتعليم البرمجة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الصفوف. لكن السؤال في رأيي أصبح أكبر من ذلك. لم يعد المطلوب أن نعلم الطفل كيف يستخدم الحاسوب أو كيف يكتب برنامجاً بسيطاً، بل كيف يعيش في مجتمع ستكون فيه الآلة الذكية شريكاً حقيقياً للإنسان. لقد أعددنا أجيال الثورة الصناعية للعمل مع الآلة الميكانيكية، ثم أعددنا أجيال الثورة الرقمية لاستخدام الحاسوب والإنترنت. أما الجيل الذي يدخل المدرسة اليوم فسوف يبلغ مرحلة العمل والنضج في عالم مختلف. سيعمل إلى جانب روبوتات وأنظمة ذكاء اصطناعي ووكلاء رقميين قادرين على تنفيذ مهمات

كاملة، وسيجد أن جزءاً من المعرفة والتحليل والتخطيط واتخاذ القرار أصبح نشاطاً مشتركاً بين الإنسان والآلة. وهذا يتطلب فلسفة تعليمية مختلفة.ما أعجبني في تجربة كينغز أن الطفل لا يقف أمام الروبوت متفرجاً. إنه يلمسه ويفكك بعض آلياته ويبرمجه ويقوده، ثم يكتشف أن الآلة قد لا تفعل ما توقعه منها. يجرب ويخطئ ويعود إلى التصميم ويغيره. وهكذا تتحول التكنولوجيا من صندوق غامض إلى شيء يمكن فهمه ومساءلته والتحكم فيه. هذه العلاقة المبكرة مع الآلة ستكون شديدة الأهمية. فالطفل الذي يتعلم منذ الصغر كيف تعمل الأنظمة الذكية لن ينظر إليها لاحقا بخوف، ولن ينظر إليها أيضا بانبهار يجعله يصدق كل ما تقوله. سوف يتعلم أن الآلة أداة قوية وشريك محتمل، لكنها تحتاج إلى سؤال ومراجعة وتوجيه. وهنا تكمن المشكلة التي ينبغي أن نفكر فيها في العراق وفي بقية البلدان العربية.إذا اكتفينا بإدخال شاشة ذكية إلى الصف، أو وضع مادة باسم (الذكاء الاصطناعي) في المنهج، فلن نكون قد غيّرنا التعليم. يمكن أن نستبدل السبورة بجهاز لوحي ونبقي فلسفة التلقين كما هي. ويمكن أن نعلم الطالب استخدام ChatGPT بينما يبقى دوره نسخ الإجابة وحفظها. عندها نكون قد أدخلنا أدوات المستقبل إلى مدرسة ما زالت تفكر بعقل الماضي. التغيير المطلوب أعمق: ينبغي أن تتحول المدرسة من مكان يقدم الإجابات إلى مكان يعلم الطفل كيف يصنع السؤال. ومن بيئة تعاقب الخطأ إلى مختبر يسمح بالتجربة والفشل وإعادة المحاولة. ومن تعليم يفصل الرياضيات عن الفيزياء والحاسوب والفنون إلى مشروعات تجمع هذه المعارف حول مشكلة حقيقية يريد الطالب حلها. ولا يحتاج هذا دائماً إلى مختبرات باهظة الثمن. يمكن البدء بروبوتات تعليمية بسيطة، ولوحات إلكترونية صغيرة، وحساسات ومحركات وطابعات ثلاثية الأبعاد عند توفرها. ويمكن لفريق من الطلبة أن يصمم نظاماً لري النباتات، أو جهازاً لمساعدة شخص من ذوي الإعاقة، أو روبوتاً صغيراً يتجنب العوائق، أو تطبيقاً يعالج مشكلة في المدرسة أو الحي. المهم ليس تعقيد المشروع، بل طريقة التفكير التي يتعلمها الطفل أثناء بنائه. أما الذكاء الاصطناعي فيضيف بُعداً جديداً. علينا ألا نعلم الطالب فقط كيف يحصل منه على الإجابة، بل كيف يعمل معه. كيف يطلب منه المساعدة، وكيف يفحص ما يقترحه، وكيف يكتشف خطأه، وكيف يختلف معه، وكيف يعرف متى يعتمد عليه ومتى يعود إلى حكمه البشري. ولا ينبغي أن ينحصر هذا التحول في الجانب التقني، لأن دخول الآلة إلى حياة الطفل سيعيد تشكيل أنماط التعلم والتواصل والعمل والعلاقات الاجتماعية نفسها. فالمدرسة العراقية مطالبة بإعداد طفل قادر على الحفاظ على فضوله واستقلاله الفكري في بيئة تزداد فيها الإجابات الآلية سهولة وسرعة. كما أن التربية المستقبلية تحتاج إلى ترسيخ قيم المسؤولية والتعاون والتعاطف، حتى لا يتحول التفوق التقني إلى تراجع في المهارات الإنسانية. وبذلك يصبح التعليم مشروعاً لبناء إنسان قادر على استخدام التكنولوجيا دون أن يسمح لها بإعادة تعريف إنسانيته. هذه مهارات قد تصبح خلال السنوات المقبلة بأهمية القراءة والكتابة والحساب. وأعتقد أن أمام العراق فرصة ينبغي ألا تضيع. فنحن لسنا مضطرين إلى تكرار المسار الطويل الذي قطعته الدول الصناعية قبل الوصول إلى التعليم الرقمي والذكي. بعض تقنيات التعليم الحديثة أصبحت أرخص وأكثر إتاحة، والذكاء الاصطناعي نفسه يخفض كثيراً من حواجز الوصول إلى المعرفة. لكن الأجهزة وحدها لن تصنع التحول. نحتاج قبل كل شيء إلى إعداد المعلم، وتغيير طريقة بناء المناهج، وإنشاء مختبرات للتجربة، وربط الجامعات بالمدارس، وإعطاء الطفل مساحة كي يصنع ويختبر بدلا من أن يحفظ ويكرر. يمكن لجامعاتنا العراقية، وبخاصة كليات الهندسة والحاسوب والعلوم، أن تتبنى مدارس قريبة منها، وتنظم تحديات سنوية للروبوتات والذكاء الاصطناعي، ويشرف طلبة الجامعات على فرق من طلبة المدارس. ويمكن أن تصبح معارض العلوم التي اعتدنا أن نراها مناسبات محدودة جزءاً من منظومة تعليم مستمرة، تبدأ بالفكرة وتنتهي بنموذج يصنعه الطالب بيده. القضية أكبر من إعداد مبرمجين ومهندسين لسوق العمل. نحن نعدّ جيلاً لمجتمع مختلف، ستصبح فيه الحدود بين القدرات البشرية والقدرات الآلية أقل وضوحاً، وسيكون النجاح لمن يعرف كيف يتعاون مع الآلة من دون أن يتنازل لها عن عقله. الصورة التي شاهدتها لطفلة تتعامل مع روبوت جعلتني أفكر في طفل عراقي يجلس اليوم في صف دراسي في بغداد أو البصرة أو الموصل أو الناصرية. كلاهما سيعيش في العالم نفسه بعد عشرين سنة، وسيواجه الآلات الذكية نفسها. ولا يمكن أن يكتمل هذا التحول التعليمي من دون إعادة النظر في الدور الذي يؤديه الإعلام في تشكيل علاقة المجتمع العراقي بالتكنولوجيا. فالإعلام لا ينقل صورة الذكاء الاصطناعي والروبوتات إلى الجمهور فحسب، بل يسهم في تشكيل المواقف الاجتماعية تجاهها، سواء عبر تقديمها بوصفها أدوات للابتكار والمعرفة أو باعتبارها تهديداً للوظائف ومستقبل الإنسان. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعلام علمي وتربوي قادر على تبسيط التحولات التقنية للأطفال والأسر والمعلمين، وشرح إمكاناتها وحدودها ومخاطر استخدامها غير الواعي، بعيداً عن التهويل أو الانبهار غير النقدي. كما يمكن للإعلام العراقي أن يحول قصص الطلبة والمشروعات المدرسية والتجارب الجامعية في الروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى نماذج مجتمعية تحفز الأطفال على التعلم والتجربة، وتربط التكنولوجيا بحاجات البيئة المحلية ومشكلاتها. وعندما يتكامل الإعلام مع المدرسة والجامعة والأسرة في إنتاج هذا الوعي، فإن التحول الرقمي لن يبقى مشروعاً تقنياً محدوداً، بل سيتحول إلى ثقافة اجتماعية تساعد الجيل الجديد على

التعامل مع الآلة بوصفها أداة للتقدم، مع الاحتفاظ بالقدرة الإنسانية على النقد والاختيار والمسؤولية. لكن الفارق بينهما سيصنعه ما نعلمهما إياه اليوم. التحدي ليس أن نعلم أطفالنا كيف يستخدمون آلة ذكية، بل أن نهيئهم منذ الآن لعالم ستكون فيه الآلة شريكاً للإنسان، مع الحفاظ على قدرة الإنسان على السؤال والتفكير والاختيار.

مركز الكاظمية لإحياء التراث... ذاكرة مدينة وجهود في صون الموروث الثقافي

بقلم الباحث: كرار عباس التميمي



تُعد مدينة الكاظمية المقدسة واحدة من المدن العراقية التي اختزنت عبر تاريخها الطويل رصيداً غنياً من التراث الديني والعلمي والثقافي والاجتماعي، لما شهدته من حضور علمائي وفكري وأدبي، وما ارتبط بها من شخصيات ومؤسسات ومجالس ومكتبات ومظاهر عمرانية وشعبية أسهمت في تشكيل ذاكرتها الحضارية. ومن هذا المنطلق يأتي مركز الكاظمية لإحياء التراث في العتبة الكاظمية المقدسة، بوصفه مؤسسة تُعنى بجمع التراث الكاظمي والبغدادي والعراقي وتوثيقه ودراسته وإتاحته للباحثين والمهتمين، فضلاً عن إقامة النشاطات العلمية والثقافية التي تسهم في التعريف بتاريخ مدينة الكاظمية المقدسة وإبراز موروثها الحضاري.

التبعية والرسالة

مركز الكاظمية لإحياء التراث هو أحد تشكيلات العتبة الكاظمية المقدسة، ويعمل ضمن منظومتها الثقافية والعلمية، مستنداً في نشاطه إلى أهمية حفظ الذاكرة التاريخية للمدينة وما يتصل بها من شخصيات وأحداث ومؤسساتومصادر ووثائق ومقتنيات تراثية. وتتمثل رسالة المركز في العناية بالتراث الكاظمي بمختلف أشكاله، من خلال جمع المصادر والوثائق، وحفظ المخطوطات والمطبوعات والصور والمواد الصحفية، وإجراء البحوث والدراسات، وإقامة الندوات والمحاضرات والمعارض، فضلاً عن نشر المعرفة التراثية وإيصالها إلى الباحثين وطلبة الدراسات والمهتمين بالشأن الثقافي والتاريخي.

وحدات المركز وأقسامه:

يضم مركز الكاظمية لإحياء التراث عدداً من الوحدات التي تتكامل فيما بينها في خدمة أهدافه العلمية والتراثية، ومن أبرزها:

أولاً: وحدة البحوث والدراسات التاريخية التراثية تُعنى هذه الوحدة بإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتاريخ مدينة الكاظمية وتراثها وشخصياتها العلمية والأدبية والثقافية، فضلاً عن دراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والفكرية والدينية فيها. كما تسهم الوحدة في إعداد المواد العلمية للندوات والمؤتمرات والملتقيات الثقافية، ومتابعة الموضوعات التي تتصل بتاريخ المدينة

وموروثها الحضاري، بما يساعد على تقديم المادة التراثية بأسلوب علمي موثق، كما تُوجد فيها مكتبة كبيرة تضم مختلف المصادر في العلوم الإنسانية بالإضافة الى مكتبة خاصة بالمؤلفين الكاظميين.

ثانياً: وحدة التصوير والارشفة

وتعنى هذه الوحدة بتصوير المخطوطات والوثائق وارشفتها وخزنها بوحدات خزن خارجية خاصة يصعب تهكيرها وكذلك تكون أكثر امانًا ويتم من خلال الوحدة المذكورة حفظ وخزن كل ما يتعلق بالمركز بكافة وحداته، وتسهم كذلك في إعداد المواد البصرية والإخراجية التي ترافق المشاريع الثقافية والإعلامية والمعارض والندوات التي يقيمها المركز.

ثالثاً: وحدة التصاميم والإخراج الطباعي

تتولى هذه الوحدة الجوانب الفنية والتصميمية المرتبطة بإصدارات المركز من المؤلفات وكذلك النشرات الدورية وفعالياته ونشاطاته، وتأتي هذه المهمة بوصفها جزءاً مكملاً للعمل البحثي، إذ تساعد الصورة والتصميم والإخراج الفني على تقديم المادة التراثية بصورة أكثر وضوحاً وجاذبية للجمهور.

رابعاً: متحف العتبة الكاظمية المقدسة للنفائس والمخطوطات

يُعد متحف الإمامين الكاظمين عليهما السلام للنفائس والمخطوطات من المشاريع المهمة المرتبطة بالجانب المتحفي والتراثي في العتبة الكاظمية المقدسة، لما يضمه من نفائس ومخطوطات ومقتنيات ذات قيمة تاريخية وعلمية وفنية. ويمثل المتحف مساحة للتعريف بالموروث المخطوط والمادي، وإبراز ما وصل إلى الأجيال من شواهد على الحركة العلمية والثقافية، ولا سيما ما يتصل بتاريخ مدينة الكاظمية والعتبة الكاظمية المقدسة. كما يشكل المتحف مجالاً للتعريف بالمخطوطات النفيسة وإقامة المعارض المتخصصة التي ترافق بعض المناسبات والفعاليات العلمية والثقافية.

ومن ضمن ما يحتويه المركز من الأمور المهمة هو أرشيف الصحافة

يمثل أرشيف الصحافة في المركز واحداً من المصادر المهمة لدراسة تاريخ الكاظمية في الصحافة العراقية؛ إذ يضم مجموعات واسعة من الصحف والمجلات العراقية والعربية التي توثق جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والسياسية وكذلك الأدبية وشاهدً على أحداثها وشخصياتها ونشاطاتها الثقافية والاجتماعية. ويعود تاريخ بعض مواد الأرشيف إلى بدايات القرن العشرين، ومن بينها أعداد صحفية تعود إلى سنة ١٩١٧، فضلاً عن آلاف الأعداد من الصحف والمجلات العراقية.

وقد جرى العمل على تنظيم الأرشيف وفهرسته وفق أساليب تسهّل الإفادة منه، سواء من خلال الفهرسة العددية والورقية والإلكترونية أو التصنيف الموضوعي، بما يتيح للباحث الوصول إلى الأخبار والمواد المتعلقة بمدينة الكاظمية وشخصياتها والعتبة الكاظمية المقدسة وغيرها من الموضوعات. ويقدم الأرشيف خدمة مهمة للباحثين وطلبة الدراسات، لكون الصحافة تمثل مصدراً وثائقياً مهماً في كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي.

ومن بين المبادرات الإعلامية التي يحرص المركز على تقديمها هو برنامج «الكاظمية في الصحافة»، الذي يسلط الضوء على ما نشرته الصحف والمجلات عن المدينة وشخصياتها وتراثها وأحداثها، وتحاول إعادة قراءة تلك المواد الصحفية بوصفها وثائق تحفظ جانباً من ذاكرة المدينة.



الإصدارات والنشر

يحظى النشر التراثي بمكانة مهمة ضمن نشاط المركز، إذ يعمل على إصدار المواد والبحوث والدراسات التي تتناول تاريخ الكاظمية وتراثها وشخصياتها. ومن أبرز إصداراته مجلة «صدى التراث»، التي تتضمن بحوثاً ودراسات ومواد تراثية وثقافية متنوعة، وتسعى إلى توثيق جوانب من الذاكرة الكاظمية والعراقية وإتاحتها للقراء والباحثين. كما أصدر المركز قبل أكثر من سنة من الان مجلة «تراثنا» الإلكترونية الإخبارية، التي تمثل نافذة رقمية لنشر اهم الاخبار والنشاطات لمركز الكاظمية لإحياء التراث بما يواكب التطور في وسائل النشر والوصول إلى جمهور أوسع.

ولا يقتصر نشاط المركز في مجال النشر على إصدار المجلات، بل يشمل أيضاً العمل على تحقيق وطباعة بعض المخطوطات والمواد التراثية، وجمع الوثائق والمصادر المتعلقة بالشخصيات العلمية والثقافية في الكاظمية والعراق أمثال الدكتور حسين علي محفوظ والأستاذ ناجي محفوظ وغيرهم من اعلام المدينة





الندوات والمحاضرات والملتقيات الثقافية يولي المركز اهتماماً كبيراً بإقامة الندوات العلمية والمحاضرات الثقافية، التي تتناول موضوعات متنوعة في التاريخ والتراث والمخطوطات والفكر والحياة الاجتماعية. وتتنوع هذه الفعاليات بين الندوات المتخصصة في التراث المخطوط، واللقاءات التي تتناول أعلام الكاظمية وشخصياتها، والموضوعات المتعلقة بتاريخ المدينة ومؤسساتها الثقافية والعلمية، فضلاً عن الفعاليات التي تستذكر العلماء والأدباء والمفكرين الذين تركوا أثراً في الحياة العلمية والثقافية. ومن الفعاليات التي أقامها المركز الندوات الخاصة بالمخطوطات والمصاحف، والندوات التي تناولت تراث العلماء الكاظميين، واللقاءات التي بحثت في الصحافة ودورها في توثيق ذاكرة المدينة، إلى جانب المحاضرات المرتبطة بتاريخ الكاظمية ومجالسها ومكتباتها وشخصياتها.

كما يحرص المركز على المشاركة في الفعاليات الثقافية خارج مقره، ومن بينها البرامج الثقافية لمعرض بغداد الدولي للكتاب وغيرها من الملتقيات والمعارض والأنشطة العلمية مع المؤسسات البحثية خدمة الباحثين

يمثل المركز مصدراً مهماً للباحثين في مجال التاريخ والتراث، من خلال ما يوفره من كتب ومصادر ومخطوطات ووثائق ومواد صحفية وصور ومعلومات تتصل بمدينة الكاظمية وشخصياتها وتراثها. وتكتسب هذه الخدمة أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى جمع المادة المتناثرة المتعلقة بتاريخ المدن العراقية وحفظها ضمن مؤسسات متخصصة، بما يسهل الإفادة منها في إعداد البحوث والدراسات والرسائل الجامعية والكتب التاريخية.



كما أن وجود أرشيف صحفي متخصص ومجموعات من المخطوطات والوثائق والمقتنيات التراثية يتيح للباحث الجمع بين المصادر المكتوبة والمادية والصحفية عند دراسة موضوع من موضوعات التاريخ الكاظمي.

المعارض والتوثيق التراثي

إلى جانب النشاط البحثي، يحرص المركز على إقامة المعارض التي تعرض جانباً من مقتنياته ومصادره التراثية، ولا سيما المخطوطات والمصاحف القديمة والوثائق والصور والمواد الصحفية. وتسهم هذه المعارض في نقل التراث من نطاق المجموعات المحفوظة إلى فضاء التفاعل المباشر مع الجمهور، وتعريف الأجيال الجديدة بقيمة المخطوط والوثيقة والصورة والمادة الصحفية بوصفها شواهد حية على تاريخ المجتمع.

حضور المركز في المشهد الثقافي

لم يعد العمل التراثي مقتصراً على حفظ الكتب والمخطوطات والوثائق، بل أصبح يتطلب توظيف وسائل النشر والإعلام والفعاليات الثقافية للوصول إلى المجتمع. ومن هنا يسعى مركز الكاظمية لإحياء التراث إلى الجمع بين الحفظ والتوثيق من جهة، والبحث والنشر والتعريف من جهة أخرى. ويأتي هذا الحضور من خلال إقامة الندوات والمحاضرات والمعارض، وإصدار المجلات والمنشورات، والمشاركة في المناسبات الثقافية، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والثقافية والتراثية، فضلاً عن إتاحة مواده أمام الباحثين والمهتمين.

ختامًا

إن مركز الكاظمية لإحياء التراث يمثل تجربة ثقافية تسعى إلى حفظ جانب مهم من الذاكرة التاريخية لمدينة الكاظمية، بما تختزنه من إرث علمي وديني وثقافي واجتماعي.

وتتوزع مهمة المركز بين البحث والتوثيق، وحفظ الصحافة والمخطوطات والوثائق، والنشر، وإقامة الندوات والمعارض، وخدمة الباحثين، بما يجعل من التراث مادة حية قابلة للدراسة والقراءة والتعريف، لا مجرد ماضٍ محفوظ في الرفوف. ومن خلال هذا التنوع في الوحدات والمهام والأنشطة، يواصل المركز أداء دوره في صون الذاكرة الكاظمية وإبراز ملامحها الحضارية، وربط الأجيال الجديدة بمصادر تاريخ مدينتهم وتراثها، والإسهام في رفد المكتبة العراقية بالدراسات والمواد التي تحفظ جانباً من تاريخ مدينة الكاظمية المقدسة وبغداد والعراق بصورة عامة.

بالقرب من مدينة الحلّة، تمتد آثار مدينة بابل الأثرية، المدينة اللي كانت بوقت من الأوقات عاصمة إمبراطورية نبوخذ نصّر الثاني. بوابة عشتار بطابوقها الأزرق اللازوردي ونقوش الأسود والتنانين تُعتبر من أروع الآثار التاريخية بالعالم. وقصور نبوخذ نصّر وبرج بابل وبقايا المعابد السومرية بهالمنطقة، لحد هسه تثير دهشة علماء الآثار وتخليهم يكتشفون أسرار جديدة عن حضارة بابل العريقة. واليوم، بابل مُدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وكل سنة يزورها آلاف السيّاح من داخل العراق وخارجه حتى يشوفون عظمة هالحضارة وتاريخها الممتد لآلاف السنين.

المضيف والحياة الاجتماعية في أهوار العراق

في أهوار جنوب العراق، يُعدّ المضيف بناءً كبيرًا مقوّس السقف، يُشيّد من القصب والبردي اللذين ينموان في مناطق الأهوار. ويستخدم البنّاؤون حزم القصب لتشكيل الأقواس الرئيسة، ثم يستكملون البناء بنسج الحصر لتغطية الهيكل وتكوين فضائه الداخلي. وفي هذه العمارة، تأتي مواد البناء من البيئة نفسها التي شكّلت نمط حياة السكان ومعاشهم. ويتطلب تشييد المضيف معرفة بمواسم حصاد القصب، واختيار السيقان الملائمة، ومهارة ربط الحزم، فضلًا عن التعاون بين عدد من الأشخاص؛ ولذلك فهو ليس نتاج مهارة صانع واحد، بل ثمرة جهد جماعي متكامل. ترتبط جذور هذا النمط المعماري بالماضي البعيد لجنوب بلاد الرافدين. وقد ربط ملف اليونسكو السمات المعمارية للمضيف بالتراث السومري، فيما تناولت دراسة نُشرت عام ٢٠٢٦ استمرارية نمط المباني القَصَبية ذات الأسقف المقوّسة منذ العصر البرونزي وحتى يومنا هذا. غير أن هذا الامتداد التاريخي لا يعني ثبات جميع تفاصيل البناء عبر العصور؛ فقد ظلّ المضيف يتغير تبعًا لإمكانات سكانه واحتياجاتهم. كما أثّر التجفيف الواسع للأهوار في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ثم إعادة إغمار أجزاء منها بالمياه منذ مطلع الألفية الثانية، في ظروف حياة أولئك الذين شيدوا هذه الأبنية. وفي عام ٢٠٢٣، أدرجت «المهارات والفنون التقليدية لصناعة المضيف» في قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي. ينتمي المضيف إلى نمط من الأبنية لا تتوقف استدامته على بقاء مبنى واحد قائمًا بصورة دائمة؛ إذ إن الحفاظ عليه يقتضي بقاء معارف إعادة بنائه وصيانته حيّة ومتوارثة. فالقصب مادة قابلة للتلف، كما تحتاج الحصر وأجزاء من الهيكل، مع مرور الزمن، إلى الترميم أو الاستبدال. ومن شأن هذه الحاجة الدورية أن تجعل عملية البناء ممارسة متكررة في الحياة الجماعية: يتولى الحرفي المتخصص تنفيذ العمل، فيما يهيئ الآخرون المواد، ويتعلم الأصغر سنًا من خلال الممارسة المباشرة. ومن ثم، فإن الحفاظ على مبنى واحد من المضيف لا يكفي وحده لصون هذا التراث؛ بل تكتسب إمكانية استمرار بنائه وصيانته أهمية لا تقل عن أهمية الحفاظ على نماذجه القائمة. في الثقافة التقليدية لسكان الأهوار، كان المضيف مكانًا لاستقبال الضيوف، ولقاء العائلات، واجتماع أبناء الجماعة. وكان الناس يتبادلون فيه الأخبار والتجارب، ويتحاورون بشأن الخلافات، ويجتمعون فيه في المناسبات الاجتماعية والدينية. وكانت مضيفات كثيرة تُدار بإشراف الشيخ أو كبير الجماعة؛ غير أن بناءها وصيانتها كانا يعتمدان أيضًا على مشاركة الآخرين، إذ تتولى مجموعة جمع القصب، فيما تقوم مجموعة أخرى بنسج الحصر والبسط. وبهذا المعنى، لم تكن عملية البناء مجرد عمل إنشائي، بل كانت بدورها مجالًا للعمل المشترك ونقل المهارات بين الأجيال. ولا تقتصر وظيفة المضيف اليوم على استقبال الضيوف؛ إذ لا يزال قادرًا على أن يكون مكانًا للقاء وإقامة المناسبات واستعادة التاريخ المحلي، فضلًا عن تحوله إلى رمز معروف لثقافة الأهوار. كما أن شكل البناء نفسه لم يبقَ ثابتًا؛



فقد أفادت دراسة ميدانية أُجريت عام ٢٠٢٤ ونُشرت نتائجها عام ٢٠٢٦ بظهور مضيفات أكبر حجمًا، تعتمد هياكل معدنية وتستفيد من إمكانات حديثة، وهي نماذج انتشرت في الأهوار وخارجها. ويكشف هذا التحول عن إمكانية استمرار أحد التقاليد في الحياة ضمن أشكال جديدة، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالًا جديدًا: ما المهارات المرتبطة بصناعة القصب، وما أنماط العلاقات الاجتماعية التي ستبقى حاضرة مع تغير شكل البناء؟ وتزداد أهمية هذا السؤال في ظل الجفاف الذي تتعرض له الأهوار. فانخفاض مناسيب المياه يحدّ من نمو القصب والبردي، ويفرض ضغوطًا على الصيد وتربية المواشي وغيرها من مصادر دخل الأسر. وتشير تقارير حديثة من ميسان إلى تراجع المواد الأولية اللازمة لصناعات الحياكة بالقصب، وإلى انتقال عدد من الحرفيين إلى المدن. كما أظهر تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٢٥ أن الحياة الاقتصادية والثقافية لسكان الأهوار تعتمد على الموارد الطبيعية للنظام البيئي للأهوار. وعندما تضطر أسرة إلى مغادرة موطنها، تقل فرص أفراد الجيل الأصغر سنًا في العمل إلى جانب صانع المضيف وتعلّم مهارة كانت تنتقل في الغالب من خلال الملاحظة والممارسة. ولا يقتصر أثر الجفاف على جعل بناء المضيف أكثر صعوبة؛ بل قد يؤدي أيضًا إلى تقليص المناسبات والظروف الاجتماعية التي كان المضيف يؤدي فيها وظائفه. ومع تشتت العائلات، تتغير شبكة العلاقات بين الجيران وأنماط اللقاء والتواصل اليومي. وقد يُبنى مضيف جديد في مدينة أو في موقع سياحي، غير أن وجود المبنى وحده لا يضمن عودة الجماعة نفسها أو استعادة نمط الحوار ذاته. وفي المقابل، يكشف انتشار النماذج الجديدة عن ضرورة عدم اختزال مستقبل المضيف في فكرة «الاندثار» فحسب؛ إذ يمكن لهذا التراث أن يكتسب أشكالًا واستخدامات جديدة، وإن كان ذلك قد يعرّض جانبًا من معارفه المحلية الأصيلة للتراجع. إن الإجابة عن سؤال مستقبل المضيف تكمن في الترابط بين الماء والمعيشة والتعليم. فاستدامة الأهوار وتوافر القصب يحافظان على إمكانية استمرار عمل الحرفيين، فيما يسهم توثيق طرائق البناء وتوفير التدريب العملي للشباب في تعزيز سلسلة انتقال المهارات. كذلك، فإن إسناد دور حقيقي إلى السكان المحليين في استخدام المضيف من شأنه أن يحافظ على وظيفته الاجتماعية ويمنحها فرصة للاستمرار. وتُظهر تجربة تعليمية أجريت عام ٢٠٢٦ في الجبايش، شاركت فيها نساء من أجيال متعددة في نقل مهارات الصناعات اليدوية القائمة على القصب وسعف النخيل، أن المعارف المرتبطة ببيئة الأهوار لا تزال تمتلك قابلية للتعلّم والتوارث. وفي نهاية المطاف، لا يتحدد مستقبل المضيف بعدد الأبنية الجديدة التي ستُشيّد، بقدر ما يتوقف على قدرة صانعيه ومرتاديه على مواصلة حياتهم وروابطهم الاجتماعية إلى جانب الأهوار.

المصادر

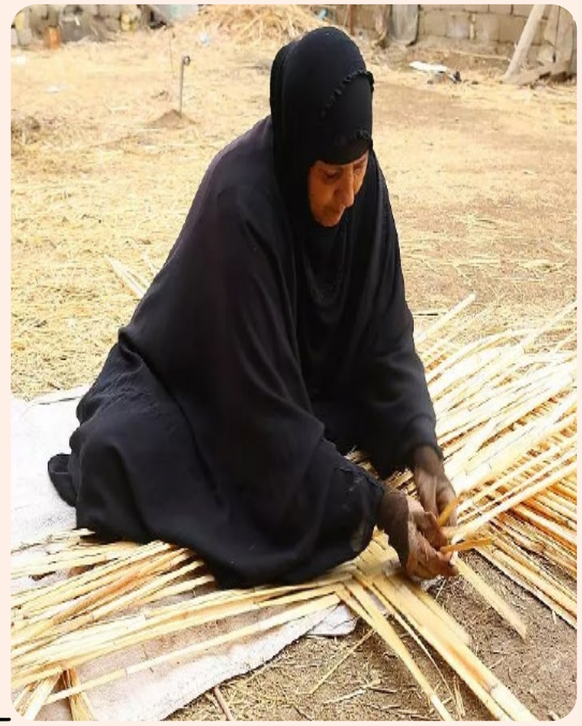
اليونسكو، ملف تسجيل مهارات صناعة المضيف، ٢٠٢٣؛ ومركز التراث العالمي، ملف أهوار جنوب العراق، ٢٠١٦.

Mary Shepperson, The Modern Mudhif, Journal of Material Cultures in the Muslim World, ٢٠٢٦، DOI: ١٠.١١٦٣/٢٦٦٦٢٨٦-٠٦٣-١٢٣٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقييم التشاركي لأهوار جنوب العراق، ٢٠٢٥؛ تقرير تعليم النساء في الجبايش، ٢٠٢٦.

صحيفة المدى، تقرير عن جفاف الأهوار وهجرة سكانها، ١٨ يونيو و٧ سبتمبر ٢٠٢٦.







بين رغبة الأهل وموهبة الأبناء: نحو منظومة أسرية-مجتمعية تصنع جيلًا من العلماء

أ.د. طلال ناظم الزهيري

أستاذ في قسم المعلومات والمكتبات بالجامعة المستنصرية، متخصص في علم المعلومات والمكتبات ونظم استرجاع المعلومات. تولّى عدداً من المهام الإدارية والفنية في مجال المكتبات، من أبرزها أمانة المكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية. وله نتاج علمي يتضمن عدداً من الكتب ونحو ٧٥ بحثاً ودراسة منشورة في المجلات العلمية، فضلاً عن مشاركته في المؤتمرات واللجان العلمية وتدريس طلبة الدراسات العليا. وله إسهامات في تطوير نظم المعلومات والمكتبات الرقمية وإدارة المحتوى التعليمي وتطوير المناهج الأكاديمية.

مقدمة

تحتفظ التقارير الدولية بملاحظة لافتة مفادها أن الأطفال العراقيين يتفوقون في مسابقات الحساب الذهني على أقرانهم في دول ذات أنظمة تعليمية متقدمة وأن العراق يتصدر العالم العربي بمعدل ذكاء يبلغ ٨٩ حسب تقرير أصدرته مجلة «CEOWORLD» الأمريكية تصنيفها السنوي لمعدلات الذكاء حول العالم لعام ٢٠٢٤، حيث تم إصدار التصنيف الذي نشرته المجلة عبر موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت بموجب معايير خاصة تم اتباعها من قبل مختصين. وهو رقم جدير بالثناء على المستوى العالمي. غير أن هذا التفوق الفطري لا ينعكس على واقع الإنتاج العلمي؛ فالعراق ما يزال بعيدًا عن بناء جيل حقيقي من العلماء في تخصصات الفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلوم الحاسوب وغيرها من الميادين التي تشكل العمود الفقري لأي نهضة صناعية أو تكنولوجية. هذه المفارقة بين وفرة الموهبة وشح الإنتاج العلمي ليست معزولة عن سياقها؛ فهي محصلة تراكمية لأربعة عوامل متشابكة: احتكار التخصصات الطبية للطلبة المتفوقين على حساب التخصصات العلمية الأخرى وقصور النظام التعليمي عن تحويل الذكاء الفطري إلى تفكير نقدي وإنتاج معرفي واختلال ميزان سوق العمل بين قيمة الشهادة وقيمة المهارة وأخيرًا الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع للنجاح والفشل والتي تُضيّق على الأبناء مساحة اختيار مساراتهم الحقيقية. وتسعى هذه الورقة إلى مقاربةٍ هذه العوامل الأربعة في تسلسلٍ منطقي واحد وصولًا إلى رؤية متكاملة لإصلاح ممكن. أولًا: احتكار التخصصات الطبية وهدر التنوع العلمي مع إعلان نتائج الامتحانات النهائية للمرحلة الإعدادية في العراق يحتفي المجتمع سنويًا بكوكبة من الطلبة المتفوقين وتكاد قراراتهم المهنية تكون محسومة سلفًا: الالتحاق بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة وبدرجة أقل التمريض في طريق يبدو مرسومًا مسبقًا لا يترك للطالب مساحة لاكتشاف ذاته أو توجيه شغفه. وخلف هذه الظاهرة التي تُغلَّف أحيانًا بنوايا اجتماعية نبيلة تكمن إشكالية تنموية عميقة: فاحتكار الطلبة الأوائل لفروع محددة يحرم العراق من عقول لامعة كان يمكن أن تُثري ميادين لا تقل أهمية عن الطب بل ربما تفوقه أثرًا في مسار التنمية المستدامة. لقد حوّلت نظرة المجتمع إلى المهن الطبية بوصفها الأعلى مكانة والأكثر ضمانًا اقتصاديًا واجتماعيًا فلسفة التوجيه المهني من عملية تربوية إلى سباق نحو الهيبة الاجتماعية بينما بقيت التخصصات العلمية الأخرى محكومة بصورة «الخيار الثانوي» مهما بلغت أهميتها الحقيقية. والمحصلة أن العراق لا يخسر تنوعًا علميًا فحسب بل يخسر فرصة بناء قاعدة معرفية وطنية قادرة على مجاراة عصر الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتقنيات النانو وهي ميادين لم تعد أقل أهمية من الطب في تحسين حياة البشر على المدى البعيد. وتقدم تجارب دولية عدة نموذجًا مقابلًا واضحًا: فكوريا الجنوبية اتبعت سياسات تعليمية ترتكز على تطوير المواهب في العلوم والهندسة والتكنولوجيا مدعومة بمنح دراسية وحوافز مالية للمتفوقين حتى غدت شركة مثل «سامسونغ» رمزًا عالميًا للريادة التقنية. وسارت سنغافورة على نهج مشابه عبر برامج توجيه مهني مبكر تربط ميول الطلبة بحاجة سوق العمل مع ضمان فرص توظيف واضحة في الهندسة وعلوم الحاسوب والتقنيات الحيوية. أما فنلندا فقد بنت نظامها التعليمي على اكتشاف المواهب وتشجيع التفكير النقدي في مراحل مبكرة بمرافقة نظام توجيه مهني يدعم الطالب في اختيار تخصصه. هذه النماذج تؤكد جميعها أن معالجة هذه الظاهرة في العراق تستلزم تدخلًا حكوميًا مدروسًا تقوده وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر استحداث برامج تستقطب المتفوقين إلى التخصصات العلمية الأخرى من خلال فرص تعيين مضمونة وحوافز مادية شهرية أثناء الدراسة وإحياء برامج الابتعاث وفق استراتيجية علمية تراعي الحاجات الفعلية لسوق الإنتاج. ثانيًا: النظام التعليمي وعجزه عن صناعة جيل من العلماء إذا كان احتكار التخصصات الطبية يمثل أحد أوجه المشكلة فإن جذرها الأعمق يكمن في طبيعة النظام التعليمي

ذاته. فالتناقض بين تفوق الأطفال العراقيين في مسابقات الحساب الذهني وارتفاع معدل الذكاء العام من جهة وغياب جيل من العلماء في التخصصات الأساسية من جهة أخرى يعود إلى نظام تعليمي يقوم على التلقين وحفظ المعلومة على حساب الاستنتاج والتفكير النقدي. وتضاف إلى ذلك آلية القبول المركزي في وزارة التعليم العالي القائمة أساسًا على المعدل العام للطالب بدلًا من براعته في مادة بعينها؛ فقد يُقبل طالب في قسم الفيزياء حصل على معدل عام ٨٥ لكنه لم يتجاوز ٧٠ في مادة الفيزياء بينما يُحرم من التخصص نفسه طالب آخر حقق في الفيزياء العلامة الكاملة لكن معدله العام لم يتجاوز ٧٠. مثل هذه الآلية تُديم دورة تظل فيها المواهب الاستثنائية غير معترف بها وغير مستثمرة بالقدر الكافي فيما تعزز الضغوط المجتمعية والعائلية ميل الطلبة نحو التخصصات ذات «الآفاق المضمونة» بعيدًا عن ميادين شغفهم الحقيقي. ولمواجهة هذا القصور لا بد من سلسلة إصلاحات متكاملة تبدأ بمراجعة نظام القبول المركزي بما يمكّن الطلبة من اختيار تخصصاتهم وفق مواهبهم الفعلية لا معدلهم العام فقط والانتقال من التدريس القائم على الحفظ إلى أساليب التعلم القائم على الاستقصاء حيث يبحث الطالب بنفسه عن حلول للمشكلات. كما يستلزم الأمر جعل التعليم مثيرًا لفضول الطلبة عبر الأنشطة العملية والمشاريع البحثية وتوفير فرص للتعمق في الموضوعات التي تستهويهم من خلال مواد اختيارية وموجهين أكفاء إلى جانب تزويدهم بأدوات البحث العلمي الفعّال وتنمية مهارات العمل الجماعي والاتصال وضمان أساس متين في الرياضيات والعلوم وفنون اللغة. ولا يكتمل هذا الإصلاح من دون برامج خاصة ترعى الطلبة الموهوبين وتجتذب أساتذة مؤهلين قادرين على الإلهام والتوجيه وتُنشئ بيئة تعليمية آمنة تُقدّر الفضول والمخاطرة الفكرية وتسمح للطالب بارتكاب الخطأ من دون خوف. ثالثًا: سوق العمل بين سطوة الشهادة وقيمة المهارة حين ينجح النظام التعليمي في توجيه الطالب نحو تخصص يناسب موهبته يبقى السؤال المصيري: هل يستطيع سوق العمل استيعاب هذه الموهبة؟ هنا تبرز إشكالية أخرى لا تقل خطورة تتمثل فيما يمكن تسميته «مربع الأحلام المهني» وهو التعبير الذي يختزل به الأهل طموحاتهم في مجموعة محدودة من المهن كالطب والهندسة والصيدلة والمحاماة مقابل مربع آخر مهمَل يضم الرياضة والفنون وريادة الأعمال. وتكشف قصة رمزية متكررة في مجتمعاتنا العربية هذا التناقض: طفلان في العائلة نفسها أحدهما يُرهق نفسه في الدراسة ليحقق حلم والديه ويصبح مهندسًا فيجد نفسه بعد التخرج يتظاهر أمام أبواب الوزارات بحثًا عن تعيين حكومي؛ بينما الآخر الذي أهمل دروسه وانشغل بكرة القدم يحترف في الأندية ويحقق نجاحًا لم يكن أحد يتوقعه له.

جوهر المشكلة أن الأسرة العراقية تختزل مفهوم النجاح في مهن بعينها اعتقادًا منها أن التوظيف الحكومي فيها لا يزال مشرعًا وأنها تضمن عيشًا رغيدًا ومكانة اجتماعية متجاهلة أن هذه المهن لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع ما يحتاجه المجتمع من مهن وحرف. وما يزال جزء كبير من العقلية العربية أسيرًا لمقولة «إن فاتك الميري تمرغ في ترابه» أي أن الوظيفة الحكومية هي مفتاح الأمان الوحيد. ومن أخطر ما يترتب على هذه العقلية أن سوق العمل والتوظيف الحكومي يُقدّم الشهادة على المهارة في اشتراطات التعيين فيندفع الطلبة إلى الحرص على نيل الشهادة بدلًا من اكتساب المهارات الفعلية لتخصصهم حتى إن كثيرًا منهم يتخرج وهو لم يكتسب سوى جزء يسير من متطلبات التأهيل الحقيقي. ويضاف إلى ذلك ضعف القطاع الخاص وغياب التشريعات المنظمة له وهو ما يفاقم البطالة بين حملة الشهادات الجامعية. إن الحل يبدأ من إعادة تعريف فلسفة التعليم ذاتها: فالهدف لم يعد الحصول على الشهادة لذاتها بل اكتساب مهارة تضمن لصاحبها عملًا واستقرارًا ماديًا واجتماعيًا. ومن غير المنطقي أن يهدر الشاب سنوات من عمره في تخصص محدود الفرص بينما يمكنه استثمار هذه السنوات في التدريب المهني الذي يضمن فرصة عمل حقيقية مع بقاء الباب مفتوحًا لإكمال الدراسة الأكاديمية لاحقًا إن رغب. وعلى المستوى الحكومي تستوجب المعالجة مراجعة شاملة للتخصصات الجامعية بما يتماشى مع حاجة السوق ومراجعة شروط القبول الجامعي لضمان فرص عادلة للمجتهدين وفتح مراكز للتطوير المهني في عموم المحافظات بشروط ميسّرة إلى جانب مراجعة قوانين الضمان الاجتماعي بما يشمل أصحاب المهن والحرف في القطاع الخاص براتب تقاعدي عند العجز أو الإعاقة. رابعًا: إعادة تعريف النجاح والفشل يتقاطع هذا الخلل البنيوي في التعليم وسوق العمل مع بُعد نفسي واجتماعي عميق يتعلق بالنظرة السائدة للنجاح والفشل. فالتصور التقليدي الذي يصف النجاح بالإعجاب والفشل بالازدراء يبالغ في تبسيط تفاعل معقد بين العنصرين ويتجاهل أن كليهما يمكن أن يكون حافزًا للنمو واكتشاف الذات. فالنجاح ليس وجهة ثابتة بل مفهوم مرن يتطور مع الزمن وما يبدو فشلًا في لحظة ما قد يتحول إلى نقطة انطلاق نحو مسار غير متوقع. ولعل قصة الفنان المصري سمير غانم تجسد هذا المعنى خير تجسيد؛ إذ كان يطمح إلى أن يصبح ضابط شرطة لكنه فشل في ثلاث مواد فُطرد من الكلية لتقوده هذه النكسة إلى مسار مختلف تمامًا انتهى بالشهرة والنجاح في عالم الفن. وفي المجال التعليمي قد ينظر الطالب إلى فشله في الوصول إلى الكلية التي يحلم بها كنهاية للطريق بينما يخفي هذا الانعطاف أحيانًا إمكانيات جديدة لم يكن ليكتشفها لولا هذا «الفشل» الظاهري.

ويفرض المجتمع العراقي على وجه الخصوص ضغوطًا هائلة على النجاح الأكاديمي حتى تصبح أي انتكاسة تعليمية تجربة شاقة للطالب وأسرته معًا. لكن من المهم أن تدرك الأسر أن الرحلة الأكاديمية ليست سوى جانب واحد من جوانب تطور أبنائها الشاملة وأن الفشل يمكن أن يكون فرصة لاستكشاف مسارات بديلة تنسجم مع إمكاناتهم غير المستغلة بدلًا من التعامل معه بوصفه طريقًا مسدودًا. خامسًا: نحو رؤية متكاملة يتضح مما تقدّم أن أزمة هدر المواهب العلمية في العراق ليست ظاهرة أحادية السبب بل نتاج تفاعل أربع حلقات مترابطة: احتكار اجتماعي لتخصصات بعينها ونظام تعليمي يكافئ الحفظ ويعاقب التميز في مادة محددة وسوق عمل يقدّم الشهادة على المهارة وثقافة مجتمعية تُحمّل الفشل الأكاديمي أكثر مما يحتمل. ومن ثم فإن أي إصلاح جزئي يعالج حلقة واحدة دون سواها سيظل قاصرًا عن إحداث التحول المنشود. إن بناء جيل من العلماء يتطلب رؤية متكاملة تبدأ بإصلاح آليات القبول والتوجيه المهني المبكر بما يواءم بين موهبة الطالب وتخصصه ويستمر بحوافز حقيقية تعيد التوازن بين التخصصات الطبية والعلمية الأخرى وينتهي بمنظومة عمل تكافئ المهارة كما تكافئ الشهادة في مناخ اجتماعي يتيح للفشل أن يكون محطة لإعادة التوجيه لا وصمة تلاحق صاحبها. وحين تتضافر جهود وزارتي التربية والتعليم العالي مع القطاع الخاص والأسرة على هذا الأساس يمكن للعراق أن يحوّل موهبته الفطرية الوفيرة إلى إنتاج علمي حقيقي بدلًا من أن يظل يخسر مع كل دفعة من الخريجين فرصة أخرى للنهوض.



الوعي الفكري الثقافي والشباب في العراق

أ. د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي

أستاذ في قسم التاريخ بكلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء. تتركز اهتماماته البحثية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ولا سيما تاريخ النجف وكربلاء والحوزة العلمية والحركات والتيارات السياسية والإصلاحية، ألّف عدداً من الكتب، من أبرزها «النجف الأشرف وحركة التيار الإصلاحي ١٩٠٨-١٩٣٢»، و«التيارات السياسية في مدينة النجف الأشرف ١٩٥٤-١٩٦٣»، و«الوحيد البهبهاني: سيرته العلمية وآثاره الاجتماعية»، ونشر أكثر من خمسة وعشرين بحثاً في مجلات علمية محكّمة، وله نشاط في المؤسسات والمراكز البحثية والتراثية، من بينها مركز تراث كربلاء.

يُقصد بالوعي الفكري الحصانة التي يمتلكها العقل البشري من المتغيرات الطارئة وغيرها وبخاصة المتغيرات السياسية التي تستغل كل شيء في سبيل تحقيق غايتها على حساب طبقات المجتمعات وفئاته. ومنهم الطبقة المتحركة داخل المجتمع وهم طبقة الشباب الذين بلغت نسبتهم في العراق وفق التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ ٦٠,٤٪ وهذه النسبة جعلتهم موقع استهداف وإهمال واستغلال وانحراف ساعدت على اختراق أمنهم الفكري وبخاصة الثقافي الذي يعد ركيزة أساسية. فعلى الرغم من تعدد مفاهيم الوعي الفكري، إلا أنني أجد الوعي الفكري الثقافي أشدها أهمية لأنها بمثابة الدرع الحصين للوعي [١] وهو إدراك الفرد وفهمه للقيم، والمعتقدات، وأوجه الاختلاف والتشابه بين الثقافات المختلفة، واحترام الطرق المتنوعة التي يعيش ويتواصل بها الناس أي بمثابة الاستقامة والابتعاد عن كل ما هو سلبي وغير نافع والحفاظ على القيم الوطنية والمبادئ العقائدية التي ينتمي اليها. إن الوعي الثقافي عند الشاب العراقي بمثابة رصيد تنموي للدولة والمجتمع فهو عنصر فاعل ومهم في بناء الدولة وتقوية مؤسساتها وعنصر مهم في ازدهار المجتمع وذلك بأن الشاب العراقي، إذا كان مثقفاً، قادر

على إدارة مؤسسات الدولة وفق مخزونه الثقافي مع تعليمه الجيد، يكون عنصراً مهماً في الادارة والقيادة. أما من حيث المجتمع، فهو يقلل من السلبيات و يزيد من الايجابيات وعامل مساعد على تطوير المجتمع بما يمتلكه من الخزين الثقافي الممتاز. كذلك إن الشاب العراقي المثقف هو الذي يعمل على تضييق الحلقات التي هي بمثابة ثغرات المجتمع و التي ينفذ من خلالها من يريد إلحاق الأذى بهذا البلد. والسؤال هنا لماذا لم نمتلك في العراق من الشباب المثقف الواعي قادر على حمل همومه و قيادته الى ناحية الأمان والازدهار نذكر الأسباب بالنقاط التالية

١. العامل السياسي

إن أكثر العوامل التي حاربت الشباب في العراق هو العامل السياسي فالتطورات السياسية التي مرت بهذا البلد وجعلت طموحهم في الهاوية مثل حرب الخليج الاولى والثانية واحتلال العراق ٢٠٠٣ وما بعدها كانت مصادرة حقيقية للشباب العراقي فكانت ساحات المعارك في انتظاره وتسويقه للجيش حسب مواليده ليكون أداة حرب. فضلا عن ذلك كان ضحية للدكتاتورية والاستبداد فلا يستطيع التعبير عن نفسه ولا عن طموحه وحريته مقيّدة ومعرّض لشتى الاتهامات في اي وقت وأصبح عقله مقيّداً بأغلال صنعه الاستبداد وتحول جزء كبير من الشباب العراقي الى سهام الديكتاتوريه تشق صدور الاحرار متى اراد الحاكم المستبد. وكانت نتيجة تلك الأحداث من الحروب وحياة الدكتاتورية ظهور الشباب العراقي بعد ٢٠٠٣ عديم الإرادة والضعف في التفكير ثم سلب عقله وارادته باتجاه التيارات السياسية الحزبية وتشكل ضمنها واصبح جزء منها. ومن الجدير بالذكر تعرضه الى سياسات ممنهجة بدافع القوى الدولية المعادية منها سياسة التجهيل سياسة تمكين المرأة سياسة التغريب سياسة استنساخ التجارب الثقافية الأخرى وغيرها من السياسات التي لا تناسب مجتمعنا وقيمنا.

٢. العامل الثقافي

يعد العامل الثقافي من العوامل المهمة في تحصين الوعي الفكري لدى الشباب فمع شديد الأسف ظهر قطاع واسع منهم اتسم بظاهرة تسمى الخواء الفكري الثقافي بسبب التراكمات التاريخية وتطورات ما بعد ٢٠٠٣ والاستغلال البشع للشاب العراقي وضياع بوصلة العرف والمبادئ والعقائد والترهل الاجتماعي وضعف القانون فأصبح عقله خالياً من أدوات الثقافة مثل التفكير النقدي والالتزام السلوكي واحترام العقائد وحب الوطن وغيرها. وأرى أن هذا الأمر متعمد لكي يفرغ عقل الشاب العراقي ليصبح إنساناً عادياً مهمشاً يوضع فيه ما تراه مناسبا القوى السياسية والدولية التي لا تريد بهذا البلد الخير والامان. بل الغريب في الأمر اكتسب الشاب العراقي ثقافات مستوردة لا تناسب بلد مثل العراق وعلى سبيل المثال الثقافة الدينية المنحرفة الوافده العامله على مصادرة الحرية الشخصية للشاب العراقي ووضعه ضمن مخطط دولي او مفاهيم مغلوطة تعمل على هدم الدين والعقائد ونتائجها سلبية مثل عمليات الانتحار وشيوع الفساد وامور اخرى التي ليس لها سند حقيقي ومع شديد الاسف ايضا توزع جغرافيا بكثرة في جنوب العراق وشماله لسبب عوامل بيئية قبلية ضعيفة في التفكير النقدي الثقافي. ولا ننسى بروز اعراف القبيلة غير الأصيلة والمهجّنة التي تتفاوت بين منطقه و اخرى والتي هي بحاجه الى الالتزام بالاعراف التي تستند على الشريعة الاسلامية وآلموروث الثقافي الايجابي. إن الخواء الفكري الثقافي هو هدف للدول الامبرالية على البلدان التي فيها روح المقاومة وتمتلك إرث حضاري ضارب في عمق التاريخ بل هدف للتيارات الحزبية المؤمنة بالصنم لا الوطن او العقيدة. والمشكلة المؤلمة ما ظهر في العراق ان بعض القوى المجتمعية غير مؤمنة بالشاب المثقف خوف منه في اكتشاف الحقيقة او يصبح منافس فضلا عن شبهة انه من عراقي الداخل هذه الأمور جعلت من الشاب العراقي فريسة سهلة للقوى الدولية وجذبته بالمال والثقافة المزيفة وشعار حب الوطن من الإيمان.

٣. عامل التعليم

عامل التعليم من العوامل المهمة التي بسبب إهمالها أسقط الوعي الفكري الثقافي لدى الشاب العراقي فكان عبر مسار التاريخ تعليماً ممنهجاً أيديولوجياً ولم يعزز التفكير النقدي ولم يدعم الثقافة واشكالها ولم يمارس دوره في تعزيز القيم والمبادئ الصحيحة ولم يحتضن الموروث الثقافي على أقل تقدير للمدن العراقية بل قائم على الاستغلال السياسي ولا زال تعليما تقليديا رغم اننا على أعتاب عام ٢٠٢٧ فبقي غير متطور وغير داعم لشخصية الفرد العراقي. بل نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ قامت بإيقاف الدراسات العليا وفرض مادتين للتدريس على مستوى البكالوريوس هما مبادئ حقوق الإنسان والثانية الديمقراطية في محاولة إدماج الوعي مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حتى ان احد وزراء التعليم ذهب الى تحجيم الاهتمام بالكليات الإنسانية في تهميش متعمد فكان احد السهام التي مزقت الفكر الثقافي لدى الشاب العراقي.

٤. عامل التفكير السطحي

التفكير السطحي لدى الشباب العراقي ظهر بشكل واضح بعد الاحتلال الامريكي من خلال برنامج ممنهج عن طريق منظمات المجتمع المدني او المنظمات الحقوقية المزيفة او من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها ويسمى كذلك بالتفاهة التي وجدت طريقها إلى عقل الشاب العراقي فوجدته خاوياً لا يملك تفكير نقدي مسلوب الإرادة يميل إلى الشهوات على حساب العقل والإدراك وضعيف في المنطق لانه غير مثقف. وهنا الشاب العراقي بعد كل هذه التحديات اما يرجع إلى فطرته الأولى قبلي او بسيط سطحي او مريض بأمراض نفسية عصبية او ضياع جسدي ونفسي لا يستطيع الاستغناء عن الأجهزة الإلكترونية

ان هذه التحديات بمثابة سلاح قاتل يدمر المجتمع العراقي فيما لو اهملت ولم تعالج فانها سوف تكون في حالة تطور مستمر وتظهر في أشكال أخرى تصيب الفئات الاخرى من المجتمع العراقي. فمن المتوقع في السنوات القادمة ان يكون هذا الشاب مجرد رقم لا أكثر ويشتغل في حركات دينية منحرفة وحركات سياسية لا تريد بالعراق الخير والامان و هذه الحركات سواء كانت مستخرجه من بطون التاريخ أو جديدة الفكرة والأصل كذلك سوف يكون هناك تيارات سياسية مؤمنة بالغرب بشكل المطلق سيكون هناك تفكك أسري التي هي بمثابه نواه المجتمع والانتحار وعدم التزام بالدين وقيمه الساميه وتكثر قنوات الإلحاد ويظهر صوتها بشكل واضح وعلني والعمل على تحويل الرموز الدينية إلى أبطال خرجت من رحم التاريخ لا اكثر. وخير علاج لهذه الامور هو العمل على ما يلي

١. الابتعاد عن السياسة

ظهر في بداية القرن الماضي اتجاه في المؤسسة الدينية وهو الابتعاد عن السياسة وشرورها وتزعم هذا الرأي المرجع الديني السيد محمد كاظم اليزدي صاحب كتاب العروة الوثقى.وليس الآن نحن بصدد تفاصيل هذه المدرسة الفكرية وفلسفتها في السياسة بل السؤال الذي يطرح لماذا اعتبرت السياسة من الشرور وذلك لأنها خارجه عن الهدف الأسمى الذي تبعه الرسول محمد صلى الله عليه واله وسلم وحكومة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في سياسة اختصرت بمفاهيم الوحدانية و العدالة والمساواة. اما سياسة القرن الماضي فهي استغلال القوي للضعيف وشريعة الغاب وإباحة المحرمات ويضعف الدين واهله وهذا ما ينطبق على سياسة القرن الحالي وما تريده الولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد. لذا ليس من الممكن ان يعمل الشباب بالسياسة ما لم يتمتع بالثقافة السياسية والحصانة الفكرية والهدف الأسمى لنشاطه وان يكون دخوله ليس عشوائيا مستخدم لأغراض التعبئة الجماهيرية بل ما يملك من الثقة كقائد ميداني بالمعترك السياسي

٢. الرصانة الثقافية

إن الرصانة الثقافية هي واحدة من الأعمدة الأساسية التي يرتكز عليها التفكير المنطقي للشاب العراقي وعامل مساعد على تحصين التفكير الواعي الذي يعمل على حل المعادلات المعقدة لقضايا البلد سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية [٢].، لقد تعرض الشاب العراقي الى عمليات منظمة ساعدت ان يتسم عقله بالخواء الفكري الثقافي واصبح تفكيره اما قائم على فطرته او ما وضع في تفكيره من الثقافات الغريبة عن ثقافة العراق. وخير علاج لهذا الامر هو التثقيف عن طريق جميع الوسائل المشروعة وعلى كافة الاتجاهات الإعلام المنبر الديني التعليم من الاساسي وحتى الجامعة استثمار التراث الديني والتاريخي إحياء الثقافات الإيجابية الموروثة.

لقد استغل اصحاب الخواء الفكري الثقافي أبشع أنواع الاستغلال لقد ذهب هذا الشاب الى تيارات منحرفة واتجاهات سياسية مدعومة من الخارج واصبح مثل حصان طروادة يحقق بها غايات الآخرين التي لا تريد للعراق الخير والاستقرار والأمان. لا بد من إحياء ثقافة التسابق المعرفي مثل القراءة ذات الطريق الواحد الممنهج وإعادة برامج المراكز البحثية الموجودة في العراق لتكون ذات هدف ثقافي وفكري واضح مع دعم نواة المجتمع واساسي في الحصانة الفكرية الثقافية وهي الأسرة التي نشهد على تفككها في المجتمع العراقي بسبب القوانين المدنية او العرف السلبي الخاطئ.

٣. تعزيز التعليم

ان التعليم مفصل مهم في ثقافة الفرد وذلك عن طريق تشجيع الطالب الجامعي باعتباره المحصلة الأخيرة للثقافة على التفسير النقدي وإظهار العقل النقدي والجرأة الأدبية والمشاركة الفاعلة في الندوات والحلقات النقاشية وتعزيز التعليم الاستكشافي بالبحث وخلق عقل مستكشف باحث عن الحقيقة وتضمين مناهج التعليم القيم والمبادئ سواء كانت ما تتعلق بالوطن او العقيدة الدينية على اختلاف التخصصات وهذا الامر نقصد به طالب الجامعي لانه في هذه المرحلة قد وصل الى أعلى مراتب الثقافة والنضج.

٤. تعزيز التفكير والادراك

ظهرت تسميات كثيرة تشير على العقل السطحي في السنوات الأخيرة منها العقل التافه والعفن والخامل والسطحي وهنا اصبح الشاب العراقي على اختلاف مستويات تحصيله العلمي مجرد جسد بعيد عن التفكير وعن التطورات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بل يكره المشاركة فيها وإبداء الرأي وهذه الثقافة الانعزالية هي ما يريده الآخرون ان يكون به نصف المجتمع العراقي. لهذا الخمول والانجماد وخير وسيلة لهذا الامر تفعيل مراكز الشباب المنتشرة في ربوع العراق ووضع برنامج لها تثقيفيا مبرمجا. كذلك على المؤسسات الدينية التركيز على فئة الشباب وتحسينها ثقافيا ولا نستثني ذلك مراكز الأبحاث المنتشرة سواء كان ذات الاتجاه السياسي او الديني فعليهم وضع برنامج خاص لتعزيز ثقافة الشعب العراقي ومشاركته الفاعله عن طريق المناقشة والحوار وإبداء الرأي واحترامه مناقشته وان كانت على طريق المقالات الصحفية والنشرات الدورية حتى نخلق شابا متعلما مثقفا.

المصادر والمراجع

[١] أنوار داود الخفاجي، «الأمن الفكري في المجتمع العراقي»، جريدة المواطن. الرابط

[٢] جاسم يونس الحريري، «دور الوعي الفكري في تحصين الشباب العراقي من الجريمة المنظمة»، مركز الفيض العلمي. الرابط



العراقيُّ يحلُق بجناحي الدين والتأريخ

أ.د. ظاهر محسن كاظم

أستاذ في جامعة بابل، كلية العلوم الإسلامية، ومتخصص في اللغة العربية ولغة القرآن، وله نشاط أكاديمي وبحثي في الدراسات اللغوية والقرآنية. شارك في الإشراف على رسائل الدراسات العليا وعضوية ورئاسة لجان المناقشة والتقييم العلمي، كما تولى مهام أكاديمية في مجال تطوير البرامج الدراسية. وله عدد من البحوث والدراسات المتخصصة، ومن أبرز مؤلفاته كتاب **«التركيب اللغوي لشعر المتنبي: دراسة في حروف المعاني»**. ويُعد من الأكاديميين المهتمين بتطوير الدراسات العربية والقرآنية في البيئة الجامعية العراقية.

لا يمكننا أن نفهمَ الشخصية العراقية من دون أن نغوص في أعماق تأريخه وحضارته الموغلة في القدم، فالعراقي هو نتاج تأريخ امتدَ آلاف السنين، حيث بواكير الحضارة البشرية في سَومر وبابل وآشور، وصوتٍ سماويٍّ صرخت به الأنبياء بوجه الكفر والظلم- صوتٍ نوح عليه السلام وصوت إبراهيم عليه السلام الذي كان أمةً في التوحيد، فتأسست فوق أرضه أعظم حواضر الوعي... لذلك كان العراقي وما يزال عصيًّا على التفكك والانقسام على الرغم من كل ما جرى عليه من مؤامرات وحروب من القريب والبعيد، فالعراقي يستند إلى آلاف السنين من الحضارة والوعي، فلها الأثر في الوجدان العراقي، فنجده كثير النزوع نحو العدالة ورفض الظلم، فقد بدأت في وادي الرافدين أولى المحاولات الإنسانية لتشريع العدل وتقنينه عبر شريعة حمورابي ومسلته في بابل تشهد لذلك [١]؛ وفي هذه الأرض ولِدَ التساؤل الفلسفي الأكبر عن الموت والخلود والعدالة الإلهية في ملحمة «گلگامش» [٢] ، فكان العراقي يبحث دائماً عن النموذج العادل ويرفض الظلم والخضوع والإذلال، فكان أرضاً خصبةً لاستيعاب مفاهيم الثورة على الظلم فيما بعد. فالعراق مهد الحضارة وأرض الأنبياء، فمنه انطلق القلم ليكتب كلمة التوحيد. فكان علي بن أبي طالب عليه السلام لم ينقل عاصمته من المدينة المنورة إلى الكوفة إلا استشرافاً عميقاً لطبيعة التحولات السياسية والاجتماعية في الأمة الإسلامية، وما للشخصية العراقية من أثر في ذلك التحول، فقد امتازت الشخصية العراقية بالحيوية الفكرية والمعرفية والشجاعة والذكاء والأنفة والرفض الغريزي للظلم الطبقي والمالي الذي انتشر في عهد الخليفة عثمان بن عفان، فوجد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في أهل العراق مادة بشرية شجاعة وواعية فكرياً وقادرة على حمل مشروع الإسلام المحمدي الأصيل الذي يقوم على أساس المساواة ونبذ الطبقية والظلم وتطبيق العدالة الاجتماعية التي أمر بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن الكريم في كثير من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة ((إن أكرمكم عند الله أتقاكم)) و ((لافرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى)) و ((والناس سواسية كأسنان المشط)) وغيرها من الأحاديث التي تدعو إلى المساواة بين الناس فضلاً عن المسلمين فيما بينهم، فكانت أرض العراق التي سار عليها الأنبياء بخطواتهم المباركة مختبراً روحياً وسياسياً صاغ عقل الأمةِ الإسلامية على النهج الصحيح، فكان العراقي أرضاً خصبةً لمشروع عدالة السماء بقيادة محمدٍ وآله المعصومين عليهم السلام، فبنى علي بن أبي طالب عليه السلام خلافته في العراق، فالعراقي يمتلك الاستعداد لمقارعة الظلم وله حساسية مفرطة تجاه غياب العدل، فبإعلان الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية تعمد الجناح الديني بالجناح التأريخي بصبغة سياسية وعقائدية أبدية، فهذه الأرض التي احتضنت فكر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم سالت عليها بعد ذلك دماء الحسين عليه السلام وأهل بيته وصحبه رضوان الله عليهم أجمعين في كربلاء، غرست في وجدان أبنائها ثقافة الرفض والاحتجاج المستمر، فتحولت الشخصية العراقية من مجرد مجتمع جغرافيٍّ إلى مجتمع حاملٍ لراية الوعي الإنساني ومقاومة الظلم عبر العصور. [٣] إن هذا التحليق الفريد للشخصية العراقية بجناحي التاريخ والدين لا يقف عند حدود كتب التراث العراقي، ولكن العالم يراه اليوم عياناً في سلوك العراقيين، لقد تحولت هذه التراكمات الحضارية والروحية عبر العصور إلى عقيدة مجتمعية ودينية، ومن أبرز تجلياتها ظاهرة الكرم والعطاء المفرط بل الأسطوري والأخلاق الملائكية في الزيارة الأربعينية في العشرين من صفر، في المسيرات المليونية التي تؤم كربلاء المقدسة، ففي هذا الوقت يتحول العراقيون إلى ملائكة يسرون على الأرض فالمقام يقصر عن الخوض في صفاتهم فيكون العراق أفضل بكثير من مدينة إفلاطون الفاضلة، ولكنني سوف أعرج على الكرم وبإيجاز، حيث يُعاد «المضيف العراقي» الذي تمتدّ جذوره إلى تقاليد الضيافة السومرية القديمة، ليصبح طقساً عقائدياً يذوب فيه الغني والفقير والشريف

والحقير والصغير والكبير، فيبذل فيها العراقي كلّ ما يملك طواعية، تدفعه ذاكرة الكوفة العلوية التي تعشق الوفاء لعلي وأبنائه المعصومين عليهم السلام، وجيناته السومرية التي تقدس العطاء وروح الإسلام المحمدي الأصيل التي تؤثر الجود والكرم والسخاء، وهنا يلتقي الدين والتأريخ فيصنعان شخصية عراقية معاصرة تجمع بين الانتماء العقائدي الراسخ والاعتزاز بالوطن وتأريخه وحضارته، فإن حبَّ الوطن من الإيمان وخيانته من النفاق. وإذا كان العدل قد شكّل محوراً راسخاً في الوعي العراقي عبر التاريخ، فإن امتداده إلى الأسرة يقتضي بناء قواعد قانونية واضحة تراعي حق الاختيار دون أن تجعل الأسرة ساحةً لتعارض الإرادات، ولا سيما عند اختلاف الزوجين وما يتصل بذلك من حقوق الأطفال. فاستقرار الأسرة العراقية لا يتحقق بمجرد تعدد الخيارات القانونية، بل بقدرة النظام القانوني على تحقيق التوازن بين حرية الفرد ورضا الزوجين ومصلحة الطفل، بحيث تكون القواعد المتعلقة بالزواج والحضانة والولاية واضحة وقابلة للتطبيق بصورة متسقة. ومن هنا يصبح إصلاح الوضع القانوني والأسري امتداداً عملياً لفكرة العدالة التي ارتبطت تاريخياً بالشخصية العراقية، عبر حماية الحقوق وتقليل مناطق الالتباس التي قد تنشأ من تعدد الأنظمة القانونية داخل الأسرة الواحدة. كما أن نجاح أي إصلاح أسري لا يقاس بتوسيع مساحة الاختيار فحسب، وإنما بقدرته على إنتاج بيئة قانونية أكثر استقراراً وعدالةً واتساقاً مع التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع العراقي. المقترحات إجراء مراجعة علمية متخصصة للتشريعات والأحكام الأسرية بهدف تحديد نقاط التعارض أو التداخل بين الأنظمة القانونية، ووضع معايير واضحة لاختيار النظام القانوني المطبق على الأسرة. إعادة تنظيم حق الاختيار القانوني داخل الأسرة بما يضمن وضوح أثر الاختيار على الزوجين والأطفال القاصرين، وعدم انتقال آثاره إلى الطفل بصورة تلقائية من دون مراعاة مصلحته الفضلى. اعتماد مصلحة الطفل معياراً مركزياً في قضايا الحضانة والولاية، مع تطوير آليات قضائية واجتماعية تساعد المحكمة على تقدير المصلحة الفعلية للطفل بعيداً عن المعالجة الشكلية للنصوص. إنشاء آلية قضائية متخصصة في المنازعات الأسرية ذات الطابع القانوني المتعدد تضم قضاة وباحثين اجتماعيين وخبراء في علم النفس الأسري، بما يساعد على معالجة النزاع باعتباره قضية اجتماعية وقانونية متكاملة. إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين بغداد والمحافظات الجنوبية والمناطق الريفية وإقليم كردستان لرصد الفروق في الوعي القانوني والممارسات الأسرية وآثار تعدد الأنظمة القانونية على النساء والأطفال واستقرار الأسرة. تعزيز التوعية القانونية قبل الزواج من خلال تعريف المقبلين على الزواج بصورة دقيقة بالآثار القانونية المترتبة على خياراتهم، ولا سيما ما يتعلق بالحضانة والولاية والحقوق المتبادلة بين الزوجين. تأسيس قاعدة بيانات وطنية للدراسات والأحكام القضائية الأسرية تتيح للباحثين وصانعي السياسات متابعة الاتجاهات العملية للنزاعات الأسرية، وقياس أثر أي تعديل تشريعي على الاستقرار الأسري وحماية حقوق الطفل. إخضاع أي إصلاح تشريعي مستقبلي لتقييم اجتماعي وقانوني مسبق يوازن بين حرية الاختيار، والمساواة أمام القانون، واستقرار الأسرة، وضمانات حماية الأطفال، بحيث لا يُقاس نجاح الإصلاح بعدد الخيارات المتاحة فقط، بل بقدرته على تقليل النزاعات وتحقيق وضوح قانوني مستدام.

المصادر

[١] القانون في العراق القديم، د. عامر سليمان: ١٤٥-١٥٠
[٢] ملحمة گلگامش، طه باقر: ٢٢-٣٥
[٣] موسوعة التأريخ الإسلامي - عهد الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، د. أحمد شلبي



مفهوم الهوية الوطنية بين الانتماء المجتمعي وتنظيم السلطة: قراءة في الواقع العراقي

محمد حسن فيصل عزيز

أستاذ بجامعة النهرين، وله اهتمام بالفلسفة السياسية والفكر الإسلامي والتراث والفلسفة الاجتماعية. عمل في عدد من المراكز البحثية والتراثية، من بينها مركز ابن سينا للدراسات والبحوث العلمية ومركز الكاظمية لإحياء التراث، وتولى مهام إدارية وتحريرية، منها إدارة مركز ابن سينا ومدير تحرير مجلة «إكليل للدراسات الإنسانية»، فضلًا عن عضويته في هيئة تحرير مجلة «صدى التراث». شارك في عدد من المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية بأبحاث تناولت الفلسفة السياسية والأخلاق والتصوف والتراث وفكر محمد باقر الصدر. هبة غالب كامل السعدي تعمل جامعة النهرين، نشر كتاب بعنوان (القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بعد العام (٢٠١٧)، بالإضافة لبحوث منشورة في المجلات العراقية، حاصلة على شهادة في مجال الاستشارات الدبلوماسية من قبل الاتحاد الدولي للعلاقات الدبلوماسية بالمشاركة مع كلية واكاديمية توتنغهام الدولية في المملكة المتحدة، عضو في الاتحاد الدولي للعلاقات الدبلوماسية بصفة مستشار علاقات دولية، عضو في الجمعية العراقية للعلوم السياسية وعضو في نقابة الاكاديميين العراقيين، وعضو في جمعية هنَ العربية، وعضو في المنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب، وغيرها من الجمعيات الاخرى.

إنَّ مفهوم الهوية يعد من المفاهيم المهمة في مسألة بناء الدول، وذلك لكونه يسهم في إيجاد شعور مشترك بالانتماء إلى كيان سياسي واحد، وهذا الانتماء المشترك يكون عابرًا للمؤسسات الإدارية والحدود الجغرافية، ويمثل إطارًا جامعًا لجميع الأفراد الذين يعيشون في دولة ما، إذ إنَّ هذا الشعور يمثل حافزًا إلى الحفاظ على الدولة، فضلًا عن أنَّ استقرارها مصلحة مشتركة لجميع الأفراد. وإنَّ الهوية الوطنية الجامعة هي مرحلة تاريخية، ووعي متطور يتجاوز وعي الانتماء الفرعي الضيق، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، ومن جهة أخرى، إنَّ هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أفراد هذه المجموعة ويجعل منهم شعوبًا أو أممًا أو غير ذلك. وتمثل الهوية من المنظور السياسي محورًا مركزيًا في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة، وإذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية أو الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فإنَّ هذا لا يعني بأي حال إلغاء الحقوق السياسية العامة أو المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمها تلك الدول، من دون أنْ تبنى هوياتها بوصفها هوية وطنية سياسية عامة لمواطنيها. وإنَّ الهوية الوطنية تمثل الإطار الرمزي الذي يشعر الفرد عبره بأنَّه جزءٌ لا يتجزأ من جماعة سياسية ووطنية مشتركة، بينما يمثل الانتماء المؤسساتي الجانب العملي لهذا الشعور، أي علاقة المواطن بمؤسسات الدولة وقوانينها وأجهزتها بوصفها مؤسسات عامة تمثله وتحمي حقوقه وتنظم علاقته بالآخرين. وبذلك لا تكتمل الهوية الوطنية بمجرد الشعور بالانتماء إلى الأرض والتاريخ والرموز الوطنية، وإنَّما تحتاج إلى أنْ تجد تعبيرها في علاقة المواطن بالمؤسسات التي تجسد الدولة في حياته اليومية. وتعد الهوية الوطنية ركنًا أصيلًا من مكونات بناء الدولة التنموية الحديثة لدى صانع القرار، وتعبر عن ضميرها الجمعي، وتكوينها المتميز بصفات وعلامات واضحة تمنحها الخصوصية والتفرد، كمحصلة جامعة لاجتماع اللغة والدين والعادات والتقاليد، وإرث حضاري يحكمه التاريخ والجغرافيا. وتعد الهوية الوطنية العراقية المتمركزة في الفكر الجمعي شاهدًا حاضرًا على هوية واحدة وجامعة لكل المجتمع، على الرغم من تعدديتها الثقافية والإثنية والطائفية والمناطقية. ولا يمكن لأي مجتمع أنْ يرتقي قدمًا من دون هوية وطنية واضحة المعالم، محددة الطريق، ترتبط ارتباطًا واضحًا بنمط محدد ومستقل من التنمية، يدعمه القبول الاجتماعي، ويحركه الانتماء الحاكم لهذه الدولة والهوية معًا. أي أنَّ المواطن عندما يرى أنَّ البرلمان والقضاء والجامعة والجيش والشرطة والإدارة العامة، بوصفها هيئات حكومية، مؤسسات وطنية تعمل وفق القانون ولخدمة المواطنين على أساس المساواة، فإنَّه لا يتعامل معها بوصفها أجهزة منفصلة عن هويته، وإنَّما بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الكيان الوطني الذي ينتمي إليه. وهنا يتحول الانتماء الوطني من انتماء عاطفي ورمزي إلى انتماء مؤسساتي وممارسة سياسية. الدولة العراقية ومشكلة بناء المؤسسات يعيش العراق اليوم في مأزق سياسي واقتصادي وأمني، ولاسيما بعد التطورات التي حدثت في المنطقة، إذ إنَّ هذه الأحداث السياسية الخارجية تؤثر بنسبةٍ ما في الداخل العراقي، وهو ما يدفع الأحزاب السياسية العراقية إلى اتخاذ

مواقف معينة إزائها. إنَّ الأنظمة السياسية في مثل هذه الأحداث تتجه إلى الاستقرار السياسي الداخلي، وذلك من أجل السيطرة عليها ومنع تطورها لضمان استقرار النظام السياسي، وبطبيعة الحال تسعى هذه الأنظمة إلى اتخاذ إصلاحات داخلية تهدف إلى تهدئة الأوضاع الداخلية وبث روح الطمأنينة إلى أفراد الشعب. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأحزاب العراقية الحاكمة تفتقر إلى الحنكة السياسية على الرغم من وجودها في سدة الحكم لما يقارب ٢٣ سنة، فلم يمتلكوا النضج السياسي والعمق الاستراتيجي في إدارة الدولة، إذ إنَّهم بين حين وآخر يسعون إلى إثارة الشارع وإغراقه في الأزمات، وهذا السلوك يولد فقدان ثقة الشعب بالحكومة، مما يؤدي إلى فقدان الحكومة لشرعيتها. إنَّ الحكومة السابقة، على الرغم من كونها حكومة تصريف أعمال، سعت إلى إصدار قرارات تؤدي إلى زيادة الأعباء على الشعب العراقي بمختلف فئاته، مثل أصحاب الأعمال الحرة أو الموظفين، ومن هذه القرارات زيادة الضرائب بنسبة عالية، وإلغاء مخصصات الخدمة الجامعية عن فئة مهمة، هي فئة الأساتذة الجامعيين، إنَّ هذه الإجراءات تؤدي إلى خلخلة في الداخل العراقي، فهذه الفئات هي من تقود الدولة وتبنيها وتؤسس لرصانتها وقوتها. إذ تم قطع مخصصات الخدمة الجامعية عن الأساتذة بسبب تكليفهم بالمهام الإدارية؛ فكيف سيتمكنون من إنجاز بحوثهم وتطوير العملية التعليمية؟ فهل المؤسسة التعليمية تختزل بالتدريس فقط أم بممارسة البحث العلمي والعمل الإداري لتطويرها؟ إنَّ الجهات الحكومية لم تستوعب أهمية هذه الفئة؛ فهذه الفئة هي من تبني الأجيال، وبيدها تطوير الأمم وازدهارها، فإذا تم إضعاف هذه الفئة، فستكون النتيجة انهيار الأمم وإغراقها في مستنقع الجهل. فضلًا عن أصحاب الأعمال الحرة، فهم عماد اقتصاد الدولة والسبيل إلى استمراريتها، وأنَّ زيادة الضرائب عليهم بصورة مفاجئة سيؤدي بطبيعة الحال إلى إيقاف السوق الاقتصادي، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية كبيرة. على الرغم من أننا نؤمن أنَّ الأنظمة الديمقراطية يستحيل قيام الثورات فيها، ولكن ما نشاهده اليوم في بلدنا العظيم، وما تتخذه الحكومات فيه من تخبطات كبيرة تهدف إلى المساس بقوت الشعب، قد يدفع الشعب إلى انتفاضات مستمرة، وستولد هذه الانتفاضات ثورة، قد لا تسقط الحكومة فقط، وإنَّما النظام بأكمله؛ لأنَّ اتباع سياسة تجويع الموظفين ومحاربتهم في قوتهم سيؤدي بهذه الفئة إلى الخروج المستمر للدفاع عن حقوقها، ولاسيما أنَّ عدد الموظفين في العراق كبير، والضغط المستمر عليهم، سيشعل في داخلهم روح الدفاع عن حقوقهم هذه، وعلى سبيل المثال، أنَّ الموظفين في العراق لما يزيد على سنة تقريبًا لم يستلموا علاواتهم وترفيعاتهم، وقد يكون الدور المقبل في المطالبة بهذه الحقوق المسلوبة. إذا كانت الحكومة العراقية تقول إنَّ موازنتها لا تكفي للرواتب، فلماذا تستمر في عملية التوظيف؟ إنَّ هذه الأفعال تناقض في حقيقة الأمر تصريحاتهم، ومثل هذه التصرفات تزيد من فقدان الثقة بهذا النوع من الحكومات، مما يجعل الدفاع عنها أمرًا مستحيلًا، إذ إنَّ الشعوب لا يمكنها الدفاع عن الأنظمة الظالمة لها، ولنا في النظام السابق مثال حي، إذ إنَّ هذا النظام اتبع أبشع الطرق في محاربة الشعب، مثل التجويع والإعدام وتقييد الحريات وغيرها من الأفعال المشينة، وعند سقوطه في عام ٢٠٠٣ لم يخرج الشعب للدفاع عنه، وإنَّما ركله بعيدًا يصارع وحده، فسقط هاويًا من هرم السلطة، وعلى حكومتنا الحالية أن تأخذ من هذه العبرة، فالشعوب وحدها هي من تستطيع مساندة الأنظمة السياسية من السقوط، ولكن إذا لم توفر هذه الحكومات سبل العيش الكريم لشعوبها، ولم تسع إلى بناء هوية واضحة لهم، فستكون النتيجة انهيار هذه الأنظمة؛ فإما أن يسقطها الشعب، وإما أن ينظر من فوق التل إلى سقوطها من هرم السلطة.



المقام العراقي: حين يتغيّر المكان ويبقى النغم

المقام العراقي أحد أشهر تقاليد الموسيقى الكلاسيكية في العراق؛ وهو فن غنائي يؤدي فيه «المغني» الشعر ضمن إطار لحني معروف، ويجري في الوقت نفسه ارتجالًا دقيقًا ومبدعًا داخل هذا الإطار. أما الفرقة المصاحبة، أو «الجالغي البغدادي»، فليست مجرد خلفية صوتية؛ إذ إن تفاعل الآلات مع الغناء ومساندته ودفعه إلى الأمام يشكل جزءًا أساسيًا من أداء المقام. ويُعدّ السنطور والجوزة والطبلة والدف من أبرز آلات هذه الفرقة. كما يضفي الشعر العربي الكلاسيكي والشعر العراقي الشعبي معنىً خاصًا على الأداء؛ ومن ثم فإن الاستماع إلى المقام لا يعني الإصغاء إلى النغم فحسب، بل يمثل أيضًا مواجهة مع اللغة وذاكرة المدينة.

لا يمكن اختزال تاريخ نشأة المقام في تاريخ محدد أو في اسم واحد. فقد انتقل هذا التقليد عبر أجيال متعاقبة من خلال الاستماع والمحاكاة، ثم الإبداع الشخصي للمغنين، كما تأثر بالصلات الموسيقية التي ربطت العراق بالأقاليم المحيطة به. وفي القرن العشرين، أسهمت أسطوانات الغرامافون والإذاعة في إخراج المقام من نطاق المجلس الحي إلى فضاءات أوسع. وكان حضور محمد القبانجي في مؤتمر الموسيقى العربية بالقاهرة عام ١٩٣٢، وتسجيل أعماله، من أبرز علامات هذه المرحلة. وقد أدرجت اليونسكو المقام العراقي، الذي كان قد أعلن في عام ٢٠٠٣ «تحفة من روائع التراث الشفهي وغير المادي للإنسانية»، في عام ٢٠٠٨ ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية.

كانت المقاهي الشعبية في الماضي من أبرز الأمكنة لأداء المقام، إلى جانب البيوت والمناسبات والاحتفالات والمناسبات الدينية، ثم قاعات العرض في مراحل لاحقة. وفي مجلس المقهى، كان المستمع يجلس وقتًا طويلًا إلى جانب الآخرين، منصتًا إلى تصاعد الغناء وانخفاضه، وإلى الشعر وتفاعل الآلات معه. وتشير الروايات التاريخية إلى حضور فرق الجالغي في المقاهي، وإلى ارتباط هذه العروض بالحياة الشعبية في المدن العراقية حتى منتصف القرن العشرين. ولم يكن المقام في هذا الفضاء وسيلة للترفيه فحسب؛ بل كان يهيئ مجلسًا يلتقي فيه أشخاص من خلفيات اجتماعية ودينية مختلفة، ليخوضوا، ولو لفترة من الزمن، تجربة استماع مشتركة. وكان المقهى بالنسبة إلى المتعلم بمثابة مدرسة غير رسمية أيضا. فمن كان يستمع مرارًا إلى أداء المغنين، يتعلم في سياق مباشر تناغم مقاطع الغناء، وطريقة نطق الشعر، ومواضع التوقف، وكيفية استجابة العازفين. وكان تكرار الاستماع، والحوار مع أهل الفن، وإتاحة الفرصة للغناء أمام المستمعين، عوامل تساعد على نقل مهارة لا يمكن اكتسابها بمجرد حفظ لحن.

وفي الوقت نفسه، لم يكن انتقال المقام يحدث في المقاهي وحدها؛ فقد أسهمت البيوت والأساتذة والحلقات الموسيقية، ثم المعاهد ووسائل الإعلام الصوتية، في هذه العملية أيضا. أما اليوم، فقد أصبحت فضاءات الاستماع والتعلم أكثر تشتتًا وتنوعًا. ولا تزال المقاهي التاريخية تمثل بالنسبة إلى بعض المواطنين فضاءً للتواصل الثقافي، ويمكن في شارع المتنبي ببغداد مشاهدة مقاهٍ يرتادها الشباب والعائلات؛ بل إن اسم «مقهى القبانجي» يستحضر ذكرى أحد كبار مغني المقام. غير أن اسم المكان وحده لا يضمن إقامة عروض حية للمقام أو تعليمه فيه. وفي المقابل، تعلن «بيت المقام العراقي» في كركوك عن إقامة ليالي للمقام باللغات العربية والكردية والتركمانية، كما تكشف الورش التعليمية، ومنها ورش تعليم الآلات المصاحبة للمقام للشباب والنساء، أن انتقال هذا الفن قد يستمر أيضا في فضاء منظم ومخطط له. كما فتحت وسائل الإعلام فضاءً جديدًا للاستماع. فالأسطوانات التي كانت في وقت مضى محدودة بزمان ومكان عرض معينين، أصبحت اليوم متاحة ضمن أرشيفات رقمية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن الاستماع إلى التسجيلات التاريخية للقبانجي في مجموعة مكتبة قطر الرقمية. ويتيح هذا النوع من الوصول للمستمع أن يستمع إلى عبارة غنائية واحدة عدة مرات، وأن يقارنها بأداء آخر، وأن يصل إليها حتى من خارج العراق. ومع ذلك، فإن الملف الصوتي لا يتضمن التفاعل الآني بين العازفين، ولا الحوار الذي يلي الأداء، ولا تصحيح الأستاذ المباشر للطالب. ومن ثم، يمثل الأرشيف وسيلة مهمة للتعلم، إلا أن جودة التعلم تظل مرتبطة أيضا بمدى اقترانه بالتدريب والأداء الحي.

فمع تغيّر المقاهي وتبدّل أذواق جيل الشباب، كيف تغيّر فضاء الاستماع إلى المقام وانتقاله؟ ينبغي البحث عن الإجابة في انتقال «المقام» الواحد إلى مواقع وتجارب متعددة. فالاستماع الذي كان يرتبط في الماضي، بدرجة أكبر، بالحضور الطويل في جماعة وبالتعرف التدريجي إلى المغني والعازفين، يمكن أن يبدأ اليوم في قاعة، أو دار ثقافة، أو ورشة، أو عبر الهاتف المحمول، أو من خلال أرشيف رقمي. ويوسّع هذا التحول دائرة الوصول؛ فالشاب الذي لا يرتاد المقهى القديم يمكنه أن يتعرف إلى المقام للمرة الأولى من خلال تسجيل أو ورشة تعليمية. وفي المقابل، إذا أصبح الاستماع القصير والمتقطع هو الوسيلة الوحيدة للتعرف إلى المقام، فقد تتقلص فرصة متابعة البناء الكامل للغناء وتعلم دقائقه. وهذا التقييم يتعلق بطريقة الاستماع، ولا يمثل حكمًا موحدًا على أذواق جميع الشباب. وعليه، فإن القضية الثقافية اليوم لا تتمثل في الحفاظ على عنوان قديم للمقهى فحسب، بل في توفير فضاءات تتيح من جديد الاستماع الجماعي والتعلم المتواصل. ويمكن أن تتكامل في هذا السياق العروض الكاملة للمقام في المقاهي أو الفضاءات الثقافية، والتعريف بالشعر والآلات، والحوار بين الفنان والجمهور، والورش التي يتعلم فيها المتدرب إلى جانب الأستاذ والفرقة الموسيقية؛ فيما يمكن أن تكون التسجيلات والنشر الرقمي بوابة لاستقطاب جمهور جديد. فما ينتقل من المقام إلى الجيل اللاحق ليس الصوت المحفوظ في الأرشيف وحده؛ بل إن طريقة الاستماع والتفاعل وصناعة مجلس مشترك تمثل هي الأخرى جزءًا من هذا التراث.

المصادر

اليونسكو، ملف التراث الثقافي غير المادي «المقام العراقي»، تسجيل عام ٢٠٠٨.

مكتبة قطر الرقمية والمكتبة البريطانية، مقالات رولف كيليوس حول المقام والجالغي البغدادي، ٢٠١٤، وتسجيلات مؤتمر القاهرة، ٢٠١٧.

روداو عربي، تقرير حول مقاهي شارع المتنبي، ٢٠٢٦؛ المسرى، حوار مع مدير دار المقام في كركوك، ٢٠٢٤.

إرم نيوز، تقرير حول ورشة تعليم الموسيقى المصاحبة للمقام للشباب.



التنافس بين الدولة والأحزاب والمؤثرين والخوارزميات في عصر العمليات الرقمية المنسقة

إياد حسين الإمارة

أستاذ في الجامعة التقنية الجنوبية، وكاتب ومحلل سياسي عراقي، يشغل منصب مدير قسم الإعلام والاتصال الحكومي في الجامعة. له حضور إعلامي من خلال مشاركته في البرامج الحوارية والتحليلية، وله عشرات المقالات والتحقيقات وعدد من المؤلفات في السياسة والإعلام، منها «الإصلاح في الشرق الأوسط بين المشروع الأمريكي والرغبة العربية» و«قادة الشمس: سليماني والمهندس» و«إشكالية الإعلام السياسي في النص المسرحي العربي». كما يشارك في الندوات والملتقيات العلمية والإعلامية، وله اهتمام بالإعلام السياسي والشأن العراقي والتحولات الإقليمية.

مدخل

مَن يملك الرسالة ومَن يملك وصولها؟ لم يعد السؤال عن صناعة الرأي العام في العراق مقتصراً على معرفة مَن يملك وسائل الإعلام أو مَن يستطيع إنتاج خطاب سياسي مؤثر؛ فقد انتقل جزء مهم من معركة التأثير إلى طبقة أخرى أكثر تعقيداً: مَن يملك القدرة على توزيع الرسالة، تكرارها وإدخالها في دوائر الانتباه العام. هنا تظهر المفارقة الأساسية في البيئة الرقمية العراقية: قد يمتلك سياسي معين أو حزب ما أو مؤسسة إعلامية القدرة على إنتاج الرسالة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها ستصل إلى الجمهور، وفي المقابل قد يمتلك مؤثر رقمي أو شبكة حسابات محدودة الموارد قدرة كبيرة على جعل قضية ما تبدو أكثر حضوراً مما هي عليه فعلياً إذا نجحت في الحصول على التفاعل الذي تستجيب له خوارزميات المنصة. وتكتسب المسألة أهمية خاصة في العراق إذ تشير بيانات Digital Iraq: ٢٠٢٦ إلى وجود ٣٩٫٦ مليون مستخدم للإنترنت في البلاد في نهاية العام (٢٠٢٥) مع تقدير يبلغ ٤٠٫١ مليون هوية مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي، كما بلغ الوصول الإعلاني المحتمل لفيسبوك ٢٠٫٨ مليوناً، ولإنستغرام ٢١٫٥ مليوناً في الفترة نفسها، مع التنبيه إلى أن أرقام الهويات والوصول الإعلاني لا تعادل بالضرورة عدد الأفراد الحقيقيين [١]. من هنا يمكن طرح المدعى المركزي لهذا البحث: «إن القوة التي تصنع الأجندة العامة في العراق لم تعد محتكرة من الدولة أو الأحزاب أو وسائل الإعلام التقليدية وإنما أصبحت موزعة بين:

١- منتجي الرسائل.

٢- شبكات توزيعها.

٣- والمنصات التي تتحكم خوارزمياً في ظهورها»

لذلك فإن السؤال لم يعد: مَن يستطيع أن يتكلم؟ وإنما: مَن يستطيع أن يجعل كلامه مرئياً ومتكرراً وقابلاً للتفاعل؟ أولاً: خريطة الفاعلين في صناعة الرأي العام يمكن تقسيم الفاعلين في المجال العام العراقي الرقمي إلى أربع دوائر رئيسية:

- الدولة تمتلك أدوات مؤسساتية لا يمتلكها غيرها: البيانات الرسمية، المؤسسات الإعلامية الحكومية، القدرة التنظيمية والقانونية، الوصول إلى المعلومات الرسمية، والقدرة على تحديد بعض القضايا التي تدخل جدول النقاش العام.
- الأحزاب والقوى السياسية التي تمتلك بدرجات مختلفة مؤسسات إعلامية ومنصات إلكترونية وشبكات بشرية قادرة على إنتاج الرسائل وإعادة توزيعها؛ وتوثق تقارير عن البيئة الرقمية العراقية وجود منافذ إعلامية مرتبطة بقوى سياسية، فضلاً عن استخدام صفحات تنتحل صفة مؤسسات إخبارية خلال المواسم الانتخابية [٢].
- المؤثرون وصانعو المحتوى والصحفيون والمدونون الذين اكتسبوا موقعاً جديداً في منظومة إنتاج المعلومات إذ تؤكد (اليونسكو) أن صانعي المحتوى الرقمي أصبحوا جزءاً مهماً من منظومة المعلومات وأن بعضهم يستطيع الوصول إلى ملايين المتابعين في الموضوعات الاجتماعية والثقافية والسياسية [٣].
- المنصة نفسها، وهنا تحدث النقلة النظرية الأهم: المنصة ليست مجرد ناقل محايد للرسالة إذ تحدد أنظمة التوصية والترتيب ما يظهر للمستخدم، وما يتراجع إلى الخلف، وما يعاد اقتراحه عليه.لذلك ينبغي التمييز بين قوتين:

١- قوة إنتاج الرسالة.

٢- قوة توزيع الرسالة.

وقد لا تجتمع القوتان في الفاعل نفسه. ثانياً: مَن يملك الرسالة لا يملك بالضرورة الجمهور كان الإعلام التقليدي يعمل وفق نموذج أقرب إلى «البوابة»: مؤسسة إعلامية تختار الخبر، تحرره، ثم تقدمه إلى الجمهور. أما البيئة الرقمية فأصبحت أكثر شبكية إذ يستطيع المستخدم أن ينتج المادة ويشاركها [٤]، لكن وصولها إلى عدد واسع من الناس يظل مرتبطاً بالمنصة وشبكات التفاعل.وهذا يفسر أهمية المؤثر الرقمي، فالمؤثر ليس بالضرورة منتجاً للمعلومة الأصلية، لكنه قد يصبح وسيطاً لإعادة تعريف أهميتها، خبر صغير قد يتحول إلى قضية عامة بعد أن يتبناه مؤثر واسع المتابعة، في حين يمكن لقضية ذات أهمية موضوعية كبيرة أن

تبقى محدودة الانتشار إذا لم تدخل في دوائر التفاعل. وتشير دراسة عراقية حديثة عن «النمذجة الرقمية» ودورها في تشكيل الرأي العام أجريت على جمهور مدينة بغداد إلى أن النماذج الرقمية أصبحت أداة يمكن توظيفها في التخطيط الإعلامي والسياسي، ولا سيما من خلال عرض الموضوعات ومراقبة ردود فعل المستخدمين [٥]. هذا يعني أن المؤثر قد يكون فاعلاً مستقلاً عندما يمتلك استقلالاً تحريرياً وتمويلياً واضحاً ويحدد موضوعاته ومواقفه بعيداً عن شبكات المصالح السياسية والاقتصادية والإعلامية. لكنه يتحول إلى عقدة في شبكة نفوذ عندما تصبح علاقاته أو مصادر تمويله أو أجندته أو طريقة توزيع محتواه مرتبطة بجهة سياسية أو اقتصادية أو إعلامية، حتى لو لم يظهر ذلك للمستخدم بصورة مباشرة. ثالثاً: الخوارزمية ليست «رأياً سياسياً» لكنها تعيد ترتيب الانتباه من الخطأ القول إن الخوارزمية «تقرر ما يفكر فيه الناس» بصورة مباشرة فهذا تبسيط مفرط، لكنها تستطيع:

١- أن تؤثر في ما الذي يراه الناس.

٢- كم مرة يرونه.

٣- ما الموضوعات التي تدخل في دائرة انتباههم.

وهذا فارق مهم، فالخوارزمية لا تحتاج إلى إقناع المواطن بأن رواية معينة صحيحة، يكفي أن تساعد في جعلها أكثر ظهوراً وتكراراً وتفاعلاً، ومن هنا يصبح الانتباه نفسه مورداً سياسياً. وتحذر (اليونسكو) من أن بيئة المنصات الرقمية يمكن أن تسرّع انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، وتدعو في الوقت نفسه إلى زيادة شفافية المنصات ومساءلتها، مع حماية حرية التعبير وحقوق الإنسان [٦]. وفي الحالة العراقية لا يمثل هذا الاحتمال مجرد مسألة نظرية فقد وثقت (ميتا) عمليات سلوك زائف منسق انطلقت من العراق أو استهدفت الجمهور العراقي، وشملت حسابات وصفحات ومجموعات وهمية استخدمت للتضخيم والانتحال وإدارة صفحات تتظاهر بأنها مصادر إخبارية، وفي إحدى العمليات التي أعلنتها (ميتا) عام (٢٠١٩) أزيلت (٧٦) حساباً و (١٢٠) صفحة فيسبوك ومجموعة واحدة وحسابات إنستغرام مرتبطة بعملية ركزت على قضايا سياسية واجتماعية عراقية [٧]. كما أعلنت (ميتا) في العام (٢٠٢٠) إزالة شبكة مرتبطة بإقليم كردستان شملت (٣٢٤) صفحة و (٧٢) حساباً و (٥) مجموعات و (٣١) حساباً على إنستغرام، وقالت إن الشبكة استخدمت حسابات مزيفة وانتحلت شخصيات سياسية وأحزاباً وأدارت صفحات تتظاهر بأنها مؤسسات إخبارية [٨]. وتقدم هذه الوقائع دليلاً مهماً على أن عدد الحسابات أو حجم الضجيج الرقمي لا يمكن اعتباره دليلاً تلقائياً على حجم الرأي العام الحقيقي.

رابعاً: العمليات الرقمية المنسقة وتضخيم «الرأي المصطنع» الأخطر في البيئة الرقمية ليس الحساب الوهمي منفرداً وإنما الشبكة المنسقة التي تستطيع إنتاج انطباع جماعي.

فعندما:

١- تنشر عشرات الحسابات الرسالة نفسها.

٢- وتعيد نشرها في توقيت متقارب.

٣- وتدفعها نحو الوسوم الرائجة.

٤- ثم تلتقطها صفحات مؤثرة أو وسائل إعلام تقليدية.

تنشأ حلقة تضخيم: رسالة → حسابات منسقة → تفاعل اصطناعي → خوارزمية → انتشار أوسع → إعلام تقليدي → عودة إلى المنصات.

وقد وثقت تقارير عن العراق حالات تنتحل فيها حسابات وصفحات شخصيات سياسية أو مؤسسات إخبارية بغرض نشر معلومات مضللة أو تشويه الخصوم، كما أشارت تقارير حرية الإنترنت إلى حملات تضليل انتقلت من المنصات الاجتماعية إلى وسائل إعلام تقليدية [٢]. وهنا تظهر مشكلة منهجية شديدة الأهمية: «الرأي العام ليس هو مجموع الأصوات الأكثر ضجيجاً على المنصات. فالترند لا يساوي بالضرورة إجماعاً اجتماعياً، وعدد المشاركات لا يساوي بالضرورة عدد المواطنين الذين يتبنون الفكرة، وعدد المتابعين لا يساوي بالضرورة عدد الجمهور الفعلي، لهذا يجب على الباحث والصحفي وصانع القرار الحذر من تحويل المؤشرات الرقمية إلى مؤشرات اجتماعية مباشرة» خامساً: أين ينتهي تنظيم الفضاء الرقمي وتبدأ الرقابة؟ لا يمكن إنكار الحاجة إلى مواجهة الابتزاز الإلكتروني، والحسابات الوهمية، والتزييف العميق، وخطابات التحريض والكراهية، وحملات التشهير المنسقة، لكن المشكلة تبدأ عندما تصبح المفاهيم الفضفاضة، مثل «المحتوى الهابط» و«الآداب العامة»، أدوات يمكن استخدامها ضد النقد السياسي أو الصحافة المستقلة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية خلال السنوات الأخيرة قضايا تتعلق بملاحقة صحفيين وناشطين وصانعي محتوى في العراق، وانتقدت استخدام نصوص قانونية مبهمة في التعامل مع ما يسمى «المحتوى الهابط». وفي العام (٢٠٢٥) حذرت المنظمة من أن التشريعات الجديدة يجب ألا تقيد بصورة غير مبررة حرية التعبير والتجمع السلمي ومن الناحية المعيارية لا ينبغي أن تكون المعادلة: إما حرية مطلقة أو رقابة مطلقة.المعيار الأكثر توازناً هو أن تكون القيود:

١- محددة قانوناً.

٢- ضرورية.

٣- متناسبة.

٤- قابلة للطعن والمراجعة القضائية.

٥- أن يظل النقد السياسي والصحفي محمياً ما لم يتحول إلى فعل مجرّم بصورة واضحة. سادساً: ماذا سيحدث خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة؟ يمكن توقع ثلاثة اتجاهات رئيسية مع التأكيد أنها سيناريوهات تحليلية وليست تنبؤات مؤكدة:

الأول: ازدياد أهمية المؤثرين وشبكات التوزيع في إنتاج الأجندة العامة، بحيث يصبح السياسي مضطراً إلى التعامل مع الفاعل الرقمي لا بوصفه ناقلاً للخبر وإنما بوصفه وسيطاً مستقلاً للوصول إلى الجمهور.
الثاني: توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج الصور والفيديو والصوت والنصوص، الأمر الذي سيجعل التمييز بين المحتوى الحقيقي والمصطنع أكثر صعوبة وستزداد أهمية التحقق من المصدر والسياق وسلسلة إنتاج المحتوى.
الثالث: تصاعد الصراع حول شفافية الخوارزميات وتنظيم المنصات، فقد أظهرت دراسة حديثة لبيئة الإنترنت العراقية أن سياسات حجب المحتوى يمكن أن تُنفذ بصورة متفاوتة بين مزودي الخدمة مع آثار جانبية على الوصول إلى بعض المواقع والخدمات.
وفي العراق تحديداً رصدت (اليونسكو) ومنظمات مجتمع مدني عراقية في مطلع العام (٢٠٢٦) آلاف المنشورات وحللت (٧١٣) حالة من المحتوى الضار ولاحظت تصاعد خطاب الكراهية والتحريض والاتهامات بالخيانة في سياق الأزمات السياسية الداخلية والصراعات الإقليمية الجارية.
وهذا يشير إلى أن المعركة المقبلة لن تكون فقط على ماذا يقول العراقيون وإنما على مَن يستطيع تنظيم دورة انتشار ما يقولونه.سابعاً: ثلاثة مقترحات عملية:
أولاً: إنشاء مرصد عراقي مستقل للرأي العام الرقمي، يضم أكاديميين وباحثين وإعلاميين ومتخصصين في البيانات، مهمته التمييز بين الاتجاهات الشعبية الحقيقية والتضخيم المنسق، وإصدار تقارير دورية لا تتبع الحكومة أو الأحزاب.
ثانياً: وضع إطار تشريعي واضح للعمليات الرقمية المنسقة، إذ ينبغي تجريم الانتحال والابتزاز والتلاعب المنسق القائم على الحسابات الوهمية عندما تتوافر عناصر الجريمة [١٢]، مع عدم استخدام هذه التشريعات لتجريم النقد السياسي أو المعارضة أو الصحافة الاستقصائية.
ثالثاً: تطوير «التربية الإعلامية والخوارزمية»: فلا يكفي تعليم المواطن كيفية اكتشاف الخبر الكاذب وإنما ينبغي أن يفهم أيضاً لماذا ظهر له هذا المحتوى؟ وكيف يمكن للتفاعل والمشاركة والوسوم والشبكات أن تضخم قضية معينة؟وهذا ينسجم مع التوجه العقلاني نحو تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية ومساءلة المنصات مع حماية حرية التعبير [٦].وفي النهاية سيكون السؤال: مَن يصنع الرأي العام في العراق؟ لم يعد قابلاً للإجابة باسم واحد: الدولة، الحزب، الصحيفة، التلفزيون، المؤثر، أم المنصة. الأدق أن صناعة الرأي العام أصبحت عملية شبكية موزعة: الدولة تنتج المعلومات الرسمية وتمتلك أدوات التنظيم، والأحزاب تمتلك الموارد والشبكات، والإعلام التقليدي يمنح القضايا شرعية مؤسساتية، والمؤثرون يمتلكون القدرة على إعادة تفسير الرسائل وتعبئة الجمهور، أما المنصات فتملك واحدة من أخطر أدوات القوة المعاصرة: «تحديد درجة الظهور وقابلية الانتشار»

ومن ثم فإن القوة الجديدة لا تكمن فقط في امتلاك الرسالة وإنما في امتلاك شبكة توزيعها وبيئة ظهورها. لكن الخطر الأكبر هو أن يتحول «الرأي العام» نفسه إلى نتيجة لعملية تضخيم رقمية لا تعكس بالضرورة المزاج الاجتماعي الحقيقي، لذلك يحتاج العراق إلى الانتقال من سؤال
مَن يملك الإعلام؟
إلى سؤال أكثر دقة:
مَن يملك البنية التي تجعل الرسالة مرئية؟
ومَن يملك القدرة على التحقق من أن ما نراه يمثل المجتمع لا مجرد شبكة رقمية جيدة التنظيم؟
وهنا تحديداً تتشكل معركة الرأي العام العراقي في السنوات المقبلة:
بين مَن ينتج المعنى، ومَن يوزعه، ومَن يقرر خوارزمياً ما يستحق أن يراه الناس.

المصادر والمراجع

[١] «Digital Iraq: ٢٠٢٦ DataReportal»، ٨ نوفمبر ٢٠٢٥. رابط المصدر
[٢] Freedom House، «Iraq: Freedom on the Net ٢٠٢٢»، ٢٠٢٢. رابط المصدر
[٣] اليونسكو، «اليونسكو تدرب صانعي المحتوى الرقمي لكي يصبحوا مصادر جديرة بالثقة على الإنترنت»، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤. رابط المصدر
[٤] مجلة تكريت للعلوم السياسية، «السلوك السياسي في عهد الرقمنة: دراسة في شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على المشاركة السياسية بالعراق»، مج ٢، ع ٤٣ (٢٠٢٦)، ص ٢٣٧-٢٦٢. رابط المصدر
[٥] هدى حسان وذاح ونور جاسم محمد، «النمذجة الرقمية لمواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الرأي العام: دراسة ميدانية لجمهور مدينة بغداد»، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، مج ٦، ع ٢٢ (٢٠٢٦). رابط المصدر
[٦] اليونسكو، «حرية التعبير على الإنترنت». رابط المصدر
[٧] Meta، «Removing Coordinated Inauthentic Behavior From Iraq and Ukraine»، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩. رابط المصدر
[٨] Meta، «May ٢٠٢٠ Coordinated Inauthentic Behavior Report»، يونيو ٢٠٢٠. رابط المصدر



حديث في تعزيز المواطنة وثقافة الانتماء

أ.د. باقر محمد جعفر الكرباسي

أستاذ دكتور في كلية التربية الأساسية بجامعة الكوفة، وله عددٌ من المؤلفات والأبحاث العلمية وشارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية، وأصبح عضواً في اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين، واتحاد الأدباء والكتاب العرب، واتحاد المؤرخين العرب، والمجلس العراقي للسلم والتضامن، والهيأة الاستشارية لمجلة أوراق نجفية، ومجلس إدارة في مؤسسة الفكر الجديد للثقافة والإعلام والفنون، وحصلَ على قلادة المؤرخ العربي (اتحاد المؤرخين العرب عام ٢٠١٠).

يشغل موضوع الهوية والمواطنة حيزاً كبيراً في الثقافة والفكر وفي دراسات علوم السياسة والقانون والاجتماع، خصوصاً في ظل الجدل الذي ارتفعت وتيرته منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن سواءً على المستوى الداخلي أو الدولي في إطار مجتمعات متعددة التكوينات والهويات، الأمر الذي دفع شعوباً وأمماً وجماعات لتخوض صراعاً حاداً باسم الدين أحيانا وباسم القومية أو اللغة في أحيان أخرى. والهوية وعي الإنسان وإحساسه بذاته وانتمائَه إلى جماعة بشرية قومية أو دينية، مجتمعاً أو أمةً أو طائفة أو جماعة في إطار الانتماء الإنساني العام. بهذا المعنى نستطيع أن نقول إن الهوية هي مجموعة السمات الثقافية التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواها من أفراد الأمم الأخرى، إذ سرعان ما طفحت كيانات وكتل على السطح بعد طول كبت وشعور بالتميز في مجتمعات كانت الصورة الواحدية تطغى عليها. ولعل واحداً من أسباب انتعاش مسألة الهوية هو تفكك الأنظمة الشمولية وشعور بعض الكيانات الخاصة بالانعتاق وتطلعها ليكون لها شكل من أشكال الاستقلالية والخصوصية التي تحميها وتعطيها كيانها الخاص. في مقابل ذلك يتعذر المحافظة على الهوية بأساليب القمع والطغيان والانعزال فهذه الممارسات تؤدي إلى الانغلاق والانكفاء والتقوقع. ومثلما لكل إنسان لغته فله هويته التي تعزز بالانفتاح مع الآخر فرداً أو جماعة. وقد يكون الإنسان يحمل أكثر من هوية بمعنى أنه عربي أو كردي أو تركماني، مسلم أو مسيحي أو غير ذلك لكن هويته العامة عراقية، أي الهوية الوطنية وأعني بها إحساس الفرد بانت مائه إلى وطن تعيش فيه مكونات اجتماعية متعددة الهويات، يؤلفون شعباً يجمعهم على اختلافهم شعور مشترك بالاعتزاز بوطن عاشوا على أرضه لتاريخ طويل واكتسب اسم دولة، لهم علم واحد يميزها بين أعلام الدول [١]. إن واقع الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ خاصة يشير إلى عدم الاستقرار في عملية بناء الدولة، وعدم القدرة على تجاوز نمط تشكيل السلطة على أساس الهيمنة وانعدام المشاركة بسبب العقلية الاجتماعية التقليد تربوية والتعليمية والجامعات بشكل خاص في وضع الحلول والمعالجات عبر التربية والتنشئة والتثقيف لغرس قيم ثقافية تقوم على قبول الآخر [٢]،فالتعصب الفكري والطائفي والعنصري يولد التشدد ويؤدي إلى العزلة بين الجماعات.أما الجامعات بوصفها مؤسسات علمية معنية بالتنشئة يجب أن لا تكون بعيدة عن مشكلات المجتمع ومكامن الوهن في بنيته. وسيكون لسلوك الطالب المكتسب في الجامعة انعكاس وتأثير في محيطها الأسري وضمن الجماعة التي ينتمي إليها فيتحول هذا السلوك مع مرور الزمن إلى سلوك مجتمعي سائد بالتدريج.فالجامعات والمؤسسات التربوية والتعليمية الأخرى مراكز اندماج للتوجهات والقيم والأفكار والتصورات وهي عوامل تنمية الترابط بين مكونات المجتمع مما يؤدي إلى تلاحمها واندماجها في كيان اجتماعي سياسي واحد يكون الولاء فيه للدولة على حساب الولاءات الفرعية.ونحن اليوم أمام مشهد سياسي واجتماعي وإنساني قلّ أن يحدث نظيره في أكثر الشعوب تخلفاً وبدائية إذ إن سلطتنا الجديدة وقفت عاجزة عن تحديد هويتها لنجدها تحمل نفس العنوان لصورة الظلم والقهر والاستبداد بعد أن كشف عنها القناع فاستباحت مقدرات الشعب وثروته لتحصين نفسها وبشعارات براقة كان للطابع الديني فيها أثر كبير غرّر بكثيرين ليقولوا لهم نعم ويتسنم المنتفعون وسقط المتاع المناصب ويصبحون خلفاء الله على الأرض.أما المواطنة فتتضح لدينا في تاريخ الدولة العراقية في الماضي والحاضر من خلال ظواهر لخصناها بما يأتي: أ. إن أي حكم ليس فيه مساواة وحريات وعدالة اجتماعية ومشاركة بحدها الأدنى سيتحول مع مرور الأيام إلى حكم قسري أو إكراهي، وهذا ما لمسناه عندما وصف

حكامنا الجدد بعض المواطنين من الدرجة الثانية فما بالك حين تفرض صيغة أغلبية طائفية على أخرى.
ب. انبعاث الهويات الفرعية ويحدث هذا عند غياب السلطة المركزية الصارمة فضلاً عن الشعور المزمن بالإقصاء والتهميش الطويل الأمد.
ج. عوامل التفكك التي عانت منها الدولة العراقية في فترة الحصار الدولي، سارت بالتدرج والتراكم لتصبح ظاهرة متميزة خصوصاً حين توافقت مع صعود الموجة الطائفية وحالة الفوضى وانفلات العنف وهضم الحقوق.
د. انتقال العراق من الدكتاتورية الواحدية الإطلاقية إلىدولة المحاصصة الطائفية - الإثنية الغنائمية ذات المراكزالمتعددة، فنشأت دكتاتوريات مصغرة على نطاق الطوائف والإثنيات. ه. انتقال العراق من نظام الحزب الواحد إلى فوضى الأحزاب وكلها تعمل كأحزاب غير قانونية وغير مرخص بها إذ لا يوجد قانون للأحزاب السياسية لحد الآن...
و. انتقال العراق من احتكار السلاح إلى انفلات السلاح واستخداماته بوجود مليشيات واتهامات متبادلة بينهما.
ز. انتقال العراق من الفساد الذي كان محدوداً وغير ظاهر إلى فساد منفلت... إن فرض الديمقراطية بالقوة يقود إلى الفشل، هذا هو الدرس الذي قدمته التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والذي أنتج صراعات سياسية أعاقت وتعيق الديمقراطية مثلما أنتج لنا رجال سياسة متعطشين للسلطة بأي ثمن.فتحقيق الديمقراطية يقترن بمستوى إدراك المجتمع للتحديات التي تقف أمامه والدور التنويري الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني وأساتذة الجامعات من خلال الارتقاء بدور الفرد والمجتمع عن طريق بناء المجتمع الحر والمتحرر من قيود التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (الجهل والأمية وثقافة الطاعة والخنوع)... لذلك فالمطلوب اليوم بناء ثقافة ديمقراطية مجتمعية قولاً وفعلاً تبدأ من الأحزاب ونخبها مروراً بالتغيير المادي لمفهوم الحزب السياسي وصولاً لمفهوم السياسة كشأن عام.وهذا يستلزم تحولات جذرية في الثقافة الحزبية وفي الثقافة السياسية للمجتمع، لا ديمقراطية من دون مجتمعات حرة.ومن أجل بناء عراق مزدهر لا بد وأن تكون المدنية فيه منهجاً للحياة وللبناء. المدنية هي معادلة الحقوق والواجبات: ما لك وما عليك ومفاهيم ورؤى أصبحت واضحة في التفكير الجمعي العراقي ومن مفرداتها العدالة الاجتماعية والمواطنة والتداول السلمي للسلطة والحوار وحرية التعبير ونبذ الكراهية والشراكة وفصل الدين عن الدولة والمساواة، كلها تعد من بديهيات الفكر المدني الذي يرفض نقيض هذه المفردات، وهي أساس بناء دولة حقيقية يعيش جميع مواطنيها في كنفها دون تمييز على أساس الدين والطائفة والقومية [٣]، حياة تحددها الحقوق والواجبات. كذلك اعتماد مشروع ثقافي وطني إنساني النزعة ديمقراطي المحتوى يكون حاضنة لكل التيارات الداعية إلى بلورة هوية وطنية منفتحة متجددة تحترم التعددية الثقافية والفكرية وتتفاعل مع سائر روافد الفكر العالمي وتياراته. وفي المشروع أيضاً تحرير الثقافة من قيود الفكر الشمولي وضمان عدم تسييس المؤسسات الثقافية للدولة أو تسخيرها لمصالح حزبية أو مذهبية ورفض تهميش المثقفين والمبدعين واحترام استقلاليتهم.

المصادر والمراجع [١] سامي أحمد صالح، «بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد ٢٠٠٣»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد الخاص، ٢٠٢٢، ص ٤٣٥٤٧٠.
[٢] حمدية صالح دلي الجبوري، عبد الكريم جعفر الكشفي، «المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد الخاص، ٢٠٢٢، ص ١٤٥١٦١. [٣] سرى هاشم محمد، «بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢٨، ٢٠٢٢، ص ١٩٧٢٢٢.



الأثر التربوي والسلوكي: «النمذجة السلوكية (القدوة الحسنة) وأثرها في التوجيه الفكري والسلوكي للشباب»

أ.د. محمد كاظم الفتلاوي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن في جامعة الكوفة. كلية التربية . حاصل على شهادة الخبرة الدولية أكاديمية أفق - ماليزيا (في التفسير وعلوم القرآن الكريم).عضو هيأة استشارية لمجلة (دراسات الاديان) / بيت الحكمة / رئاسة مجلس الوزراء / بغداد

تُعدّ «النمذجة السلوكية» (القدوة الحسنة) إحدى أهم الركائز التربوية والنفسية في توجيه السلوك الإنساني وبناء المنظومة القيمية لدى الأفراد، ولا سيما فئة الشباب التي تتسم بالتحول الفكري والانفعالي. وفي المقاربة اللغوية والمفهومية، تلتقي مفاهيم (القدوة) و(الأسوة) على أصل معنوي واحد يعكس حالة الاتباع والمحاكاة للآخر في أفعاله وسلوكه، حسنةً كانت أم قبيحة؛ إذ يعرّفها الراغب (ت:٥٠٢هـ) في المفردات فقال: (الأسوة والإسوة كالقدوة، وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره إن حسنًا وإن قبيحًا، وإن سارًّا وإن ضارًّا)(١). وقد اقترنت القدوة بالصلاح والقيود الإيجابية (الحسنة) لتمييز المنهج التربوي القويم عن نماذج الاتباع الأعمى والأنماط السلوكية المنحرفة؛ حيث يتأكد هذا التمييز في الموروث الروائي الإسلامي، كما في الحديث النبوي الشريف: (من سن سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم)(٢)، وفي هذا المعنى قال الإمام جعفر الصادق: (ما من مؤمن سن على نفسه سنة حسنة أو شيئاً من الخير، ثم حال بينه وبين ذلك حائل، إلا كتب الله له ما أجرى على نفسه أيام الدنيا)(٣). وفي البعد التربوي المعاصر وتطبيقاته على المعالجات الفكرية والسلوكية، تتجلى الرؤية التأسيسية لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إقرار مبدأ علمي مفاده: إنّ القدوة العملية أبلغ أثراً وأعمق ترسيخاً من التلقين النظري والمواعظ المباشرة. فالإنسان بفطرته وطبيعته النفسية أميل إلى المحاكاة البصرية والتمثل السلوكي منه إلى الاستماع المجرد؛ ولذا فإن وجود «النموذج الصالح» (النمذجة الإيجابية) في المحيط الاجتماعي للشباب يمثل أداة تحصين وقائية ومعالجة جذرية للانحراف الفكري والسلوكي. وانطلاقاً من هذا الاستحقاق التربوي، وضع الإمام علي (عليه السلام) معياراً شمولياً لإعداد النموذج القدوة، يتناسب مع حجم المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية الملقاة على عاتق القادة والمربين، إذ يقول (عليه السلام): (من نصب نفسه للناس إماماً، فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته، قبل تأديبه بلسانه، ومعلم نفسه ومؤدبها، أحق بالإجلال من معلم الناس ومؤدبهم)(٤). إن المتأمل أكاديمياً في هذا النص العلوي يجد أنه يؤسس لثلاث مرتكزات تربوية ونفسية تتكفل بضبط مسارات التوجيه وتقديم حلول منهجية لمشكلات الشباب الفكرية والسلوكية وسط اضطراب الأهواء وتعدد المؤثرات: أولاً: أن يطبق الإنسان القدوة (المرشد) ما يقوله، فلا يكتفي بترتيل النصائح من دون أن تنعكس آثارها على سلوكه، فإذا روض نفسه بالآداب أمكنه بسهولة تأديب غيره وترويضهم وحثهم على اتباع ما يقول من نصح، وأما إذا لم يطبق ذلك على نفسه لا يمكن بحال أن يرى ثمار كلامه على الآخرين، لأنه بطبيعة الحال الأولى بالتطبيق، لأنه قد تبنى الدعوة ورافع رايتها فلا بد من ان يكون متفاعلاً معها وإيجابياً وإلا لما دعا إليه!. ثانياً: أن يكون الإنسان عملياً فيما يُنظر من تعاليم إرشادية وما يبدي من أطروحات أخلاقية، وآراء جادة لخدمة الإنسانية ليكون الاقتداء به، والفهم لجدوى ما يطرح من موقع التنفيذ والتجربة الناجحة لا مجرد نظريات مجردة عن الواقعية، أو مثاليات لا سبيل لها إلى التمثل بواقعنا اليومي، وعليه فإن هذا التطبيق العملي سبب رئيس لاستجابة المتلقي وأوفر نصيباً للقبول. ثالثاً: وهو مهم جداً للأخذ بالنقطة الأولى والثانية، أن من يفرض سيطرته على نفسه ويتحكم بها فيروضها وفق ما يقوله ولا يجعلها بمعزل عن كل ذلك، ولا يضعها في حصانة خاصة، ولا يهملها لتعمل ما تشاء، بل يراقب نفسه بنفسه ويتابع سلوكه فيكون آنذاك قد تمكن من إنجاز شيء عظيم يستحق من خلاله الإجلال والإكبار والتقدير والتوقير أكثر من غيره من الواعظين أو المتسلطين ممن يدعون غيرهم إلى مكارم الأخلاق واجتناب رذائلها وينسون أنفسهم، فيستهلكون جهودهم مع الآخرين ولا يكلفون أنفسهم ذلك الجهد في صلاح أنفسهم ليعودها على محاسن الأخلاق ومكارمها. فمراد أمير المؤمنين ألا يتصدر أحد من الناس للوعظ والإرشاد إلا إذا تمت فيه المواصفات التي تجعله لائقاً بالقيادة والزعامة فيكون أهلاً للقدوة الحسنة، وخلاف ذلك فيحكم عليه سلفاً بالفشل وعدم النجاح في تهذيب غيره. ونلتمس أيضاً من الهدي العلوي الشريف ألا يغتر الإنسان بإحدى

الشخصيات المعينة لمجرد حديث وتصرف، بل لابد من ان يطابق المتلقي ما بين ما تقوله تلك الشخصية للآخرين وما تفعله تلك الشخصية، فإن كان المتكلم ممتثلاً لما يقوله في نفسه عرف حينها بصدقه وأمانته، وإذا كان مخالفاً فالعقل يحكم عليه بالكذب وعدم المصداقية والواقعية، وذلك لو كان ما يدعو الناس إليه حقاً فلماذا لا نراه في سلوكه؟ نعم؛ السيرة قبل القول القائل، فيجب أن يكون سلوك – المعلم أو القائد أو المربي – وأفعاله أولى من أقواله في التأديب والتوجيه. وبما أن الإنسان أبصر بنفسه من غيره فيما لها وما عليها فيجب أن يحصن نفسه بنفسه ويختار لها أصلح العلاجات، يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): (واعملوا انه من لم يعن على نفسه حتى يكون له منها واعظ وزاجر لم يكن له من غيرها لا زاجر ولا واعظ)(٥)، ويقول (عليه السلام) أيضاً: (ومن كان له من نفسه واعظ كان عليه من الله حافظ)(٦). وعليه، فإن إصلاح النفس يتطلب من الإنسان رؤية واضحة لمسيرة حياته، وتحديداً دقيقاً لأهدافه فيها ضمن الحدود الشرعية، ومراقبة دقيقة لنفسه، فيما تهوى وتحب، وفيما تبغض وتنفر، وفيما تنجذب إليه، وتنكمش منه، فيروضها في إرادة الله عز وجل ويسلم لها تسليماً، وأن يعد على نفسه زلاتها، ويحصي عليها نواقصها، ثم يعمل على إزالة العيوب، ومعالجة الأمراض النفسية، وإكمال النواقص ... وهذا لابد له من إرادة قوية ذائبة في إرادة الله عز وجل، وعزيمة ماضية، ونية صادقة، وطريقة تربوية سليمة ... فإذا تحققت هذه المستلزمات فقد وضع الإنسان نفسه على جادة الصواب وركب سفينة النجاة، وحينئذ يبدأ بالارتقاء في سلم الكمال رويداً فيكون أهلاً للاقتداء ... ولا بد أن نعلم أن هكذا طريق لا يكون معبّداً بالزهور، أو خالياً من الأشواك فهو طريق طويل، ومسير صعب لا يستمر به إلا ذو الهمم العالية وأصحاب النفوس السامية والعقيدة الراسخة، والإرادة القوية، والعزم الذي لا يتزلزل عند منعطفات الهوى ووسوسة الشيطان. وهذا الشكل في القدوة الحسنة مما أدّب عليه الإمام جعفر الصادق شيعته، وأمرهم بالتزام الفعل قبل القول والتمثل بالتقوى قبل الادعاء بها، فقال: (كونوا دعاة للناس بغير ألسنتكم، ليروا منكم الورع والاجتهاد)(٧). ولا غرو أن يكون هذا أدب أهل البيت (عليهم السلام) في بناء القدوة الصالحة في المجتمع، فهو أسلوب تربوي رباني، أكد عليه القرآن الكريم في موطنٍ صريح إذ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (٨)، أي إن النبي الخاتم خير نموذج للمسلمين للاقتداء به،وفي كلّ مجالات الحياة، فإن كلاً من معنوياته العالية، وصبره وإستقامته وصموده، وذكائه ودرايته، وإخلاصه وتوجّهه الى الله، وتسلطه وسيطرته على الحوادث، وعدم خضوعه وركوعه أمام الصعاب والمشاكل، نموذج يحتذي به كل مسلم)(٩). إذن القدوة الحسنة تفتح الطريق أمام المسلمين والشباب منهم ليعيشوا معنى الإيمان واقعاً محسوساً، لا مفهوماً مجرّداً، وبذلك تتحقّق التربية الصالحة بالفعل قبل القول ويصيب العلاج هدفه من الانحراف فيقومه، وعليه تظهر أهمية أسلوب (القدوة الحسنة) في التحصين التربوي الإسلامي من عدة أمور، منها: ١. جعل الله عز وجل لعباده أسوة عملية في الرسل والصالحين من عباده، ولم يكتف بإنزال الكتب عليهم، فأرسل الرسل، وقصَّ على المؤمنين قصصهم وعرض سيرتهم ثم أمِر باتباعهم، والاقتداء بهم، فقال: أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ(١٠). ٢. إن من طبيعة البشر وفطرتهم التي فطرهم الله عليها أن يتأثروا بالمحاكاة والقدوة، أكثر مما يتأثرون بالقراءة والسماع، ولا سيما في الأمور العملية، ومواقف الشدة وغيرها وهذا التأثير فطري لا شعوري في كثير من الأحيان. ٣. إن أثر القدوة عام يشمل جميع الناس على مختلف مستوياتهم، حتى الأمي منهم، فبإمكان كل امرئ أن يحاكي فعل غيره، ويقلده ولو لم يفهمه ومن هنا كان فضل العترة الطاهرة من آل محمد لا يعدله شيء، وكان إنكار الله عظيمًا على من يخالف قوله عمله، قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ(١١). ولابد للإنسان الجاعل من نفسه داعياً أن يتحلى بالأخلاق الإسلامية حتى يكون قدوة حسنة لغيره فلا يمكن أن يدعو إلى خُلق ويأتي غيره، أو أن يأمر برشد ويعمل بالغي، والقرآن الحكيم حذّر من هكذا تناقض وفوضى عند من يقولون ما لا يفعلون، إذ إن الأثر يكون عكسياً على المتلقي، فقد قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾(١٢)، فالآية الكريمة توضح أن (منهج الدعاة الى الله يقوم على أساس العمل أولاً ثم القول)(١٣)، ولا يمكن أن يكون الداعي مقبولاً لما ينصح به ما لم يتمثل بما يقوله في سلوكه العملي، وإلا فهو فاقد لعنصر مهم في التأثير وهو عنصر القدوة الحسنة. تأسساً على ما تقدّم، يتبيّن أن المنهج الإسلامي قد وضع قواعد نظرية متكاملة تنطلق من خلالها التربية الأخلاقية، وهي تقود (المكلف الفرد والمجتمع إلى الفضائل الأخلاقية والسلوكيات النبيلة في أحسن ما تكون عليه)(١٤). وينبع هذا التكامل المفهومي من جوهر الرسالة الإسلامية، لتبرز «النمذجة السلوكية» (القدوة الحسنة) كآلية تطبيقية تحوّل التوجيه الفكري والنظري إلى ممارسة واقعية تؤثر في سلوك الشباب وتصونهم من الانحراف.



الأسرة والتربية بين العلم والأخلاق

د. صباح محسن كاظم

ناقد و كاتب و مؤرخ عراقي، رئيس تحرير الكتاب الشهري بمصر لمؤسسة النيل والفرات، عضو في الموسوعة الحسينية بلندن، وموسوعة رجالات الشيعة في بيروت للسيد عبد الله شرف الدين لبنان، عضو في إختيار موسوعة الألف أديباً عربياً بالأردن الموسوعة آفاق حرة أختير أفضل مؤرخ عراقي في ٢٠٢٠ في العراق ومصر وفلسطين ٢٠٢١، لديه عدة مؤلفات: الإمام علي (عليه السلام) نموذج الإنسانيه ٢٠٠٩ عن العتبه العباسيه المقدسه، فاطمة الزهراء والمرأة المعاصرة و... ونشرت أبحاثه، ودراساته النقدية بمجلات مُحكمة.

ثمة ضرورة تربوية وأخلاقية تحدد حياة الأسرة في عصر العولمة والتمرد والتشتت وانقلاب المعايير الأخلاقية؛ لذلك فإن بناء الأبناء وإعدادهم وتوجيههم يُلزم العائلة بالتوجيه والحرص والمتابعة كي لا ينحرف الأبناء بسبب الأهواء والتشتت الذي يضيّع البناء الأسري المتماسك. لذا أرى في هذا البحث جدوى استعراض الرؤى العلمية للتنشئة الأسرية. الأسرة – المنهج – المعلم التعاون بين الأسرة والإدارة التربوية، والمنهج العلمي بوصفه وسيطًا، يمكّن الطالب من تحقيق النجاح والتفوق والسمو العلمي، وإدراك الدروس بتنوعها، وتعزيز الترابط الأسري والمنهجي لتحقيق أحلام المستقبل. فكل طالب يرسم في ذهنه ما يصبو إليه من طموحات وأمانٍ يبغي تحقيقها. لعلّ من أهم أولويات الشعوب المتحضرة الساعية إلى التطور الاهتمام بصناعة العقول. ويتحقق ذلك بتآزر الأسرة والمربّي وتعاونهما؛ فكلاهما يربّي ويجتهد في صقل الإنسان وتحفيزه وتطوير قدراته بالتنشئة العلمية الصحيحة وغرس المُثُل السامية. ذلك تقوم فلسفة التربية والتعليم على أسس علمية وحضارية لتنمية العقول من رياض الأطفال إلى الجامعات. وكلما كان دور الأسرة مؤثرًا بالتوجيه والتنبيه والتذكير والمتابعة، سهلت مهمة المعلّم في تغذيةِ العقول بمعطيات علمية وأخلاقية تهذّب السلوك أولًا وتعزّز العلم ثانيًا. وفي خضم العولمة ودوافع تفتيت الأسرة بالانحلال ونشر المخدرات وسط الطالبات والطلبة بسياسات ممنهجة لتدمير الأسر من داخلها وتقويض التنمية البشرية بكل مشاربها، يتوجب على الأسرة العراقية تحصين الأبناء من الانهيار. لقد كان المعلم يمتلك الهيبة والسطوة والحضور المؤثر في التوجيه والتربية، ويعضد دور الأسرة في البناء الأخلاقي والعلمي؛ لكن من المؤسف تراجع هذا الدور بسبب النزوع الشبابي نحو اللهو والتفاهة والسطحية، وبتأثير وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة التي تعج بالمواقع الإباحية، وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات التي هتكت السلوك الفردي والأسري بشكل مروّع يقلق كل من يمتلك الضمير والوجدان والغيرة والحرص على تماسك الأسرة العراقية. وتغدو المسؤولية جماعية على العلماء والخطباء والأدباء والكتّاب لتقويض الانحراف وتحجيمه. إن العودة إلى القيم العربية الإسلامية الأصيلة، التي اجتهد العلماء والمراجع في ترسيخها، باتت تلحّ على الأسرة بالعناية الفائقة بربط الأجيال بتراثها وعدم اللهاث وراء مغريات تدمير الذات والأخلاق والمجتمع. لقد عُرف العراق مهدًا للحضارات البشرية. ولا ريب أن الإنسان العراقي وأسرته ابتكرا في جوانب عدة، وكان بروز الكتابة من أهم منجزاته الحضارية. وحين نزل القرآن الكريم حثّ على العلم والتعلم والتفكر والتبصر. لذلك كان للتعليم في تراثنا العربي حظوة، إذ نال اهتمام الأمراء والسلاطين والولاة لدوره في صقل شخصية الإنسان. ويظهر في تراث أهل البيت، عليهم السلام، دور المعلم والأسرة في صناعة العقول. وورد في الكتاب تناول التعليم في معظم الأمصار العربية الإسلامية والمناطق المفتوحة، ومنها مصر العروبة والمغرب العربي والعراق؛ ليبيّن دور الأسرة في مساندة إدارة المدرسة والمؤسسة التعليمية، ولتتضافر جهودهما للنجاح والتفوق. إن حفظ الأجيال وضمان المستقبل مسؤولية مشتركة بين دور الأسرة وواجب المعلم في صناعة العقول. وتكاتف الأسرة مع المدرسة هو السبيل للارتقاء بالوعي الاجتماعي والثقافي والنهوض الحضاري؛ وأي تلكؤ أو انفصام يؤدي إلى الانحطاط والتراجع. لذلك تهتم الدول المدنية المتحضرة بالمعلم والكتاب والمباني المدرسية ومراكز البحوث العلمية. لقد عُرف العراق ببلاد الكتابة المسمارية لدى السومريين وبالريادة الحضارية في التعليم ببلاد ما بين النهرين، منذ نشوء الحضارة وصولًا إلى عالمنا المعاصر، عصر العلم والمعلوماتية. ولا ريب أن دور الأم في الرعاية الخاصة للأبناء، ودور الأب في توجيههم وحثهم على الدراسة لضمان المستقبل، يجعلان حرص الأسرة أحد حوافز النجاح، بالتضامن مع المعلم التربوي الحريص على خلق قاعدة اجتماعية أساسها الأخلاق من رياض الأطفال إلى جميع المراحل الدراسية والجامعية. بل تمتد رعاية الآباء إلى ما بعد الدكتوراه لمن كان والداه على قيد الحياة.



الأسرة والعلم

لقد كتب عشرات المفكرين والمؤرخين وعلماء النفس والاجتماع بشأن الأسرة وكيفية التنشئة الاجتماعية. وقد درسنا مبادئ التربية في مراحل الدراسة، سواء في البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه؛ فهي من الدروس التي تدخل في المنهج وتعزّز الوعي بكيفية التعامل السلوكي في البناء الإنساني. ولعلّ المؤرخ الدكتور علي عبد فتوني أوضح جوهر البناء الأسري في كتابه «البلاد العربية والتحديات التعليمية - الثقافية المعاصرة»، الصادر عن دار الفارابي، من خلال ستة فصول ومباحث ذات أهمية فائقة للمجتمعات العربية. ويؤكد المؤلف في المقدمة، ص ٧: «يتميز العصرالحالي بأنه عصر العلم والانفجار المعرفي. وقد أصبحت الدولة الدولة التي تمتلك مقاليد العلم والتكنلوجيات والتي يتميز مواطنوها بوعي ينعكس في تصرفاتهم اليومية هي الدولة الأقوى.» [١، ص ٧]. تنطلق الرؤية التربوية من تآزر الأسرة بوصفها حاضنة للنشء، مع المدرسة والبيئة بوصفهما محيطًا يغذي البناء الأسري ويعززه. ولا ريب أن الواقع العربي متشابه إلى حد ما في المعاناة والانقسام والبطالة والاستعمار الناهب للثروات خلال القرون الماضية، من السيطرة العثمانية التي امتدت لقرون متتالية عانت فيها المنطقة التخلف، ثم الاستعمار الغربي الذي سعى إلى الهيمنة والسيطرة. ومن ظواهر ذلك تأخر التعليم عند العرب؛ إذ كان محددًا للميسورين والمنتمين للجمعيات بمختلف الأديان في المنطقة، كما في لبنان والشام والعراق وغيرها من أقطار الوطن العربي. ولم يهتم الأتراك بالمدارس في المنطقة العربية، وكان همّهم الحصول على الثروات وإبقاء الشعوب في التخلف. وبعد الاستقلال، أنشئت الجامعات في معظم الدول العربية وبدأت خطوات الارتقاء بالمجتمعات. يعرض الكتاب في فصوله الستة الجذور التاريخية لنظام التعليم في لبنان؛ وفي الفصل الثاني التاريخ ومكانته بين العلوم وضرورات كتابة التاريخ الموحد؛ وفي الفصل الثالث التعليم المدرسي والجامعي في البلاد العربية ومساهمته في التنمية الوطنية والقومية؛ وفي الفصل الرابع تطوير الإدارة التعليمية لمواكبة التنمية والتحديث في العالم؛ وفي الفصل الخامس الخطط التعليمية وارتباطها بإعداد المعلم وطرائق التدريس الحديثة؛ وفي الفصل السادس الثقافة العربية وتحديات العولمة. وتتيح تلك الفصول والبحوث النافعة قراءة واقعية ترفع منسوب الوعي العربي بأهم المفاصل التربوية. وقد بذل المفكر فتوني جهدًا كبيرًا في تقديم إحصاءات ونسب لعدد المدارس والمناهج لكل فئة في المجتمع. وفي الفصل الأول، ص ٤٩، يقول: «ومن خلال مساعداتالمدارس الطوائفية، عزز الفرنسيون نفوذهم بالاشراف على التعليم ولاسيما ماله علاقة بالمناهج والشهادات الرسمية. وهذا ماجعل المناهج خاضعة لهم مباشرة، فأخذ التعليم الخاص يتطور بسرعة، في حين كان التعليم الرسمي ينتشر ببطء» [١، ص ٤٩]. وفي دراسته المفصلة للتاريخ، ص ٩٣، يورد: «...إن التاريخ علم، وهو بهذه الصفة يصلح منهجاً لتحليل المجتمع وفق القوانين العامة للتطور التاريخي.» [١، ص ٩٣]. التعاون بين الأسرة والمدرسة يقلّص مساحة الجهل وهوة التخلف؛ فالتعليم والثقافة يخلّصان المجتمع من المشاكل الاجتماعية العارمة، كالمخدرات والعنف والخصومات. والعرب أمام مشاكل جمّة، منها وجود الصهيونية وتوسعها وتدمير الأمة بالحروب الدائمة؛ وآخرها ما يجري بغزة من قتل الأبرياء الذي تجاوز ٥ آلاف شهيد وأكثر من ١٥ ألف جريح، وتدمير المدارس والجامعات والمستشفيات. ويؤكد البروفيسور الدكتور علي فتوني، ص ١٦٥: «... إن الإستعمار الآن يتحضر لكي ينقض بأقوى مما كان عليه في الماضي. ونحن نعيش مع الصهيونية وجهاً لوجه، والصهيونية ذريعة الاستعمار إلى قلب الوطن العربي.» [١، ص ١٦٥]

ويختم كتابه برأي ثاقب، ص ٢٨٨: «إن الثقافة العربية المناضلة هي القادرة على أن تصمد في وجه ثقافات مزيفة غازية. وهكذا تكون الثقافة العربية النامية والمتأصلة والمناضلة صداً لافتراء ودفعاً لكل مسعى يبذله المغرضون لإضعاف العزائم وتفريق الصفوف،بل تكون سبيلنا إلى الحرية والتحرير وطريقنا إلى تحقيق جوهر المشروع النهضوي العربي الذي كان ومازال حلم الأجيال» [١، ص ٢٨٨]

كلمة الختام

إن ارتقاء المجتمع في جميع الجوانب المشرقة يتطلب الاهتمام بالأسرة والتعليم للنهوض الحضاري وتجاوز الإخفاقات. نحن في عصر العلم والمعلوماتية؛ فتطوير العقول يعطي ثماره في المنجزات الطبية والعلمية والهندسية، ويحقق الكرامة الإنسانية. وهذا ما ناشد به القرآن الكريم والنبي العظيم وآله الطاهرين.



عدي عدنان البلداوي وقضايا في نقد الواقع الثقافي

مع بدايات تصفحي لكتاب «قضايا في نقد الواقع الثقافي من أجل نهضة ثقافية عربية في عصر الذكاء الاصطناعي»، أدركت أنني أمام مشروع فكري طموح يسعى إلى تشخيص أزمات الثقافة العربية، وتقديم رؤية نهضوية تجمع بين التراث والمعاصرة، في ظل التحولات التقنية والرقمية المتسارعة. يتناول المهندس عدي عدنان البلداوي إشكاليات الواقع الثقافي العربي، ومنها الانفصال بين النخبة والجمهور، وضعف القراءة، وهيمنة الثقافة الاستهلاكية، وتأثير العولمة. كما يناقش العلاقة بين الثقافة والتكنولوجيا، محذراً من مخاطر الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق، وما قد يترتب عليهما من تحولات في الوعي الإنساني. ويستعرض الكاتب نماذج من التاريخ الإسلامي، مستحضراً شخصيات مثل عمار بن ياسر وأبي سفيان، لإبراز دور الكلمة في التغيير الاجتماعي. كما ينتقد المؤسسات الثقافية التي تحولت، في رأيه، إلى مؤسسات روتينية وشكلية، داعياً إلى استقلال الثقافة عن الدولة، وتمكين المجتمع ثقافياً، والإفادة من الدراسات الأنثروبولوجية في فهم الواقع.

ولقد وجدت أن البعد الفلسفي يمثل أحد أهم مرتكزات الكتاب، إذ ينطلق البلداوي من سؤال جوهري: ما معنى الثقافة في عصر الذكاء الاصطناعي؟ فالثقافة عنده ليست مجرد إنتاج أدبي أو فني، وإنما طريقة حياة، وهو تصور يستند إلى الرؤية الأنثروبولوجية لدى مفكرين مثل إدوارد تايلور وألفريد كروبر وكلايد كلوكهون ورادكليف براون. وفي مناقشته لإشكالية الاغتراب الثقافي، يستحضر أفكار إريك فروم في كتابه «الدين والتحليل النفسي»، محذراً من تحوّل الإنسان إلى كائن مستهلِك ومستهلَك في آن واحد. فالاغتراب عند فروم لا يعني انفصال الإنسان عن المجتمع فحسب، بل ابتعاده عن ذاته وقدراته الإنسانية الخلاقة، ولا سيما عندما يخضع لسلطات فكرية أو دينية تعطل حريته واستقلاله. كما يناقش البلداوي أزمة العقل العربي، ويرى أن النزعة الانفعالية والتعصب كثيراً ما يتغلبان على التفكير العقلاني والنقدي. ويستشهد بأفكار هاري أوفرستريت في كتابه «العقل الناضج»، الذي يؤكد أهمية الوعي الذاتي والمسؤولية الأخلاقية والتحرر من التبعية الفكرية. وهنا تتقاطع أفكاره مع إريك فروم في نقد الخوف من الحرية والبحث عن سلطة خارجية تعفي الإنسان من مسؤولية التفكير. أما في رؤيته للنهضة، فيرى البلداوي أن عقيدة التوحيد يمكن أن تشكل أساساً فلسفياً يجمع بين العلم والدين والحياة، شريطة تحريرها من الممارسات الشكلية وتحويلها إلى قيمة فاعلة في بناء الإنسان والمجتمع. وقد أحسن الكاتب توظيف المنهج التاريخي الفلسفي في المقارنة بين ثقافة «الإلهام» في الجاهلية وثقافة «الإلمام» عند الفرس والروم، مستحضراً نماذج من المفكرين العرب، مثل وديع فلسطين وسلامة موسى، في إطار البحث عن العلاقة بين التراث والمعاصرة. ومن أبرز القضايا التي يطرحها الكتاب سؤال الإنسان والآلة: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل العقل البشري في الإبداع؟ يرى البلداوي أن الإبداع يرتبط بالخصوصية الإنسانية، ويحذر من هيمنة التقنية على الإنسان، مستحضراً أفكار ألكسيس كارل في كتابه «الإنسان ذلك المجهول»، الذي انتقد الحضارة المادية لإهمالها الأبعاد الروحية والأخلاقية للإنسان، وتحويل الفرد إلى جزء من كتلة بشرية تفقد استقلالها وخصوصيتها. لقد أراد البلداوي، من خلال كتابه، التأكيد أن تجاوز الأزمة الثقافية العربية يتطلب استقلال الثقافة عن السلطة، وتوظيف الفلسفة بوصفها منهجاً للحياة، والإفادة من الأنثروبولوجيا في فهم المجتمع، مع إعادة الاعتبار للعقل النقدي والوعي الإنساني. ومن هنا أرى أن الكتاب يحاول التأسيس لفلسفة ثقافية عربية معاصرة تجمع بين الأصالة المتمثلة بالتراث والدين واللغة، والمعاصرة المتمثلة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والأنسنة التي تعيد الإنسان إلى مركز الاهتمام في العالم الرقمي. وقد وجدت في الكتاب جرأة في الطرح، ونقداً صريحاً للمؤسسات الثقافية والسياسية والدينية، إلى جانب رؤية استشرافية لمستقبل الثقافة العربية. وربما يؤخذ عليه ميله أحياناً إلى التشاؤم في تشخيص الواقع، فضلاً عن بعض الاستطرادات الناتجة عن اتساع موضوعاته. ومع ذلك، فإن الكتاب يتميز بلغته الأدبية الرصينة وثرائه الفكري والفلسفي، ويمثل محاولة جادة لتشخيص أزمات الثقافة العربية واقتراح مشروع نهضوي يوازن بين الهوية والتقدم التقني. وفي المحصلة، فإن «قضايا في نقد الواقع الثقافي» ليس مجرد نقد للواقع العربي، بل دعوة إلى نهضة ثقافية تعيد الاعتبار للإنسان والعقل والحرية، وتؤكد أن مستقبل الثقافة العربية في عصر الذكاء الاصطناعي مرهون بقدرتها على الجمع بين أصالة هويتها ومتطلبات العصر.



الحقيقة والتضليل: صناعة الزائف من معطيات الحقيقة

د. أنور فاضل الخالدي

أستاذ تاريخ العلاقات الدولية الأوروبية في جامعة الكوفة، مؤلف كتاب موقف القوى الوطنية العراقية من الاحتلال البريطاني – وكتاب العلاقات الالمانية الفرنسية، العلاقات الأمريكية الصينية من التنافس الاقتصادي إلى الصراع التكنولوجي، والصين من حرب الأفيون إلى وادي السيليكون.

تخيّل أنك تقف أمام مرآة لا تعكس وجهك، بل تعكس ما تريد أن تراه. أنت تبتسم، فتبتسم لك. أنت تعبس، فتعبس. لكنك لا ترى الحقيقة، بل ترى نسخة منقّاة منك. هذا بالضبط ما تفعله الخوارزمية بعقلك: لا تكذب عليك، بل تُريك ما يوافقك، وتُخفي عنك ما يناقضك. في الماضي، كان الكذب يُقال بصوت عالٍ. كان يمكنك أن تكتشفه، أن تقارنه، أن تكذّبه. أما اليوم، فالخوارزمية لا تكذب. إنها تنتقي من الواقع ما يخدم سردية معينة، وتُخفي الباقي. والنتيجة ليست كذبة، بل حقيقة منقوصة تبدو كاملة. وهذا أخطر من الكذب، لأن الكذب يمكن دحضه، أما الحقيقة المنقوصة فتصعب محاكمتها. ومن الأهمية بمكان القول إن التضليل ليس ظاهرة عابرة، بل هو تحوّل جذري في بنية الوعي البشري: من زمن كانت فيه الحقيقة تُزيَّف، إلى زمن أصبحت فيه الحقيقة تُهنَدس. ومن زمن كانت فيه الكذبة تُختلق، إلى زمن أصبحت فيه الكذبة تُبنى من صدق حقيقي. ولم يكن هذا التحول تطوراً تقنياً محايداً، بل كان في جوهره إعادة توزيع لسلطة صناعة المعنى، حيث انتقلت القدرة على تشكيل الوعي من المؤسسات التقليدية إلى أنظمة خوارزمية تعمل في الخفاء، لكنها تخدم مصالح قوى عالمية محددة. من التزييف إلى الهندسة في العقود الماضية، كان التضليل يُفهم ببساطة: معلومة خاطئة تُنشر بقصد التضليل. كانت الأخبار الكاذبة تُطبع، تُبث، تُنشر، وكانت تُكشف بمقارنتها بالواقع. كان الكذب، في جوهره، اعترافاً ضمنياً بوجود حقيقة ينفيها. وكانت هذه المرحلة مرحلة التزييف السطحي، لأنها تفترض وجود حقيقة مضادة يمكن مواجهتها. كان المتلقي يملك مناعة معرفية: يمكنه أن يتحقق، أن يقارن، أن يكتشف التناقض. وكانت هذه المناعة كافية، نسبياً، لحماية الوعي الجمعي. لكن هذا النموذج بدأ ينهار مع التحول الرقمي. فالمعلومات الزائفة، رغم خطورتها، تظل محدودة الأثر لأنها قابلة للتكذيب. والمشكلة لم تكن في الكذب نفسه، بل في بنية الاتصال التي كانت تسمح بالكذب وتسمح بكشفه في آن واحد. مع ظهور المنصات الرقمية والخوارزميات، تغيّر كل شيء. لم تعد المشكلة في محتوى ما يُنشر، بل في آلية ما يُعرض. الخوارزمية لا تقول لك «هذا صحيح»، بل تقول لك «هذا ما يهمك». وهي لا تكذب عليك، بل تنتقي لك من الواقع ما يوافق ميولك، وتُخفي عنك ما يناقضها. هنا يتحول التضليل من صناعة محتوى إلى هندسة بيئة معرفية. الخوارزمية لا تضللك بمعلومة واحدة، بل تُضللك بتشكيل كامل لخريطة ما تعرفه وما لا تعرفه. إنها لا تخبرك بالكذب، بل تُخفي عنك نصف الحقيقة، وتترك لك النصف الآخر لتبني منه عالماً مشوهاً. وهذا ما يجعل التضليل المعاصر أخفى وأخطر: لأنه لا يُمارَس ضدك، بل معك. أنت من يختار ما تراه، لكن الخوارزمية هي التي رتّبت لك الخيارات. أنت تشعر بالحرية، بينما تسبح في فقاعة صُممت خصيصاً لك. أنت لا تشعر بأنك مُضلَّل، بل تشعر بأنك مُطّلع. وأنت لا تشعر بأنك مسجون، بل تشعر بأنك حر. وهذه هي قمة الهندسة: أن تجعل القيد يبدو حرية. الواقعة الصادقة... مادة خام للزائف السؤال الجوهري: كيف تصنع الخوارزمية الزائف من وقائع صادقة؟ الجواب يكمن في أن الواقعة الصادقة ليست معناها النهائي. المعنى يُبنى من السياق الذي تُوضع فيه، والتكرار الذي تُعرض به، والترتيب الذي تُقدَّم فيه، والربط الذي تُوصل به بغيرها، والتوقيت الذي تظهر فيه. الخوارزمية تتحكم في كل هذه العناصر. فهي تعرض لك واقعة صادقة، ثم واقعة صادقة أخرى، ثم ثالثة، حتى يتشكل في ذهنك نمط يبدو منطقياً، بينما هو في الواقع بناء مصطنع انتُقيت مكوناته بعناية. مثال من الواقع: ثلاث جرائم حقيقية وقعت في مدينة ما. عرضها المتسلسل عبر الخوارزمية في أسبوع واحد يُنتج إحساساً بأن «المدينة تغرق في الجريمة»، بينما الأرقام الفعلية قد تكون طبيعية. الوقائع صادقة، لكن الترتيب والتكثيف هما اللذان صنعا الزائف. وهكذا يتحول الزائف من كذب في المعلومة إلى كذب في البنية: بنية العرض، بنية التكرار، بنية الإطار. والواقعة الصادقة، المنزوعة من سياقها، تصبح سلاحاً مضاداً للحقيقة التي جاءت منها. وهنا يبرز بعد جوهري في العلاقة بين التضليل وهندسة الوعي: من يملك البنية يملك المعنى. الخوارزمية لا تصنع كذبة، بل تصنع البنية التي تُنتج المعنى المضلل. وهذا الانتقال من الكذب إلى الهندسة يمنح التضليل المعاصر قدرة على إعادة إنتاج نفسه ذاتياً، دون الحاجة إلى مركز قيادة يوجهه.

كيف زيّف الأمريكيون والصهاينة بعض الحقائق: نماذج من الممارسةالحديث عن هندسة الوعي لا يكتمل دون النظر في الفاعلين الذين وظّفوا هذه الآليات. الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ليسا مجرد مستهلكين للخوارزميات، بل كانا من أوائل من اكتشفوا أن السيطرة على البنية المعرفية أخطر من السيطرة على المحتوى. وهنا ننتقل من النموذج النظري إلى الوقائع التاريخية التي كشفت كيف تُزيَّف الحقائق من الداخل. أمريكا: من «الخليج» إلى «الأنبوب الأبيض» لم يبدأ التزييف الأمريكي مع العصر الرقمي، بل سبقه بعقود. في أغسطس ١٩٦٤، أعلن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون أن مدمرات أمريكية تعرضت لهجوم في خليج تونكين، واتخذ من ذلك ذريعة لتصعيد الحرب في فيتنام. وبعد سنوات، كشفت وثائق رسمية أن الهجوم الثاني لم يحدث أصلاً ، وأن الرئيس نفسه اعترف في تسجيل خاص بأنٍ «العدو ربما لم يطلق أي طوربيد» . الوقائع التي قُدّمت للشعب الأمريكي والعالم كانت صادقة شكلياً (حدث فعلي في خليج تونكين)، لكنها مضللة بنيوياً (اختُلق الهجوم الثاني ليمنح الحدث الأول معنى مختلفاً تماماً). في ٢٠٠٣، تكرر النمط ذاته بدرجة أعلى من الدهاء. في مجلس الأمن، رفع كولن باول أنبوباً أبيض زاعماً أنه دليل على أسلحة دمار شامل عراقية. كانت هناك وقائع صادقة (تقارير استخباراتية متناقضة، شهادات منفيين، صور جوية قابلة للتأويل)، لكنها رُتّبت وهُندست لتُنتج يقيناً كاذباً. وبعد الحرب، لم يُعثر على الأسلحة، واعترف باول لاحقاً بأن المعلومات كانت مغلوطة. المثير في هذا النموذج أن أجهزة الاستخبارات لم تختلق الوقائع من الصفر، بل أعادت ترتيبها لتخدم قراراً سياسياً اتُخذ مسبقاً. هذا هو التضليل البنيوي: لا كذب في المعلومة الواحدة، بل في الطريقة التي جُمعت بها وعُرضت. الكيان الصهيوني: تزوير التاريخ لتبرير الاحتلال إذا كانت أمريكا تزيّف الوقائع الراهنة، فإن الكيان الصهيوني ذهب أبعد من ذلك: زيّف الماضي نفسه. منذ عام ١٩٤٨، رُوّجت رواية أن الفلسطينيين «غادروا طوعاً» دون طرد. لكن وثائق الأرشيف الإسرائيلي التي رُفعت عنها السرية في التسعينيات كشفت أن ما لا يقل عن ١٢٠ قرية من أصل ٥٣٠ طُرد سكانها قسرًا. والأخطر أن الأرشيف الإسرائيلي نفسه تعرض لإعادة تصنيف ممنهج: وثائق «النكبة» التي كانت متاحة للمؤرخين في التسعينيات أغلقت أو صُنّفت «سرية للغاية» بعد أن بدأت تهدد الرواية الرسمية. وهنا تظهر الصلة المباشرة بفكرة «هندسة الوعي»: الكيان الصهيوني لم يكتف بتزييف الوقائع آنياً، بل هندس البنية الأرشيفية ليجعل الحقيقة الأصلية غير قابلة للوصول، ويترك للمؤرخين المستقبليين فقط الرواية التي صنعها.

النموذج الثاني هو أسطورة «أرض بلا شعب». المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه، في كتابه «عشر خرافات عن إسرائيل»، يوثق أن فلسطين قبل الصهيونية لم تكن صحراء فارغة، بل كان اليهود يشكلون ٣٪ فقط من السكان، بينما كانت الغالبية من المسلمين والمسيحيين، وكانت بلداً ريفياً عامراً. ومع ذلك، رُوّجت هذه الخرافة لعقود عبر آلة إعلامية ضخمة، وليس عبر كذبة واحدة، بل عبر إعادة إنتاجها في الكتب المدرسية، والأفلام، والخطاب السياسي، حتى أصبحت حقيقة اجتماعية لا يحتاج أحد إلى التحقق منها. هذا هو النموذج المكتمل لهندسة الوعي: أن تصبح الكذبة افتراضاً ضمنياً، لا ادعاءً يحتاج إثباتاً. التقاطع: التزييف كأداة مشتركة ما يجمع النموذجين هو أن كليهما لم يعتمد على «كذبة كبيرة» واحدة، بل على بنية متكاملة من الوقائع المنتقاة، والروايات المؤطرة، والمؤسسات الملتزمة. أمريكا روّجت لأسطورة «الأسلحة العراقية» عبر أجهزة الاستخبارات، ووسائل الإعلام، والمندوبين في الأمم المتحدة. والكيان الصهيوني روّج لأسطورة «الأرض الفارغة» عبر الأرشيفات، والمناهج، والمنظمات الدولية. في الحالتين، الوقائع الصادقة (وجود خليج تونكين، وجود تقارير استخباراتية، وجود سكان يهود في فلسطين القديمة) استُخدمت كمواد خام لبناء زائف أكبر. وهكذا، نجد أن ما فعله الأمريكيون والصهاينة تاريخياً هو نموذج يدوي لهندسة الوعي. كانوا يفعلون بتقنيات بدائية (الراديو، الصحف، الأرشيف) ما تفعله الخوارزميات اليوم بشكل آلي ومستمر ومخصص لكل فرد. الخوارزمية هي التزييف الممنهج، لكن بسرعة الضوء وبدقة الخياط.

سبع آليات خفية لهندسة الوعي:

الانتقاء: الخوارزمية تختار ما تعرضه بناءً على تفاعلك السابق. فتُعرض لك وقائع توافق ميولك، وتُخفى غيرها. النتيجة: رؤية جزئية تظن أنها كاملة.

التضخيم: المحتوى الذي يُثير تفاعلاً أكبر يُضخَّم انتشاره، بغض النظر عن صحته أو تمثيله للواقع. فيصبح الاستثنائي يبدو عادياً، والشاذ يبدو قاعدة.

فقاعات التصفية: تُغلق عليك الدائرة المعرفية، فلا ترى إلا ما يشبهك. تتحول إلى سجين معرفي يظن أنه حر، لأن كل ما يراه يؤكد ما يعرفه.

غرف الصدى: تُكرَّر الأفكار ذاتها عبر مصادر متعددة، فيبدو الرأي الواحد إجماعاً. والواقعة الصادقة، حين تُكرَّر في سياق واحد، تصبح دليلاً على سردية مضللة.

الاستقطاب: الخوارزمية تُقدّم المحتوى الأكثر إثارة، وهو غالباً الأكثر تطرفاً. فيتحول الوعي من بحث عن الحقيقة إلى بحث عن الانتصار.

التوظيف العاطفي: المحتوى الذي يستفز الغضب أو الخوف ينتشر أسرع. الخوارزمية تستغل هذا، فتُغرقك في انفعال دائم يُعطّل التفكير النقدي.

التوقيت: الواقعة الصادقة قد تُعرض في توقيت يُوحي بمعنى مغلوط. عرض خبر قديم في سياق جديد يُنتج زيفاً زمنياً يُخدع به المتلقي.

هذه الآليات السبع ليست مجرد أدوات تقنية، بل هي الترجمة الرقمية لأدوات القوة السياسية التقليدية. فالانتقاء والتضخيم وفقاعات التصفية تعمل اليوم بالطريقة ذاتها التي عمل بها «التعتيم الإعلامي» الذي وصفه الباحثون في الإعلام الإسرائيلي: ليس منع المعلومة، بل تغيير البيئة التي تُفهم فيها المعلومة.

نحو مناعة معرفية جديدة:

مواجهة هذا النوع من التضليل تستدعي مناعة معرفية جديدة، لا تعتمد على «التحقق من الأخبار» فحسب، بل على وعي أعمق بآليات الهندسة ذاتها. وهذا الوعي يقوم على سبعة مبادئ: أن تعرف أن ما تراه ليس الواقع، بل نسخة مُنتقاة منه؛ وأن تكسر الفقاعة بالبحث المتعمد عن آراء ووقائع تخالف ميولك؛ وأن تسأل عن المُخفى لا عن المعلن فقط؛ وأن تميّز بين الواقعة والسردية، فتفصل الحدث عن الإطار الذي وُضع فيه؛ وأن تتيقظ لعاطفتك، فحين يستفزك المحتوى فهذه إشارة إلى احتمال التلاعب؛ وأن تتعلم كيف تُقرأ البيئة الرقمية لا كيف تُستهلك فقط؛ وأن تمارس الصمت الواعي أحياناً، فالانسحاب المؤقت من تدفق المحتوى هو أفضل مقاومة للهندسة، لأنه يسمح بإعادة ترتيب الوعي بعيداً عن الضجيج.

لكن المناعة لا تكتمل دون بعد معرفي تاريخي: أن تعرف أن التضليل ليس وليد اللحظة، بل له أسلاف كبار في التاريخ الحديث. الخوارزمية اليوم تفعل ما فعله كولن باول بالأنبوب الأبيض، وما فعله بن غوريون بأرشيف النكبة: هندسة المعنى من وقائع صادقة. من يفهم هذا التاريخ يصبح أقل عرضة للخوارزمية، لأنه يعرف البنية التي تُصنع بها الأكاذيب، لا المحتوى الكاذب فقط.

الخاتمة:

تطوّر أسلوب التضليل، واستخدم أساليب عديدة للسيطرة على العقول، وانتقل من صناعة المعلومات الزائفة في الماضي إلى هندسة الوعي في الحاضر. وهذا الانتقال لم يجعله أقل خطورة، بل أكثر. فالمعلومات الزائفة كانت تُكشف لأنها تناقض الواقع؛ أما هندسة الوعي فتعمل من داخل الواقع، وتستخدم وقائعه الصادقة مادةً لبناء سرديات مضللة. والسؤال لم يعد: «هل هذه المعلومة صحيحة؟» بل: «من انتقى لي هذه المعلومة؟ ولماذا الآن؟ وما الذي أخفاه عني؟ وكيف تُشكّل خريطة معرفتي كلها؟» في الإجابة على هذه الأسئلة، لا نحمي أنفسنا من الكذب فحسب، بل نستعيد سيادة الوعي على الخوارزمية، ونحوّل الإدراك من منتج مُهنَدس إلى فعل نقدي حر. الحقيقة ليست ما تراه على الشاشة، بل ما تختاره بعد أن ترى ما أخفاه عنك.



مركز دراسات الكوفة واجهة البحث العلمي

ا.د. حسنين جابر الحلو
مدير مركز دراسات الكوفة

المراكز البحثية واجهة علمية مشرقة ، يحتاجها المجتمع في مد الجسور العلمية بين الجامعة والمجتمع بدراسة الحالات دراسة معمقة من قبل المختصين ، ومنها مركز دراسات الكوفة.اذا يُعدّ واحداً من أقدم المراكز البحثية في العراق وهو تابع لجامعة الكوفة، وقد أسهم بإصداراته وندواته ومؤتمراته الدولية المتعددة بإنتاج معرفة مرموقة. وأصدر مجلته العلمية المحكمة التي تجاوزت أعدادها ٨٠ عدداً، كما أصدر عشرات المطبوعات ووقائع المؤتمرات العلمية. تأسس المركز عام ١٩٩٢م ضمن تشكيلات الجامعة، وكانت مهامه إبان التأسيس جمع تراث المثلث الحضاري بوصفه جزءاً حيوياً من منتج الحضارة الإسلامية ونواتج مدارس الفقهِ والتفسير والنحو، فأريد له أن يقوم بجمع هذا التراث العلمي وتحليله بما يعد جزءاً من التطلعات المعرفية آنذاك. وقد أضيف لمهامه بسبب التطور الحاصل في وظائف المركز المساهمة في بناء الحاضر الفلسفي والعلمي للمجتمع العراقي المعاصر ودراسة مشكلات إقليم الجامعة والمشكلات العلمية في الجامعة بشكل أخص.

رؤية المركز

لما كان مركز دراسات الكوفة مركزاً علمياً متخصصاً بإجراء الأبحاث العلمية والدراسات الإنسانية، فإنه يسعى من خلال أقسامه العلمية ووحداته المختلفة إلى إنتاج معرفة متخصصة ضمن منهج لمتابعة الجديد في المنتج المعرفي في الثقافات العالمية، وهو معني بتقديم (أوراق عمل) وحلول للمشكلات العامة كناتج للدراسات العلمية.

رسالة المركز

يسعى المركز إلى جمع التراث الحضاري العراقي وتحليله ونشره بأسلوب منهجي، وتبني مهمة تنشيط البحث الأكاديمي بمختلف مستوياته، وتقديم الاستشارات العلمية لصناع القرار وتطوير قدرات مجتمع الجامعة.

أهداف المركز

يهدف المركز إلى:

نشر المعارف والعلوم ذات الصلة بالواقع العلمي والمجتمعي في العراق عامة وإقليم الجامعة خاصة الذي يضم التراث السرياني والإسلامي، والتراث العلمي المعاصر في النجف الأشرف من خلال إعداد الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية ونشرها وربطها بمتطلبات وحاجات المجتمع المعاصرة. تنشيط الحركة البحثية في أروقة الجامعة على مختلف مستوياتها (الأساتذة، طلبة الدراسات العليا، وطلبة الدراسات الأولية). اقتراح المشاريع البحثية للكليات. إجراء الدراسات المشتركة مع المراكز البحثية وتقديم نواتج الأبحاث كاستشارات إجرائية لأصحاب القرار من خلال التوأمة لتبادل الخبرة مع مراكز الأبحاث والدراسات في الجامعات العراقية والعربية والعالمية لنقل الخبرات المتقدمة للنطاق الوطني المعرفي وتعريف العالم بالإنجازات العلمية للحضارة العربية والإسلامية التي أنجزت في العراق على مدى تاريخه الحضاري.

إصدار المطبوعات والدوريات المحكمة، وتنظيم الفعاليات العلمية كالندوات والمؤتمرات التخصصية التي تسهم بتطوير الجانب المعرفي والمنهجي.

المساهمة الجادة بأداء الدور الجامعي في العمل المجتمعي بما ينسجم مع مكانة الجامعة ودورها في قيادة المجتمع وتحقيق أعلى درجات التواصل مع المؤسسات المجتمعية.





زيارة الأربعين بين إطار الخدمة التطوعية ومضمار التنمية الوطنية: كيف يمكن استثمار الإمكانات الشعائرية لتخليق خزين اجتماعي تنموي مستدام؟

سعد صاحب الوائلي

باحث وأكاديمي ومدرب إعلامي، عمل مشرفاً ورئيساً للتحرير ومذيعاً في عدد من الفضائيات المحلية والدولية. له العديد من المقالات والأبحاث في الشؤون السياسية والاجتماعية، نشرت في صحف ومراكز بحثية ومواقع إلكترونية. يجيد اللغتين الإنكليزية والفارسية، ويعمل حالياً تدريسياً في إحدى الجامعات العراقية الحكومية.

تمهيد تُظهر زيارة الأربعين المليونية في العراق قدرة استثنائية على حشد البشر والموارد والجهود التطوعية في فترة زمنية محددة، غير أن القيمة الأهم لهذه الظاهرة لا ينبغي أن تُختزل في حجم الحشود أو اتساع الخدمات المقدمة خلالها، بل في السؤال الذي يبدأ بعد انتهاء الموسم، ما الذي يبقى من هذه الطاقة الاجتماعية المهولة عندما يعود ملايين المشاركين إلى مدنهم وأعمالهم وحياتهم اليومية؟ . كنموذج، في عام ٢٠٢٥ أعلنت العتبة العباسية تسجيل (٢١,١٠٣,٥٢٤) زائراً) خلال أيام زيارة الأربعين، بينهم أكثر من (٣) ملايين و(٣٥٠) ألف زائر أجنبي، وفق منظومة العد الإلكتروني المعتمدة لديها. وهذه الأرقام، بصرف النظر عن دلالاتها الدينية والروحية، تقدم مؤشراً واضحاً على الحجم الاستثنائي للبيئة الاجتماعية التي تتشكل فيها تجربة الأربعين. لكن عِظَمَ العدد، لوحده، لا يخلق تنمية، كما أن كثافة الخدمات المقدمة، لا تعني بالضرورة وبصورة تلقائية إيجاد مديات من الاستدامة لآثار زيارة الأربعين على المدى التنموي. من هنا تنطلق هذه الدراسة من مدعًى مركزي مفاده أن الإمكانات التي تكشف عنها زيارة الأربعين المليونية تتجلى بحجوم وجهود تطوعية عظيمة، ومقادير هائلة من الثقة المجتمعية، ومستويات كبيرة جداً من التكافل المجتمعي، فضلاً عن مديات كبيرة من الخبرة التنظيمية التي بمجموعها يمكن لها أن تشكل مورداً اجتماعياً للتنمية الوطنية المستدامة، طبعاً إذا ما جرى الانتقال بها من الاستخدام الموسمي إلى التراكم المؤسسي والمدني طوال العام. وبنظرة، لا يكون الهدف هو (توظيف الشعيرة) لخدمة غايات خارجها، وإنما استخلاص الإمكانات الاجتماعية والإنسانية الهائلة التي تنتجها التجربة، وإعادة توجيهها طوعياً نحو خدمة الإنسان والمجتمع بنمطٍ مستدام.

١. الأربعين بوصفها إطاراً واسعاً للخدمة التطوعية: تكشف المواكب والهيئات الحسينية خلال موسم زيارة الأربعين عن نمطٍ هائل من العمل التطوعي يقوم على تقديم شتى صنوف الطعام والماء والمشروبات وخدمات الإيواء والخدمات الصحية والطبية والدعم اللوجستي والنقل وسواه من أشكال المساعدة؛ والأمر المركزي في هذه الظاهرة أن جميع تلك الخدمات والجهود التطوعية تقدم بالمجان تماماً، وتحدث في بيئة يجتمع داخل محيطها أشخاص لا تربط بينهم بالضرورة معرفة شخصية أو مصلحة اقتصادية مباشرة. وهنا تظهر ثلاث إمكانات أساسية. أولاً: الإمكانات البشرية: موسم الأربعين، يستقطب أعداداً كبيرة من المتطوعين الذين يكتسبون، بالممارسة، خبرات في التنظيم والإدارة والتواصل وحل المشكلات والعمل الجماعي. ثانياً: الإمكانات الاجتماعية: تنشأ علاقات مؤقتة من الثقة المجتمعية والتعاون بين مقدمي الخدمات ومتلقي الخدمات، دون النظر إلى أن تلك المجموعات مختلفة اجتماعياً وجغرافياً. ثالثاً: الإمكانات التنظيمية: فإدارة المواكب والهيئات الحسينية تقدم خدمات مهولة في ظروف ازدحامٍ واكتظاظٍ بشري هائل، وفي زمن محدود، الأمر الذي يستدعي توفر معرفة عملياتية منسقةً في الإمداد والنقل والتنسيق وإدارة الموارد. هذه الإمكانات الثلاث يمكن أن تشكل، من منظور علم الاجتماع والتنمية، مادة أولية لما يسمى بـ (رأس المال الاجتماعي). ورغم ذاك، فمن المهم عدم القفز من الملاحظة إلى النتيجة كتحصيل حاصل: إذ ليس بمقدورنا من الناحية العلمية أن نقول إنَّ كُلَّ تلك الإمكانات ستتحول تلقائياً إلى رأس مال اجتماعي دائم، فمثل هذا الأمر يتطلب دراسات تقييس، ونماذج إحصاء، ومعايرة أثر قبل وخلال وبعد المشاركة في موسم زيارة الأربعين، إلى جانب رصد مديات استمرار وتواصل السلوك التطوعي في الأشهر التي تلي الموسم.

٢. من الكرم الموسمي إلى الخزين الاجتماعي التنموي: الكرم اللافت الذي يتجلى ويتمظهر في جهود المواكب والهيئات الحسينية ليس مجرد توزيع للموارد؛ بل هو تخليق لتجربة اجتماعية متفردة يتعلم فيها الفرد، عملياً، أن بإمكانه أن يقدم ويبذل للآخر دون انتظار لمقابل أو مردودٍ مباشر يستحصله، ولعل هذه القيمة يمكن لها أن تكون أساساً مهماً في موضوعة تنهيض أي مجتمع يواجه مستوى من التحديات المتعددة سواء في مجالات الثقة أوالتعاون أو غلبة الفردانية أو تعاظم الضغوط الاقتصادية المحيطة. والتساؤل القائم هو، ليس: كيف نجعل المواكب الحسينية تعمل طوال العام؟ ، فهذا غير واقعي وفق المنطق القائم، كما أنه يحول الجهود والاعمال التطوعية إلى أعباء دائمة، ما يؤدي لتلاشيها. بل التساؤل الأكثر جدوى، هو: كيف نستخلص من تجربة زيارة الأربعين ما يمكن أن يستمر معنا طوال العام؟ . ولعل الإجابة تكمن في إمكانية تحويل ما يتراكم في خضم هذه التجربة من مهارات، وشبكات، وحجوم ثقة، ومعارف تنظيمية، واستعدادات للعطاء والبذل، ومن ثم تحويلها إلى خزين قابل لإعادة الاستخدام عند اللزوم. فالمتطوع الحسيني والخادم الذي أَلِفَ وتعلم تقديم الطعام

وتخديم الزائرين، باتت لديه القدرة على أن يوظف خبرته في إدارة بنك طعام، كما أن من اكتسب خبرة في تنظيم الحشود وإدارة عمليات لوجستية مناسبة خلال الموسم، بإمكانه المشاركة في إدارة عمليات طوارئ؛ فضلاً عن أن من تعلم وأتقن الإسعافات الأولية يمكن له أن يصبح جزءاً من شبكة إغاثية مجتمعية ذات قدرات استجابة وتلبية خلال الكوارث لا قدر الله. فمن اعتاد تقديم الخدمة المجانية يمكن أن ينتقل إلى خدمة البيئة أو دعم التعليم أو تقديم الجهود الإغاثية، وتقديم العون والمساعدة للفئات المجتمعية المنكوبة أو الأكثر هشاشة. وهنا تحديداً يغدو مفهوم (الخزين الاجتماعي التنموي) ذا معنى بحد ذاته، ليس أموالاً مخزونة، ولا مؤسسة جديدة بالضرورة، وإنما رصيداً بشرياً اجتماعياً ومهارياً وتنظيمياً يتراكم ويمكن استدعاؤه عند اللزوم. ٣. الأربعين ومدرسة المساواة الاجتماعية: من أكثر المظاهر إثارة في تجربة موسم زيارة الأربعين أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تفقد شيئاً من حضورها وسطوتها داخل فضاءات وسرادقات تقديم الخدمات، حيث يجتمع الغني والفقير، والأكاديمي والعامل، والعراقي والأجنبي، في فضاء تتقدم وتتغلب فيه وظيفة (الخدمة) على الموقع والمنزلة والجاه الاجتماعي. بالطبع، ليس بمقدورنا تحويل هذه الملاحظة إلى ادعاء بأن زيارة الأربعين ألغت فعلياً الفوارق الطبقية؛ فهي تجربة زمنية موسمية مؤقتة وليست نظاماً اجتماعياً بديلاً، لكن قيمتها تكمن في أنها (تتيح تجربة عملية ومكثفة للتعاون والمساواة في التعامل). وهنا قد يُفتح تساؤل هام، لماذا لا تنتقل بعض هذه القيم إلى المؤسسة والمدرسة والجامعة ومكان العمل؛ وسوى ذلك؟ فإذا كان احترام الإنسان قيمة في طريق الأربعين، فيمكن أن يصبح قاعدة في التعامل الوظيفي، وإذا كانت خصلة الإيثار تتمظهر في هذه المناسبة كقيمة عليا، فلِمَ لا يمكن تحويلها إلى ممارسة وسلوك يُوظَّفُ في خدمة المواطن المراجع في الدوائر الرسمية أو الطالب أو المريض؛ وإذا كان رفض الظلم جزءاً من الذاكرة الحسينية، فلِمَ لا يُصار التعاطي بنزاهة وتكريس محاربة الرشوة والمحسوبية كي تغدو ترجمة مدنية لذلك الرفض؟ . وهنا ينبغي التمييز بوضوح بين القيمة الدينية كفاعل، والتطبيق المدني كمقتبس. كما أنْ ليس المطلوب تحويل القانون إلى شعيرة دينية، وإنما جعل القيم الأخلاقية التي يؤمن بها الفرد دافعاً إضافياً لاحترام القانون والمال العام وضمان حقوق الآخرين. ٤. المشكلة ليست في الشعيرة، بل في فجوة الأثر: لعل أبرز الإشكالات تتجلى في احتمال انفصال الممارسة الشعائرية عن السلوك اليومي، فقد تكون المشاركة في الموسم عالية التأثير عاطفياً وروحياً، لكن ذلك لا يعني بالضرورة حدوث تغير مستمر في السلوك الجمعي او الفردي. بالطبع هذه ليست إدانة للمشاركين، بل هو تساؤل قائم في موضوعة علم التغيير الاجتماعي. فمدار التساؤل مورد الجدل، هل يخرج الفرد من موسم زيارة الأربعين أكثر استعداداً للتطوع؟ وهل بإمكانه الاستمرار في تقديم الخدمات ومساعدة الآخرين خارج موسم الأربعين؟ وهل تتغير نظرته إلى العمل العام؟ ، وهل سيغدو أكثر التزاماً بالنظام والقانون بعد انتهاء الموسم؟ وهل ستتراجع لديه (الأنا) بإزاء (الجمع)؟ وهل يمكن ان تتحول قيم التضحية والإيثار إلى ممارسة مهنية وأسرية؟ هذه الأسئلة لا ينبغي أن تجيب عنها منابر الخطابة وحدها، بل يتوجب على الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث أن تحولها لبرامج بحثية ودراساتية سنوية، بل إلى برامجْ عمل، حيث ينبغي ان تُدرس عينات من المشاركين قبل موسم زيارة الأربعين وبعده، ولمددٍ زمنية طويلة، ستة أشهر مثلا، او ربما سنة. فإذا ما أظهرت تلك الدراسات والبحوث أن بعض الآثار تستمر، سيمكن معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم استدامة الأثر، وبالطبع إذا ما أظهرت الدراسات أن الآثار تتلاشى، فيمكن تحديد أين ينقطع المسار بين (التجربة الشعائرية، والسلوك المدني المستمر).

٥. لماذا يمكن أن يكون موسم زيارة الأربعين مضماراً للتنمية الوطنية؟

تتوافق فكرة الاستفادة من التطوع مع اتجاهات التخطيط التنموي في البلاد، فخطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٢٨) على سبيل المثال، تتضمن حجوماً من العمل التطوعي مع بقاء الحاجة لتطوير البيئة القانونية والمؤسسية الحاضنة، إلى جانب ضرورة توسيع فرص المشاركة، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني [٢] (ليس المقصود هنا منظمات المجتمع المدني التي تدور حول أعداد كبيرة منها شبهات شتى). إلى جانب ذلك، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق نماذج موثقة عن قدرة المتطوعين على العمل في مجالات التماسك الاجتماعي والاستجابة للأزمات، ففي كربلاء مثلاً، تنامت وتطورت المبادرات التطوعية المحلية لتصبح أعمالاً مرتبطة بالتوعية والمساعدة المجتمعية والاستجابة كما في ظروف (جائحة كورونا) على سبيل المثال. وفي عام ٢٠٢٤ شارك آلاف المتطوعين في حملة للتوعية الصحية والمناخية وسلامة الغذاء والمياه خلال زيارة الأربعين، بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية ووكالات أممية ولعل هذا نموذج ذو أهمية نظراً لأنَّه يفصح عن إمكانية انتقال النشاط التطوعي المرتبط بالموسم من الخدمة المباشرة إلى (التوعية العامة وبناء القدرات المجتمعية). وعليه، فإن موسم زيارة الأربعين يمكن أن يكون (مضماراً) للتنمية لا بمعنى أنها مؤسسة تنموية، بل بمعنى أنها (بيئة) جاهزة لاختبار وتنمية قدرات بشرية واجتماعية هائلة يمكن أن تخدم أهدافاً وطنية أوسع.

٦. من الجمود إلى تفعيل البعد الحركي:

تطرح النهضة الحسينية سؤالاً يتجاوز حفظ الذاكرة إلى كيفية إنتاج أثر في الحاضر، والخشية التي ينبغي التفكير فيها ليست من الشعيرة نفسها، وإنما من أن تتحول كثافة الممارسة إلى بديل عن استحضار معناها الأخلاقي والاجتماعي والتنموي والاكتفاء بالإطار (الكرنفالي) إذا صح التعبير. فإذا ما تَمَّ اختزال محرم وصفر في موضوعة الحزن وحده، وزيارة الأربعين في المشي والخدمة وحدهما، فقد ينتهي الموسم بانتهاء ممارساته. أما إذا تم النظر للقيم التي تستحضرها التجربة بوصفها أسئلة معاصرة، فإن مفاهيم عِدَّة كالعدالة، والحرية، ورفض الظلم، والتضحية، وخدمة الناس، يمكن أن تدخل في مجالات الحياة اليومية. ومن هنا قد يغدو التساؤل (لو عاد الحسين ـ ع ـ اليوم، ماذا سيصلح أولاً؟) أداةً للتفكير في الحاضر، هل سيبدأ من الفساد؟ أم من الظلم؟ أم من انهيار الثقة؟ أم ربما من إهانة الإنسان؟ أو لربما من ضعف الخدمة العامة؟ أو من تدهور البيئة؟ بالطبع لا توجد إجابة تاريخية قطعية عن سؤال افتراضي كهذا، ولذا فمحل إيراده هنا، هو كـ (سؤال تحليلي وأخلاقي) ليس إلا.

٧. السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة؛ مساران محتملان: يمكن تصور مستقبل موسم زيارة الأربعين خلال السنوات

٢٠٢٦ـ٢٠٣١ عبر مسارين.

ـ المسار الأول هو (التوسع الكمي): يتمثل باستمرار نمو الحشود والخدمات والقدرات اللوجستية، مع بقاء معظم النشاط مرتبطاً بالموسم، وفي هذه الحالة قد تزداد قوة الحدث دون أن يزداد بالضرورة أثره في الحياة اليومية.

ـ المسار الثاني هو (التوسع النوعي): الاحتفاظ بخصوصية الشعيرة، مع بناء قنوات اختيارية تنقل بعض الخبرات والقيم والمهارات لتكون مستدامة لبقية العام، وإذا ما تحقق ذلك، فقد تتكون تدريجياً شبكة تطوعية أكثر تدريباً وقدرة على الاستجابة للفقر والكوارث والأزمات البيئية والصحية.

وهذا لا يعني أن المجتمع يمكن أن يحل محل الدولة، بل يتمثل نجاح التجربة بالحاجة الماسّة لقاعدة واضحة، فـ(المواكب والهيئات الحسينية لا تصبح دولة، والدولة لا تصادر المجتمع؛ وإنما يتعاون الطرفان ضمن القانون، مع بقاء العمل التطوعي مستقلاً وشفافاً).

٨. ثلاثة مسارات عملية لتخليق الخزين:

أ/ مرصد وطني للخدمة التطوعية: من الضروري أن يُصار لتأسيس منصة بحثية ـ مدنية تشترك فيها الجامعات ومنظمات مجتمعية حقيقية إلى جانب جهات حكومية معنية، مهمتها توثيق خبرات المتطوعين، ومجالات الخدمة، والمهارات المكتسبة، وساعات التطوع، وإجراء دراسات لقياس استمرار الأثر بعد الموسم، والهدف ليس مراقبة المواكب الحسينية، بل (معرفة حجم الخزين الاجتماعي الموجود على الصعيد الواقعي، وتقييس فرص استثمار هذا الخزين على المدى الأبعد).

ب/ برنامج موسم الأربعين إلى ٣٦٥: يمكن أن يُصار لإطلاق مبادرات اختيارية تجعل كل موسم نقطة انطلاق لسنة من الخدمة، وبالإمكان أن تتوزع المبادرات بين البيئة، والتعليم، ومساعدة الفقراء، والتوعية الصحية، ورعاية كبار السن، والجهود الإغاثية، مع اعتماد مؤشرات بسيطة لقياس الاستمرارية والنتائج.

ج/ شبكة وطنية للإستجابة المجتمعية للأزمات: بدلاً من إنشاء (وزارة أهلية للمواكب)، يمكن بناء شبكة مرنة تربط المواكب والهيئات الحسينية بالجامعات ومراكز الأبحاث التنموية وبالمنظمات المدنية (الحقيقية وليس الشكلية والجعلية)، وبالجهات المعنية الفاعلة داخل القطاع الخاص، على أن تعمل جميعها كي توفر تدريباً في الإسعافات الأولية، والجهود الإغاثية، وغرف قيادة وطواقم إدارة الكوارث، وفرق الدعم اللوجستي؛ على أن تبقى المشاركة طوعية، والتمويل معلناً، والصلاحيات محددة، والتنسيق مع مؤسسات الدولة قائماً بمستويات يجري التوافق بشأنها عند الحاجة وعند الطوارئ.

وكنتيجة يمكن الخلوص اليها، ما الذي يتوجب أن يبقى بعد موسم زيارة الأربعين؟ فالمراد ليس أن نبحث عن وظيفة جديدة لموسم هذه الزيارة المليونية، فهي تمتلك بالفعل وظيفتها الروحية والشعائرية والوجدانية داخل وعي المشاركين فيها؛ بل المسألة هي أن نوفر إجابات للتساؤل القائم حول حجم (الإمكانات الاجتماعية التي تكشف عنها هذه التجربة العظيمة، وكيف يمكن ألا تتبدد بانتهاء زمنها، وصيرورتها إلى أوجه تنمية مستدامة). فالطاقة البشرية التي تتجمع في موسم محدد، والخبرة التنظيمية التي تتراكم، والاستعداد للتطوع، وتجربة التكافل ومستويات الثقة، بمجموعها يمكن أن تشكل (مادة أولية عظيمة لخزين اجتماعي تنموي يمكن استدامته)، وبالطبع هذا التحول ليس آلياً ولا مضموناً، فهو بحاجة لمعارف شتى، ومراحل تقييس، ومراكز تنظيم، ومعاهد تدريب، وفرق تشاركية؛ والأهم هو وجود الحاجة للإنتقال إلى جلسات عصف ذهني تمهيدية، ومنهجيات مبتكرة في طرائق التفكير لحصد أكبر قدر من الاستثمار في موسم الأربعين.

فالتساؤل المطلوب هو ليس (كيف ننجح في إدارة زيارة الأربعين؟)، بل السؤال الأكثر إلحاحاً وحاجة هو (كيف يمكن أن ننجح في جعل ما تعلمناه في موسم الأربعين نافعاً للبلاد والعباد لما بعد الأربعين؟)؛ حينها فقط، يمكن ان يتحول موسم الأربعين من مجرد موسم ينتهي بانتهاء أيامه، إلى زمن ممتدٍ (تتعلم خلاله وفيه الجماعة كيف تخدم، ثم تحمل ما تعلمته إلى الحياة اليومية كاستثمار مستدام).

بالمجمل، قد تكون هذه هي الصيغة الأكثر واقعية لمعادلة الاستدامة: (الشعيرة تنتج الطاقة، والخدمة تكشف الإمكان، والمؤسسة تحفظ الخزين، والمجتمع يحوّله إلى أثر، والدولة تهيئ البيئة التي تسمح له بالنمو ليتعاظم كجهدٍ تنموي)؛ حينها لا يكون المطلوب أن نجعل زيارة الأربعين أكبر فحسب، بل أن نجعل أثرها (أوسع، وأطول، وأعمق).



قراءة منطقية في مفهوم الوطنية: الوطنية بين الفعل والقول والعقيدة والكرامة

جليل هاشم البكاء

مدير «معهد الفرات الدولي للتطوير والتنمية» في دانمارك، كاتب وإعلامي، أستاذ جامعي، كاتب وصحفي ومحلل سياسي عراقي، وله حضور في المشهد الفكري والإعلامي العربي من خلال مقالاته وتحليلاته السياسية والثقافية. يهتم بقضايا العراق والمنطقة، ولا سيما التحولات السياسية والأمنية وقضايا الخليج والعلاقات الإقليمية، إلى جانب اهتمامه بالفلسفة وعلم النفس الاجتماعي والدين والثقافة. كما له نشاط أدبي في الشعر والنثر، وشارك في عدد من البرامج والحوارات الإعلامية العربية، وله حضور مستمر في الفضاء الفكري والثقافي عبر كتاباته ونشاطه الإعلامي.

الوطنية من أكثر المفاهيم التي تتعرض للاختزال حين تتحول من قيمة إنسانية ومسؤولية أخلاقية إلى شعار سياسي أو أداة لتصنيف الناس [١]. فكثيرون يتحدثون باسم الوطن، وكأن مجرد رفع اسمه يمنحهم الحق في احتكار الوطنية، وتوزيع تهم الخيانة والتبعية على الآخرين. لكن السؤال المنطقي الذي ينبغي أن يسبق كل حديث عن الوطنية هو: ماذا قدم هذا الإنسان فعلًا لوطنه؟ فالإخلاص للوطن ليس في كثرة الحديث عنه، وإنما في مقدار ما يقدمه الإنسان من عمل نافع لأرضه وشعبه ومجتمعه. وقد يكون الإنسان كثير الكلام عن الوطن، قليل الفعل من أجله، بينما يكون آخر قليل الكلام، لكنه يقضي عمره في العلم والعمل والبناء وخدمة الناس، فيكون أثره في وطنه أعظم بكثير من أثر أصحاب الشعارات. الوطنية إذن ليست لفظا، وإنما فعل، وليست ادعاءً، وإنما مسؤولية. وليست مجرد انتماء إلى الأرض، وإنما انتماء إلى الإنسان والقيم والكرامة والمصلحة العامة. الوطن ليس مجرد حدود الخطأ الأول في التفكير السطحي بالوطنية هو اختزال الوطن في الخريطة والحدود الجغرافية. فالوطن ليس ترابًا فقط، وإنما الإنسان الذي يعيش على هذا التراب، والتاريخ الذي صنعه، والثقافة التي تكونت فيه، والقيم التي يؤمن بها، والكرامة التي ينبغي أن يتمتع بها [٢]. ولهذا فإن الدفاع عن الوطن لا يعني فقط الدفاع عن حدوده، وإنما الدفاع عن الإنسان الذي يعيش فيه، وعن حقه في الأمن والكرامة والعدل والعمل والتعليم والحياة الكريمة. وقد تتحول الحدود في بعض الأحيان من وسيلة لحماية المجتمع إلى وسيلة لعزله، وقد يتحول شعار السيادة من حماية القرار الوطني إلى تبرير إغلاق الأبواب أمام كل علاقة يمكن أن تحقق منفعة حقيقية للبلاد. والسيادة الحقيقية لا تعني أن يعيش الوطن معزولا عن العالم، وإنما أن يمتلك قراره وأن يعرف كيف يوظف علاقاته الخارجية لخدمة مصالحه دون أن يفقد إرادته. الوطنية لا تعني العداء للآخر إذا كان هناك إنسان أو دولة أو مؤسسة أو جماعة تستطيع تقديم منفعة حقيقية للوطن، فإن التواصل معها والاستفادة من خبرتها وعلاقاتها وإمكاناتها لا يمكن أن يكون في ذاته خيانة. بل إن منطق الوطنية يقتضي البحث عن كل مصدر للقوة والمعرفة والخبرة الذي يمكن أن يخدم البلاد. العالم اليوم قائم على العلاقات والتعاون وتبادل المصالح. الجامعات تتعاون عبر الحدود، والشركات تعمل في دول متعددة، والأطباء والعلماء والباحثون ينتقلون بين البلدان، والثقافات تتبادل التأثير، والدول نفسها تبني تحالفاتها وعلاقاتها على أساس مصالحها. فكيف يصبح ما تفعله الدول والمؤسسات والجامعات والمجتمعات فعلًا طبيعيًا، ثم يصبح الإنسان خائنًا لمجرد أنه بنى علاقة نافعة مع إنسان من خارج وطنه؟ الوطنية لا تعني أن تكره العالم حتى تثبت حبك لوطنك. بل تعني أن تعرف كيف تجعل علاقتك بالعالم مصدر قوةٍ لوطنك. العقيدة والوطن وهنا تظهر مسألة أكثر عمقا، وهي العلاقة بين الوطن والعقيدة. فالإنسان لا يعيش بالأرض وحدها. لديه منظومة من القيم والمبادئ والمعتقدات التي تمنحه معنى لوجوده وتحدد له ما هو حق وما هو باطل، وما هو عدل وما هو ظلم، وما ينبغي أن يقبله وما ينبغي أن يرفضه. ولهذا نجد في التاريخ الديني والإنساني أن الإنسان قد يترك وطنه دفاعًا عن عقيدته أو كرامته أو حريته. والقرآن الكريم يقدم مفهوم الهجرة في سياقات متعددة، من بينها الهجرة من موطن يصبح فيه الإنسان عاجزًا عن الحفاظ على دينه وكرامته. قال تعالى: وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً [٤] فالهجرة هنا ليست خيانة للأرض، وإنما قد تكون انتقالا من واقع يمنع الإنسان من ممارسة ما يؤمن به إلى واقع يستطيع فيه الحفاظ على عقيدته وكرامته. والهجرة النبوية نفسها تقدم نموذجًا بالغ الدلالة؛ فقد غادر النبي محمد المدينة؟ لا، بل غادر مكة إلى المدينة، ولم تكن مغادرته لمكة تنكرًا لمكانها في حياته،

وإنما كانت نتيجة لظروف جعلت استمرار الرسالة في ذلك الواقع أمرًا شديد الصعوبة. وهنا تظهر قاعدة فلسفية مهمة: قد يترك الإنسان المكان، لكنه لا يترك الوطن في داخله. قد يغادر الأرض، لكنه يحمل تاريخها وذكرياته وأهله وقضايا شعبه معه. وقد يعيش بعيدًا عن وطنه، لكنه يظل أكثر ارتباطًا بمصالحه من شخص يعيش داخله ولا يعنيه سوى مصلحته الخاصة. متى تصبح الهجرة دليلًا على خلل في الوطن؟ عندما يغادر الإنسان وطنه مختارًا بحثًا عن فرصة، فهذه قضية. وعندما يترك وطنه مضطرًا بسبب الخوف أو الاضطهاد أو الفقر أو انعدام الأمن أو غياب العدالة، فهذه قضية أخرى. وفي الحالة الثانية، فإن السؤال الأخلاقي لا ينبغي أن يتوجه أولًا إلى المهاجر: لماذا غادرت؟ بل ينبغي أن يتوجه إلى البيئة التي جعلته يغادر: لماذا لم يعد قادرًا على البقاء؟ لماذا لم يجد الأمان؟ لماذا أصبحت كرامته مهددة؟ لماذا لم تعد قدراته تجد مكانًا في وطنه؟ ولماذا أصبحت الهجرة بالنسبة إليه أقل ألمًا من البقاء؟ إن فقدان الوطن لأبنائه ليس دائمًا دليلًا على خيانة الأبناء، بل قد يكون أحيانًا دليلًا على وجود خلل في الظروف التي يعيشون فيها [٣]. فإذا اضطر الطبيب إلى الهجرة، والعالم إلى الهجرة، والمثقف إلى الهجرة، والعامل إلى الهجرة، والشاب إلى الهجرة، فإن السؤال الوطني الحقيقي لا يكون في اتهام هؤلاء جميعًا بالخيانة، وإنما في البحث عن الأسباب التي دفعتهم إلى مغادرة وطنهم. هل كل من هاجر خان وطنه؟ منطقيًا، لا يمكن بناء هذه النتيجة، فالهجرة ليست معيارًا للخيانة، والإقامة داخل الوطن ليست معيارًا للوطنية. وإلا لكان كل من بقي في وطنه وارتكب الفساد أو سرق المال العام أو استغل منصبه وضر بمصالح الناس وطنيًا لمجرد أنه لم يغادر، ولكان كل من هاجر طلبًا للأمان أو العلم أو العمل خائنًا لمجرد أنه يعيش خارج الحدود. وهذا استنتاج لا يستقيم منطقيًا. الوطنية تُقاس بالفعل لا بمكان الإقامة. قد يكون الإنسان في وطنه جسدًا، لكنه بعيد عنه في سلوكه. وقد يكون خارجه جسدًا، لكنه حاضر فيه بعلمه وماله وعلاقاته وخبرته ومواقفه الإنسانية.

ومن يخون الوطن؟

الخيانة لا يحددها عنوان السكن، ولا جواز السفر، ولا مكان الولادة، وإنما يحددها الفعل. من يسرق ثروة بلاده ويهدر المال العام، ثم يتحدث عن الوطنية، لا يمكن أن يجعل شعاره دليلًا على إخلاصه. ومن يستغل موقعه للإضرار بالناس ثم يرفع اسم الوطن، لا يصبح وطنيًا بمجرد رفعه للعلم. ومن يمنع العلم والخبرة والكفاءة من خدمة المجتمع بسبب الحسابات الضيقة، ثم يتحدث عن المصلحة الوطنية، يضعف الوطن وإن أكثر من الحديث باسمه. ولهذا فإن أخطر أشكال الخيانة قد لا تأتي دائمًا من خارج الحدود، بل قد تأتي من داخل المؤسسات عندما تتحول المصلحة العامة إلى مصالح شخصية أو حزبية أو فئوية.

أما القول إن كل من يرتبط بعلاقة مع شخص أو مؤسسة أو دولة خارج وطنه فهو خائن، فهو منطق يحتاج إلى دليل، لأن العلاقات الخارجية قد تكون وسيلة للعلم والاستثماروالتجارة والثقافة والدبلوماسية وبناء القوة الوطنية. الوطنية والعقيدة ليستا بالضرورة متعارضتين قد يحاول البعض تصوير العلاقة بين العقيدة والوطن على أنها علاقة تناقض دائم، وكأن على الإنسان أن يختار بين أن يكون مؤمنًا أو وطنيًا. وهذا التصور ليس قاعدة عامة. فالإنسان يستطيع أن يحب وطنه وأن يتمسك بعقيدته في الوقت نفسه، بل إن منظومته الأخلاقية والدينية قد تكون هي التي تدفعه إلى خدمة وطنه والدفاع عن الناس ورفض الظلم والفساد. لكن عندما يصبح هناك تعارض حقيقي بين الوطن وبين مبدأ ديني أو أخلاقي أساسي، فإن الإنسان قد يضطر إلى الاختيار، وقد تكون الهجرة إحدى الوسائل التي يحافظ بها على عقيدته وكرامته. وهنا لا ينبغي أن ننظر إلى الهجرة باعتبارها هزيمة بالضرورة، فقد تكون أحيانًا وسيلة للحفاظ على الإنسان حتى يستطيع العودة إلى البناء عندما تتغير الظروف. الوطنية الحقيقية تتسع ولا تضيق الوطنية الناضجة لا تخاف من العلاقات، ولا تخاف من العلم، ولا تخاف من الحوار، ولا تخاف من الآخر. بل تعرف كيف تستفيد من الجميع دون أن تفقد قرارها. أما الوطنية التي لا تستطيع أن ترى في الآخر إلا تهديدًا، ولا ترى في العلاقة إلا تبعية، ولا ترى في التعاون إلا خيانة، فهي وطنية قلقة تحتاج إلى إعادة تعريف نفسها، فليس كل تعاون تبعية، وليس كل اختلاف خيانة. وليس كل هجرة تنكرًا للوطن. وليس كل علاقة خارجية مؤامرة. وليس كل من يعيش داخل الوطن مخلصًا له. الخلاصة الوطنية الحقيقية يمكن اختصارها في سؤال واحد: ماذا فعلت من أجل وطنك؟فإن كان الإنسان قد عمل وعلم وبنى وساعد وخدم الناس وحافظ على المال العام ودافع عن كرامة المجتمع وسعى إلى جلب المعرفة والخبرة والعلاقات النافعة، فقد قدم للوطن شيئًا حقيقيًا، سواء كان يعيش داخله أو خارجه.أما أن يتحول اسم الوطن إلى مجرد سلاح لتخوين الآخرين، فذلك يفرغ الوطنية من مضمونها الأخلاقي. الوطن ليس صنمًا نعبده، ولا شعارًا نختبئ خلفه، ولا جدارًا نعادي من يقف خارجه؛ الوطن مسؤولية، والوطنية أمانة، والعقيدة مبدأ، والكرامة حق.والهجرة قد تكون أحيانًا نتيجة للاضطهاد، كما قد تكون فرصة للإنسان كي يحافظ على نفسه ثم يعود بخبرة جديدة لخدمة بلده. وفي النهاية، فإن أكثر الأسئلة صدقًا ليس من يقول أنا وطني، وإنما من يستطيع أن يجيب عن سؤال: ماذا فعلت فعلًا من أجل الوطن والإنسان؟ فهناك تبدأ الوطنية الحقيقية، وهناك ينتهي زمن الشعارات.

المصادر والمراجع

[١] عبد الحسين شعبان، «الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٠.

[٢] نعيم حسين كزار البديري، وظاهر محسن هاني الجبوري، «الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠١٦.

[٣] حميد فاضل حسن، «الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر.. الأسباب والمعالجات»، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٩، ٢٠١٥، ص ٥٧–٧٨.

[٤] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٠٠.



المهدوية والبحث عن المعنى: الأسئلة الأكثر عمقًا

د. نعمه العبادي

باحث وأكاديمي عراقي، له اهتمام بالدراسات السياسية والتاريخية والأمنية والاستراتيجية وقضايا الدولة والمجتمع في العراق. يتولى إدارة المركز العراقي للبحوث والدراسات ورئاسة «العراق للدراسات»، وله نشاط مستمر في البحث والكتابة والمشاركة في الندوات والحوارات الفكرية المتعلقة بالتحولات السياسية والأمنية والإصلاح السياسي وبناء الدولة. كما له حضور في وسائل الإعلام العربية بصفته كاتباً ومحللاً في الشأن العراقي والإقليمي، إلى جانب إنتاجه البحثي في قضايا السياسة الخارجية العراقية والأمن الإقليمي والتحولات الاجتماعية والسياسية.

ليس الإنسان كائناً يبحث عن البقاء فحسب، إنه الكائن الذي لا يكفيه أن يكون موجوداً، بل يريد أن يعرف لماذا هو موجود، وما الذي يجعل وجوده جديراً بأن يُعاش. وبين الحاجة إلى البقاء والحاجة إلى المعنى تتشكل مسافة هائلة هي، في جانب منها، المسافة الفاصلة بين مجرد الحياة وبين الحياة الإنسانية. فالحياة تمنح الإنسان وجوداً، لكن المعنى هو الذي يمنحه تفسيراً لهذا الوجود واتجاهاً إليه وقيمة فيه. ولهذا فإن البحث عن المعنى لا ينبغي أن يُختزل في السؤال الفلسفي المألوف: «ما معنى الحياة؟»، لأن الإنسان قد لا يصوغ سؤاله بهذه الصورة أصلًا؛ لكنه يعيش السؤال في صورة أكثر خفاءً: «هل أنا مهم؟ هل لما أفعله قيمة؟ هل هناك من يحتاج إليّ؟ هل لحياتي أثر؟ لماذا أتحمل؟ وإلى أين يمضي كل هذا؟»).

بهذا المعنى، يصبح البحث عن المعنى بحثاً عن أن يكون الوجود الإنساني «ذا دلالة». فالإنسان يريد أن يفهم العالم، لكنه يريد في الوقت نفسه أن يجد موقعه داخله، يريد غاية يتجه إليها، وقيمة يستند إليها، وانتماء يشعر من خلاله أنه ليس كائناً معزولاً، وأثراً يؤكد له أن حضوره لم يكن عابرًا. ومن هنا تتعدد مصادر المعنى: قد يجده الإنسان في المعرفة، أو الحب، أو الأسرة، أو العمل، أو الإبداع، أو المكانة الاجتماعية، أو خدمة الآخرين، أو الانتماء إلى قضية، أو الإيمان الديني. غير أن هذه المصادر ليست متساوية في قدرتها على منح المعنى، كما أنها ليست جميعاً مستقرة، فالمال يمكن أن يُفقد، والمنصب يمكن أن يزول، والشهرة يمكن أن تنحسر، والقوة يمكن أن تتراجع، وحتى اعتراف الآخرين بالإنسان قد يتبدل. ولذلك يبدو أن الإنسان لا يبحث عن القيمة فحسب، بل يبحث عن مصدر مستقر للقيمة؛ عن شيء يستطيع أن يقول له، في مواجهة تقلبات العالم: «وجودك ليس بلا معنى».

من هذه الزاوية يمكن أن نقترب من المهدوية في التصور الشيعي الاثني عشري بطريقة تتجاوز النظر إليها بوصفها مجرد عقيدة تتعلق بشخص سيظهر في المستقبل. فالمهدوية، في بنيتها الأعمق، تقدم تصوراً للتاريخ والإنسان والغاية والمصير؛ أي إنها لا تجيب فقط عن سؤال: «ماذا سيحدث؟»، وإنما تفتح سؤالاً آخر أكثر أهمية: «كيف ينبغي للإنسان أن يفهم وجوده في ضوء ما يؤمن بأنه سيحدث؟». وهنا تحديداً تبدأ العلاقة بين المهدوية والبحث عن المعنى في اكتساب دلالتها الفلسفية والنفسية. إن الإنسان الذي يؤمن بأن التاريخ ليس حركة عمياء بلا اتجاه، وأن ثمة غاية يتجه إليها، لا يعيش التاريخ بالطريقة نفسها التي يعيش بها الإنسان الذي يراه مجرد تعاقب للأحداث. في التصور المهدوي، يصبح التاريخ حاملاً لوعد أخلاقي؛ فالعدل الذي ينتظر تحققه في صورته الموعودة لا يبقى مجرد حدث مستقبلي، بل يتحول إلى أفق تتجه إليه الذات وتعيد من خلاله تفسير الحاضر. وهنا يحدث تحول جوهري في بنية المعنى: لم يعد الإنسان يسأل فقط «ماذا أريد أن أحقق في حياتي؟»، وإنما يستطيع أن يسأل «ما دوري في تاريخ أؤمن أنه يتجه نحو غاية تتجاوزني؟». وهذه النقلة من «المشروع الشخصي» إلى «المشروع المتجاوز للذات» شديدة الأهمية في فهم المعنى. فالإنسان حين يربط نفسه بقضية أكبر من مصالحه المباشرة، يصبح قادراً على النظر إلى وجوده بوصفه مساهمة، لا مجرد استهلاك للزمن. وقد تكون هذه القضية علماً أو وطناً أو أسرة أو رسالة إنسانية أو ديناً؛ لكن المهدوية تضيف إلى هذا الانتماء بعداً تاريخياً وغائياً بالغ الاتساع، لأنها تمنح المؤمن تصوراً لمستقبل يكتسب فيه العدل والحق موقعاً مركزياً في مصير التاريخ.

ومن هنا يصبح «الانتظار» أكثر من حالة زمنية. فالانتظار، إذا فهمناه سطحياً، يعني أن الإنسان يترقب وقوع حدث في المستقبل. أما إذا فهمناه بوصفه بنية معنوية، فإنه يعني أن المستقبل الذي يؤمن به الإنسان يبدأ في تشكيل حاضره. فالإنسان يعيش دائماً تحت تأثير صورة ما عن المستقبل، الطالب يتحمل مشقة الدراسة لأنه يتخيل مستقبلاً مختلفاً، والأب يتحمل مسؤولياته لأنه يرى مستقبل أبنائه، والإنسان الذي يكرس حياته للعلم أو الإصلاح يفعل ذلك لأنه يرى قيمة في مستقبل قد لا يشهده كاملاً. وبالمثل، يستطيع الانتظار المهدوي أن يجعل المستقبل الموعود قوةً أخلاقية تؤثر في الحاضر. وهنا تكمن إحدى أكثر إمكانات المهدوية عمقاً: أن المستقبل لا يعود مجرد زمن لم يأت بعد، بل يصبح معياراً للحاضر. فإذا كان الإنسان ينتظر عالماً يقوم على العدل، فإن انتظارَه الحقيقي يقتضي أن تصبح العدالة قيمة في سلوكه الآن، وإذا كان ينتظر انتصار الحق، فإن عليه أن يختبر علاقته بالحق في حياته اليومية؛ وإذا كان يرى أن المستقبل الموعود يمثل تجاوزاً للظلم، فإن موقفه من الظلم في الحاضر يصبح جزءاً من معنى انتظاره. وبذلك يتحول الانتظار من «تأجيل للحياة» إلى «طريقة في الحياة». ومن هنا يمكن أن نصل إلى مفهوم أكثر دقة هو «الذات المنتظرة». فالاعتقاد بالمهدوية لا يبقى بالضرورة معلومة في الذاكرة الدينية، وإنما يمكن أن يتحول إلى عنصر من عناصر الهوية. وعندما يقول الإنسان «أنا منتظر»، فإنه، بصورة ضمنية، يضع نفسه أمام سؤال: أي نوع من الإنسان ينبغي أن أكون؟ وهنا تنتقل المهدوية من كونها موضوعاً للاعتقاد إلى كونها مشروعاً لتكوين الذات. تصبح الأخلاق، والصبر، والعدل، والمسؤولية، والصدق، ونصرة الحق، ومقاومة الظلم، ليست مجرد فضائل منفصلة، وإنما مكونات لهوية الإنسان الذي يريد أن يرى نفسه منتمياً إلى مشروع الانتظار. وفي هذه النقطة تحديداً تتصل المهدوية بالحاجة الإنسانية إلى المكانة المعنوية. فالإنسان لا يريد فقط أن يكون موجوداً؛ يريد أن يكون وجوده «محسوباً». يريد أن يشعر بأن له وزناً وأن ما يفعله له أثر وأنه جزء من شيء يستحق. وفي الحياة الاجتماعية غالباً ما يبحث الإنسان عن هذه المكانة من خلال النجاح والمال والمنصب والشهرة والاعتراف. لكنه يستطيع، من خلال الإيمان الديني، أن ينتقل إلى نمط آخر من القيمة: قيمة لا تقوم أساساً على مقدار ما أمتلكه أو مقدار ما يراني الآخرون، وإنما على مقدار ما أساهم به في قضية أراها حقاً. وهنا تمنح المهدوية الإنسان إمكانية أن يرى نفسه ذا قيمة حتى عندما لا يمتلك مكانة اجتماعية استثنائية، فقد يكون الإنسان مجهولاً في المجال العام، لكنه يرى أن حياته ذات معنى لأنه يؤدي مسؤوليته الأخلاقية، ويحافظ على هويته، ويسهم في بناء الخير، ويرى نفسه جزءاً من أفق يتجاوز عمره الفردي. وهذا يمنح «المكانة» معنى مختلفاً: ليست المكانة هنا تفوقاً على الآخرين، وإنما شعوراً بأن وجودي له وظيفة وقيمة داخل منظومة أوسع.

هذه الإمكانية تحمل في داخلها خطراً معاكساً ينبغي ألا يغيب عن أي قراءة نقدية للمهدوية. فالهوية التي تمنح الإنسان المعنى يمكن أن تتحول إلى مصدر للتفوق الوهمي إذا انفصلت عن المسؤولية الأخلاقية. هناك فارق جوهري بين أن يقول الإنسان: «أنا منتظر، ولذلك أنا مسؤول عن أن أكون أكثر عدلاً»، وبين أن يقول: «أنا منتظر، ولذلك أنا أفضل من الآخرين». في الحالة الأولى يتحول الانتماء إلى تكليف، وفي الثانية يتحول إلى امتياز. وفي الأولى يصبح الدين وسيلة لتجاوز الأنا، وفي الثانية قد يصبح وسيلة لتضخيمها. ولهذا فإن السؤال عن المهدوية لا ينبغي أن يقتصر على مقدار ما تمنحه من معنى، بل ينبغي أن يتجه إلى السؤال الأصعب: أي نوع من الإنسان ينتج هذا المعنى؟ وهنا تتضح أهمية التمييز بين «المعنى» و«الإشباع». قد يشبع الإنسان حاجة مادية أو نفسية دون أن يجد في ذلك معنى. وقد يمتلك المال والنجاح والشهرة والعلاقات، ثم يواجه السؤال الذي لا يستطيع أي منها أن يلغيه: «وماذا بعد؟». لأن المعنى ليس حاجة أخرى تقف إلى جانب الحاجات، بل هو، في مستوى ما، الإطار الذي يمنح الحاجات والاختيارات قيمتها واتجاهها. الإنسان لا يريد فقط أن يحصل على الأشياء، بل يريد أن يعرف لماذا يريدها، ولأي غاية يستخدمها، وما الذي يستحق أن يضحي من أجله. ولهذا يستطيع المعنى أن يجعل الإنسان يتجاوز منطق المصلحة المباشرة، فقد يتحمل الألم من أجل قضية، أو يضحي بالراحة من أجل الآخرين، أو يتنازل عن منفعة شخصية حفاظاً على مبدأ. وعندما يدخل الدين إلى هذا المستوى فإنه لا يقدم للإنسان «مكافأة معنوية» فحسب، وإنما يعيد ترتيب سلم القيم الذي يتحرك داخله. وفي التصور المهدوي، يمكن أن يصبح الإنسان مدعواً إلى إعادة النظر في معنى النجاح نفسه: هل النجاح هو أن أكون أكثر شهرة وثروة وسلطة، أم أن النجاح هو أن أكون أكثر قدرة على أن أكون عادلاً ومسؤولاً وصادقاً في العالم الذي أعيش فيه؟

يظهر البعد الأعمق للمهدوية بوصفها أفقاً لتجاوز الذات. فالإنسان يريد، في جانب من وجوده، أن يتجاوز حدود «أنا» الفردية؛ يريد أن يكون جزءاً من شيء أكبر منه، وأن يترك أثراً لا ينتهي بانتهاء وجوده الشخصي. والمشروع المهدوي يستطيع أن يمنحه هذا الأفق؛ فهو يضع حياته ضمن سردية تتجاوز عمره، ويمنحه إمكانية أن يرى نفسه مشاركاً في مسار تاريخي لا تتوقف قيمته على أن يشهد هو نهايته. وهذا يقودنا إلى السؤال الفلسفي الأشد عمقاً: هل الإنسان يصنع المعنى أم يكتشفه؟ إذا كان المعنى مجرد اختراع فردي، فإن الإنسان يصبح مصدر القيمة النهائي، ويستطيع أن يختار ما يشاء ليجعله غاية. أما إذا كان المعنى قائماً في حقيقة تتجاوز الإنسان، فإن مهمته تصبح أقرب إلى الاكتشاف والاستجابة. ومن منظور

ديني، لا يكون الإنسان هو المصدر النهائي للمعنى؛ فهناك حقيقة وغاية وقيمة تتجاوز إرادته الفردية، ويصبح الإيمان محاولة للعيش في انسجام معها. يمكن أن نفهم المهدوية باعتبارها أكثر من عقيدة في «المستقبل». إنها، في أعمق صورها، طريقة لربط الإنسان بالحاضر والمستقبل، وبذاته وبالتاريخ، وبالقيمة بالفعل، وبالأمل بالمسؤولية. إنها تمنحه سردية يستطيع من خلالها أن يفهم موقعه، وغاية يستطيع أن يتجه إليها، وقيمة يستطيع أن يستند إليها، وانتماء يستطيع أن يتجاوز به عزلته، وأفقاً يستطيع من خلاله أن يرى حياته جزءاً من شيء أكبر.

السؤال الذي يبقى مفتوحاً، وربما هو السؤال الأكثر أهمية، ليس: «ماذا تمنح المهدوية للإنسان؟»، وإنما: «ماذا تريد المهدوية أن تجعل من الإنسان؟». فإذا كان البحث عن المعنى هو بحث الإنسان عن سبب يجعل وجوده مهماً، فإن القيمة الأعمق للمهدوية لا تتمثل في أن تمنح الإنسان شعوراً بأنه مهم، بل في أن تعيد تعريف معنى «الأهمية» نفسها؛ بحيث ينتقل الإنسان من البحث عن أهمية تستمد قوتها من نظرة الآخرين إليه، إلى البحث عن قيمة تستمد قوتها من قدرته على أن يكون جزءاً من الحق والعدل. عندها لا يعود الانتظار انتظاراً للمستقبل فقط، بل يصبح مسؤولية تجاه الحاضر؛ ولا يعود الإيمان بالمهدوية مجرد اعتقاد بما سيحدث، بل يصبح سؤالاً عما ينبغي أن يحدث في الذات قبل أن يحدث في التاريخ. وربما هنا تكمن المفارقة الأجمل: أن الإنسان المنتظر لا يعيش فقط على أمل أن يتغير العالم يوماً ما، وإنما يحاول أن يغير في نفسه ما يجعله جديراً بالعالم الذي ينتظره. فالمعنى، في نهايته القصوى، ليس أن يجد الإنسان شيئاً يقول له «أنت مهم»، وإنما أن يكتشف لأي شيء ينبغي أن يكون مهماً. وبين هذين السؤالين تقع المسافة كلها بين البحث عن المكانة والبحث عن الرسالة، بين تضخيم الذات وتجاوزها، وبين انتظار المستقبل والهروب من الحاضر. وفي هذه المسافة بالذات يمكن أن تلتقي المهدوية مع أعمق حاجة في الإنسان: الحاجة إلى أن يكون وجوده أكثر من مجرد وجود، وأن يتحول عمره المحدود إلى مشاركة واعية في حقيقة يراها أكبر من ذاته وأبقى من حياته.



تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديث
فاطمة المحسن منشورات الجمل، بيروت/بغداد، ٢٠١٠

يأتي كتاب «تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديث» للباحثة والناقدة العراقية فاطمة المحسن بوصفه محاولة واسعة لإعادة النظر في واحدة من أكثر مراحل التاريخ الثقافي العراقي تعقيداً والتباساً؛ مرحلة الانتقال من البنى التقليدية إلى أشكال جديدة من الوعي والثقافة والمدنية، ولا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ولا تتعامل المؤلفة مع النهضة باعتبارها حدثاً تاريخياً مكتملاً يمكن تحديده بسنة واحدة، وإنما تنظر إليها بوصفها مساراً ثقافياً متدرجاً، ومتعارضاً في أحيان كثيرة، تشكلت ملامحه من تداخل الأدب والفكر والإصلاح والتعليم والصحافة والتحولات الاجتماعية والمدينية. وهذا ما يمنح الكتاب قيمته الأساسية؛ إذ ينقل مفهوم النهضة من دلالته الاحتفالية العامة إلى مجال التحليل الثقافي والنقد التاريخي. تنطلق المحسن من توسيع مفهوم الثقافة في العراق الحديث؛ فالثقافة، في تصورها الذي يؤسس للكتاب، لا تنحصر في الأدب والفكر وحدهما، بل تشمل التكوين المديني، وتحول القيم، والعمران، وأنماط الحياة، وصراع القديم والجديد. ومن هنا يصبح البحث في النهضة بحثاً في التحولات التي أصابت المجتمع العراقي بأكمله، لا في تاريخ الأدباء والمفكرين وحدهم. وهذه النقطة تحديداً تمنح الكتاب بعداً سوسيولوجياً وثقافياً يتجاوز القراءة الأدبية التقليدية لتاريخ النهضة. وتطرح المؤلفة، ضمن هذا السياق، سؤالاً مركزياً يتعلق بتوقيت النهضة العراقية ومقدماتها: متى يمكن القول إن العراق دخل زمن النهضة؟ وتظهر في الكتاب قراءات متعددة لهذه المسألة، من بينها النظر إلى ١٩٠٨، مع إعلان الدستور العثماني، بوصفه لحظة مهمة في انتقال بعض المفاهيم السياسية والاجتماعية الحديثة إلى المجال العراقي، ثم النظر إلى ١٩٢١، سنة تأسيس



الدولة العراقية الحديثة، بوصفها محطة أخرى في تشكل المؤسسات والمجتمع الحديث. غير أن أهمية الكتاب لا تكمن في اختيار تاريخ نهائي بقدر ما تكمن في إظهار أن النهضة العراقية لم تتشكل في خط زمني مستقيم، وإنما ظهرت في صورة موجات وتقاطعات واستجابات متفاوتة للمتغيرات الداخلية والخارجية. ومن أبرز ما يلفت في مشروع المحسن أنها لا تفصل النهضة العراقية عن محيطها العربي والعالمي؛ فالكتاب يتابع تفاعل الثقافة العراقية مع تيارات النهضة والتنوير والتحديث، كما يتوقف عند أثر التعليم والطباعة والصحافة والترجمة والاحتكاك بالعالم الخارجي في إعادة تشكيل الوعي. وفي الوقت نفسه، لا تقدم التجربة العراقية باعتبارها مجرد امتداد تابع للنهضة المصرية أو الشامية، بل تبحث عن خصوصيتها التاريخية والثقافية، وعن العوامل التي جعلت مسارها مختلفاً من حيث التوقيت والسرعة وطبيعة النخب التي حملت مشروع التجديد. ويكشف الكتاب كذلك عن تعدد مصادر التكوين الثقافي العراقي؛ فالنهضة لم تصدر عن مصدر واحد، وإنما تشكلت في فضاء تفاعلت فيه مؤثرات عربية وتركية وإيرانية وهندية وغربية، إلى جانب الموروث العراقي نفسه. وهذا التعدد لا يظهر بوصفه مجرد قائمة من المؤثرات الخارجية، بل بوصفه جزءاً من إشكالية الهوية الثقافية العراقية الحديثة، التي كانت تتشكل في بيئة تاريخية تتقاطع فيها المرجعيات الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن هنا تبدو النهضة في الكتاب أقرب إلى عملية تفاوض تاريخي بين الموروث والوافد، وبين الذاكرة الثقافية ومتطلبات العصر الحديث. وفي انتقالها من المفاهيم العامة إلى تجلياتها الأدبية والاجتماعية، تتوقف المحسن عند الشعر والنثر والقصة والأدب الشعبي، لتبين كيف أصبحت الكتابة إحدى الوسائل التي عبّر من خلالها العراقيون عن وعيهم بالتحولات الجديدة. وتحضر أسماء مثل جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي ومحمود أحمد السيد بوصفها نماذج كاشفة عن التحولات التي أصابت وظيفة الأدب ودور المثقف. فالنهضة لم تكن، وفق هذا التصور، مجرد انتقال في الأساليب الأدبية، وإنما كانت تحولاً في علاقة الكاتب بالمجتمع وقضاياه وأسئلته الجديدة. كما يولي الكتاب أهمية لثقافة لم تكن دائماً حاضرة في تاريخ النهضة المدون، هي الثقافة الشعبية، من خلال الالتفات إلى تجارب مثل الملا عبود الكرخي والحاج زاير الدويج، بما يوسع مفهوم الفعل الثقافي خارج دائرة النخبة الأدبية وحدها. وتبرز قضية المرأة كذلك ضمن أسئلة الكتاب المتعلقة بصراع القيم. فدراسة النهضة لا تنتهي عند الشعارات المتعلقة بالتقدم والتحرر، وإنما تختبر مدى قدرة هذه الشعارات على الانتقال إلى الحياة الاجتماعية الفعلية. ولذلك تثير المحسن مسألة التناقض بين الدعوة إلى التحديث وبين استمرار بعض البنى الاجتماعية التي حدّت من حضور المرأة في المجال الثقافي والفكري. وبهذا المعنى يصبح سؤال النهضة سؤالاً عن حدود التحول الاجتماعي بقدر ما هو سؤال عن التحول الفكري والأدبي.

أما الفصل الخاص بالرواد، فيمنح الكتاب بعداً تطبيقياً واضحاً؛ إذ تنتقل المؤلفة من دراسة المفاهيم والتحولات العامة إلى قراءة نماذج بشرية محددة، من محمود شكري الآلوسي وهبة الدين الشهرستاني وأنستاس ماري الكرملي، إلى معروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي ورفائيل بطي ومحمود أحمد السيد. ولا تبدو هذه الأسماء في بنية الكتاب مجرد سير لشخصيات ثقافية، وإنما تتحول إلى نماذج يمكن من خلالها اختبار مفهوم النهضة نفسه: كيف فهم هؤلاء التجديد؟ وما طبيعة علاقتهم بالتراث؟ وكيف تعاملوا مع التعليم والصحافة والأدب والإصلاح؟ وإلى أي مدى استطاعت أفكارهم أن تتحول من خطاب ثقافي إلى فعل اجتماعي؟ وتتمثل القيمة المنهجية الأبرز للكتاب في الجمع بين القراءة التاريخية والتحليل الثقافي والنقد الأدبي. فالمحسن لا تكتفي بسرد الوقائع أو استعراض أسماء الرواد، وإنما تحاول قراءة البنى التي أنتجت تلك الأفكار، ومتابعة علاقتها بالمجتمع وتحولاته. ولذلك يمكن النظر إلى الكتاب بوصفه دراسة في تاريخ الثقافة العراقية بقدر ما هو دراسة في تاريخ النهضة. كما أن لغته، بحسب عدد من القراءات المنشورة عنه، تجمع بين الدقة البحثية والنبرة الأدبية، الأمر الذي يجعل المادة العلمية قابلة للقراءة خارج السياق الأكاديمي الضيق.

إن أهمية «تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديث» لا تنحصر في كونه يوثق مرحلة من تاريخ العراق الثقافي، بل في أنه يعيد طرح سؤال النهضة بوصفه سؤالاً مفتوحاً عن علاقة الثقافة بالمجتمع، وعن قدرة الأفكار الجديدة على إنتاج تحول فعلي في أنماط الحياة والقيم والمؤسسات. فالنهضة، كما تظهر في الكتاب، ليست لحظة وصول إلى الحداثة، وإنما عملية تاريخية متقطعة، تتقدم حيناً وتتراجع حيناً آخر، وتظل مرتبطة بقدرة المجتمع على تحويل الأفكار إلى مؤسسات وممارسات وقيم معيشة. ومن هذه الزاوية، يكتسب الكتاب أهميته للقارئ العراقي المعاصر؛ لأنه لا يضع الماضي في متحف مغلق، بل يستدعيه لفهم جذور أسئلة ما زالت الثقافة العراقية تواجهها: علاقة التراث بالحداثة، وموقع المثقف في المجتمع، ودور الأدب في التغيير، وحدود الإصلاح، ومكانة المرأة، وتأثير المدينة والتعليم والصحافة في تشكيل الوعي. ولذلك يبقى كتاب فاطمة المحسن واحداً من الأعمال التي يمكن قراءتها لا بوصفها تأريخاً للنهضة العراقية فحسب، بل بوصفها محاولة لفهم الكيفية التي تشكل بها الوعي الثقافي العراقي الحديث، والظروف التي سمحت لبعض أفكار النهضة بأن تولد، فيما حالت ظروف أخرى دون اكتمالها وتحولها إلى مشروع اجتماعي شامل.



المواطنة وإعادة إنتاج الدولة

رياض الفرطوسي

كاتب وصحفي وباحث عراقي، يتولى رئاسة تحرير مجلة «سطور»، وله عدد من الإصدارات، من أبرزها كتاب «عناقيد الكلمات» في الفكر والسياسة، وديوان «لهب قبل الغياب» الذي يجمع بين التجربة الشعرية والتأملات الإنسانية. يكتب في مجالات الفكر والثقافة والسياسة، مع اهتمام بالشأن العراقي والتحولات الإقليمية والدولية من منظور ثقافي وفكري. تُنشر مقالاته وتحليلاته في عدد من الصحف والمواقع العراقية والعربية.

في تاريخ الاجتماع السياسي العراقي، طالما ساد انطباع مفاده أن الدولة هي السقف الواقي والجامع لمجتمع هش تتنازعه الولاءات الفرعية، وأن زوال السلطة المركزية يعني حتماً الانزلاق إلى الفوضى. غير أن التحولات الممتدة طوال العقدين الأخيرين -ولا سيما التطورات التي أعقبت موجة الاحتجاجات الشعبية في تشرين الأول ٢٠١٩- أظهرت منطقاً عكسياً أربك النماذج التحليلية التقليدية: لقد أخذ المجتمع العراقي يسبق مؤسساته السياسية في صياغة هويته الجامعة، وبات الشعور الوطني ينمو وتتطابق معالمه في قاع المجتمع، في حين تصر المؤسسات الحاكمة على التمسك بأطر التمثيل الطائفي والمناطقي والقومي التي وُلدت مع النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣. إن الفجوة الحالية في العراق ليست بين مكونات مجتمعية متصارعة كما يُصوَّر غالباً، بل هي فجوة بين مجتمع يتجه بنحو حثيث نحو عقلانية المواطنة، ونظام سياسي يقتات على إدامة الهويات الصغرى لتشريع وجوده واستمراره. تتضح هذه الفجوة عميقاً عند تتبع اللحظات الفارقة التي تتغلب فيها الهوية العراقية الجامعة على الهويات الفرعية. إن الشارع العراقي لا يستحضر هويته العابرة للطوائف والمذاهب في المهرجانات الخطابية ولا من خلال الشعارات الرسمية، بل في مواقف التهديد الوجودي والأزمات المعيشية الحادة. إن معركة تحرير المدن العراقية من قبضة تنظيم «داعش» لم تكن مجرد فعل عسكري، بل كانت لحظة تكثف فيها الوعي الوطني الشعبي عبر تدفق المساعدات والتضامن المجتمعي من الجنوب والوسط نحو المناطق المحررة، مستبقاً في أحيان كثيرة الإجراءات الإدارية البطيئة. كذلك أظهرت الحركة الاحتجاجية في الوسط والجنوب أن المطلبيات المعيشية المتعلقة بالماء والكهرباء وفرص العمل تحولت سريعاً إلى مطالب بالكرامة الوطنية وإعادة بناء مفهوم «الوطن» بوصفه مظلة حامية للجميع. في هذه الظروف، يكتشف المواطن العراقي أن معاناته اليومية لا تتجزأ ولا ترتبط بمذهبه أو قوميته، وأن سوء الإدارة وتهالك البنية التحتية يمس الجميع بلا استثناء، مما يحول المعاناة اليومية إلى منصة إنتاج للهوية الوطنية الجامعة. في المقابل، فإن ما يعيد تنشيط الهويات القومية والمذهبية والمحلية ليس تعصباً أيديولوجياً فطرياً لدى الأفراد، بل هو نتاج مباشر لأشكال التفاوت وعدم المساواة التي يُنتجها هيكل السلطة وتطبيقات الإدارة العامة. عندما تُوزّع الوظائف والفرص وتُحدد ملاكات الخدمة وحتى الخدمات الأساسية كالمستشفيات والمدارس بناءً على التوازنات الحزبية وشبكات المحسوبية، يجد المواطن نفسه مكرهاً على الاحتماء بجهة طائفية أو عشائرية أو حشر اسمه ضمن شبكة نفوذ محلية للوصول إلى حقه الطبيعي. تشير دراسة الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار العراق (٢٠١٨) الصادرة عن البنك الدولي إلى أن انعدام العدالة في توزيع الاستثمارات المباشرة وتفاوت جودة الخدمات بين المحافظات يسهمان بنحو مباشر في إضعاف ثقة المواطن بالدولة، ويمهدان الطريق لبروز القيادات المحلية والجهوية التي تستثمر في الخطاب الفئوي. إن غياب سيادة القانون وتكافؤ الفرص يجعل من الهويات الفرعية شبكات أمان اجتماعي بديلة عن دولة الرعاية الغائبة، مما يخلق الانطباع الكاذب بأن المجتمع محكوم بعصبياته الذاتية، بينما الواقع تؤكد أدبياته أنه يُدفع إليها دفعاً عبر آليات التمييز المؤسسي. من هنا يتضح أن العدالة في تقديم الخدمات العامة وتكافؤ الفرص في التوظيف والاستثمار يمثلان البصمة الحقيقية لبناء الهوية الوطنية، متفوقين بفارق شاسع على الخطابات المدرسية والشعارات السياسية المبتذلة. إن الهوية الوطنية لا تُبنى بالمواعظ بل بالتجربة الملموسة؛ المواطن الذي يحصل على خدمة طبية لائقة في مستشفى حكومي، ويجد فرصة عمل تتناسب مع كفاءته دون الحاجة إلى «تزكية» أو «وساطة»، يشعر عملياً بأن الدولة تمثله وترعاه. تظهر بيانات مؤشر الباروميتر العربي (دورة ٢٠٢١-٢٠٢٢) أن أكثر من ٧٠٪ من العراقيين المشاركين في الاستطلاع يربطون مفهوم الانتماء الوطني بمدى كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية ومحاربة الفساد الإداري، وليس بمدى بلاغة الخطاب الرسمي. إن هذا التحول في مدركات المواطن يعكس نضجاً اجتماعياً

يرى في المواطنة العادلة والتوزيع المنصف للثروة الركيزة الأساسية للتماسك الاجتماعي، واضعاً «خطاب الوحدة الوطنية» الرسمي في مواجهة مكشوفة مع «التجربة الفعلية للمواطنة» التي تعاني من انكماش دائم. هذا التناقض بين الخطاب والتجربة يخلق فجوة عميقة في الحياة اليومية للعراقيين، لا سيما داخل مؤسسات الدولة نفسها. فالإعلام الرسمي يفيض بالمفاهيم الجمعية والحديث عن وحدة المصير، بينما يتصادم الموظف والمواطن على حد سواء في المعاملات الإدارية، والتصنيف المالي، والتوزيع الجغرافي للمشاريع مع واقع مقسم بحسب الكوتا والمحاصصة. إن هذه الفجوة لا تؤدي فقط إلى توليد حالة من الاغتراب السياسي والإداري، بل تفقد المؤسسات مصداقيتها وأهليتها الأخلاقية، مما يجعل المجتمع يطور آليات موازية للعيش والتضامن والتعبير عن الذات بعيداً عن أطر الأجهزة الإدارية العاجزة. استمرار هذا المسار خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة يحمل تداعيات ومخاطر سيناريوية واضحة على الاستقرار العام للبناء الإداري والسياسي. إذا استمرت القوى السياسية في إدارة الدولة بالمنطق الفئوي نفسه، بينما يستمر المجتمع في تطوير وعيه الوطني والمطلبي، فإننا سنكون أمام أحد سيناريوهين: إما انقطاع كامل للصلة بين الشارع الشاب والمؤسسات الرسمية، مما يؤدي إلى موجات جديدة من الاحتجاجات الأشد راديكالية وأقل قابلية للتفاوض، أو اتجاه المجتمع نحو تفكيك الاعتماد على الدولة المركزية عبر تعزيز الانكماش المحلي والاعتماد على الذات، وهو ما قد يفرغ المؤسسات الاتحادية من محتواها الوظيفي ويزيد من هشاشتها أمام الأزمات. إن إعادة إنتاج الدولة العراقية لا تبدأ من إعادة توزيع السلطة بين القوى السياسية، بل من إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والمؤسسة على أساس الحقوق لا الولاءات. فكلما أصبحت الدولة قادرة على تحويل المواطنة من قيمة دستورية إلى ممارسة يومية في التعليم والصحة والعمل والخدمات، تراجعت الحاجة الاجتماعية إلى الاحتماء بالهويات الفرعية. ومن ثم فإن بناء الهوية الوطنية لا يمثل نتيجة تلقائية للاستقرار السياسي، بل يصبح أحد شروط إنتاجه واستدامته. وهذا يعني أن إصلاح مؤسسات الدولة ليس مساراً إدارياً محضاً، وإنما عملية لإعادة تشكيل العقد الاجتماعي الذي يربط الفرد بالدولة. وبقدر ما تنجح الدولة في تحقيق المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، تتحول المواطنة من خطاب سياسي إلى بنية اجتماعية قادرة على إعادة إنتاج الدولة من الداخل. لتدارك هذه الفجوة وتفادي التداعيات السلبية، تتطلب المرحلة الانتقالية الانتقال من السياسات الرمزية إلى الإصلاحات الهيكلية عبر المقترحات التالية: أولاً: إعادة هيكلة الخدمة العامة وفصل الوظيفة التنفيذية والإدارية عن المحاصصة الحزبية من خلال تفعيل عمل مجلس الخدمة الاتحادي بنحو كامل وشامل، وإقرار معايير التوظيف والترقية على أساس الكفاءة والمفاضلة الرقمية المفتوحة للجميع، للحد من استخدام الوظيفة العامة كأداة لاسترضاء القواعد الحزبية والطائفية. ثانياً: اعتماد نموذج «العدالة المكانية» في توزيع الموازنات الاستثمارية والمشاريع التنموية، بحيث تُخصص الاستثمارات بناءً على مؤشرات الحرمان والفقر ومعدلات البطالة في المحافظات، وليس بناءً على الوزن السياسي والنفوذ الذي تمتلكه القوى الحاكمة في هذه المحافظة أو تلك، مع منح الإدارات المحلية صلاحيات تنموية حقيقية خاضعة للرقابة الرقمية والشفافية. ثالثاً: تشجيع النخب الثقافية والجامعية ومنظمات المجتمع المدني على بناء منصات للحوار الوطني التخصصي تركز على السياسات العامة والإصلاح الإداري بدلاً من الهويات الرمزية، وتبني مشاريع تشريعية تكرس مفهوم «المواطنة المتساوية» قانونياً، ومحاربة كل أشكال التمييز على أساس الانتماء الفرعي في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.



متى تصبح الوطنية تجربة؟ الهوية العراقية بين تنظيم السلطة وتجربة المواطنة

زهراء عقيل

أستاذة جامعية وباحثة لبنانية، حاصلة على ماجستير بحثي في الفلسفة العامة وآخر في العلاقات الدولية والدبلوماسية. صدر لها كتاب «الذات في أفق التكوّن العلائقي»، وتتركز اهتماماتها البحثية في الفلسفة المعاصرة وقضايا الذات والغيرية، إلى جانب مقاربة الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية من منظور فلسفي.

ملخص:
يتناول المقال الفجوة بين تنامي الهوية الوطنية العراقية واستمرار تأثير الانتماءات الفرعية في تنظيم السلطة والفرص. ويرى أن ترسيخ الوطنية يرتبط بتحويل المواطنة إلى تجربة فعلية تقوم على المساواة والعدالة.

مقدمة

كيف تتحول الوطنية من شعور بالانتماء إلى تجربة يعيشها المواطن في تفاصيل حياته؟ يفتح هذا السؤال مدخلًا إلى قراءة العلاقة بين الهوية العراقية وتنظيم السلطة، لأن الانتماء إلى وطن يكتسب معناه السياسي عبر الخبرات التي تمنح الفرد موقعه داخل المجال العام، وتحدد كيفية وصوله إلى الحقوق والفرص والخدمات والمشاركة. ثمة، إذن، مسافة بين الوطن الذي يحضر في الوعي والوجدان، والوطن الذي يلتقي به المواطن يوميًا داخل مؤسسات الدولة. تكتسب الحالة العراقية أهمية خاصة في هذا السياق. فقد حملت التحولات السياسية والاجتماعية خلال السنوات الماضية مطالب بالمواطنة والعدالة وتكافؤ الفرص وتحسين الخدمات ومساءلة السلطة، في وقت حافظت فيه الانتماءات القومية والمذهبية والحزبية والمناطقية على حضورها داخل المجالين السياسي والاجتماعي. والحال أن المسألة تتجاوز وجود هذه الانتماءات في ذاتها، وتتصل بالوظيفة التي تؤديها داخل تنظيم السلطة وتوزيع الفرص والموارد والخدمات. من هنا، يقوم هذا المقال على مدعى مفاده أن قوة الهوية الوطنية ترتبط بقدرتها على التحول إلى تجربة مواطنة يجد فيها الفرد المساواة والاعتراف والعدالة داخل علاقته اليومية بالمؤسسات. وحقيقة الأمر أن الفجوة الأساسية في الحالة العراقية تظهر بين الهوية الوطنية كأفق جامع، وبنية سياسية وإدارية ما زالت بعض آلياتها تمنح الانتماءات الفرعية وظيفة عملية في الوصول إلى السلطة والفرصة والمورد. حين يصبح العراق هوية جامعة يحمل الإنسان انتماءات متعددة تتقاطع داخل تجربته، وطنية، وقومية، ودينية، ومذهبية، ومناطقية، وعائلية، ومهنية. ويكتسب كل انتماء وزنه تبعًا للدور الذي يؤديه داخل حياة الفرد وعلاقته بالمجتمع والدولة. لذلك يرتبط تقدّم الهوية العراقية بالظروف التي تمنح الانتماء الوطني قدرة أكبر على تنظيم التجربة المشتركة. تظهر الهوية الوطنية بقوة حين يلتقي المواطنون داخل خبرات ومطالب تتجاوز مواقعهم الفرعية، كالمطالبة بالخدمات والعدالة وتكافؤ الفرص والمساءلة، أو المشاركة في مساحات مدنية تجعل المصير المشترك أكثر حضورًا. بيد أن استمرار هذه الهوية يتصل بقدرتها على الانتقال من اللحظة الجماعية إلى الحياة اليومية، بحيث يجد المواطن أثرها في علاقته بالمؤسسة والحق والفرصة. تقدم بيانات الباروميتر العربي لعام ٢٠٢٤ صورة مفيدة عن هذه العلاقة. فقد أجري الاستطلاع بين شهري أيار وتموز على عينة ممثلة على مستوى الدولة قوامها ٢٤٠٨ مواطنين عراقيين، وأظهرت نتائجه أن الفساد تصدّر التحديات لدى ٣٣٪ من المشاركين، فيما عدّ ٤٥٪ البطالة المشكلة الاقتصادية الأكثر إلحاحًا. وفي المقابل، ارتفع التقييم الإيجابي للأداء الحكومي العام من ٢٩٪ إلى ٤٥٪ خلال عامين، وبلغت الثقة بالحكومة ٣٤٪ (١). لا ريب في أن هذه الأرقام تكتسب معناها ضمن حدود ما تقيسه، فهي تقدّم مؤشرات للرأي العام أكثر مما تقدّم حكمًا شاملًا على الهوية العراقية. أما دلالتها بالنسبة إلى موضوعنا فتظهر في ارتباط جانب مهم من تقييم الدولة بقضايا الأداء والفرص والخدمات. وعليه، تحمل الهوية الوطنية بعدًا وجدانيًا ورمزيًا، بينما تمنحها تجربة المواطنة بعدها العملي. الفجوة بين الهوية وتنظيم السلطةمن المسائل التي تكشف طبيعة الفجوة العراقية طريقة تنظيم السلطة نفسها. فالدستور العراقي يؤسس نظامًا برلمانيًا، بينما استقرت الممارسة السياسية منذ ٢٠٠٥ على ترتيبات غير رسمية لتقاسم المناصب العليا، تولى رئاسة الوزراء سياسي شيعي، ورئاسة الجمهورية سياسي كردي، ورئاسة مجلس النواب سياسي عربي سني. كما بقي تشكيل الحكومات مرتبطًا بالمفاوضات بين الكتل وتوزيع المناصب والحقائب وفق موازينها البرلمانية. ويشير تحليل حديث لتشاتام هاوس للانتخابات

العراقية لعام ٢٠٢٥ إلى استمرار هذا النمط، وإلى تخصيص المناصب الوزارية والعليا من خلال تفاوض الأحزاب ونظام نقاط مرتبط بحجم تمثيلها البرلماني (٢). والحق أن أهمية هذه البنية بالنسبة إلى الهوية تتجاوز طريقة تشكيل الحكومة. فحين تنتظم السلطة عبر قنوات تتصل بالانتماءات السياسية والقومية والمذهبية، تكتسب هذه القنوات قدرة على التأثير في الطريقة التي يصل بها الفرد إلى الدولة. وقد رصد تحليل آخر لتشاتام هاوس امتداد نظام المحاصصة من تقاسم قائم على الهوية إلى تقاسم حزبي للنفوذ داخل مؤسسات الدولة (٢). بناء على هذا الأمر، تظهر الفجوة التي يقوم عليها السؤال الأساسي للمقال. فمن جهة، تتقدم مطالب المساواة والمواطنة والخدمات ضمن المجال الاجتماعي، ومن جهة أخرى، تستمر آليات في تنظيم السلطة تجعل الانتماء الحزبي أو القومي أو المذهبي ذا قيمة عملية داخل توزيع النفوذ والمواقع. لذلك تصبح المسألة أكبر من الفرق بين «مجتمع وطني» و«مؤسسات أقل وطنية». إنها فجوة بين منطقين لتنظيم الانتماء، منطق يلتقي فيه الأفراد كمواطنين متساوين، ومنطق تكتسب داخله بعض الهويات الفرعية وظيفة في تنظيم السلطة والوصول إليها. ولا غرابة، من ثم، أن يحتفظ الانتماء الفرعي بقوته حتى لدى فرد يحمل شعورًا وطنيًا عراقيًا واضحًا. فالتعدد الهوياتي يستطيع أن يجتمع داخل الشخص نفسه، بينما تبدأ المعضلة السياسية حين تتحول هوية بعينها إلى قناة ذات أثر في الحصول على موقع أو مورد أو فرصة. المواطنة تُختبر في المؤسسة يتجسّد معنى الدولة للمواطن في المدرسة والمستشفى والوظيفة والطريق والكهرباء والمعاملة الرسمية والفرصة الاقتصادية. وهذه المواقع تحمل معنى سياسيًا يتجاوز وظيفتها المباشرة، لأنها تقدم للفرد خبرة عن موقعه داخل الجماعة السياسية. وتؤكد بيانات الباروميتر العربي مركزية هذا الجانب، فقد اختار ٢٤٪ من المشاركين التعليم أولوية للإنفاق الحكومي، واختار ٢١٪ الرعاية الصحية. كما بلغ الرضا ٥٦٪ عن إمدادات المياه، و٤٥٪ عن جودة الطرق، ٤٣٪ عن جمع النفايات، ٣٨٪ عن كل من الكهرباء والتعليم، و٣٦٪ عن الرعاية الصحية (٣). هذه النسب وقائع استطلاعية، أما التحليل فيبدأ من معنى الخبرة التي تقيسها. فالخدمة العامة إحدى نقاط اللقاء المتكرر بين المواطن والدولة. حين يصل المواطن إليها وفق قاعدة عامة واضحة، تتحول المساواة إلى ممارسة محسوسة. أما حين تدخل الوساطة أو شبكة النفوذ في الطريق إلى المورد والفرصة، فتكتسب تلك الشبكات وزنا في التجربة السياسية للفرد. وتبعًا لذلك، تستطيع العدالة في الخدمات وتكافؤ الفرص أن تؤديا دورًا في بناء الهوية الوطنية يتجاوز أثر الخطاب وحده. فالخطاب يمنح الوحدة لغة مشتركة، أما المؤسسة فتعطي هذه اللغة مضمونها في الحياة اليومية. وتضع خطة التنمية الوطنية العراقية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ تحسين الخدمات والبنية التحتية وتعزيز الحوكمة ضمن مساراتها الرئيسة. كما تمنح التحوّل الرقمي موقعًا في تحسين الخدمات، وتبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتقليل فرص الفساد والبيروقراطية (٤). علاوة على ذلك، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية مبادرة لقياس رضا المواطنين عن تجربتهم الأخيرة مع الخدمات العامة، وشارك أكثر من ٣٥٠ شابًا وشابة في بغداد في المراحل التشاورية لتطويرها (٥). لا ريب في أن أهمية هذه الخطوة تتجاوز معرفة مستوى الرضا، فهي تضع تجربة المواطن نفسها داخل عملية تقييم المؤسسة. ماذا تعني هذه الفجوة خلال السنوات المقبلة؟ خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، ستتأثر العلاقة بين الهوية والدولة بالمسار الذي ستأخذه تجربة المواطنة وتنظيم الوصول إلى السلطة والفرص. وثمة مساران محتملان تساعد المعطيات الراهنة على التفكير فيهما. في المسار الأول، يؤدي تحسن الخدمات، واتساع الإجراءات الشفافة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتقليص الحاجة إلى الوساطة إلى توسيع المساحة التي يلتقي فيها العراقيون كمواطنين. ومن جراء هذا، تزداد القيمة العملية للهوية الوطنية، لأن الفرد يجد في المؤسسة قناة مباشرة إلى حقه وفرصته. أما المسار الثاني فيرتبط باستمرار التفاوت في الوصول إلى الموارد والفرص، واستمرار قدرة الشبكات الحزبية والهوياتية على أداء وظيفة الوسيط بين المواطن والدولة. والحال هذه، تستطيع الهوية الوطنية أن تحافظ على حضورها الوجداني والرمزي، بينما تحتفظ الهويات الفرعية بقيمة عملية داخل الحياة السياسية والاجتماعية. ومن جراء هذا كله، سيقاس جانب من أثر الإصلاح خلال السنوات المقبلة بالتحول الذي يحدث في الطريق الذي يسلكه المواطن للوصول إلى الدولة. فكلما أصبح هذا الطريق مؤسسيًا وعامًا ومتساويًا، اتسعت خبرة المواطنة المشتركة. من خطاب الوحدة إلى مؤسسات المواطنة انسجامًا مع هذا التناول، تبرز ثلاث خطوات عملية، أولها، تحويل قياس تجربة المواطنة إلى أداة دورية للسياسات العامة، عبر توسيع قياسات رضا المواطنين عن الخدمات لتشمل المحافظات والفئات المختلفة، ونشر النتائج وفق مؤشرات تكشف الفوارق في الوصول والجودة والمعاملة. فمتوسط الرضا الوطني يقدم جانبًا من الصورة، بينما يكشف توزيع الخبرة المواقع التي تتكون فيها فجوات المواطنة. وثانيها، توسيع الخدمات والإجراءات الرقمية القابلة للتتبع في المجالات الأكثر اتصالًا بحياة المواطن، مع معايير معلنة للاستحقاق والمدة وآليات واضحة للاعتراض. ومن شأن هذه الآليات تقليص المساحة التي تحتاج فيها العلاقة مع المؤسسة إلى وسيط شخصي أو حزبي، وهو اتجاه ينسجم مع أهداف خطة التنمية الوطنية في التحول الرقمي (٦).

وثالثها، ربط سياسات تعزيز الهوية الوطنية بمؤشرات للعدالة في الفرص والخدمات والوصول إلى المؤسسة. ففاعلية السياسة الوطنية تظهر في مقدار تقلص الفوارق بين المواطنين والمناطق، وفي اتساع المجال الذي يحصل فيه الفرد على حقه انطلاقا من موقعه كمواطن.

خاتمة

تكشف الحالة العراقية أن قوة الهوية الوطنية تتصل بالعلاقة بين الانتماء إلى الوطن وطريقة تنظيم العلاقة مع الدولة. فحين تستمر بعض الانتماءات الفرعية في أداء وظيفة عملية داخل توزيع السلطة والفرص والموارد، تبقى المواطنة أمام تحدي التحول من مبدأ جامع إلى تجربة متكافئة. ومن هنا، تصبح العدالة المؤسسية جزءًا من عملية بناء الهوية نفسها، لأنها تمنح الانتماء الوطني أساسًا يختبره المواطن في حياته اليومية. وعليه، تتجاوز الفجوة العراقية الاختلاف بين خطاب وطني وممارسة مؤسسية، لتطال العلاقة بين منطق المواطنة ومنطق تنظيم السلطة. وكلما اتسعت القواعد العامة في الوصول إلى الحق والخدمة والفرصة، ازدادت قدرة الهوية العراقية على التحول إلى إطار جامع ذي أثر فعلي.

المراجع

١- الباروميتر العربي، مع استمرار التحديات، العراقيون يكشفون عن التفاؤل الحذر في الاستطلاع الأخير، ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٤.

٢- Renad Mansour, Iraq Elections 2025: How Votes Are Won and What the Results Could Mean for Iraq's Fragile Stability, Chatham House, 2025.

٣- الباروميتر العربي، مرجع سابق.

٤- وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ ٢٠٢٨، النسخة المنشورة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بغداد، ٢٠٢٤.

٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وهيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، رأيك يصنع الفرق في تحسين الخدمات العامة في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠٢٥.

٦- وزارة التخطيط، مرجع سابق.



المدونة الجعفرية للأحوال الشخصية
حق الاحتكام إلى الشريعة وحفظ الأسرة ومصلحة المحضون

السيد هاشم أمير الهاشمي

باحث وكاتب في الفكر الإسلامي والتاريخ التحليلي لأهل البيت (عليهم السلام)، وله اهتمام بقضايا المجتمع المعاصرة. يجمع في نتاجه بين المعرفة الحوزوية وبعض مناهج العلوم الإنسانية الحديثة، ولا سيما علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم التربوية، بما يتيح له مقاربة الموضوعات الفكرية والاجتماعية من زوايا متعددة. وله حضور في الفضاءين العربي والفارسي من خلال كتاباته ونشاطه الثقافي والإعلامي، ويشارك في النتاج الفكري لـ«دار الهدى للثقافة والإعلام»، إلى جانب حضوره عبر المنصات الرقمية.

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين.

تُعدّ الأسرة من أهم البنى التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية؛ لأنها موضع السكن والمودة والرحمة، والأساس الذي تُبنى عليه تربية الإنسان وصيانة المجتمع. ولذلك لم تترك الشريعة مسائل الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والولاية والميراث للأعراف المتغيرة وحدها، بل وضعت لها أحكاماً وضوابط تستند إلى حفظ الدين والنفس والنسل والكرامة. ومن هذا المنطلق، فإن تقنين الأحكام الشرعية وفق المذهب الجعفري لا ينبغي أن يُفهم بوصفه إنشاءً للانقسام أو خروجاً على وحدة الدولة، بل بوصفه تنظيماً قانونياً لحق ديني ومذهبي أصيل. وقد نشرت وزارة العدل العراقية مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري

ضمن العدد ٤٨٤٣ من جريدة الوقائع العراقية، وعدّتها ملحقاً لقانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. [١] كما أعلنت الوزارة نشر المدونة في الجريدة الرسمية، مما يمنحها صفة قانونية نافذة. [٢] وتقوم هذه القراءة على دعوى مركزية مفادها أن التقنين الجعفري يمثل استجابة مشروعة لحق المواطن في الاحتكام إلى أحكام مذهبه، غير أن سلامة التجربة تتوقف على حسن التطبيق، ووضوح الإجراءات، ومنع التعسف، ومراعاة مصلحة الطفل، وعدم الخلط بين الحكم الشرعي الثابت وبين بعض الأعراف الاجتماعية أو التفسيرات غير الدقيقة.

أولاً: مشروعية التعدد الفقهي

إن اختلاف المسلمين في بعض فروع الأحكام الأسرية أمر معروف في التراث الفقهي، ولا يعني بالضرورة تناقضاً في أصول الإسلام أو تهديداً لوحدة المجتمع. فالمذاهب الإسلامية اجتهدت في فهم النصوص وتنزيلها على الوقائع، ونتج عن ذلك تعدد في بعض الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والميراث. ومن ثم، فإن إلزام جميع المواطنين بنظام واحد في كل التفاصيل قد لا ينسجم دائماً مع مبدأ حرية الاعتقاد والمذهب. فإذا كان المواطن يرى أن ذمته الدينية لا تبرأ إلا بالاحتكام إلى مباني مذهبه، فإن تمكينه من ذلك يمثل صورة من صور العدالة والاعتراف بالتنوع، لا امتيازاً غير مشروع لطائفة معينة. وقد نقلت وزارة العدل العراقية في مادة سابقة آراء عدد من العلماء المؤيدين لمبدأ القانون الجعفري، ومنهم السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ محمد إسحاق الفياض والسيد بشير النجفي، حيث أكدت تلك الآراء أن تنظيم الأحوال الشخصية وفق المذهب الجعفري حق شرعي لا يضر بالمكونات الأخرى. [٣] ومع ذلك، ينبغي للباحث أن يفرق بين تأييد أصل التقنين وبين نسبة موقف تفصيلي إلى مرجع أو مؤسسة من دون وثيقة رسمية صريحة. وقد أيّد المرجع السيد محمد تقي المدرسي مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، واعتبره ضرورياً ومطلوباً لإيجاد حلول رصينة للعديد من المشاكل الاجتماعية الشرعية، وقدّم ملاحظات تفصيلية على مسودة القانون، ودعا الساسة والكتل السياسية إلى التجاوب وإقراره بعيداً عن التسييس والرفض غير المبرر. [٤] ويأتي هذا الموقف في سياق تأييد مرجعي معتبر لمبدأ التقنين الجعفري، ولا سيما لدى أتباع مدرسة المرجع السيد محمد تقي المدرسي. فالموقف العلمي المنضبط هو القول إن أصل الاحتكام إلى المذهب الجعفري له أساس شرعي ودستوري وقانوني، أما تفاصيل التطبيق فتحتاج إلى قراءة فقهية وقضائية مستمرة. [٥]

ثانياً: الاختيار بين الحرية والمسؤولية

أجاز قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية اختيار تطبيق أحكام المذهب الجعفري على الزوجين والأولاد القاصرين في الحالات التي حددها القانون، وربط هذا الاختيار بعقد الزواج أو بطلب قانوني في بعض الزيجات السابقة. [٦] وهذا يعني أن الاختيار ليس مجرد موقف نفسي أو انتماء مذهبي عام، بل هو إجراء قانوني يترتب عليه أثر في حياة الأسرة. ولذلك ينبغي أن يكون قائماً على العلم والرضا، وأن يعرف الزوجان قبل العقد ما يترتب عليه من أحكام في الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والولاية والميراث. غير أن الرضا هنا لا يعني أن يختار الإنسان من أحكام الشريعة ما يوافق رغبته ويترك ما لا يوافقها؛ لأن الاحتكام إلى المذهب يعني قبول منظومته الفقهية وفق ضوابطها، لا استعمالها استعمالاً انتقائياً. وفي المقابل، لا يجوز أن تتحول المدونة إلى أداة للظلم أو الإضرار أو الانتقام؛ لأن الشريعة جاءت لإقامة العدل ورفع الضرر وحفظ الحقوق. قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]. وعليه، فإن الاختيار الجعفري يقوم على عنصرين متلازمين:

- حرية المواطن في اختيار المرجعية الفقهية التي يطمئن إليها.
- التزامه بمقتضيات الحكم الشرعي وعدم استعماله بصورة تعسفية.

ثالثاً: اختلاف الزوجين في الاختيار

قد يثور خلاف بين الزوجين حول القانون الواجب التطبيق، ولا سيما في الزيجات السابقة على نفاذ المدونة. وقد نظم القانون هذه المسألة من خلال قواعد تتعلق باختيار الأطراف، وبمراعاة العدل والإنصاف عند تعذر تحقق الأغلبية. [٧] والأصل في معالجة هذا الخلاف أن تتحقق المحكمة من حقيقة الاختيار، وتاريخ الزواج، والوثائق المقدمة، والظروف التي رافقت إبرامه. كما ينبغي أن تفرق بين النزاع على النظام القانوني العام وبين النزاع حول حق معين، مثل النفقة أو الحضانة أو الطلاق. ومن المنظور الشرعي، لا ينبغي أن يصبح اختلاف الزوجين وسيلة لإيذاء أحدهما. فليس المقصود من المدونة تمكين الزوج من التغلب على الزوجة، ولا تمكين الزوجة من تعطيل حقوق الزوج، بل وضع أحكام تضبط العلاقة وتحفظ لكل طرف حقه. وتبقى القاعدة الشرعية الحاكمة هي حرمة الظلم، وحرمة الإضرار، ووجوب أداء الحقوق إلى أهلها. كما أن تطبيق المدونة لا يعني إلغاء دور القضاء في تقدير الوقائع. فالفقيه يبين الحكم الكلي، أما القاضي فيتحقق من الموضوع، ويدرس البينات، ويتأكد من وجود الضرر أو عدمه، ويصدر الحكم الملائم للواقعة ضمن حدود القانون والشرع.

رابعاً: الحضانة بين الحكم الشرعي ومصلحة الطفل

تعد الحضانة من أكثر موضوعات المدونة إثارة للنقاش؛ لأنها ترتبط مباشرة بحياة الطفل واستقراره. وتنص المدونة على حضانة الأم في مدة الرضاع، واستمرارها إلى بلوغ الطفل سبع سنوات، ثم انتقال الحضانة إلى الأب إلى نهاية مدتها. [٨] لكن هذا الحكم لا ينبغي أن يُفهم على أنه إقصاء للأم أو إسقاط لدورها التربوي. فالأم تبقى أماً، ولها

حق التواصل والرعاية والاطمئنان على طفلها، كما أن الأب عندما تكون الحضانة عنده لا يملك شرعاً أن يقطع الطفل عن أمه أو يحوله إلى أداة نزاع. وتنص المدونة على حق الطرف الآخر في اللقاء والتواصل مع الطفل، وتمنح القاضي سلطة تحديد الزمان والمكان والمقدار المناسب، كما تربط الحضانة بصلاحية الحاضن ومصلحة المحضون. [٨] ومن ثم، فإن التطبيق الصحيح لا يقتصر على معرفة سن انتقال الحضانة، بل يتطلب فحص صلاحية الحاضن ومدى قدرته على توفير الأمن والرعاية والاستقرار. والحضانة في الفقه الإمامي ليست مكافأة لأحد الوالدين ولا عقوبة للآخر، وإنما هي وظيفة شرعية غايتها حفظ الصغير. ولذلك يمكن القول إن المصلحة الفضلى للطفل ليست مبدأً أجنبياً عن الفقه الجعفري، بل هي منسجمة مع قواعد حفظ النفس، ونفي الضرر، ورعاية الصغير، وتقديم ما يحقق سلامته وصلاحه. خامساً: الحضانة والولاية ينبغي التمييز بين الحضانة والولاية. فالحضانة تعني الرعاية اليومية والإقامة والعناية المباشرة، أما الولاية فتتعلق بجملة من القرارات القانونية أو المالية أو التعليمية أو الصحية. وقد يؤدي الخلط بين المفهومين إلى تصور غير دقيق لحقوق الأب والأم. فإذا كانت الحضانة عند الأب، فلا يعني ذلك سقوط حق الأم في التواصل أو الاطلاع على شؤون طفلها. وإذا كانت الحضانة عند الأم، فلا يعني ذلك بالضرورة إسقاط مسؤولية الأب أو حقه في متابعة تربية الطفل ورعايته والإنفاق عليه. ومن هنا، ينبغي أن تكون أحكام المحاكم واضحة في بيان:

- مكان إقامة الطفل.
- حق الزيارة والاتصال.
- مسؤولية النفقة.
- القرارات الصحية والتعليمية.
- السفر والتنقل.
- طريقة تنفيذ الحكم عند وقوع الخلاف.

إن وضوح هذه المسائل يحفظ الأسرة من النزاع المتكرر، ويمنع أن تتحول الأحكام الشرعية إلى عبارات عامة يصعب تنفيذها. مقترحات عملية ١. إعداد دليل حوزوي قضائي يُستحسن إعداد دليل علمي تشترك فيه الحوزة والقضاء، يشرح مواد المدونة ومصطلحاتها وأدلتها الفقهية وطريقة تطبيقها، مع أمثلة عملية في الحضانة والطلاق والنفقة والزيارة. ٢.اعتماد جلسة إرشاد قبل الزواج ينبغي أن يتلقى الزوجان إرشاداً شرعياً وقانونياً قبل اختيار المدونة، يبين لهما الحقوق والواجبات، مع التأكيد أن الاختيار لا يجيز الظلم أو قطع الطفل عن أحد أبويه. ٣.إنشاء لجان إصلاح أسرية تتألف هذه اللجان من فقيه أو باحث حوزوي، وقانوني، وباحث اجتماعي، وتعمل قبل وصول النزاع إلى مرحلة التقاضي، مع منع تحويل الإصلاح إلى ضغط على المرأة أو إجبارها على التنازل عن حق ثابت. ٤.تقويم التطبيق بعد ثلاث سنوات ينبغي إجراء تقويم علمي للتطبيق بعد مدة كافية، يدرس عدد الدعاوى، وطبيعة المنازعات، وأحكام الحضانة، ومشكلات التنفيذ، من دون المساس بثوابت الفقه، وإنما لتحسين الصياغة والإجراءات.

خاتمة

إن المدونة الجعفرية ثمرة حاجة دينية وقانونية واجتماعية، وهي تعبّر عن حق المواطن الشيعي في أن تُنظم شؤونه الأسرية وفق مباني مذهبه. ومن الخطأ اختزالها في قضية صراع بين الرجل والمرأة أو بين الدولة والمؤسسة الدينية، لأن حقيقتها الأعمق هي محاولة تنظيم الأسرة على أساس مرجعية فقهية محددة داخل دولة متعددة المذاهب. [٩] غير أن الدفاع عن المدونة لا يعني الدفاع عن كل ممارسة اجتماعية تُنسب إليها، ولا يعني تجاهل مشكلات التطبيق. فالموقف الحوزوي الرصين هو الذي يؤيد أصل الاحتكام إلى الشريعة، ويدعو في الوقت نفسه إلى منع الظلم، وحفظ كرامة المرأة، ورعاية الطفل، وإلزام القضاء بالتثبت من الوقائع وعدم استعمال النصوص استعمالاً انتقامياً. إن الأسرة أمانة شرعية، والزوجان شريكان في المسؤولية، والطفل وديعة لا يجوز استعمالها في الخصومة. وكل تطبيق للمدونة يحقق هذه المعاني، ويحفظ الحقوق، ويمنع الضرر، ويقرب الناس من العدل والرحمة، فهو أقرب إلى روح الشريعة ومقاصد الفقه الجعفري.

قائمة المصادر

[١] وزارة العدل العراقية، «تعلن نشر مدونة قانون الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري في جريدة الوقائع العراقية»، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٨٤٣، بغداد.
[٢] وكالة نينا للأنباء، «العدل تعلن نشر مدونة قانون الأحكام الشرعية وفق المذهب الجعفري في الجريدة الرسمية»، بغداد. [٣] وزارة العدل العراقية، «آراء وملاحظات بعض المرجعيات الدينية والشخصيات العلمائية حول مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية»، بغداد. [٤] شبكة الناصرية الإعلامية، «المرجع المُدرّسي يستقبل وزير العدل ويؤكد أهمية قانون الأحوال الجعفري»، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣. [٥] «التأصيل الدستوري لمدونة الأحكام الشرعية الجعفرية في العراق»، مجلة علمية محكمة، العراق.
[٦] «نص مدونة الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية وفق المذهب الجعفري»، منشور قانوني، العراق.
[٧] «أوجه اختلاف قانون الأحوال الشخصية عن مدونة القانون الجعفري»، مركز دراسات حقوق الإنسان في العراق، ٢٠٢٥.

[٨] «أحكام الحضانة حسب مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية»، قاعدة منظمة للدراسات والأبحاث.

[٩] «مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري»، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.



حوار خاص مع زهراء كاظم الصدر

تحية طيبة يسعدنا في المجلة الثقافية «نسق النهرين» أن نتواصل معكم، تقديراً لمكانتكم المتميزة ولما تمثلونه من نموذج لحضور المرأة العراقية في مواقع المسؤولية والمشاركة في الشأن العام. ونرى أن تجربتكم الشخصية والمهنية تتيح زاوية مهمة لفهم التحولات التي شهدها حضور المرأة العراقية في سوق العمل، وما رافق ذلك من تغيرات في النظرة إلى دورها الاجتماعي والأسري. وانطلاقاً من رغبتنا في الاستفادة من خبرتكم وتجربتكم، يسعدنا أن ندعوكم للمشاركة في حوار فكري الحضور المهني للمرأة في المجتمع العراقي، نطرح فيه مجموعة من الأسئلة التي نأمل أن تقدموا بشأنها رؤيتكم وتحليلكم، بما يعكس تجربتكم العملية وملاحظاتكم حول واقع المرأة العراقية اليوم.

عندما ننظر إلى ماضي العراق وحاضره، ما المكانة التي شغلها حضور المرأة في الحياة المهنية في التحولات الاقتصادية والأسرية والاجتماعية للبلاد؟

- عاشت المرأة العراقية فترات عصيبة اضطرت خلالها من تحمل اعباء ومسؤوليات لم تكن مستعدة لها، بسبب الحروب وفقدان الرجال بالحروب او الابادة على يد النظام الدكتاتوري البائد، لهذا التحول الكبير الذي شهدناه هو استعداد النسوة العراقيات اليوم لاي حالة طارئة اكثر من ذي قبل، حيث اهتمت بتعليمها وعملها وعملت على تأمين مستقبلها المالي قدر الامكان، وهذه بحد ذاتها اول واهم نقطة تحول في حضور المرأة العراقية حتى يومنا هذا. ما السؤال الأهم الذي ينبغي أن يُطرح اليوم بشأن مستقبل حضور المرأة العراقية في سوق العمل؟

- هل يمكن للتطور الاجتماعي والسياسي الذي نعيشه في العراق يجعلنا نشهد اليوم الذي نرى فيه امرأة في احدى الرئاسات الثلاث، او ان تكون ضمن قائمة سيدات الاعمال الابرز والاقوى في العراق؟

١. إذا استعرضنا حضور المرأة العراقية في سوق العمل من الأجيال السابقة إلى اليوم، فما أبرز نقاط التحول التي شهدها هذا المسار؟ وكيف انعكست هذه التحولات على فرص العمل المتاحة للنساء وعلى نظرة المجتمع إلى عمل المرأة؟

- ان ابرز نقاط التحول التي شهدها مسار المرأة العراقية هو زيادة نسبة النساء المتعلمات، بالتالي زيادة ثقافة المرأة واطلاعها، مما وفر ارضية ثابتة للانخراط في مجالات متعددة كانت النساء يتحذرن من الخوض فيها ومنها سوق العمل والتجارة، اما انعكاسها على فرص العمل يعتبر محدود لحد الان بسبب البيئة وطبيعة المجتمع العراقي، حيث المرأة لها مكانة خاصة من حيث الانخراط في مختلف شرائح المجتمع، والتي منها ماهو عير مناسب لمكانة المرأة المحافظة، لهذا نجد ان هناك نسوة برزن وتقدمن لكن هناك انتقادات كثيرة من المجتمع عليهن لدخولهن الى مساحات غير لائقة خصوصا للمرأة المسلمة.

٢.ما طبيعة العلاقة اليوم بين مستوى تعليم النساء العراقيات وقدراتهن من جهة، والفرص المهنية المتاحة أمامهن من جهة أخرى؟

- يمكن وصف العلاقة بانها فتية لحد الان، فالتمكين يختلف عن التمكن، قد يكون التمكين في خط تصاعدي مريح، لكن تحتاج النساء للخبرة لتتمكن في المواقع التي تتبوأها بشكل محترف دون اي ملاحظات

وكيف تختلف هذه العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص، وبين المناطق والمحافظات العراقية المختلفة؟- في القطاع الحكومي مقدار الامان اكبر لكن التمكين اقل، اما في القطاع الخاص، الفرص متوفرة لكنها محفوفة بالمخاطر، اذن العلاقة عكسية وعلى المرأة ان تختار «اذا ما استطاعت» حسب امكانياتها وقدراتها وعوامل تمكينها اي من الطريقين. **٣.كيف تغيّرت نظرة الأسرة والمجتمع العراقي إلى عمل المرأة خلال السنوات الأخيرة؟**

- اصبح المجتمع ينظر الى عمل المرأة ضرورة وليس رفاهية، وهي بالتالي قناعة تولدت بسبب الظروف وما اضطرت ان تعيشه النساء (الارامل تحديدا) وباتت الاسرة تدفع باتجاه ضمان مستقبل بنتها عبر التعليم والوظيفة لا عبر الزواج والاستقرار.

وما الأفكار والقيم التي تدعم حضور المرأة في سوق العمل، وما التصورات التي لا تزال تشكل عائقاً أمام هذا الحضور؟

- الحاجة الى الصمود والبقاء وقيم الحياة الكريمة جعل المجتمع ينظر الى المرأة العاملة بمنظر القوة، عكس النظرة السابقة التي كانت تغلب عليها فكرة ان المرأة العاملة هي فقط التي تحتاج الى المال لتعيش بكرامة، او المتحررة التي تبحث عن المساواة، ولكن لايزال العائق برأيي الشخصي هو عدم قدرة

ان المرأة العاملة هي فقط التي تحتاج الى المال لتعيش بكرامة، او المتحررة التي تبحث عن المساواة، ولكن لايزال العائق برأيي الشخصي هو عدم قدرة المراة على اثبات وجودها وقدراتها في ظل المجتمع الذكوري الذي يعتقد انها تنفع ان تكون واجهة اعلامية او مادة دعائية او سلعة تشترى وتباع.

٤. كيف يؤثر الحضور المهني للمرأة في العلاقات الأسرية، وتقسيم المسؤوليات المنزلية، ورعاية الأطفال، ودورها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟

– للانصاف ان دور العولمة كبير جدا في انضاج هذه المفاهيم، مع وجود الحالات النموذجية من نساء لاتزال تعيش الدورين معا... (ربة بيت بكل المسؤوليات و موظفة او ناشطة او سياسية) واعتقد ان التثقيف بهذا الموضوع يجب ان يوجه للجميع، للنساء والرجال على حد سواء، فكثير من النساء لاتعي حجم الضغوط التي تتحملها لعدم معرفتها بحقوقها ولانها كبرت وترتب على معايير زوجية او اسرية لزمن يختلف عن هذا الزمن، اما عن موضوع وما الظروف التي يمكن أن تجعل تجربة العمل أكثر إيجابية وإثماراً للمرأة ولأسرتها في آن واحد؟

– الاول دعم وتعاون الاسرة وتقدير الجهود التي تبذلها الام او البنت او الزوجة، قد يقع هذا الامر على الرجل بالدرجة الاولى، الاب او الزوج او الاخ، ولكن دور النساء اللواتي تعيش معهم المرأة العاملة لهن دور كبير ايضا، والدعم المقصود هنا قد يكون عاطفي ومعنوي بالدرجة الاولى فكثيرا ماتحتاج المرأة الى كلمة طيبة او موقف داعم لا اكثر.

ه.إذا طُلب منكم اقتراح ثلاثة إجراءات عملية لتعزيز الحضور المهني المستدام واللائق للمرأة في العراق، فما الأولويات التي تقترحونها؟

– أولا/ تفعيل وتشريع قوانين تدعم المرأة العاملة، ثانيا/ ان يكون التمكين حسب امكانياتها وقدراتها وماتبدع فيه لا حسب الفرصة التي اتيحت، ثالثا/ حمايتها من التسقيط والهجمات والحرب الاعلامية او الالكترونية او المالية وهتك اسمها وعرضها بمجرد الشعور بالتهديد من وجودها.

وكيف ترون دور الدولة وأصحاب العمل والأسرة في دعم هذه الإجراءات وتنفيذها؟

– لايزال دور الدولة هو الحلقة الاضعف منذ الغاء وزارة المرأة واعتبارها رفاهية لا حاجة، اما اصحاب العمل مع الاسف هم لهم الدور الاقسى كونهم يستغلون حاجة المرأة ويساومون مقابل تمكينها بابشع المساومات، اما الاسرة فقلة هم من يعتقد بدورها وماتستطيع ان تحقق والاغلب يرى في عملها ضرورة للبقاء والعيش الكريم ويعتقدون ان هذا انفتاح لابد منه في هذا الزمن.

إننا نرى أن تجربتكم، بما تحمله من معرفة عملية ومهنية، يمكن أن تضيف بعداً مهماً إلى هذا الحوار، ولا سيما أن الحديث عن المرأة العراقية لا يكتمل من دون الاستماع إلى تجارب النساء اللواتي أسهمن في الحياة العامة وشغلن مواقع للمسؤولية وصنع القرار.

وإن مساهمتكم ستثري هذا الملف وتمنحه بعداً واقعياً وإنسانياً ومهنياً، كما ستسهم في تقديم قراءة أعمق للتحولات التي طرأت على موقع المرأة العراقية ودورها في المجتمع، وما تفرضه المرحلة الراهنة من أسئلة بشأن مستقبل حضورها المهني.

– تجربتي ومسيرتي بنيتها على اساس واقعي، واغلب الخيارات التي قمت بها كانت نتيجة قراءة لواقعي وبحث عن اسلم الطرق وانجحها، من اختيار الشريك المناسب، الى اختيار مجال العمل الذي ابدع فيه، الى اختيار المجال والبيئة والمحيط الذي اعمل فيه، وهذا لايعني اني لم اتعرض للاخفاقات او المضايقات او المنافسة او حتى المحاربة، فقط مررت بها جميعها وعلى جميع الاصعدة، لكن الاصرار على اتمام اي طريق اسلكه وانجاز اي مشروع ابدأ فيه مهما تاخر ومهما تعرقل ومهما تعبت فيه كان السبب الاساسي لما وصلت اليه اليوم.

– نصيحتي لكل امرأة تريد ان تكون عاملة وباي مجال كانت هي: ان تبحث وتتعلم وتسلح نفسها بالمعرفة قبل ان تدخل اي مجال عمل، وان تقرأ بيئتها جيدا وتختار ماهو مناسب لها، وان تصبر وتكون ذات اصرار وعزيمة، فلا تستسلم ولا تمل او تتقاعس عن هدفها مهما طال الوقت او زادت الصعاب، واخيرا لتجعل شعارها دائما (ومن يتهيب صعود الجبال يعش ابد الدهر بين الحفر).

نقدّر لكم وقتكم واهتمامكم، ونعتز بمشاركتكم، ونتطلع إلى أن تكون رؤيتكم إضافة نوعية إلى هذا الحوار الذي تقدمه مجلة «نسق النهرين» لقرائها.

مع خالص التقدير والاحترام.

المراة على اثبات وجودها وقدراتها في ظل المجتمع الذكوري الذي يعتقد انها تنفع ان تكون واجهة اعلامية او مادة دعائية او سلعة تشترى وتباع.

٤. كيف يؤثر الحضور المهني للمرأة في العلاقات الأسرية، وتقسيم المسؤوليات المنزلية، ورعاية الأطفال، ودورها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟

– للانصاف ان دور العولمة كبير جدا في انضاج هذه المفاهيم، مع وجود الحالات النموذجية من نساء لاتزال تعيش الدورين معا... (ربة بيت بكل المسؤوليات و موظفة او ناشطة او سياسية) واعتقد ان التثقيف بهذا الموضوع يجب ان يوجه للجميع، للنساء والرجال على حد سواء، فكثير من النساء لاتعي حجم الضغوط التي تتحملها لعدم معرفتها بحقوقها ولانها كبرت وترتب على معايير زوجية او اسرية لزمن يختلف عن هذا الزمن، اما عن موضوع وما الظروف التي يمكن أن تجعل تجربة العمل أكثر إيجابية وإثماراً للمرأة ولأسرتها في آن واحد؟

– الاول دعم وتعاون الاسرة وتقدير الجهود التي تبذلها الام او البنت او الزوجة، قد يقع هذا الامر على الرجل بالدرجة الاولى، الاب او الزوج او الاخ، ولكن دور النساء اللواتي تعيش معهم المرأة العاملة لهن دور كبير ايضا، والدعم المقصود هنا قد يكون عاطفي ومعنوي بالدرجة الاولى فكثيرا ماتحتاج المرأة الى كلمة طيبة او موقف داعم لا اكثر.

٥.إذا طُلب منكم اقتراح ثلاثة إجراءات عملية لتعزيز الحضور المهني المستدام واللائق للمرأة في العراق، فما الأولويات التي تقترحونها؟

– اولا/ تفعيل وتشريع قوانين تدعم المرأة العاملة، ثانيا/ ان يكون التمكين حسب امكانياتها وقدراتها وماتبدع فيه لا حسب الفرصة التي اتيحت، ثالثا/ حمايتها من التسقيط والهجمات والحرب الاعلامية او الالكترونية او المالية وهتك اسمها وعرضها بمجرد الشعور بالتهديد من وجودها.

وكيف ترون دور الدولة وأصحاب العمل والأسرة في دعم هذه الإجراءات وتنفيذها؟

– لايزال دور الدولة هو الحلقة الاضعف منذ الغاء وزارة المرأة واعتبارها رفاهية لا حاجة، اما اصحاب العمل مع الاسف هم لهم الدور الاقسى كونهم يستغلون حاجة المرأة ويساومون مقابل تمكينها بابشع المساومات، اما الاسرة فقلة هم من يعتقد بدورها وماتستطيع ان تحقق والاغلب يرى في عملها ضرورة للبقاء والعيش الكريم ويعتقدون ان هذا انفتاح لابد منه في هذا الزمن.

إننا نرى أن تجربتكم، بما تحمله من معرفة عملية ومهنية، يمكن أن تضيف بعداً مهماً إلى هذا الحوار، ولا سيما أن الحديث عن المرأة العراقية لا يكتمل من دون الاستماع إلى تجارب النساء اللواتي أسهمن في الحياة العامة وشغلن مواقع للمسؤولية وصنع القرار.

وإن مساهمتكم ستثري هذا الملف وتمنحه بعداً واقعياً وإنسانياً ومهنياً، كما ستسهم في تقديم قراءة أعمق للتحولات التي طرأت على موقع المرأة العراقية ودورها في المجتمع، وما تفرضه المرحلة الراهنة من أسئلة بشأن مستقبل حضورها المهني.

– تجربتي ومسيرتي بنيتها على اساس واقعي، واغلب الخيارات التي قمت بها كانت نتيجة قراءة لواقعي وبحث عن اسلم الطرق وانجحها، من اختيار الشريك المناسب، الى اختيار مجال العمل الذي ابدع فيه، الى اختيار المجال والبيئة والمحيط الذي اعمل فيه، وهذا لايعني اني لم اتعرض للاخفاقات او المضايقات او المنافسة او حتى المحاربة، فقط مررت بها جميعها وعلى جميع الاصعدة، لكن الاصرار على اتمام اي طريق اسلكه وانجاز اي مشروع ابدأ فيه مهما تاخر ومهما تعرقل ومهما تعبت فيه كان السبب الاساسي لما وصلت اليه اليوم.

– نصيحتي لكل امرأة تريد ان تكون عاملة وباي مجال كانت هي: ان تبحث وتتعلم وتسلح نفسها بالمعرفة قبل ان تدخل اي مجال عمل، وان تقرأ بيئتها جيدا وتختار ماهو مناسب لها، وان تصبر وتكون ذات اصرار وعزيمة، فلا تستسلم ولا تمل او تتقاعس عن هدفها مهما طال الوقت او زادت الصعاب، واخيرا لتجعل شعارها دائما (ومن يتهيب صعود الجبال يعش ابد الدهر بين الحفر).

نقدّر لكم وقتكم واهتمامكم، ونعتز بمشاركتكم، ونتطلع إلى أن تكون رؤيتكم إضافة نوعية إلى هذا الحوار الذي تقدمه مجلة «نسق النهرين» لقرائها.

مع خالص التقدير والاحترام.



الأسرة في عصر التقنية الرقمية
قراءة في واقع الأحداث
عدي عدنان البلداوي

كاتب وباحث في الفكر والثقافة، له إسهامات بارزة في مجالات الفكر والثقافة، من خلال مجموعة من المؤلفات التي تعكس اهتمامه العميق بقضايا الإنسان، المجتمع، والدين. عضو رابطة المجالس البغدادية الثقافية. حاصل على خلفية أكاديمية وثقافية متينة مكّنته من الخوض في القضايا الفكرية المتنوعة. شارك في ندوات وحوارات فكرية. يُعتبر عدي عدنان البلداوي مؤلفا غزير الإنتاج، حيث قدم ١٠ مؤلفات تتناول قضايا فكرية واجتماعية معاصرة، نشر العديد من المقالات الفكرية والثقافية. الحديث عن الأسرة في القرن الواحد والعشرين، حديث أكثر تشعباً وتعقيداً عما كان عليه من قبل، لا من حيث مفهوم الأسرة، ولا من حيث قيمة دور الأسرة في المجتمع. بل من حيث المستجدات التي تواجهها الأسرة في واقع الحياة اليومية لمجتمعاتنا العربية وأبعاد ذلك على المستقبل. يتركز قلق تفكير العقل العربي المعاصر على الأسرة بثلاثة أسباب رئيسة: السبب الأول: إن البشرية تمرّ بتغيير لم يسبق لها مثله. تغيير فرضته التكنولوجيا المتطورة، ومشاريع الذكاء الاصطناعي التي لم يقتصر تطورها على علاقة الآلة بالإنسان كأداة مساعدة. بل امتدت لتتدخل في تفاصيل حياة الناس إلى حد تقرير المصير. السبب الثاني: دخول البشرية مرحلة نظام عالمي جديد محوره المال، بعيداً عن محاور مهمة كالروح والطبيعة والإنسان. السبب الثالث: اتساع عمل مشاريع قوى العالم الكبرى السياسية ليشمل الثقافة والقيم والدين والعادات والتراث. أما دواعي القلق فمتأتية من أن الأسرة اليوم تواجه ولأول مرة في تاريخ البشرية موقفاً لا



تحسد عليه يفرض عليها أن تعيش في مجتمعين في وقت واحد. مجتمع واقعي، ومجتمع افتراضي. مجتمع واقعي محدد بضوابط دينية وأخلاقية وقيم وعادات ومتطلبات معيشة تكاد ترهق كثيرًا من الأسر. مجتمع افتراضي محدد بضوابط تقنية وفنية، لا يكلف مستخدميه أكثر من كلفة الاشتراك بخدمة شبكة الإنترنت. وحيث إن الأسرة العراقية تعاني منذ عقود من متلازمة القلق والترقب التي تسببت بها أحداث السياسة والأمن، ثم دخولها القرن الواحد والعشرين في مرحلة وهم الحقيقة والديمقراطية الضارة، ودخول الشاشات الرقمية إلى المنازل بلا استئذان وبلا ضوابط وبلا قدرة على تقنين وتحديد استخدامها. هذا المشهد المتشابك الأحداث عرّض مفاصل الحياة اليومية للإصابة بالتهابات مزمنة حالت دون انسيابية حركة هذه الأحداث بما يحفظ البناء الأسري من أي صدمات أخلاقية، أو تطرفات فكرية، أو موجات ثقافية، يمكن أن تهدد هوية الأسرة كخلية حيوية فاعلة في بناء المجتمع السليم. فمع وجود أنظمة قانونية متعددة، تحكم التنوع والميول والاعتقادات، إلا أنها لم توفق إلى حلّ ما يعترض الأسرة اليوم من مشاكل، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي ذكرناها في بداية حديثنا، لذلك كثرت مشاكل الأسرة وارتفعت معدلات الطلاق وحالات العنف الأسري، وظهرت حفلات الطلاق وحالات الطلاق العاطفي.

تسببت هذه الأمور المستحدثة في ظهور أمراض نفسية أصابت الاستقرار الأسري باعتلال تشوشت على أثره رؤية أفراد الأسرة لحقيقة الاختيار، وطالما أن العدالة الاجتماعية اليوم تمر من خلال معطيات نظام عالمي جديد لا يرى تحقق العدالة إلا من خلال القواعد التي يضعها هذا النظام العالمي المعتمد على فكرة تحكم المال في صناعة القرار السياسي، لذلك لا أمل في وجود عدالة اجتماعية على أرض الواقع. هذا يعني أن المساواة لن تأخذ نصيبها العادل في الفهم الأسري في مجتمع عربي ذكوري قلق مضطرب، وهو ما جعل للمرأة والطفل نصيباً وافراً من المعاناة والظلم والعنف. نعيش زمناً يتطور فيه العلم أكثر من السابق، وتتطور فيه النظم القانونية وتتطور فيه الدراسات والبحوث الاجتماعية، لكن كل ذلك لم يمنع ازدياد حالات الفشل في الاستقرار الأسري، فمن بين أبرز أسباب هذا الفشل أن الأسرة لا تزال تعتقد أن الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تحقيق الاستقرار والعدالة والأمان. وهو اعتقاد ينبغي تصحيحه في عصر الآلة الذكية حيث لم تعد الدولة معنية كل العناية بسلامة استقرار واستمرار حياة الناس إلا بالقدر الذي يتحقق معه دوام بقائها في مواقع صنع القرار. بالإضافة إلى أن النظام العالمي الجديد لا يدعم وصول أبطال حقيقيين إلى السلطة، خصوصاً في عالمنا العربي المحكوم بالتبعية السياسية والتقنية والعسكرية والمالية. إن اعتقاد المجتمع هذا، جعله يتوانى في أداء دوره في تحقيق استقرار الأسرة وتوازن شخصية كل فرد فيها، ففي حال وقوع مشكلة أسرية أو جريمة أو عنف أو... كثيراً ما نسمع الناس يقولون: أين الحكومة؟ أين الدولة؟ أين الجهات الرقابية؟ أين... أين... هذه الاستفهامات تكشف عن تورط المجتمع في اعتقاد لم يعد صالحاً في القرن الجديد، وهو اعتقاد مسؤولية الدولة عن سلامة المجتمع واستقراره بشكل كامل.

وقد رأينا حجم الاختلافات والإشكالات التي ترتبت على الدور السياسي القاصر ثقافياً للسلطة الفاشلة إداريًا في كثير من قضايا المجتمع وشؤون الأسرة، منها ما يتعلق بقضايا الطلاق وحضانة الأطفال وحقوق الزوجة وحق الاختيار، ولمن يكون هذا الحق، وفي حال اختلاف الآراء فكفة من ينبغي أن ترجح... في السابق حيث كان المجتمع معنيًا بشكل كبير بالأسرة، لم تكن الحياة لتخلو من المشاكل، لكنهم كانوا يأخذون بنظر الاعتبار وحدة الأسرة في صناعة قرار مصيري يتعلق بالانفصال وحضانة الأطفال وغيرها... فكثيراً ما يتم تغليب وحدة الأسرة على خصوصية أفرادها، وكان رضا الزوجين شأن اجتماعي يتولاه المقربون الذين كثيراً ما كانوا يتدخلون ذاتياً لمنع وقوع انهيار في الأسرة. هذا الدور تراجع اليوم كثيراً، بل وصل الحال إلى عدم تدخل عوائل الزوجين في قرارهما الانفصال عن بعضهما. جاء هذا التراجع المخيف في دور المجتمع من وهم أصاب الآباء جعلهم يتصورون أن خبرتهم في الحياة يمكن أن تعادلها شهادات أبنائهم وتمكنهم من استخدام التقنية الرقمية والتطبيقات الذكية. بالإضافة إلى أن حياة الجيل الجديد تنازلت عن جزء كبير من طبيعتها وراحت تعيش في الجزء الصغير المفتعل والمكتظ بأحداث المظاهر الاجتماعية والسعادة الموهومة. هكذا يتداعى بناء المجتمع اليوم، ثم يأتي الفهم الفضفاض للحرية الشخصية في تفكير الجيل الشاب اليوم ليتدخل في حسم القرار قضائياً، فمن حق الزوجة أن تخلع زوجها، ولكي تتجاوز نظرات المجتمع وانتقاداته، أقامت حفلاً دعت إليه صديقاتها ليشاركنها فرحتها في الانفصال عن زوجها. هكذا يتم توظيف الفهم السلبي للحرية في التعتيم على أمراض الشخصية، تلك الأمراض التي أخذت تشكل ثقافة الجيل الجديد، فهي بذلك ثقافة غير إيجابية. والقانون لوحده لا يستطيع معالجة هكذا أمراض، لذا اقتضى الحال إعادة بناء المجتمع وفق مشروع نهضوي توعوي تدريبي تدريجي، قائم على فهم طبيعة المجتمع، وعلى طريقة حياة الناس آخذاً بنظر الاعتبار التنوع الثقافي والمذهبي والعادات والقيم والهوية، وهو في اعتقادي أمر صعب جداً في ظل الظروف التي نحن فيها اليوم. لذا تبقى سلامة استقرار واستمرار الأسرة منوطة بالتربية، هذا القانون الطبيعي الذي يعوّل عليه اليوم في إصلاح حال الأسرة. لذا أدعو إلى تشجيع التربية الأسرية، وحث الأبناء على أن يتحركوا في حياتهم بهوياتهم الأسرية لا بالهوية الجمعية، لكي يسلم تفكيرهم من هيمنة العقل الجمعي، فبعدما فشلت الجامعة في التعليم التثقيفي ونجحت في التعليم التلقيني. وفشلت السلطة في فهم طبيعة وطريقة حياة الناس، ونجحت في التسلط عليهم، ينبغي تفعيل دور التربية الأسرية لكي يستمر في المجتمع إنتاج أسر مستوعبة لمفهوم وحدة الأسرة استيعاباً يمكنها من احتواء مشاكلها للمضي بهذه الوحدة إلى بر الأمان من أجل أبناء أصحاء نفسياً، أقوياء اجتماعياً. ففي مجتمع مثل المجتمع العراقي، لا تزال عوامل نجاح مشروع التربية الأسرية قائمة وفاعلة، فالمجتمع لا يزال إلى حدّ كبير يحتفظ بقيمه وتقاليده ودينه في إطار مناهج المدرسة المحمدية التي أعطت قيماً إنسانية أخلاقية إسلامية تغني المجتمع وتحفظه من الغرق في طوفان الفوضى الذي يطال كل شيء. يبدأ مشروع الحل من إدراك الأسرة أنها في عصر التقنية الرقمية مخترقة، وأن هذا الاختراق خطر، على ما يمكن أن يحتمله من فوائد، وأن غض الطرف عن هذا الخطر بدواعي المعرفة والانفتاح يسمح بوهم ثقافة الشاشة من الاستحواذ على عقول أفراد الأسرة وإذا استحوذ هذا الوهم فقدت الأسرة بوصلة اتجاه سلامة وصولها إلى الاستقرار والاستمرار، وليس من مصدر أوثق من أهل بيت النبوة كفيل بإعادة البوصلة إلى عملها الصحيح.



من يملك حق اختيار القانون؟ إشكالية تعدد الأنظمة القانونية للأسرة في العراق

علاء الطائي

كاتب وصحفي عراقي، تولّى رئاسة تحرير عدد من الصحف والمجلات، من بينها «القارئ» و«الغد» و«البلد الأمين» ومجلة «أمان»، وله نتاج متنوع في الكتابة السياسية والفكرية والأدبية. صدر له عدد من المؤلفات، منها «اعترافات متأخرة»، و«مدخل لإدارة الدولة»، و«نظرية التمكين الشيعي»، و«الإقليم الشيعي: مخرج أم مأزق»، و«الزلزال: من غزة إلى سقوط الهيبة»، و«زمن التغيير: العراق بين السلطة والمال والهوية الضائعة»، وله كتب أخرى تحت الطبع، منها «تمكين بلا حاكمية»، و«بين ولاية الفقيه والوصي الأخلاقي»، و«رواية الحكومة المستحيلة»، و«نموذج الدولة العادلة».

بداية: حين تصبح الأسرة الواحدة تحت أكثر من ميزان في عام ٢٠١٨ اكتشفت شركة تقنية كبرى أن نظام الذكاء الاصطناعي الذي طوّرته لفرز السير الذاتية كان يرفض النساء تلقائيًا. لم يكتب أحدٌ سطرًا واحدًا يقول «ارفض النساء». لكن النظام تعلّم من بيانات عشر سنوات من التوظيف، فوجد أن الرجال هم من حصلوا على الوظائف غالبًا واستنتج أن هذا هو الصواب. الخوارزمية لم تكن شريرة؛ كانت فقط تعكس عالمًا غير عادل ثم ضاعفت ذلك الظلم بسرعة الآلة. هذه الحادثة وحدها تكفي لطرح السؤال الأكبر: إذا كانت الأنظمة تعكس قيمنا، فمن يضمن أن قيمنا عادلة أصلًا؟ في العراق اليوم، لم تعد المشكلة مجرد وجود قانون للأسرة بل في أي قانون يُطبَّق على أي أسرة ومن يملك حق اختياره، بعد نشر مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية من قبل وزارة العدل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ وما رافقها من نقاشات وأحكام قضائية، صار السؤال ملحًّا: هل حق الاختيار فردي أم زوجي أم أسري؟ وإذا اختلف الزوجان، فمن يحمي الطرف الأضعف والطفل القاصر؟

إن تعدد الأنظمة القانونية قد يوسّع حرية الاختيار لكنه قد ينتج أيضًا أسرة واحدة تعيش تحت قوانين متعددة وتبعًا لذلك تحت موازين متعددة، وهنا يبدأ الإصلاح القانوني الحقيقي، ليس في إلغاء التعدد بالضرورة، بل في ضبط آثاره بما يحفظ الكرامة والمساواة ومصلحة الطفل. أولًا: حق الاختيار للفرد أم للزوجين أم للأسرة؟ السؤال الأول الذي تطرحه الدعوة هو: هل ينبغي أن يكون حق الاختيار متعلقًا بالفرد، أم بالزوجين معًا، أم بالأسرة بوصفها وحدة واحدة؟ في الظاهر يبدو حق الفرد في اختيار النظام القانوني الذي يحكمه امتدادًا طبيعيًا لحرية الاعتقاد والانتماء، فالمذهب أو الطائفة ليست مجرد تصنيف إداري. بل جزء من هوية الإنسان؛ لكن الأسرة ليست فردًا واحدًا، هي زوج وزوجة وأطفال. وحين يختار أحد الزوجين نظامًا قانونيًا يخالف اختيار الآخر فإن القرار الفردي لا يبقى فرديًا بل يتحول إلى قرار يمس الطرف الآخر والأطفال. هنا تظهر المفارقة: القانون الذي صُمم لحماية حق الاختيار قد يصبح أداة لإلغاء اختيار الطرف الآخر. وحينها لا يعود السؤال «من يملك حق الاختيار؟ » بل «من يحمي من لا يملك حق الإختيار؟ » الأسرة في جوهرها ليست عقدًا فرديًا قابلًا للتفكيك وقت النزاع؛ بل «وحدة مصيرية» وهذا لا يعني إلغاء حق الفرد؛ بل يعني أن ممارسة هذا الحق داخل الأسرة تحتاج إلى ضمانات إجرائية «إفصاح مسبق، توثيق الرضا، وموازنة بين الحقوق لا تغليب طرف على آخر». ثانيًا: حين يختلف الزوجان، رضا من يُعتمد؟ السؤال الثاني هو: في حال اختلاف الزوجين أيّ طرف ينبغي أن يكون رضاه أساسًا لتغيير النظام القانوني المطبق؟ الجواب السهل: من يملك الحق القانوني؛ لكن الجواب العادل: من يحمي الطرف الأضعف. في كثير من النزاعات الأسرية لا يكون الطرفان متساويين في القوة، لا في المعرفة القانونية، ولا في القدرة المالية، ولا في الوصول إلى المحاكم، وحين يُترك القرار لمن يملك القدرة على المبادرة، فإن العدالة قد تتحول إلى امتياز.ولهذا فإن الأساس ينبغي أن يكون الرضا المشترك الموثق لا الإرادة المنفردة. وإذا تعذر الرضا المشترك، فلا بد من آلية قضائية تراعي مصلحة الطرف الأضعف والأطفال قبل أي اعتبار آخر. قال الإمام علي عليه السلام: «العدل ميزان الله في الأرض»؛ والميزان لا يميل لأن أحد الطرفين أسرع في وضع ثقله بل لأن كفتيه مضبوطتان. والقانون الأسري في العراق اليوم يحتاج إلى ضبط كفتيه «بين حق الاختيار وحق الحماية». ثالثا: مصلحة الطفل بين النص والحياة السؤال الثالث: كيف يمكن تحقيق مصلحة الطفل والتوفيق بينها وبين القواعد المتعلقة بالحضانة والزواج والولاية؟ مصلحة الطفل ليست عبارة إنشائية. هي معيار قانوني، لكنه يحتاج إلى تفصيل. فحين يُطبَّق نظام قانوني معين على الأسرة فإن الطفل لا يختار هذا النظام لكنه يتحمل آثاره كاملة، «في الحضانة، في النسب، في الولاية، في النفقة، في

التعليم، وحتى في مستقبله العاطفي والاجتماعي». قضية الحضانة بعد سن السابعة ليست تفصيلًا هامشيًا، هي لحظة يتحول فيها الطفل من موضوع رعاية إلى طرف له رأي؛ والسؤال: هل يُسمع هذا الرأي؟ أم يُقرر مصيره بالنص وحده؟في رواية مشهورة يتحول موظف إلى شخصية بيانات في نظام رقمي. يبدأ برفض ذلك ثم يكتشف أن الجميع قد تقبّلوه، يقول: «لم يفقد أحد إنسانيته مرة واحدة، بل على أقساط صغيرة» هذا هو الخطر الحقيقي في النزاعات الأسرية أيضا، ليس أن يفقد الطفل أباه أو أمه مرة واحدة بل أن يفقد حقه في أن يُسمع، وأن يُرى، وأن تُبنى القرارات على حياته لا على النصوص وحدها. رابعًا: بغداد والجنوب والريف وكردستان: قانون واحد أم تطبيقات متعددة؟ السؤال الرابع: ما الاختلافات المحتملة في تطبيق هذه الأحكام بين بغداد والمحافظات الجنوبية والمناطق الريفية وإقليم كردستان؟ العراق بلد التعدد، تعدد القوميات والأديان والمذاهب والأعراف، وهذا التعدد ثراء لكنه في المجال القانوني قد يصبح فوضى إذا لم تكن هناك ضوابط واضحة. في بغداد قد تصل القضية إلى محكمة مركزية وتُطبَّق النصوص بحرفية نسبية، في المحافظات الجنوبية. قد تتداخل الأحكام الشرعية مع الأعراف العشائرية؛ في الريف قد يكون الوصول إلى المحكمة نفسه تحديًا.وفي إقليم كردستان هناك منظومة قانونية مختلفة نسبيًا منذ ١٩٩٢ مع خصوصية في قوانين الأحوال الشخصية. النتيجة: أسرة واحدة قد تعيش تحت قانون لكنها تُطبَّق عليها أعراف مختلفة وتصل إلى عدالة مختلفة بحسب العنوان الجغرافي، وهذا التفاوت ليس تفصيلًا إداريًا. بل خلل في المساواة أمام القانون. العدالة الرقمية لا تعني توزيع الهواتف، والعدالة القانونية لا تعني توزيع النصوص، كلاهما يعني توزيع سلطة القرار والوصول إلى الحماية، أن يكون الفقير في الريف شريكًا في النظام لا مجرد متلقٍ في آخره. خامسًا: نحو إصلاح قانوني، لا مجرد تعديل نصوص الإصلاح القانوني الحقيقي في مجال الأسرة لا يبدأ من تعديل مادة هنا أو هناك بل من أربعة مبادئ. الأول: الوضوح لا يمكن أن يُترك مصير أسرة كاملة لنص قابل لتفسيرات متعددة؛ النص الغامض ليس مرونة. بل عبء على الأضعف. الثاني: الإفصاح المسبق من حق كل طرف أن يعرف، قبل الزواج، أي نظام قانوني سيُطبَّق وما آثاره على الحضانة والولاية والنفقة. الثالث: التدقيق القضائي لا يكفي أن يُطبَّق القانون بل يجب أن يُراجع. وأن يكون هناك رقابة على القرارات التي تمس الأطفال والنساء لا سيما في قضايا الحضانة والنسب. الرابع: الاستباق من ينتظر الأزمة ليصلح أول من يدفع الثمن الفقراء والنساء والأطفال، الإصلاح الحقيقي هو الذي يبني آليات وقائية «إرشاد أسري قبل النزاع، وساطة قانونية، توعية بحقوق الطفل، وتبسيط الإجراءات». المحصلة: البوصلة والميزان قال الإمام علي (ع): «الشورى تحصين من الهوى» والشورى في القانون الأسري لا تعني التصويت على حقوق الطفل، بل تعني أن يُستشار الزوجان معًا، وأن يُسمع الطفل، وأن يكون القاضي مستمعًا، لا فقط مُطبِّقًا. الدولة العادلة في المجال القانوني ليست التي تُصدر قوانين أكثر، بل التي تجعل الإنسان «الزوج والزوجة والطفل» في المركز وتجعل النص خادمًا لا سيدًا. التقنية تمنحنا أدوات جديدة لكن الحكمة القديمة تمنحنا بوصلة، وفي زمن تتغير فيه القوانين والأنظمة كل عام لا نحتاج إلى بوصلة جديدة؛ نحتاج فقط أن نتذكر أننا نملكها. وأن نجرؤ على استخدامها. من يملك بوصلة صحيحة لا يضيع حتى في زمن تعدد الموازين.



من الشهادة إلى المستقبل: لماذا ينتظر الشاب العراقي الوظيفة الحكومية بعد التخرج؟

سامي الجابري

كاتب وصحفي ومحلل سياسي عراقي، مدير شبكة «فرجال نيوز» ومدير مركز فرجال للبحوث والدراسات الاستراتيجية. عمل مذيعاً ومقدماً ومراسلاً في شبكة الإعلام العراقي، ومثل الشبكة في القاهرة لمدة خمس سنوات، وله خبرة في الإعلام التلفزيوني والإذاعي والإخراج. متخصص في الشأن الصيني والعلاقات الصينية العربية، وله مؤلفات أبرزها «هكذا ستقود الصين اقتصاد العالم» و«الصين وصياغة العالم الجديد.

ثمة سؤال أكبر من سؤال البطالة في العراق، وهو: ماذا يعني أن يحصل شاب على شهادة جامعية، ثم يعتقد أن الخطوة الطبيعية التالية في حياته هي انتظار تعيين حكومي؟ فالمشكلة هنا لا تتعلق بالخريج وحده، ولا بالجامعة وحدها، ولا حتى بالحكومة وحدها، وإنما بنموذج اقتصادي واجتماعي كامل جعل الشهادة مرتبطة، في الوعي العام، بالوظيفة الحكومية أكثر من ارتباطها بالقدرة على الإنتاج والاستقلال الاقتصادي. والمفارقة أن العراق وسّع التعليم العالي خلال العقود الماضية، بينما لم يتوسع سوق العمل بالسرعة

نفسها. ويشير البنك الدولي إلى أن الالتحاق بالجامعات الحكومية العراقية ارتفع بنحو ٢٥٪، لكن أكثر من ربع خريجي التعليم العالي كانوا عاطلين أو غير نشطين في سوق العمل وفق البيانات التي استند إليها مشروع دعم التعليم العالي، فيما ظل القطاع الخاص محدود الحجم والقدرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن هنا يمكن صياغة المدعى المركزي لهذه القضية: أزمة الشهادة الجامعية في العراق ليست أزمة تعليم فقط، بل أزمة علاقة بين التعليم والاقتصاد والدولة والمجتمع؛ وما لم تتحول الشهادة من «وثيقة انتظار وظيفة» إلى «أداة امتلاك مهارة وفرصة»، فإن زيادة أعداد الجامعات والخريجين ستزيد حجم المشكلة بدلاً من حلها. الوظيفة الحكومية وإعادة تشكيل التوقعات الاجتماعية الإجابة تبدأ من طبيعة الاقتصاد العراقي نفسه. فالدولة ليست مجرد منظم لسوق العمل، بل هي أحد أكبر أصحاب العمل وأكثرهم تأثيراً. ويشير البنك الدولي إلى أن النفط مثّل في ٢٠٢٥ نحو ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، و٨٨٪ من إيرادات الحكومة و٩١٪ من صادرات السلع، في وقت لا يزال فيه القطاع الخاص محدوداً من حيث الحجم والقدرة على خلق وظائف كافية. في مثل هذا الاقتصاد، يصبح التعيين الحكومي أكثر من راتب شهري؛ إنه بالنسبة إلى كثير من الأسر رمز للاستقرار الاجتماعي، والضمان التقاعدي، والمكانة، والقدرة على الزواج وتأسيس الأسرة، وأحياناً الحماية من تقلبات السوق. ولذلك فإن الطالب لا يدخل الجامعة دائماً وهو يسأل: «ما المهارة التي سأمتلكها بعد أربع سنوات؟»، بل قد يدخلها وهو يسأل بصورة غير معلنة: «أي شهادة يمكن أن تقودني في النهاية إلى وظيفة؟» [١] وهنا يتحول التعليم تدريجياً من وسيلة لبناء رأس المال البشري إلى وسيلة للحصول على مؤهل، ثم يتحول المؤهل إلى انتظار، ويتحول الانتظار إلى إحباط. والواقع أن المشكلة ليست في رغبة الشباب في الوظيفة الحكومية بحد ذاتها؛ فمن الطبيعي أن يبحث الإنسان عن وظيفة مستقرة. المشكلة تكمن عندما يصبح القطاع الحكومي هو المسار شبه الوحيد الذي يمنح الشاب شعوراً بأن شهادته قد أثمرت. الفجوة بين الجامعة وسوق العمل في العراق أما الفجوة بين الجامعات وسوق العمل، فهي ليست انطباعاً اجتماعياً فحسب. فقد تناول مسح القوى العاملة في العراق الذي نفذته منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، بصورة مباشرة، مسألة عدم التطابق بين التحصيل التعليمي والمهنة. كما أظهرت بيانات المسح أن معدل بطالة الشباب بلغ ٣٥٫٨٪ في ٢٠٢١، مقابل ١١٫٢٪ للبالغين. [٢] وفي تقييم سابق للبنك الدولي لقطاع التعليم العالي، أشير إلى اختلال واضح في تركيب بعض مخرجات التعليم؛ إذ كان نحو ٤٠٪ من الخريجين في ٢٠١٨ من تخصصات العلوم الإنسانية، مقابل نحو ١٠٪ من التخصصات التقنية، مع الإشارة إلى أن بعض التخصصات المطروحة لم تعد مطلوبة بالقدر نفسه في سوق العمل. لكن من المهم هنا عدم الوقوع في تبسيط آخر: ليس صحيحاً أن التخصصات الإنسانية لا قيمة لها، ولا أن كل تخصص تقني يقود تلقائياً إلى وظيفة. الاقتصاد الحديث يحتاج إلى الإنسان الذي يمتلك المعرفة واللغة والتفكير النقدي والإدارة، كما يحتاج إلى المهندس والمبرمج والفني والمختص في الطاقة والزراعة والصناعة. المشكلة الحقيقية هي غياب التخطيط المستند إلى بيانات دقيقة عن اتجاهات الاقتصاد وحجم الطلب الفعلي على التخصصات. وهذا تحديداً ما يبدو أن المؤسسات العراقية بدأت تدركه. فقد ناقشت وزارة التخطيط استراتيجية وطنية لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٤، كما أشارت الوزارة في ٢٠٢٦ إلى أن مخرجات التعليم تفوق احتياجات السوق في بعض التخصصات، والحاجة إلى إعادة النظر في سياسات القبول وربط التعليم بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية. البطالة وتبدلات حياة الشباب العراقي لكن السؤال الاجتماعي أكثر قسوة: ماذا يفعل الخريج الذي ينتظر سنوات؟ البطالة لا تعني فقط غياب الراتب. إنها قد تعني تأجيل الزواج، والاعتماد الاقتصادي على الأسرة، وتراجع الشعور بالاستقلال، والبحث عن فرص خارج البلاد، أو الانتقال إلى أعمال لا تمت بصلة إلى سنوات الدراسة. ولا ينبغي تحويل هذه النتائج إلى علاقة سببية مطلقة، لأن قرارات الزواج والهجرة والصحة النفسية تتأثر بعوامل اقتصادية وثقافية وأمنية وعائلية كثيرة. لكن استمرار البطالة يضيف بالتأكيد ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً إلى حياة الشباب. وتكشف بيانات اليونيسف أن نحو واحد من كل خمسة شباب وشابات في العراق يعاني من الاكتئاب أو القلق، بينما أظهر المسح الوطني للشباب أن ٣٩٪ من الشباب كانوا قلقين بشأن مستقبلهم المالي وفرص العمل. الهجرة بوصفها بحثاً عن مسار اجتماعي بديل وفي موضوع الهجرة، لا يمكن القول إن البطالة هي السبب الوحيد أو المباشر، لكنها أحد دوافع البحث عن فرصة أفضل عندما يشعر الشاب أن سنوات التعليم لم تفتح أمامه طريقاً واضحاً. وهذا يصبح أكثر خطورة عندما تتزامن محدودية فرص العمل مع سهولة الوصول إلى صور النجاح والحياة المختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. [٣] الثقة بالمؤسسات ومعنى العدالة في الفرص أما الثقة بالمؤسسات، فهنا تكمن نقطة حساسة. عندما يعتقد شاب أن سنوات الدراسة والنجاح الأكاديمي لا تكفي وحدها للوصول إلى فرصة عادلة، فقد يتحول الإحباط من مشكلة اقتصادية إلى سؤال عن العدالة والكفاءة والجدوى. وكلما ارتبط الحصول على الوظيفة بمسارات غير واضحة في نظر المجتمع، تزداد الفجوة بين المواطن والمؤسسة. تعدد المسارات وإعادة بناء علاقة الشاب بالدولة لكن البديل لا يعني إلغاء الجامعة أو تحويل جميع الشباب إلى عمال مهرة. البديل هو تعدد المسارات. يمكن للعراق خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة

أن يعيد تعريف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل من خلال ثلاثة مسارات عملية. الأول: إنشاء نظام وطني حقيقي لمعلومات سوق العمل وتتبع الخريجين. يجب أن تعرف الدولة، قبل فتح آلاف المقاعد في تخصص معين، كم خريجاً يحتاجه الاقتصاد خلال خمس سنوات، وأين ستكون الوظائف، وما المهارات المطلوبة. كما ينبغي أن تتولى الجامعات متابعة خريجيها بعد سنة وثلاث وخمس سنوات من التخرج، لمعرفة أين يعملون وما المهارات التي استخدموها. ومن دون هذه البيانات ستبقى سياسات القبول أقرب إلى التخمين. الثاني: تحويل التدريب المهني والتقني والشهادات القصيرة إلى مسارات محترمة اجتماعياً واقتصادياً. ليس كل نجاح يحتاج إلى أربع سنوات في الجامعة. هناك مهارات في البرمجة، والطاقة الشمسية، والصيانة الصناعية، والاتصالات، والتصنيع الغذائي، والخدمات اللوجستية، والتسويق الرقمي، والأمن السيبراني وغيرها يمكن أن تمنح الشاب دخلاً واستقلالاً إذا ارتبطت بشهادة موثوقة وتدريب عملي وفرصة حقيقية. وقد بدأت وزارة التعليم العالي بالفعل في ٢٠٢٦ بتوسيع دعم التعليم التقني والمهني، مع تأكيدها على أن البرامج التقنية تعتمد بنسبة ٦٥٪ على التدريب العملي والمختبرات. الثالث: جعل القطاع الخاص شريكاً في التعليم وليس مجرد جهة تبحث عن خريجين. المطلوب ليس أن تقول الجامعة للشركات: «هذه أعداد خريجينا»، بل أن تسأل الشركات الجامعة: «ما المهارات التي تحتاجونها؟». ويمكن للحكومة دعم برامج التدريب المدفوع، والتدريب أثناء الدراسة، والحوافز للشركات التي توظف الخريجين الجدد، وربط جزء من تمويل بعض البرامج التعليمية بنتائج التوظيف وجودة التدريب. وهذه ليست أفكاراً نظرية بالكامل؛ فقد أطلقت منظمة العمل الدولية ووزارة الشباب والرياضة برنامجاً وطنياً لـ«نوادي البحث عن العمل»، يركز على مهارات البحث عن الوظيفة والمقابلات والتسويق للذات والوصول إلى معلومات سوق العمل، كما نفذت الأمم المتحدة برامج لربط الشباب بالتدريب والقطاع الخاص. الثقافة الاجتماعية للنجاح في العراق وربما هنا يمكن استحضار عبد الله القصيمي، لا بوصفه مرجعاً اقتصادياً، وإنما بوصفه صاحب سؤال فلسفي عن الإنسان الذي يعيش داخل قوالب جاهزة ولا يسأل لماذا اختار المجتمع هذه القوالب دون غيرها. وفي كتابه «يا كل العالم لماذا أتيت؟» يدفع القصيمي القارئ إلى مساءلة ما يعتبره المجتمع أمراً مسلماً به، وإلى رفض أن تكون أشكال الحياة المفروضة بديلاً عن السؤال والتفكير. ومن هذه الزاوية تحديداً يمكن طرح السؤال على الجامعة العراقية: هل وظيفتها أن تمنح الشهادة، أم أن تمنح الإنسان القدرة على أن يصنع بها مستقبله؟ الجامعة العراقية وإنتاج الإنسان القادر على الاستقلال الجامعة التي تنتج شهادة فقط قد تخرج آلاف الأشخاص كل عام، لكنها لا تضمن بالضرورة إنتاج اقتصاد أكثر قدرة. أما الجامعة التي تنتج معرفة ومهارة وتجربة وعلاقات مع سوق العمل وروحاً ريادية وقدرة على التعلم المستمر، فإنها تنتج إنساناً يستطيع أن ينتقل من وظيفة إلى أخرى، ومن تخصص إلى تخصص، وربما من طالب يبحث عن عمل إلى شخص يخلق عملاً. وخلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، سيكون الاختبار الحقيقي للسياسة التعليمية العراقية ليس عدد الجامعات التي افتُتحت، ولا عدد الشهادات التي مُنحت، بل كم شاباً أصبح قادراً على الوقوف اقتصادياً على قدميه دون أن يكون مستقبله كله معلقاً بقرار تعيين حكومي. فالجامعة لا ينبغي أن تعد الشاب بوظيفة، كما لا يجوز أن تتركه وحيداً في سوق العمل. وظيفتها الأعمق أن تمنحه شيئاً أكثر استدامة من الوظيفة: أن تمنحه القدرة على أن يكون مطلوباً، قادراً على المنافسة، وقادراً على صناعة فرصة حين لا يجدها جاهزة أمامه. المسارات السبعة لإعادة بناء علاقة الشباب العراقي بسوق العمل أن تكون المعالجة في سبعة مسارات متزامنة: ١.ربط القبول الجامعي بسوق العمل العراقي هذه أهم نقطة. يجب أن تنشر وزارة التعليم العالي سنوياً خريطة وطنية لاحتياجات سوق العمل لمدة ٥ سنوات: كم نحتاج من مهندسين؟ مبرمجين؟ تقنيين؟ مختصين بالطاقة؟ زراعيين؟ محاسبين؟ إعلاميين؟ أطباء؟ وغيرها. ثم تُبنى عليها أعداد القبول في الأقسام والكليات. ليس منطقياً أن تستمر الجامعة في تخريج آلاف الشباب في تخصص لا يستطيع الاقتصاد استيعابهم، ثم نكتشف بعد أربع سنوات أن المشكلة هي «قلة الوظائف». الجامعة يجب أن تدرس حاجة الاقتصاد قبل أن تدرس قدرة الكلية على استيعاب الطلبة. ٢. تحويل السنة الأخيرة في الجامعة إلى «سنة خبرة» هذه فكرة أراها شديدة الأهمية. بدلاً من أن يقضي الطالب أربع سنوات داخل الجامعة ثم يخرج لأول مرة إلى سوق العمل، تكون السنة الأخيرة مزيجاً من الدراسة الأكاديمية والتدريب الإلزامي لمدة ٤–٦ أشهر، إلى جانب مشروع حقيقي مع شركة أو مؤسسة، وتقييم من جهة العمل وليس الأستاذ فقط، فضلاً عن التدريب على كتابة السيرة الذاتية والمقابلات والعمل الحر. والطالب الذي يتخرج يجب أن يكون لديه شهادة ومهارة وتجربة عملية وملف أعمال. هنا تتحول الجامعة من مكان لمنح الشهادة إلى جسر فعلي نحو الاقتصاد ٣.إنشاء «الشهادة المهنية القصيرة» إلى جانب الشهادة الجامعية يجب أن نكسر فكرة أن التعلم ينتهي عند البكالوريوس. يمكن إنشاء نظام وطني لشهادات قصيرة معتمدة، مدتها مثلاً ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة واحدة، في مجالات يحتاجها السوق، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والبرمجة، والطاقة الشمسية، وصيانة الأجهزة والمعدات، والاتصالات والألياف الضوئية، واللوجستيات وسلاسل التجهيز، والمحاسبة الرقمية، والتسويق الإلكتروني،

والتصميم والإنتاج الإعلامي، والسياحة والفندقة، والصناعات الغذائية، وإدارة المشاريع. والأهم أن تكون هذه الشهادات مرتبطة بأصحاب العمل وليست مجرد دورة يحصل بعدها المواطن على ورقة جديدة. ٤.تغيير صورة التعليم المهني في المجتمع هذه قضية ثقافية قبل أن تكون تعليمية. في العراق، كثير من الأسر تقول لابنها بصورة ضمنية: «ادخل الجامعة حتى تصبح موظفاً»، بينما قد ينظر بعض الناس إلى التعليم المهني باعتباره خياراً لمن لم يستطع دخول الجامعة. وهذا يحتاج إلى انقلاب في الصورة الاجتماعية. فني الكهرباء المحترف، وفني التبريد، ومختص الطاقة الشمسية، وفني السيارات الحديثة، ومبرمج التطبيقات، وفني الاتصالات، ومشغل المعدات الصناعية، يمكن أن يمتلك دخلاً واستقلالاً اقتصادياً يفوق موظفاً يحمل شهادة جامعية ولا يمتلك مهارة مطلوبة. المعيار يجب أن يصبح: ماذا تستطيع أن تفعل؟ وليس فقط ماذا كُتب على شهادتك؟ ٥.تحويل القطاع الخاص من «باحث عن موظفين» إلى شريك في صناعة الخريج هذه نقطة جوهرية. ينبغي أن تدخل الشركات إلى الجامعات قبل تخرج الطالب، وليس بعد تخرجه. فمثلاً يمكن لشركة اتصالات أن تتبنى ١٠٠ طالب منذ السنة الثانية، وتدربهم، وتمنحهم شهادات مهنية، ثم تختار منهم من تحتاجه. ويمكن لشركة صناعية أن تتعاون مع كلية هندسة، ولمصرف أن يتعاون مع كلية إدارة واقتصاد، ولشركات إعلامية أن تتعاون مع أقسام الإعلام، ولشركات سياحية أن تتعاون مع أقسام السياحة. بهذه الطريقة يصبح لدينا: جامعة ← تدريب ← شركة ← وظيفة، بدلاً من: جامعة ← شهادة ← بطالة ← انتظار تعيين. ٦.إنشاء صندوق وطني لتمويل مشاريع الخريجين وهذه في رأيي قد تكون أكثر تأثيراً من مجرد برامج التدريب. الحكومة لا تستطيع توظيف كل الخريجين، لكنها تستطيع أن تساعد جزءاً منهم على خلق وظائف لأنفسهم ولغيرهم. فمثلاً، قد يرغب خريج هندسة في إنشاء شركة طاقة شمسية صغيرة، أو يرغب ثلاثة خريجين في إنشاء شركة برمجيات، أو مجموعة خريجين في تأسيس مشروع في الصناعات الغذائية. ويمكن أن يُمنح المشروع تدريباً إدارياً، وتمويلاً ميسراً، وفترة سماح، واستشارة قانونية ومحاسبية، وحاضنة أعمال، وربطاً بالمؤسسات التي يمكن أن تشتري منتجاته. لكن التمويل لا يكون لمجرد «فكرة»، وإنما وفق دراسة جدوى ومؤشرات أداء ومتابعة. ٧.تغيير مفهوم النجاح نفسه وهذه ربما تصلح أن تكون الخلاصة الفكرية لمقالك. نحن بحاجة إلى انتقال ثقافي من «متى أتعيّن؟» إلى «ماذا أستطيع أن أفعل؟»، ومن «أين أجد وظيفة؟» إلى «ما القيمة التي أستطيع أن أقدمها لسوق العمل؟»، ومن «أريد راتباً حكومياً» إلى «أريد دخلاً مستقلاً ومستداماً». وهذا لا يعني التخلي عن الوظيفة الحكومية، ولا تحميل الشاب مسؤولية البطالة، لأن الدولة مسؤولة عن خلق بيئة اقتصادية عادلة وفرص حقيقية. لكنه يعني أيضاً أن المجتمع لا ينبغي أن يختصر مستقبل ملايين الشباب في عدد الوظائف التي تستطيع الدولة إضافتها إلى الموازنة.

المصادر والمراجع

١. وزارة التخطيط العراقية، الشباب العراقي: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٢٣.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٢١.

٣. المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، الشباب العراقي بين البطالة والهجرة وتحديات المستقبل، بغداد، ٢٠٢٣.



من يصنع الرأي العام في العراق؟ حين يصبح الانتشار سلطة

مروان ياسين الدليمي

شاعر وروائي وناقد عراقي، عمل مخرجاً في قناة صلاح الدين، ومديراً للبرامج العربية في قناة عشتار الفضائية بين ٢٠٠٦ و٢٠١٩. أصدر أربعة عشر كتاباً في الشعر والرواية والنقد، وحصل على جائزة ناجي نعمان للإبداع الشعري عام ٢٠١٠. درّس الفنون المسرحية في معهد الفنون الجميلة، وله خبرة في إعداد وإخراج البرامج الثقافية والأفلام الوثائقية. يعمل مراسلاً ثقافياً لصحيفة «القدس العربي» اللندنية.

لم يعد السؤال عن صناعة الرأي العام في العراق هو ذلك السؤال القديم الذي كان يمكن الإجابة عنه بالإشارة إلى الصحيفة أو محطة التلفزيون أو الحزب أو الحكومة. تلك الإجابة كانت تبدو معقولة في زمن كان فيه عدد محدود من المؤسسات يمتلك مفاتيح الدخول إلى المجال العام. كان من يملك المطبعة يملك جزءًا من القوة، ومن يملك الشاشة يملك جزءًا آخر، ومن يملك المال يستطيع أن يشتري مساحة أكبر من الضوء.

أما الآن فقد تغيرت المسألة بطريقة أكثر تعقيدًا. لم يعد امتلاك المنبر كافيًا. فالرسالة يمكن أن تُكتب في غرفة صغيرة، أو تُصوَّر بهاتف، أو تُنتج في حساب لا يعرف صاحبه أحدًا، ثم تنتقل خلال ساعات إلى مئات الآلاف. وفي المقابل، يمكن لخبر أنتجته مؤسسة إعلامية كبيرة، وأنفقت عليه وقتًا ومالًا، أن يموت على الشاشة قبل أن يصل إلى جمهوره. هنا تبدأ الحكاية الحقيقية.

في العراق، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية، لم تعد المنصات الرقمية مجرد وسائل إضافية لنقل الأخبار. لقد أصبحت بيئة إعلامية كاملة. وتشير بيانات حديثة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في العراق بلغ نحو ٣٩٫٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠٢٥، بينما بلغ عدد هويات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو ٤٠٫١ مليون هوية. وهذه الأرقام لا تعني بالضرورة أفرادًا منفصلين، لكنها تكشف حجم المجال الذي أصبحت فيه المنافسة على الانتباه العام. وهكذا انتقل مركز الثقل الإعلامي من سؤال: «من يستطيع أن يتكلم؟» إلى سؤال أكثر أهمية: «من يستطيع أن يجعل الآخرين يسمعون؟». من يكتب الرسالة ومن يدفع بها إلى الجمهور؟ كان الإعلام التقليدي يقوم، بصورة مبسطة، على ثلاث مراحل: إنتاج الرسالة، ثم تحريرها، ثم توزيعها. وكان المحرر أو رئيس التحرير أو مدير القناة يمتلك سلطة واضحة في تحديد ما يستحق أن يصل إلى الجمهور. أما في البيئة الرقمية فقد انقسمت هذه السلطة إلى أجزاء كثيرة. هناك من ينتج الرسالة، وهناك من يمولها، وهناك من يعيد نشرها، وهناك من يمنحها شرعية اجتماعية، وهناك المنصة التي تحدد مقدار ظهورها، ثم هناك الجمهور نفسه الذي قد يحول مادة هامشية إلى قضية عامة بمجرد التفاعل معها. ولهذا فإن المؤثر الذي يملك مليون متابع لا يملك بالضرورة الرأي العام، كما أن الصحيفة التي تملك تاريخًا طويلًا لا تملك بالضرورة الجمهور الذي كان يقرأها قبل عشرين عامًا. السلطة هنا لم تعد ملكية ثابتة، بل حركة مستمرة بين المنتج والموزع والمتلقي. وهذه النقطة بالذات تجعل الحديث عن «المؤثر» باعتباره شخصًا مستقلًا ومكتفيًا بذاته حديثًا ناقصًا. فالمؤثر قد يكون صحفيًا سابقًا، أو فنانًا، أو ناشطًا، أو رجل أعمال، أو شخصية حزبية، وقد يكون شخصًا اكتشف فجأة أن الكاميرا الموضوعة أمام وجهه يمكن أن تكون أكثر نفوذًا من منبر سياسي كامل. لكن هناك مؤثرًا آخر أقل ظهورًا: الشبكة التي تقف خلفه. قد تكون هناك صفحات تتولى إعادة نشر كلامه، وحسابات تكرر عباراته، ومجموعات تنقل مقاطعه، وأشخاص يتولون صناعة العناوين، وآخرون يراقبون التعليقات، ثم تبدأ الأرقام بالارتفاع. عندها لا يعود السؤال متعلقًا بجودة الرسالة وحدها، بل بطريقة توزيعها. لقد أصبح «التوزيع» جزءًا من صناعة المعنى.

العراق ليس جديدًا على الإعلام المنسق المشكلة ليست افتراضا نظريًا. فقد أعلنت شركة «م يتا» في أكثر من مناسبة عن إزالة شبكات مرتبطة بسلوك منسق غير أصيل استهدفت الجمهور العراقي. ففي عام ٢٠١٩ أعلنت إزالة عشرات الحسابات والصفحات والمجموعات المرتبطة بشبكة داخل العراق، وقالت إن بعضها استخدم حسابات مزيفة لتضخيم المحتوى وإدارة صفحات، وأن بعض هذه الصفحات تناول قضايا سياسية واجتماعية عراقية. وفي عام ٢٠٢٠ أعلنت الشركة إزالة شبكة أخرى مرتبطة بالعراق، ضمت مئات الصفحات والحسابات والمجموعات، وقالت إن نشاطها شمل انتحال شخصيات سياسية وإدارة صفحات تتظاهر بأنها كيانات إخبارية محلية، وربطت تحقيقها بأفراد قالت إنهم مرتبطون بجهاز زانياري التابع لأجهزة استخبارات إقليم كردستان. وهذه الأخيرة تظل نتيجة تحقيق أعلنته الشركة، وليست حكمًا قضائيًا ينبغي التعامل معه بوصفه حقيقة مستقلة عن مصدره. ثم جاءت عمليات أخرى في السنوات التالية، من بينها شبكة أعلنت «ميتا» في ٢٠٢١ أنها أزالت مئات الحسابات والصفحات المرتبطة بها، وقالت إن نشاطها استهدف جمهورًا في العراق وربطته بجهات في العراق وإيران. هذه الوقائع القديمة نسبيًا تكفي لإسقاط فكرة مريحة تقول إن ظاهرة التلاعب الرقمي في العراق بدأت مع انتشار «المؤثرين» أو مع تطبيق معين. المسألة أقدم من ذلك. الجديد هو أن أدواتها أصبحت أكثر انتشارًا وأقل وضوحًا. الفارق مهم. الحساب المزيف يمكن كشفه وإزالته، لكن ماذا نفعل بحساب حقيقي يدفع باتجاه رواية واحدة لأنه يتلقى تمويلًا أو توجيهًا؟ وماذا نفعل بصفحة حقيقية تتبنى خطابًا حزبيًا لكنها لا تعلن علاقتها بالحزب؟ وماذا نفعل بعشرات الأشخاص الحقيقيين الذين يكررون الرسالة نفسها لأنهم ينتمون إلى البيئة السياسية أو الاجتماعية ذاتها؟ هنا يصبح الخط الفاصل بين «التنسيق» و«التفاعل الطبيعي» أكثر صعوبة. الخوارزمية لا تصنع الخبر، لكنها تختار مقدار الضوء الحديث عن الخوارزمية يأخذ أحيانًا شكلًا أسطوريًا، كأن هناك عقلًا إلكترونيًا يجلس في مكان ما ويقرر: هذا الخبر مهم، وهذا غير مهم. الأمر أكثر برودة من ذلك. الخوارزمية لا تسأل عادة: هل هذه الرواية صحيحة؟ ولا تسأل: هل هذه الشخصية تستحق الشهرة؟ إنها تعمل وفق معايير تقنية وتجارية مرتبطة بما يتوقع أن يجذب انتباه المستخدم ويحافظ عليه ويزيد التفاعل معه. وهنا تحدث المفارقة. المحتوى الذي يثير الغضب قد يكون أكثر قابلية للانتشار من المحتوى الذي يشرح. والصورة الصادمة قد تتفوق على التقرير. والاتهام القصير قد يتقدم على التحقيق الطويل. والجملة القاطعة قد تنتشر أكثر من فقرة مليئة بالتحفظات. الصحفي يقول: «بحسب المعلومات المتاحة». والمنصة تحب الجملة التي تقول: «الحقيقة التي لا يريدونك أن تعرفها». لا أحد يحتاج إلى أن يأمر الخوارزمية بتفضيل الجملة الثانية. يكفي أن تتعلم

من سلوك المستخدمين أنها تجذب نقرات أكثر. وهنا تكمن إحدى أخطر التحولات في الإعلام المعاصر: «لم تعد السوق تبيع الخبر فقط، بل تبيع الانتباه إلى الخبر.» وفي بلد شديد الحساسية سياسيًا واجتماعيًا مثل العراق، يمكن لهذه العملية أن تمنح قضية صغيرة حجم قضية وطنية، أو تجعل قضية حقيقية تختفي وسط ضجيج قضايا أقل أهمية. لكن يجب الحذر من المبالغة أيضا. فانتشار موضوع رقمي لا يعني تلقائيًا أنه يعكس رأيًا عامًا حقيقيًا. عدد المشاهدات ليس استفتاءً، وعدد التعليقات ليس قياسًا علميًا للمجتمع، وعدد المشاركات لا يثبت أن الذين شاركوا المحتوى يؤمنون به. قد يكون هناك مليون مشاهدة لمقطع واحد، بينما لا يتجاوز عدد الذين غيّروا موقفهم بسببه بضعة آلاف. الأرقام الرقمية تقيس الحركة أكثر مما تقيس الاقتناع.

المؤثر: صحفي جديد أم لوحة إعلانية متحركة؟

كان الصحفي في الماضي يحتاج إلى مؤسسة تمنحه المنبر. أما المؤثر اليوم فقد يصنع المنبر بنفسه. وهذه واحدة من أهم التحولات في المهنة. لكن الاستقلال لا يأتي من عدد المتابعين. وقد يكون الشخص الذي يملك عشرة آلاف متابع أكثر استقلالا من شخص يملك عشرة ملايين، وقد يحدث العكس. السؤال الحقيقي هو: من يمول؟ من يحدد الموضوعات؟ من يدفع تكاليف الإنتاج؟ هل توجد علاقة معلنة مع جهة سياسية أو تجارية؟ هل يغير صاحب الحساب موقفه عندما تتغير الجهة الداعمة؟ هل يصحح معلوماته عندما يخطئ؟ وهل يستطيع أن ينتقد الجهة التي يحتاج إليها اقتصاديًا؟ هذه أسئلة إعلامية قبل أن تكون سياسية. لذلك فإن المؤثر الذي يتحول إلى ناقل دائم لرواية واحدة لا يفقد بالضرورة جمهوره، لكنه يفقد شيئًا أهم: المسافة التي تجعل الإعلام إعلامًا. وقد يكون أخطر المؤثرين أولئك الذين لا تبدو عليهم صفة المؤثر السياسي. فالشخص الذي يتحدث عن الرياضة أو الفن أو الحياة اليومية يمكن أن يتحول، في لحظة أزمة، إلى ناقل لرواية سياسية، مستفيدًا من الثقة التي بناها في مجال آخر. الجمهور لا يستقبل الرسالة من المصدر نفسه كل مرة. أحيانًا يستقبلها من الشخص الذي اعتاد أن يصدقه في شيء آخر. الأحزاب لم تخسر الإعلام، بل غيرت طريقة استخدامه من الخطأ القول إن المنصات الرقمية ألغت نفوذ الأحزاب ووسائل الإعلام التقليدية. الأرجح أنها أعادت تشكيل هذا النفوذ. ما زالت المؤسسات الحزبية قادرة على امتلاك القنوات والصحف والمواقع والصفحات، وما زال المال السياسي قادرًا على شراء المساحات الإعلانية والخدمات الإعلامية، وما زالت الشخصيات السياسية تمتلك جمهورًا جاهزًا للتفاعل معها. وتشير منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقييمها للمشهد الإعلامي العراقي إلى ارتباط عدد من وسائل الإعلام بالأحزاب السياسية، وإلى تأثير الاستقطاب السياسي والضغوط الاقتصادية والأمنية في عمل الصحفيين. كما صنفت العراق في المرتبة ١٦٢ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر حرية الصحافة لعام ٢٠٢٦. لكن الحزب لم يعد مضطرًا إلى امتلاك صحيفة كي يملك خطابًا إعلاميًا. يمكنه أن يمتلك فريقًا رقميًا، أو يتعامل مع صفحات ومؤثرين، أو يوزع الرسالة نفسها عبر عشرات الحسابات. وبذلك لم تختفِ البنية القديمة؛ دخلت إلى الهاتف. وهذه ربما إحدى أكثر الصور دقة للإعلام العراقي الراهن: التلفزيون القديم يجلس إلى جانب الهاتف الجديد، والحزب التقليدي يستخدم المنصة الحديثة، والصحفي المهني ينافس حسابًا مجهولًا، والخبر الذي يخرج من غرفة تحرير قد يجد نفسه بعد دقائق في معركة مع مقطع مصور من سيارة أو مقهى. لقد تغيرت الأدوات، لكن الصراع على التأثير لم يتغير. حين يصبح القانون جزءًا من المعركة الإعلامية لا يمكن الحديث عن الفضاء الرقمي العراقي من دون الاقتراب من التشريعات. من حق المجتمع أن يحمي نفسه من الابتزاز، والتشهير المتعمد، وانتهاك الخصوصية، والاحتيال، والتزييف، والتحريض على العنف والكراهية. ولا يمكن اعتبار الفضاء الرقمي منطقة لا قانون فيها. لكن المشكلة تبدأ عندما تصبح العبارات القانونية واسعة إلى درجة تجعل تفسيرها متروكًا للسلطة. فقد وثقت «هيومن رايتس ووتش» حملة أطلقتها السلطات العراقية في عام ٢٠٢٣ ضد ما سمي «المحتوى الهابط»، وأشارت إلى استخدام المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات، وإلى تلقي منصة أطلقتها وزارة الداخلية عشرات الآلاف من البلاغات خلال شهر واحد. هنا يظهر السؤال الذي يجب أن يهم الإعلامي قبل رجل القانون: من يقرر أين ينتهي المحتوى الضار ويبدأ النقد؟ الصحافة الجادة قد تكون مزعجة بطبيعتها. والتحقيق الصحفي الذي يكشف فسادًا أو سوء إدارة لا ينبغي أن يكون محبوبًا من الجهة التي يتناولها. وإذا أصبحت حماية «الاستقرار» مبررًا عامًا لإسكات النقد، فإن الصحافة تتحول تدريجيًا من وظيفة رقابية إلى وظيفة علاقات عامة. وفي المقابل، لا يجوز أن يتحول شعار حرية التعبير إلى غطاء للابتزاز أو التزييف المتعمد أو التحريض على العنف. المسألة إذن ليست الاختيار بين «حرية مطلقة» و«رقابة مطلقة». المسألة هي بناء حدود واضحة يمكن للصحفي والمواطن أن يعرفها مسبقًا، وأن تخضع لتطبيق قانوني مستقل، وأن يكون الاعتراض عليها ممكنًا. فالقانون الذي يحمي المجتمع من الجريمة يجب ألا يتحول إلى قانون يحمي السلطة من السؤال.

من يصنع الرأي العام إذن؟

ربما يكون السؤال نفسه بحاجة إلى تعديل. الرأي العام العراقي اليوم لا يصنعه فاعل واحد. الدولة لا تملكه وحدها، والأحزاب لا تملكه وحدها، ووسائل الإعلام لا تملكه وحدها، والمؤثرون لا يملكونه وحدهم، والخوارزميات لا تصنعه

وحدها. إنه نِتاج صراع مستمر بين هذه القوى جميعًا. لكن هناك فرقا بين من ينتج الرسالة ومن يقرر شروط رؤيتها. وهذا الفرق هو الذي ينبغي أن يحتل مركز النقاش الإعلامي. قد تنتج الدولة رسالة، لكن المنصة قد تحدد حجم وصولها. وقد ينتج حزب رواية، لكن مؤثرًا قد يمنحها وجهًا أكثر قبولا. وقد يكتب صحفي تحقيقا مهمًا، لكن خوارزمية المنصة قد تدفع في اليوم نفسه بعشرات المقاطع الأكثر إثارة، فيبدو التحقيق وكأنه لم يحدث. وفي المقابل، يستطيع صحفي واحد أحيانًا أن يكسر هذه الدائرة إذا امتلك المعلومة والمهنية والشجاعة، لأن الجمهور ليس آلة تستجيب للخوارزمية بصورة آلية. الجمهور نفسه طرف في اللعبة. إنه يضغط، ويشارك، ويقاوم، ويسخر، ويشك، ويصدق، ويعيد إنتاج الرسالة. وفي بلد تتعدد فيه الهويات السياسية والاجتماعية والمناطقية، لا يوجد جمهور عراقي واحد بالمعنى البسيط. توجد جماهير كثيرة، تتقاطع أحيانا وتتنافر أحيانًا أخرى. ولهذا فإن الحديث عن «الرأي العام العراقي» يجب أن يكون حذرًا. ما يظهر على منصة معينة قد يكون رأي مجموعة شديدة النشاط، وليس بالضرورة رأي الأغلبية الصامتة. وهنا يعود الإعلام المهني إلى أهميته. ليس لأنه يستطيع منافسة الخوارزمية في السرعة، بل لأنه يستطيع أن يقدم شيئًا لا تستطيع الخوارزمية تقديمه وحدها: «السياق.» الخبر يقول إن شيئًا حدث.

أما الصحافة الجيدة فتسأل: لماذا حدث؟ ومن المستفيد؟ وما الأدلة؟ وما الذي لا نعرفه؟ وهل هناك رواية أخرى؟ وما الذي يمكن التحقق منه؟هذه الأسئلة بطيئة، وربما غير جذابة. لكنها هي التي تمنع المجال العام من التحول إلى سوق للشائعات. المعركة القادمة ليست على الميكروفون، بل على الثقة قد يبدو أن المعركة الإعلامية في العراق تدور حول عدد القنوات، أو عدد الصفحات، أو عدد المتابعين، أو عدد المشاهدات. لكن هذه كلها مؤشرات خارجية. المؤشر الأهم هو الثقة.عندما يفقد المواطن ثقته بالإعلام الرسمي، يبحث عن المؤثر. وعندما يكتشف أن المؤثر منحاز، ينتقل إلى صفحة مجهولة. وعندما يجد الصفحة المجهولة مليئة بالتضليل، قد يعود إلى قناة تقليدية. وهكذا تستمر الرحلة من مصدر إلى آخر. الإعلام الذي يريد البقاء لا يستطيع أن ينافس المنصات في كل شيء. لن يكون أسرع من الحساب الذي لا يحتاج إلى تدقيق، ولن يكون أكثر إثارة من الشائعة، ولن يكون أكثر صخبًا من الحساب الذي يعيش على الغضب. لكن بإمكانه أن يكون أكثر دقة. وهذه ليست ميزة صغيرة. في زمن يستطيع فيه أي شخص أن ينتج رسالة، تصبح قيمة الإعلام في قدرته على التحقق منها. وفي زمن يستطيع فيه الجميع أن يصرخوا، تصبح قيمة الصحافة في قدرتها على الإصغاء. وفي زمن تستطيع فيه الخوارزمية أن تمنح موضوعًا دقائق إضافية من الانتباه، تصبح قيمة الصحفي في أن يسأل إن كان الموضوع يستحق هذا الانتباه أصلًا.

ربما لم تعد السلطة الإعلامية اليوم هي امتلاك المنبر. السلطة هي القدرة على تحديد ما يراه الناس، وما يتذكرونه، وما يناقشونه، وما ينسونه. وهذه السلطة موزعة الآن بين الدولة والحزب والمؤسسة الإعلامية والمؤثر والجمهور والمنصة والخوارزمية. لكن توزيعها لا يعني أنها متساوية. فبعض اللاعبين يملك المال، وبعضهم يملك الشبكة، وبعضهم يملك الجمهور، وبعضهم يملك البيانات، وبعضهم يملك القدرة على العقاب أو الحماية. ولهذا فإن السؤال الأهم لم يعد: «من يصنع الرأي العام في العراق؟» بل: «من يملك القدرة على ترتيب الأشياء التي يراها العراقيون جديرة بأن تكون موضوعًا للرأي العام؟» عند هذه النقطة يصبح الإعلام أكثر من ناقل للأحداث. يصبح صراعًا على ترتيب الواقع نفسه. وفي النهاية، قد لا يكون أخطر ما تفعله الخوارزمية أنها تجعل كذبة تنتشر، بل أنها تجعل بعض الحقائق لا تحصل على فرصة الظهور أصلًا. وهنا لا يعود الصراع بين خبر وخبر. إنه صراع على الضوء. ومن يملك الضوء لا يحتاج دائمًا إلى أن يكتب القصة. يكفي أن يقرر أي قصة ستُرى.



من هو المثقف ؟ لطفية الدليمي

مع اعتكافي في طور النقاهة من وعكتي الاخيرةوابتعادي عن وسائل التواصل ، صادف ان قرأت أمس تساؤلات كثيرة بشأن : (من هو المثقف ؟) طرحها بعض المهمومين بدعوات المهرجانات والمؤتمرات : علينا اولا ان ندرك ماهية الثقافة وتحولاتها في عصرنا الراهن لنستطيع توصيف المثقف . هذه رؤوس اقلام مبسطة وغير نهائية لفكرة المثقف في حاضنة الثقافة . المثقف ليس هو المبدع منتج الثقافة(أدبا وفنونا) حصرا ، وليس هو الباحث و القاريء الشغوف والمنشغل بالنقاشات والندوات والسجالات حسب او المنشغل باستظهار التراث والمأثورات والمنزوي في كهوف الثقافة المستقرة عند حافات الازمنة . بل هو الناقد الشجاع والعارف بمسيرة التاريخ والطبيعة البشريةوقوة الحياة والاقتصاد وروح العصر وحضارة كل مرحلة بشرية . وهو الشخص المتجدد معرفة والمُلم قدر استطاعته بتحولات الثقافة المحلية والعالميةوالمواكب لتجليات العلوم وانعكاسات التطور التقني الجائح في ايامنا ، وهوالنازع الى التغيير والقادر على التأثير التنويري في محيطه والجريء في اتخاذ المواقف الشجاعة و قول (لا) لكل المغريات عند المنعطفات الصعبة ، وهو أيضا المتوازن الذي لايتلبسه الزهو والغرور وانتفاخ الذات لانه كتب وانجز كذا وكذا او بسبب تصفيق جمهور له موجهات خفية لاعلاقة لها بالثقافة .. والمثقف هو من لا يصيبه التوهّم بأنه الأفضل مهما حصل من شهرة وانتشار وحضور.والمثقف أخيرا هو الشخص ا لقادر على قول مايؤمن به بلا خوف ولاتردد وهو من يرفض تجيير كلمته لأية قوى مهيمنة وينأى بنفسه عن التورط في لعبة السياسة .الثقافة لاتتقبل التعالي الفارغ بل هي أدعى لأن تحيل من امتلأ بها الى التواضع والتفكر بكل مايواجه الانسانية من معضلات جمّة .. الثقافة هي من جانب تأكيدالنظام الضامن للكرامة الانسانية ومن جانب اخر هي تمثيل للصراع ضد الهيمنة مثلما هي نمط من انماط المقاومة المستمرة في الوقت ذاته .



جيش الشباب العاطل: قراءة سريعة في مكامن الأزمات

علي عزيز السيد الجاسم

كاتب وصحفي وباحث عراقي، عضو في اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب العراقيين ونقابة الصحفيين العراقيين. له ثلاثة كتب منشورة، ويكتب عموداً أسبوعياً منتظماً في صحيفة «الدستور» العراقية، إلى جانب نشاطه في الصحافة وتحليل الإعلام والبحث العلمي. وله حضور في المشهد الإعلامي والثقافي من خلال كتاباته ومقالاته وأبحاثه في عدد من المنابر الصحفية والمواقع والمنصات البحثية.

كشفت دراسات بحثية أن أكثر من نصف المجتمع العراقي يندرج ضمن فئة الشباب (نحو ٦٠ بالمئة) أكثر من نصفهم يعانون من البطالة. وبدلاً من أن تستثمر هذه النسبة الحيوية كمجتمع شاب قادر على العطاء والبناء، أعطت الجهات المعنية ظهرها لهم لعجزها في توفير فرص العمل والدعم والاستقرار المعيشي، بل أن التسهيلات التي تمنح لاستقطاب العمالة الأجنبية ومزاحمتها للشباب العراقي في الحصول على فرص العمل سيما أن أجور العمالة الأجنبية أقل كلفة واكثر عمل كون اغلبهم يتخذ من مكان عمله مسكناً له وبالتالي مضاعفة او زيادة ساعات العمل بنفس الاجر مما يعطي أكثر إنتاجية من العامل المحلي. واحدة من الحلول التي يلجأ اليها الشباب للحصول على فرصة عمل مستقرة وثابتة (التعيين في وظيفة حكومية) هي الحصول على الشهادات الجامعية الأولية، خصوصاً بعد أن زادت فرص الحصول عليها بعد كثرة الجامعات الأهلية التي تهتم بزيادة أعداد الطلبة على حساب الجودة العلمية، فالقضية عبارة عن تجارة ليس إلا، ومخرجات تلك الجامعات اغلبها يحملون الشهادات دون اكتسابهم العلمية التي تؤهلهم لممارسة العمل في التخصصات التي تخرجوا منها، الأمر الذي أدى إلى وجود عشرات الاف المتخرجين من العاطلين عن العمل غير المؤهلين للعمل أصلا. صحيح أن الشباب يرى والمجتمع كذلك أن الشهادة تعبر عن مستوى علمي ومعرفي وتوفر لحاملها شيء من الرصانة، فعند التقديم على العمل يتم الاستفسار عن الشهادة والتحصيل العلمي أولا، وعند التقدم لخطبة فتاة يستفسر عن الشيء ذاته، لذلك أصبح التركيز على الحصول عليها بصرف النظر عن الحاجة الفعلية لها، لما تمثله من مكسب شكلي يوحي بتوفر معرفي أم مهني او اكاديمي وعلمي. هذه الحالة زادت من الفجوة الحاصلة بين كثرة المخرجات وتعدد الاختصاصات بعيداً عن التخطيط السليم للإفادة من تلك المخرجات بحسب حاجة السوق لها (وهنا أقصد مخرجات الجامعات الحكومية الرصينة) وقد تعمل وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التعليم العالي على ضبط هذه القضية وخصوصاً مخرجات الجامعات الحكومية إلا انها غير قادرة على ضبط مخرجات الجامعات الأهلية، إذن الحصول على الشهادة لم يحل مشكلة الحصول على فرص عمل إلا لأعداد محدودة. وتنعكس أزمة البطالة وتأثيراتها على إحجام الشباب عن الزواج والتفكير في الهجرة للبحث عن ملاذات عمل، كما يؤدي غياب تكافؤ الفرص للتمكين من العيش الكريم إلى زيادة في نسب السرقة والجريمة. لكن بالمقابل هناك شباب يصرفون مبالغ كبيرة للهجرة إلى دول أوروبية بذريعة البحث عن العمل، إلا أن الحقيقة غير ذلك والأسباب الفعلية غير ذلك (ليس محلها هنا) فمن يرصد مبالغ تتجاوز (١٠ آلاف دولار) بإمكانه وجود عشرات من فرص العمل التي يستطيع توظيف هذا المبلغ لانجاحها. لكن هل المشكلة في الشباب انفسهم؟ بالتأكيد لا. وجميع ما ذكر وغيره مما لم نذكر مسببات وعوامل أسهمت في مفاقمة الظاهرة او الأزمة (أي أزمة البطالة لدى الشباب) لكن تبقى المسببات الرئيسة قائمة في اس المشكلة وفي مقدمتها تأثير احتلال ٢٠٠٣ وتبعاته والسياسات التي رسمها وخطط لها والمنظومة السياسية الفاسدة وصعود غير الأكفاء وتسليم قيادة الدولة لشخصيات تفتقر إلى القدرة العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية الكافية (ليس الجميع) لإدارة دولة بحجم العراق يتوفر ما يتوفر لديها من خيرات في باطن الأرض وفوقها. بلد يمر به نهران وارضه سهلية خصبة لكنه يفتقر إلى الزراعة ويستورد أبسط الفواكه والخضروات. بلد يصدر نحو أربعة ملايين برميل نفط يومياً ويمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي بالعالم لكنه يستورد الغاز والمشتقات النفطية من دول أخرى. بلد أنفق عشرات المليارات من الدولارات على منظومة الكهرباء وما يزال يعاني من أزمة في الكهرباء. بلد دمرت معامله ومصانعه الحكومية وفقاً لتصريح وزير صناعة سابق (الدراجي) وبنحو ٣٥٠ مصنع ومعمل تم إغلاقه وتسريح العاملين برواتب شحيحة. بلد ينفق مئات المليارات رواتب لشبكة الحماية الاجتماعية

من دون أن يحقق لهم ٥ بالمئة من اكتفائهم المعيشي والدوائي. بلد هدرت فيه عشرات التريليونات من الدولارات لكنه فشل في إيجاد قاعدة اقتصادية قادرة على تمكين القطاع الخاص من أخذ دوره في خلق فرص العمل لاستيعاب جيش العاطلين. بلد يحرم الأكفاء والنزيهين من المشاركة في الانتخابات (الديمقراطية) مثل القاضي وائل عبد اللطيف ومحاربة النائب الذي صعد بقوة قادر (رغم استحقاقه) وعدم الاستماع وتنفيذ المعالجات والحلول الوطنية والاقتصادية والسيادية التي يطرحها من الأستاذ عامر عبد الجبار، بلد يحرم وزير أسبق ومدير عام لسنوات طوال تدرج في سلك الشرطة وحاصل على الدكتوراه في اختصاص يحرم من المشاركة في الانتخابات بذريعة (اجتثاث البعث) إذن كيف أصبح وزيراً قبل الانتخابات في حكومة السيد عبد المهدي! والمقصود الفريق الدكتور ياسين الياسري، الذي قبله اجتثوا واحد من اكفأ الضباط في وزارة الداخلية سيرة وسلوكاً وتاريخاً وجمد لسنوات طويلة قبل أن يعاد له الاعتبار ثم يحال إلى التقاعد وهو خبير يملء الشاشات الفضائية إلا وهو الفريق الركن عبد الكريم خلف، وغيرهم العشرات من الأسماء من ضباط وقادة وسياسيين ومحللين وخبراء في مجالات عملهم لا مجال لحصرهم الآن مع اعتذاري لهم جميعا وربما هو مشروع قائم لتأليف كتاب يجمع سيرهم ومواقفهم وكيف تنكر البلد لهم، كيف تنكرت الدولة لهم، هل هذا يعني أن العراق تنكر لهم؟ ! بالتأكيد لا. المقصود من يمتلك زمام المبادرة والقيادة والسلطة بأنواعها وعناوينها ومسمياتها، انصاف الحق أصبح (منة) ومكرمة وفضل يقدمه هذا او ذاك او هذه الجهة او تلك، ومن ضمنها إعطاء الناس حقها في العيش الكريم، بما كفله الدستور الذين وضعوه، وبما تقتضيه الأعراف المحترمة في انصاف الناس وإعطاء كل ذي حق حقه ومكانته دون إذلال وتوسل او طلب وحاجة. الكثير من المعارف والأصدقاء يراسلوني لسد وقضاء حاجاتهم وحاجات أبنائهم وبناتهم، والرد بالرفض ليس من شيم الرجال، لكن ما باليد حيلة، وهذا غيض من فيض هموم الناس الذين يتقدمهم جموع الشباب المتلهف إلى بصيص أمل للعيش الكريم. فهل يعقل ما حصل لتظاهرات (تشرين) وخصوصاً في بعض المحافظات؟ على علات التظاهرات وما حملته من بعض مظاهر التسيب والانحلال والاعتداءات وخصوصاً في بغداد، لكن بعض الحالات الشواذ التي تمت بتدخل خارجي وبأيادي متضلعة وقوية من الداخل، إلا أن الأغلبية الأعم ضحايا لطرفي النزاع (الحكومة ـ معارضة مشروعها الإصلاحي) واقصد حكومة السيد عبد المهدي، هذه الحالات لا تعطي الحق لأي كان أن يتعامل بالقمع والاخراس وعدم الاستجابة لمطالب الشعب او استغلالها أحيانا لتوظيف المرتبطين بهذا الحزب او ذاك ضمن قوائم تعيين الشباب العاطل عن العمل! وقبل أيام قلائل شاهدنا في وسائل التواصل وفي الفضائيات كيف قمعت تظاهرات خريجي كليات الطب من جميع المحافظات الذين احتجوا امام بوابة وزارة المالية للمطالبة بتوظيفهم، فهل هؤلاء منقادون من الخارج او لديهم أجندة سياسية؟ أم هم شباب تعب على نفسه سنوات طوال وكبد أهله المشقة والعناء والتكاليف لحين وصولهم إلى مرحلة التخرج والحصول على الشهادة التي ما زالت معلقة في منازلهم منذ أكثر من سنتين ليحصلوا أخيرا على موافقات توظيفهم بعقود مقابل مرتب قدره ٤٠٠ ألف دينار شهرياً قد يكفي او قد لا يكفي لسد أجور نقلهم من البيت إلى الدوام وبالعكس! الاستفهامات كثيرة والمشكلات كذلك، لكن بالرجوع إلى المختصين والدارسين والباحثين وذوي الخبرة يمكن إيجاد الحلول لجميع المشكلات الاعتيادية والمستعصية، لكن المشكلة من يمكنه تنفيذ هذه الحلول من دون خوف او تراجع او لومة لائمة ومن دون أن تضرب مصالحه الشخصية او الحزبية؟ متى ما توافرت الإرادة الوطنية الحقيقية واعطي زمام الأمور بأيادي شريفة ونظيفة ونزيهة، ومتى ما تغيرت طريقة إدارة الدولة وتخليصها من النظام سيء الصيت المعتمد على التفريق والمحاصصة والتمييز، ومتى كان الرجل المناسب في المكان والزمن المناسب سيتخلص البلد من ازماته المفتعلة المتوالدة وسيحظى أهله جميعاً بالعيش الكريم والرغيد، ويمكن للقوى الوطنية إذا ما تكاتفت وتصارحت وتصالحت، وان تنسى تركات الماضي وتجدد عقليتها من اجل تحقيق مصالح الشعب، وان تطرد الخونة والغدارين، يمكنها الخروج من المآزق التي اريد لها أن تقع بها، والله خير المستعان.



حوار مع الأستاذ صالح الطائي

السؤال الرئيس: إذا أردنا تقسيم تاريخ عمل المرأة في العراق إلى مراحل زمنية، فأين يمكن وضع الحدود الفاصلة بين هذه المراحل؟ وما العوامل التي غيّرت مسار عمل النساء في كل مرحلة؟

قبل الحديث عن عمل المرأة العراقية المعاصرة والتقلبات التي مر بها، أرى من الضرورة بمكان التحدث بداية عن رأي الإسلام في عمل المرأة. إذ يمكن القول إن الإسلام في أصوله لا يجعل العمل خارج البيت محرَّمًا على المرأة لمجرد كونها امرأة، وإنما نظم عملها بضوابط أخلاقية واجتماعية. فقد أقر القرآن الكريم للمرأة حق التملك والكسب المستقل: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ، كما عرض نماذج لنساء مارسن نشاطا اقتصاديا، مثل المرأتين اللتين وجد موسى (عليه السلام) إياهما تذودان عن الغنم، وذكر القرآن امرأة سبأ بوصفها صاحبة سلطة وتدبير سياسي. وفي السنة والتراث الإسلامي المبكر شواهد على مشاركة النساء في التجارة والتعليم والرواية والطب والتمريض والخدمات الاجتماعية، مع اختلاف الفقهاء في طبيعة بعض الأعمال وشروطها. ونستشف من خلاصة آراء المذاهب أن المبدأ الإسلامي العام لا يمنع عمل المرأة، وإنما يربط بعض صوره بضوابط تتعلق بالعمل نفسه وبالأسرة والمجتمع. لكن يجب أن نعرف أن المذاهب الإسلامية لا تتطابق في كل تفاصيل هذه المسألة، مع أنه يمكن القول إن بينها قدرا كبيرا من الاتفاق على أصل مهم وهو أنه: لا يوجد في الفقه الإسلامي مبدأ عام يقول إن عمل المرأة محرم لمجرد كونها امرأة. أما الاختلاف فيظهر في طبيعة العمل وشروطه وحدوده، ولاسيما الاختلاط بالرجال والسفر والخلوة وخروج المرأة من المنزل والأعمال التي تتطلب ولاية أو سلطة عامة، وقد اختلفوا في بعضها ومدى ارتباط خروج المرأة للعمل بحقوق الزوج والأسرة.

فالفقه الإمامي المعاصر يرى أن عمل المرأة في ذاته ليس محرما فالمرأة غير ممنوعة من العمل المعيشي ما دام لا يتعارض مع التكاليف الشرعية، وربما وجب العمل عليها إذا توقفت عليه نفقتها أو نفقة من تجب نفقتهم عليها في بعض الحالات. ومن شروط العمل: الحجاب والأمن من الوقوع في الحرام ومراعاة حقوق الزوج إن كانت متزوجة وحقوق الوالدين أيضا. وقد أجاز آية الله العظمى السيد علي السيستاني عمل المرأة في الطب والتمريض ومهنا أخرى مع مراعاة الضوابط الشرعية، وقرر أن الاختلاط بالرجال الأجانب مكروه إذا خلا من المحرمات، ويجب تجنبه إذا لم تأمن المرأة الوقوع في الحرام. لكن هناك قيد مهم وهو أن المرأة المتزوجة لا يجوز لها الخروج من بيت الزوجية للعمل من دون إذن الزوج، إلا إذا كان لها شرط سابق في عقد الزواج يتيح لها الاستمرار في العمل. وهذا الحكم متعلق بحق الخروج من البيت، وليس بمعنى أن أصل العمل محرم على المرأة. أما موقف المذاهب الأربعة، فالحنفية منهم لا يقولون بتحريم عمل المرأة من حيث الأصل، لكن خروج الزوجة من منزل الزوج يرتبط بحق الزوج، ولذلك لا تخرج لغير ما يلزمها إلا بإذنه، مع وجود استثناءات للحاجة والضرورة. وقد نصت الموسوعة الفقهية على اتفاق المذاهب الأربعة في أصل منع الزوجة من الخروج من بيت زوجها بغير إذنه. ومبدأ المالكية قريب من ذلك فالمرأة ليست ممنوعة من الخروج والعمل لذاته، لكن خروج الزوجة يرتبط بحقوق الزوج وبما لا يؤدي إلى مفسدة. كذلك المذهب الشافعي لا يجعل عمل المرأة محرما لذاته، وإنما يقرر حق الزوج في منعها من الخروج إذا تعارض خروجها مع حقه. ونص النووي في المجموع على سقوط النفقة عند انتقال المرأة من منزل الزوج أو سفرها بغير إذنه؛ لأن ذلك يعد خروجا عن طاعته. ومثلهم الحنابلة لا يقررون تحريم العمل باعتباره عملا، وإنما يقررون للزوج حق منع زوجته من الخروج من منزله في غير ما يلزمها، وهو ما نص عليه ابن قدامة صراحة. ومعنى هذا أن المذاهب الأربعة لا تحرِّم عمل المرأة لمجرد كونها امرأة، وإنما تضع قيودا على خروج الزوجة من بيت الزوج، أبرزها مراعاة حق الزوج وأمن الفتنة وعدم الوقوع في المحظورات الشرعية. **ومن ثم فإن الحكم على العمل نفسه يتغير باختلاف طبيعته وظروفه وما يترتب عليه. أما لماذا خالف المسلمون هذا المبدأ أو ضيّقوا مجاله، وهل كان ذلك في أيام الاستعمار العثماني أم قبله؟**

فأرى أنه لا يصح إرجاع ذلك إلى الغزو العثماني وحده، فقد تشكلت القيود تاريخيا من عوامل متراكبة، أهمها تغلب الأعراف الاجتماعية الذكورية في بعض البيئات على المقاصد العامة للنصوص ولاسيما بعد أن تولت السياسات العربية قيادة المجتمعات الإسلامية حيث اختلط الحكم الديني بالبراغماتية السياسية والعادات المحلية، حتى أصبح العرف السياسي والاجتماعي أحيانا يبدو وكأنه حكم شرعي. كذلك دفعت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى إعادة تقسيم الأدوار بين

الرجل والمرأة بسبب تفسيرات فقهية محافظة لبعض النصوص. لكن في العهد العثماني وما بعده، أسهمت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع في ترسيخ أنماط من العزلة أو حصر أدوار المرأة. ثم جاءت الدولة الحديثة والاستعمار والتعليم والعمل المأجور لتعيد تشكيل المسألة، فظهرت مواجهة جديدة بين أنصار المحافظة الاجتماعية وأنصار مشاركة المرأة الواسعة في الحياة العامة. لا يخفى أن دراسة تاريخ اشتغال المرأة في العراق الحديث دراسة منهجية أكاديمية تخصصية ستمثل مدخلا سوسيولوجيا وتاريخيا بالغ الأهمية لفهم التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع العراقي عبر أجياله المتعاقبة، فضلا عن تبيان الحيف الذي لحق بالمرأة العراقية بسبب السياسات المنحرفة والنظرة المجتمعية. والإجابة عن كيفية تقسيم هذه المسيرة إلى مراحل زمنية، ومن ثم الوقوف على الحدود الفاصلة والعوامل المؤثرة فيها، تتطلب منا تفكيك التداخل بين السياسي والاقتصادي والديني والعرفي، فضلا عن التحولات التعليمية والقانونية. ويمكننا تقسيم التاريخ الحديث والمعاصر لعمل المرأة في العراق إلى خمس مراحل أساسية مفصلية: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التحديث وقبل تأسيس الدولة الوطنية العراقية حتى عام ١٩٢١، وبشكل أدق هي مرحلة تمتد من زمن الاحتلال العثماني للعراق ولغاية تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١. وقد اقتصر عمل المرأة خلال هذه المرحلة وبشكل شبه كامل على القطاع غير المنظم والإنتاج المنزلي. فالمرأة في الريف والبادية كانت شريكة أساسية في الإنتاج الزراعي والرعي. أما بالنسبة لسكان المدن فقد تركز عملها في الأعمال المنزلية، أو الحرف اليدوية البسيطة مثل الخياطة والغزل، وأحيانا بعض المهام التضامنية المحلية مثل الملاية أو القابلة المأذونة. وفي هذه المرحلة ساد نظام أبوي صارم غيّب المرأة عن الفضاء العام، وجعل عملها استمرارية لوظيفتها البيولوجية والرعائية داخل الأسر الممتدة. المرحلة الثانية: فهي مرحلة النشوء والتشكل والمأسسة، وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٢١ ولغاية ثورة تموز عام ١٩٥٨، وهي مرحلة السيرة والتاريخ، ففي عام ١٩٢٣ تم تأسيس جمعية نهضة النساء، ودخلت أولى الدفعات النسوية إلى التعليم العالي والمهن الحرة مثل المحاماة والطب ولاسيما في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. ثم مع بزوغ الدولة العراقية الحديثة (الجمهورية) وما رافقها من دخول التعليم الرسمي واستيراد أنظمة الإدارة الحديثة، دخلت المرأة لأول مرة إلى الفضاء العام. فقد شهدت هذه المرحلة ولادة الطبقة العاملة النسوية في قطاعي التعليم والطبابة كمعلمات وممرضات ثم طبيبات، فضلا عن مشاركة محدودة كعاملات في معامل النسيج والسجائر. المرحلة الثالثة: مرحلة التمكين المؤسسي والتحول التنموي وتمتد من عام ١٩٥٨ ولغاية عام ١٩٧٩. وتحديدا مع الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولاسيما بعد إقرار قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. وصولا إلى الطفرة النفطية وتأسيس حزب البعث المنحل لمنظمة (الاتحاد العام لنساء العراق) سيئة الصيت وقوانين محو الأمية الإجباري في سبعينيات القرن الماضي. ففي هذه المرحلة اتسع نطاق عمل المرأة ليشمل الوظيفة الحكومية بكل طبقاتها كموظفات في الوزارات وفي الجهاز الإداري والقضاء والهندسة والمناصب الأكاديمية. فأصبح القطاع العام هو المشغل الأكبر لعمل النساء، لا انصافا لهن ولا تحصيلا لحقوقهن وإنما من أجل كسب التأييد النسوي لا أكثر. ولذا انمازت هذه المرحلة بالتأطير الأيديولوجي والقانوني لعمل المرأة إذ دعت الدولة لأسباب بدت في ظاهرها تنموية وديموغرافية إلى زج المرأة في سوق العمل بحجة رفد خطط التنمية الاقتصادية الشاملة. المرحلة الرابعة: مرحلة الحروب والحصار الاقتصادي من عام ١٩٨٠ ولغاية سقوط حكم البعث في عام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي للعراق. ففي هذه المرحلة اندلعت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، وتلتها حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩١، وثم الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرضته الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٣. وقد شهدت هذه المرحلة تحولا دراماتيكيا فريدا، إذ حلت المرأة خلال حرب الخليج الأولى محل الرجل في إدارة القطاع الإداري والخدمي نتيجة تعبئة الرجال في جبهات القتال على مدى ثمان سنوات، مما زاد من نسب مشاركتها الإدارية بشكل قياسي. أما خلال التسعينيات وأيام الحصار الاقتصادي فقد انهار نظام الرعاية الاجتماعي والرواتب الحكومية، مما دفع النساء نحو الاقتصاد غير المنظم والبيع العشوائي وامتهان مهن مجهدة ذات أجور متدنية، وعاد بعضهن إلى الفضاء المنزلي بسبب تراجع كفاءة النقل والخدمات. المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد التغيير في ٢٠٠٣، وإلغاء العمل بالنظام الاشتراكي والاستعاضة عنه بنظام اقتصاد السوق المفتوح والانقسام البنيوي بعد ان قام المحتل الأمريكي بإعادة هيكلة الدولة، والتحول نحو اقتصاد السوق واستشراء الفساد وتصاعد النفوذ المحافظ. وفيها حدث تراجع ملحوظ في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بالمحيط الإقليمي، حيث تركزت المشاركة في القطاع الرسمي الحكومي لضمان الاستقرار والأمان الوظيفي، مع انكماش في القطاع الخاص وضعف حماية العمالة النسوية، مقابل ظهور مبادرات فردية ورقمية حديثة للجيل الجديد. شكل التعليم والتأهيل الأكاديمي أثرا فاعلا في تغيير المسار، فانتشار مدارس البنات في العهد الملكي ثم تشريعات محو الأمية والتعليم المجاني الشامل في السبعينيات أزال الفجوة المعرفية، وحول عمل المرأة من مجرد سُخرة أو عمل ريفي حقلي إلى عمل مهني متخصص برواتب ومكانة اجتماعية عالية. فضلا عن ذلك لعبت الدولة دور المحرك الأساس من خلال قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي منح المرأة حقوقا

قانونية غير مسبوقة في الإرث والزواج والطلاق، مما عزز استقلاليتها الاقتصادية على حساب الدين والموروث. ولعبت قوانين الخدمة المدنية والتقاعد دورا داعما بعد أن وفرت إجازات الأمومة والأجر المساوي، مما جعل العمل الحكومي بيئة جاذبة ومستقرة للمرأة العراقية. كذلك خلق النزاع المسلح الحتمي (الحروب العبثية: عمليات الشمال، ١٩٨٠، ١٩٩١، ٢٠٠٣) اضطرارا سوسيولوجيا لخروج المرأة للعمل. فقد أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى تحول المرأة إلى المُعيل الأساسي لغالبية الأسر العراقية، غير أن هذا التحول لم يكن في الأغلب نتاج تحرر فكري بقدر ما كان استجابة لظروف القهر الاقتصادي وندرة العمالة الذكورية وقلة الرواتب وانتشار العوز والفقر. إذ أدى الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي إلى تآكل الطبقة الوسطى التي كانت الحاضنة الأساسية لعمل المرأة المتعلمة، وأدى تراجع كبير جدا وغير مسبوق في القيمة الشرائية للرواتب إلى دفع العديد من النساء لترك الوظائف الرسمية واللجوء للعمل غير المنظم أو ملازمة المنزل لتخفيف الأعباء اللوجستية. وهذ كله أثر بشكل مباشر على حدود الفضاء العام المتاح لحركة المرأة العراقية ونوع الوظائف المقبولة اجتماعيا.

١. في الأجيال السابقة، ما أبرز المجالات التي عملت فيها النساء العراقيات؟ وأيّ من أنشطتهن، مثل العمل المنزلي أو الزراعي أو المساهمة في الأعمال والمشروعات الأسرية، ظل أقل حضوراً في الروايات الرسمية عن العمل؟

تُعدّ قراءة المجالات التي اشتغلت فيها النساء العراقيات فيما مضى مدخلا كاشفا عن التباين العميق بين نوعين من الوجود الاقتصادي للمرأة: الأول: وجود رسمي موثق ومحتفى به. والثاني: وجود هامشي غاطس رفد الاقتصاد والمجتمع دون أن تلتفت إليه المدونات الإحصائية أو الروايات الرسمية للتاريخ. وقد تأثرت أبرز المجالات التي عملت فيها النساء العراقيات عبر الأجيال السابقة بتنوع مجالات العمل بسبب اختلاف البيئة بين ريف ومدينة وهور وبادية فضلا عن التحول التاريخي والمؤسسي للدولة. ويعد قطاع التعليم والتربية هو الميدان التاريخي الأبرز والأول الذي انتزع المجتمع العراقي من خلاله الشرعية الاجتماعية لعمل المرأة إذ ارتبط هذا القطاع بوظيفة أيديولوجية واخلاقية حظيت ببركة المؤسسات التقليدية والدولة على حد سواء. ففي البداية كانت قد برزت (المُلاية) في الكتاتيب الأهلية، ثم مع تأسيس مدرسة دار المعلمات عام ١٩٢٣ تحولت المهنة إلى السلك الإداري والتربوي الرسمي، لتصبح المعلمة ثم الأستاذة الجامعية الرمز الرفيع للطبقة الوسطى العراقية. يليه في الأهمية قطاع الصحة والتمريض والرعاية، فالمرأة التي عملت بداية قابلة مأذونة وخبيرة في طب الأعشاب كبنية صحية أساسية في الأرياف والمدن الشعبية دخلت بداية من أربعينيات القرن الماضي مجال التمريض والطبابة، ورغم التحديات الاجتماعية الأولية، إلا أن الحاجة الوطنية والحروب اللاحقة حولت هذا القطاع إلى أحد أكثر القطاعات كثافة بالعمالة النسوية. ونتيجة لتلك التبدلات ولجت المرأة عالم الوظيفة العامة والإدارة الحكومية منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد التوسع الشديد في أجهزة الدولة وتطبيق قوانين الخدمة المدنية، ومنها قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل حيث أصبحت الوظيفة الإدارية هي الملاذ الأول والأكثر أمانا للنساء. وفي ثمانينيات القرن الماضي، وبسبب الشاغر الهائل في العمالة الذكورية إبان حرب الخليج الأولى (العراق وإيران) أدارت النساء بالكامل معظم التشكيلات الخدمية والإدارية في الوزارات والمؤسسات الرسمية. واشتغلت النساء فضلا عن ذلك في الصناعة والمهن الحرفية كالغزل والحياكة وصناعة السجاد اليدوي والخياطة المنزلية وصناعة الفخار والأواني وغيرها. فبسبب قيام النهضة الصناعية في العراق في منتصف القرن العشرين، شهدت معامل النسيج في الكاظمية، ومعامل السجائر في بغداد والسليمانية، وشركات المعلبات والزيوت النباتية حضورا لافتا للطبقة العاملة النسوية. فضلا عن ذلك كانت هناك صناعات ونشاطات غير مرئية ومستبعدة من الروايات الرسمية، إذ رغم المشاركة الاقتصادية الهائلة للمرأة العراقية، إلا أن التاريخ الرسمي المكتوب والخطاب التنموي الحكومي ركّز إلى وقت قريب على المرأة المتعلمة والحيود الوظيفي في الجهاز الحكومي، مستبعدا جملة واسعة من الأنشطة الحيوية التي يُطلق عليها سوسيولوجيا العمل غير المأجور أو الإنتاج غير المرئي، مثل العمل الزراعي والرعوي في الريف والأهوار. ففي ريف الوسط والجنوب والشمال، وفي أهوار جنوب العراق، كانت المرأة ولا تزال العصب الأساس للإنتاج الزراعي والرعوي وصناعة مشتقات الحليب والحصران، وكان هذا العمل يدرج في المسوح الإحصائية الرسمية ضمن نطاق المعاونة العائلي فيوصف بأنه الامتداد الطبيعي لواجباتها الأسرية وليس نشاطا اقتصاديا مستقلا. أما إدارة الأسر الممتدة من العناية بالأطفال ورعايتهم إلى طحن الحبوب، وإعداد الطعام اليومي الشاق، وجلب المياه من مسافات بعيدة وجمع الحطب والرعاية الصحية لكبار السن والتنظيف وغيرها، فهي مهن طغى عليها المفهوم الرأسمالي والمؤسسي للعمل على الخطاب الرسمي؛ حيث اختزلت ملايين النساء العراقيات اللاتي يقضين ثلثي اليوم تقريبا في الخدمة المنزلية تحت مسمى غير منتج وهو (ربات البيوت). ومثلها المشاركة في المشاريع والأعمال الأسرية شبه المنظمة مثل خياطة الملابس لحساب تجار التجزئة من المنزل، والبيع المباشر في الأسواق الشعبية مثل بيع الألبان والبيض والطيور في أسواق المدن القريبة، لم تحظ بالاهتمام هي الأخرى. والسبب أنها أنشطة افتقرت للغطاء النقابي والقانوني، كما أن طبيعتها الشفوية وتداخلها مع الحياء الاجتماعي والتكتم الأسري جعلاها تنشط بعيدا عن التوثيق التاريخي الرسمي، مما غيّب

مساهمتها الشديدة في حماية آلاف الأسر من الفقر خلال فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي.

٢. كيف أسهم تغيّر فرص الفتيات في التعليم وإمكانية الوصول إلى الوظائف في تشكيل مسارات دخول النساء إلى المهن المختلفة خلال المراحل التاريخية للعراق؟ وهل كانت تجارب النساء متشابهة في مختلف المناطق والفئات الاجتماعية؟

من الجدير بالذكر أن مسألة الربط بين التعليم والوصول إلى الوظائف تشكل محورا كاشفا للبنية الطبقية والمناطقية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. فالتوسع الذي حصل لم يكن مجرد خطوة إدارية مقننة ومدروسة ومخطط لها، بقدر ما كان المحرك السوسيولوجي الأول لولادة نخب نسوية واقتحام الفضاء العام، لكن هذه التجربة شهدت تباينات حادة بين البيئات الحضرية والريفية، وبين الطبقات الميسورة والوسطى والفقيرة. وللتحدث عن أثر تَغيّر فرص التعليم في تشكيل مسارات دخول المرأة إلى المهن يمكننا قراءة هذا التحول في مسارات المهن نفسها من خلال ثلاث انعطافات تعليمية وتنموية: الأولى: مرحلة النخبوية التأسيسية التي كانت بدايتها في العهد الملكي في السنوات ١٩٥٨. حيث كان الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي محصورا بفئات اجتماعية محددة من سكان المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل. وقد أدى إنشاء دار المعلمات سنة ١٩٢٣ ومعهد الملكة عالية سنة ١٩٤٦ إلى حصر المسار المهني الأولي للفتيات المتعلمات في قطاعي التعليم والتربية، ثم الطبابة مع فتح أبواب كلية الطب. ومن حيث الأثر السوسيولوجي شكل التعليم في هذه المرحلة جسرا للعبور نحو العصرنة والوجاهة الاجتماعية، حيث ارتبطت المهن الأولى بالوظائف المقبولة أفقيا التي لا تتصادم مع الشرف العائلي، بقدر ما تمنح العائلة رصيدا رمزيا وفخريا. الثانية: مرحلة ما يمكن أن نطلق عليها تسمية مرحلة الديمقراطية التعليمية والتوظيف الشامل بين الأعوام ١٩٥٨- ١٩٨٠، إذ شهدت هذه المرحلة مجانية التعليم الشامل وتطبيق قانون محو الأمية الإلزامي عام ١٩٧٨. فأدى هذا التوسع الإجباري إلى كسر حصرية المهن بعد أن تدفقت الفتيات من الطبقات الوسطى والفقيرة نحو المهن الهندسية والقضاء والإدارة المالية والأكاديمية والعمل المكتبي في أجهزة الدولة. ومن حيث الأثر السوسيولوجي لهذا الانفتاح ارتبطت إمكانية الحصول على الشهادة المدرسية والجامعية بالحق الفوري في التعيين المركزي بالقطاع العام. وحينها أصبحت الوظيفة الحكومية وسيلة رئيسة للتحرك الاجتماعي الصاعد للفتيات القادمات من خلفيات شعبية. لكن هذه الحالة لم تستمر ربما لأنها لم تكن في كثير من جوانبها من أجل النفع العام ولاسيما في السنوات التي سيطر فيها حزب البعث على مقاليد أمور البلاد، وعمله على تجيير منافع الانفتاح لتوسيع قاعدته الشعبية ولاسيما حينما ربط العمل بالوظائف بوجوب الارتباط بالحزب.!

الثالثة: مرحلة الانكسار التعليمي وتردي جودة الوظائف، وقد بدأت مع بدايات شهر حزيران من عام ١٩٧٢، عندما أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ٦٩ القاضي بتأميم عمليات شركة نفط العراق» (IPC) الاحتكارية وممتلكاتها، والتداعيات التي تسبب بها هذا القانون، وبلغت ذروتها عام ١٩٩٠ بعد غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي، واستمرت بعض مخرجاتها إلى الآن. إذ أدت العقوبات الدولية وتدهور البنية التحتية للمدارس في التسعينيات، متبوعة بظروف ما بعد ٢٠٠٣، إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم ولاسيما في الأرياف، وتزايد نسب التسرب. أما من حيث الأثر السوسيولوجي، فالشهادة المدرسية أو الجامعية في هذه الفترة لم تعد تضمن وظيفة مستقرة لغياب التعيين المركزي وتراجع القطاع العام، مما أدى إلى انقسام مسارات النساء حيث تدفقت فئة ضئيلة متخصصة منهن نحو القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مقابل أغلبية رجعت نحو المهن التقليدية غير المأجورة أو الركود الوظيفي. حيث نلاحظ تباينا في تجارب النساء عبر المناطق والفئات الاجتماعية وعدم التماثل التاريخي، فخروج المرأة للعمل أو الحصول على التعليم لم تكن تجربة متجانسة إطلاقا، فهي خضعت إلى ثلاث تقاطعات رئيسة: ١ـ التباين الجغرافي والمناطقي وبالتحديد المركز مقابل الأطراف، حيث كانت المدن الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة السبّاقة في تقبل المهن الحديثة كالمعلمات والطبيبات والموظفات نظرا لتركيز المؤسسات التعليمية والدولة فيها، ولتبني العائلات الحضرية قيم الحداثة والانفتاح أكثر من المدن الأخرى ذات الطابع الريفي. أما الأرياف والبادية في مناطق وسط وجنوب وغرب العراق فقد ظلت الفتيات فيها محرومات عقودا طويلة من المدارس المتوسطة والثانوية لعدم توفر كادر نسوي محلي ولطبيعة المسافات. وخلالها واصلت المرأة الريفية عملها المجهد في الحقل والبيت، وهو عمل غير أجري، حُرمت فيه المرأة من الأجر المالي والمكانة الوظيفية الرسمية، بينما اعتُبر عملها امتدادا للالتزام الأسري والقبلي. أما بالنسبة لمناطق الأهوار في جنوب العراق والمناطق الكردية في شماله فقد شهدت أهوار الجنوب نموذجا خاصا من المشاركة الاقتصادية العالية جدا في بيئة مشبعة بالأمية، بينما أثرت طبيعة النزاعات المسلحة والظروف الجغرافية في الشمال على استمرارية المدارس والتحاق الفتيات بالعمل الحكومي حتى الثمانينيات. ٢ـ التباين الطبقي والفئوي، فبنات الطبقات الأرستقراطية والوسطى العليا هن من افتتحن المسارات الأولى في المهن الرفيعة كالطب والمحاماة والدبلوماسية والفنون، ربما لأنهن حظين بدعم عائلي يمتلك الموارد والجرأة الاجتماعية لكسر الحظر العرفي. وخلافا لكل ذلك كان خروج بنات الطبقة العاملة والكادحة للعمل دفعا الحاجة الاقتصادية الصرفة، وليس التحرر الفكري. حيث اشتغلن كعاملات بسيطات في مصانع النسيج

والسجائر والخدمة المنزلية والبيع في الأسواق الشعبية، وعانين من ازدواجية الاستغلال، حيث الأجور المتدنية والنظرة الاجتماعية القاسية، ودون تمتع بنفس الأمان الاجتماعي الذي حظيت به الموظفة المتعلمة في الدولة.
٣ـ التباين الديني والمذهبي والعرفي إذ تأثرت مسارات المهن أحيانا بمدى التحفظ الاجتماعي والقيود المجتمعية والعائلية، فحين تقبلت بعض الأوساط الحضرية المنفتحة عمل المرأة في التمريض والفنون والمسرح مبكرا، واجهت النساء في المجتمعات الأكثر محافظة قيودا شديدة منعت عنهن التعليم الثانوي أو فرضت عليهن الاقتصار التام على مدارس البنات والوظائف التعليمية حصرا دون المهن الميدانية.

٣. ما أثر الحروب، والعقوبات الاقتصادية، والتحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومراحل عدم الاستقرار الأمني، في فرص النساء في العمل، وطبيعة المهن التي اتجهن إليها، ومسؤولياتهن الاقتصادية داخل الأسرة؟

يتضح من الإجابات السابقة أن المشهد العراقي مثّل منذ ثمانينيات القرن العشرين نموذجا سوسيولوجيا واقتصاديا فريدا لدرس آثار النزاعات المسلحة والانهيار الاقتصادي على إعادة تشكيل أدوار الجنسين، إذ أحدثت متوالية الحروب والعقوبات الاقتصادية وتحولات ما بعد ٢٠٠٣ هزات بنيوية متتالية في الفرص الوظيفية المتاحة للنساء، وأنواع المهن التي مارسنها، والأدوار والمسؤوليات الاقتصادية الملقاة على عاتقهن داخل الأسرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل تفصيلي ومُكثف ومفصل:
أولا: أثر حروب ١٩٨٠ـ١٩٨٨ـ١٩٩١ التي خاضها العراق على فرص العمل وطبيعة المهن، فهي أعادت التشكيل التجبيري لسوق العمل بشكل عام والنسوي بشكل خاص، ولاسيما دورها الكبير في تأنيث الجهاز الإداري بسبب شواغر العمالة الذكورية، إذ أدى التجنيد الإجباري الشامل والتعبئة العسكرية المستمرة خلال الحرب العراقية الإيرانية في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ إلى سحب مئات الآلاف من الرجال من القطاعات المدنية وزجهم في جبهات القتال. وهنا سارعت الدولة لتعويض هذه الشواغر الخطيرة بتشجيع النساء على العمل وتسهيل التوظيف الحكومي لهن، فأدارت النساء قطاعات كاملة مثل الخدمة المدنية والتعليم والخدمات الصحية والمصارف وحتى الإدارة التخطيطية. وهنا تحولت المرأة من مشارك ثانوي إلى ركيزة أساسية في إدارة أجهزة الدولة الخدمية والإدارية، ونشطت في قطاعات غير تقليدية كالمهن الهندسية والمختبرية والمصانع الحكومية. فضلا عن ذلك وبسبب زج الرجال في جبهات الحرب بعيدا عن عوائلهم فرضت الحرب على المرأة دور المُعيل الفعلي والوحيد للأسر التي غاب أربابها، أو وقعوا في الأسر، أو سقطوا ضحايا للنزاعات. وقد أدى ذلك إلى زوال النموذج التقليدي للرجل المعيل، وحل محله نمط الأسر التي تقودها النساء اقتصادياً وإداريا.
ثانيا: أيام الحصار الاقتصادي السوداء، إذ شكلت العقوبات الاقتصادية الشاملة والحصار الاقتصادي في الأعوام من ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣ مرحلة التأثير الأكثر تدميرا للطبقة الوسطى وللبنية التمكينية للمرأة العراقية، إذ أدى ذلك إلى انكماش الوظيفة الرسمية وانهيار الأجور، فتراجعت القيمة الشرائية للرواتب الحكومية إلى مستويات متدنية جدا، مما جعل الوظيفة العامة غير مجدية اقتصاديا فاضطرت آلاف النساء المتعلمات والمعلمات والموظفات إلى ترك الخدمة المدنية لتوفير نفقات المواصلات أو للبحث عن بدائل هامشية تجني قوتا يوما بيوم. كذلك اضطُرت النساء للدخول المباشر في القطاع غير المنظم مثل خياطة المنازل والبيع المباشر للبضائع والأغذية في الأسواق الشعبية والعمل بالقطعة لحساب ورش صغيرة أو بيع المقتنيات الأسرية والشخصية بعد ان نفدت مدخراتهم بسبب المغامرة الخاسرة التي ارتكب جريمتها النظام البعثي، فتراجعت مستويات تعليم الفتيات بشكل حاد نتيجة ارتفاع تكاليف الدراسة والتسرب الإجباري لمساعدة الأسرة، مما أدى إلى حرمان جيل كامل من الفتيات من المؤهلات الأكاديمية التي تتيح لهن وظائف لائقة مستقبلا. وهنا تحولت مسؤولية المرأة من الإعالة إلى تدبير البقاء حيث كان عليها موازنة تأمين الغذاء الشحيح عبر نظام البطاقة التموينية والرعاية الصحية الأسرية في ظل انهيار القطاع الصحي، وتدبير الدخل اليومي لضمان بقاء الأسرة على قيد الحياة تحت طائلة الفقر والجوع.
ثالثا: تحولات ما بعد ٢٠٠٣ ومراحل عدم الاستقرار الأمني، إذ تلا ذلك إعصار الاحتلال الأمريكي الغاشم للعراق، فشهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ تداخل عوامل التغيير السياسي واقتصاد السوق الحر والعنف الطائفي وتصاعد النفوذ الديني والمحافظ، وهذا تسبب في انكماش مشاركة المرأة في سوق العمل. فبالرغم من زوال قيود النظام السابق والانفتاح الاقتصادي سجل العراق في هذه المرحلة إحدى أدنى نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة إقليميا حيث ذكرت الإحصاءات انها كانت أقل من ١٥٪. ويعود سبب هذا الانكماش إلى تراجع التعيين المركزي في أجهزة الدولة، والانتقال غير السلس نحو اقتصاد السوق غير المنظم الذي يفتقر إلى حماية حقوق العمالة النسوية والأمومة، إلى جانب استشراء المحسوبية والفساد في آليات التوظيف. وقد فرض التردي الأمني والعنف واستهداف النساء في الأعوام من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠٠٨، ثم قيام الإرهابيين من داعش والقاعدة والتنظيمات الطائفية المدعومة من أمريكا ودول الخليج في الأعوام من ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٧ تقييدا حادا على حرية الحركة والانتقال، مما أجبر العديد من النساء على ملازمة المنازل وترك العمل الميداني أو الوظائف في المناطق البعيدة عن السكن. وفضلا عن كل ما تقدم كان لمأساة النزوح والأرامل أثرا كبيرا، إذ خلفت الحروب العبثية المتعاقبة التي شنها النظام البائد، ومواجهة الإرهاب مئات الآلاف من الأرامل والنساء المعيلات في مخيمات النزوح أو المناطق المحررة. وقد

واجهت هؤلاء النساء أعباء اقتصادية وجسدية فائقة في ظل ضعف شبكات الحماية الاجتماعية والاعتماد على الإعانة الحكومية الضئيلة أو العمل غير المنظم المجهد. يعني كل ما تقدم أن هناك انقساما طبقيا وظيفيا في المهن الحديثة في العراق بين فئة محظوظة محدودة، تمثلت بظهور شريحة ضئيلة من النساء المتعلمات الشابات يعملن في قطاعات حديثة كشركات الاتصالات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والبنوك الأهلية والمبادرات الرقمية الحرة. قبالة غالبية كبرى ظلت تراهن حصريا على الوظائف الحكومية التقليدية كالتعليم والصحة باعتبار أنها ملاذ أمني واجتماعي، أو بقيت خارج القوى العاملة الرسمية تعاني من أعباء الرعاية المنزليّة غير المأجورة.

٤.كيف تغيّرت نظرة الأسر العراقية إلى عمل المرأة عبر الأجيال المختلفة؟ ومع هذه التحولات، ما التوقعات المتعلقة بدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع التي ظلّت مستمرة رغم تغير الظروف؟
ملاحظة تحريرية: لا يتضمن الملف المرسل جوابا مستقلا عن هذا السؤال. والإجابة الآتية صياغة تحريرية مستخلصة من الأفكار الواردة في الدراسة، وليست نصا حرفيا للأستاذ.
تغيرت نظرة الأسر العراقية إلى عمل المرأة بصورة تدريجية تبعا للتحولات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق. ففي المراحل السابقة، ارتبط عمل المرأة بصورة أساسية بالمسؤوليات المنزلية والإنتاج الزراعي والحرف الأسرية، وكانت الأعراف الاجتماعية تحدد إلى حد كبير طبيعة الأنشطة التي يمكن للمرأة ممارستها. ومع انتشار التعليم الرسمي في العهد الملكي، بدأت بعض الأسر تتقبل عمل المرأة في مجالات التعليم والطبابة، لما تتمتع به هذه المهن من مكانة اجتماعية وارتباطها بخدمة المجتمع. ثم أسهم التوسع في التعليم والتوظيف الحكومي خلال العقود اللاحقة في زيادة قبول عمل المرأة في الوظائف الإدارية والأكاديمية والصحية وغيرها من المهن، وأصبحت الوظيفة الحكومية بالنسبة إلى كثير من الأسر وسيلة للاستقرار الاقتصادي وتحسين المكانة الاجتماعية.
غير أن الحروب والحصار الاقتصادي فرضت تحولات لم تكن دائما نتيجة تغير المواقف الفكرية أو الاجتماعية، إذ دفعت الحاجة الاقتصادية كثيرا من النساء إلى العمل والإسهام في إعالة الأسرة، ولاسيما عند غياب المعيل أو انخفاض الدخل. وفي مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، تداخلت الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني مع تصاعد بعض الاتجاهات المحافظة، الأمر الذي أسهم في الحد من فرص العمل المتاحة للنساء في بعض البيئات. وعلى الرغم من هذه التحولات، ظلت توقعات اجتماعية عديدة مستمرة، وفي مقدمتها تحميل المرأة مسؤولية كبيرة عن رعاية الأطفال وإدارة شؤون المنزل والعناية بأفراد الأسرة. وبذلك وجدت نساء كثيرات أنفسهن أمام مسؤوليتين متزامنتين: العمل المأجور أو المساهمة في دخل الأسرة من جهة، والاستمرار في أداء معظم الأعمال المنزلية والرعائية من جهة أخرى. كما ظل التفاوت بين المناطق والفئات الاجتماعية مؤثرا في مدى تقبل عمل المرأة وطبيعة المهن التي يمكنها الالتحاق بها.

٥. برأيكم، ما أبرز سمات عمل المرأة في العراق اليوم التي تعود جذورها إلى هذه المراحل التاريخية؟ وكيف يمكن أن يساعد فهم هذا المسار التاريخي في اتخاذ قرارات أفضل بشأن فرص العمل المتاحة للنساء في المستقبل؟

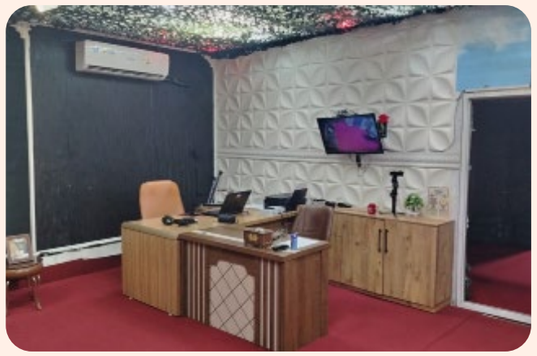
ملاحظة تحريرية: لا يتضمن الملف المرسل جوابا مستقلا عن هذا السؤال. والإجابة الآتية صياغة تحريرية مستخلصة من الأفكار الواردة في الدراسة، وليست نصا حرفيا للأستاذ.
تعود أبرز سمات عمل المرأة في العراق اليوم إلى تداخل المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد، وفي مقدمتها ارتباط فرص العمل بالتعليم والتوظيف الحكومي، واستمرار أهمية القطاعات الصحية والتربوية والإدارية في تشغيل النساء، إلى جانب حضور العمل غير المنظم والأنشطة المنزلية والزراعية التي لا تحظى دائما بالتقدير أو التوثيق الإحصائي الكافي. كما أن التفاوت بين المدن والأرياف، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، ما زال يؤثر في فرص حصول النساء على التعليم والتأهيل المهني والعمل المأجور. وقد أسهمت الحروب والأزمات الاقتصادية في توسيع مسؤوليات المرأة داخل الأسرة، لكنها أدت في الوقت نفسه إلى إضعاف الاستقرار الوظيفي وتراجع فرص بعض النساء في الحصول على عمل لائق.
ويساعد فهم هذا المسار التاريخي في إدراك أن معالجة واقع عمل المرأة لا تتحقق بمجرد زيادة فرص التوظيف، بل تتطلب النظر إلى الظروف التي تحدد قدرة النساء على الوصول إلى تلك الفرص والاستمرار فيها. ويشمل ذلك تحسين فرص التعليم والتدريب المهني، وتوسيع مجالات العمل الآمن، وتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للعاملات، والاهتمام بالنساء العاملات في الاقتصاد غير المنظم، وتوفير بيئة عمل تراعي مسؤوليات الأسرة. كما تقتضي المعالجة مراعاة الفروق بين المناطق والفئات الاجتماعية، حتى لا تقتصر الاستفادة من فرص العمل الحديثة على فئات محدودة من النساء. ومن شأن توثيق الأعمال المنزلية والزراعية والأسرية غير المأجورة والاعتراف بقيمتها الاقتصادية والاجتماعية أن يمنح صورة أكثر دقة عن إسهام المرأة في المجتمع العراقي، ويساعد في وضع سياسات أكثر إنصافا وفاعلية للمستقبل.



مركز الجنوب الثقافي الإسلامي

يُعدّ مركز الجنوب الثقافي الإسلامي في البصرة واحداً من الفضاءات الثقافية والفكرية التي أسهمت في تعزيز الحضور الثقافي الإسلامي في المشهد العراقي المعاصر، انطلاقاً من رؤية تقوم على أن الثقافة ليست ترفاً معرفياً، وإنما هي بناءٌ للوعي، وصناعةٌ للإنسان، وجسرٌ يصل بين المعرفة والقيم والمجتمع. وقد اختار المركز من مدينة البصرة، بما تختزنه من تاريخ حضاري وانفتاح إنساني وعمق اجتماعي، مجالاً حيوياً لعمله الثقافي والفكري، ساعياً إلى الإسهام في تشكيل وعي قادر على قراءة التحولات المعاصرة واستيعاب أسئلتها بلغة علمية وثقافية رصينة. ينطلق المركز في مشروعه من مقاربة تجمع بين الثقافة الإسلامية والمعرفة الأكاديمية والعمل المجتمعي، فلا يحصر نشاطه في نمط واحد من الفعاليات، بل يعمل على توسيع دائرة الفعل الثقافي لتشمل الندوات العلمية والفكرية، والحوارات، والملتقيات، والأنشطة الأدبية والفنية، والبرامج القرآنية، والمهرجانات الثقافية، فضلاً عن التواصل مع النخب الأكاديمية والعلمائية والأدبية والشبابية. وقد انعكس هذا التوجه في عدد من برامجه وفعالياته التي أقامها بالتعاون مع مؤسسات جامعية وثقافية في البصرة وخارجها.





ويولي المركز أهمية خاصة للعلاقة بين المؤسسة الثقافية والمؤسسة الأكاديمية، إيماناً بأن إنتاج المعرفة لا يكتمل إلا بالحوار بين التخصصات والمرجعيات الفكرية المختلفة. وقد شهدت تجربته تعاوناً مع جامعة البصرة وكلياتها في تنظيم ندوات وفعاليات علمية وثقافية، واستضافة باحثين وشخصيات فكرية، بما يعزز حضور الثقافة في البيئة الجامعية، ويفتح المجال أمام تبادل الخبرات والأفكار بين الأكاديميين والمثقفين والمهتمين بالشأن العام. كما يمثل الأدب والفن أحد المسارات المهمة في تجربة المركز؛ إذ ينظر إليهما بوصفهما وسيلتين فاعلتين للتعبير عن القيم الإنسانية والهوية الثقافية والذاكرة الجمعية. وفي هذا السياق، ارتبط اسم المركز بتنظيم ورعاية فعاليات شعرية وفنية وإنشادية، من بينها مهرجانات ذات امتداد عربي ودولي، الأمر الذي أتاح له بناء جسور ثقافية مع مشاركين من بلدان متعددة، وتحويل النشاط الثقافي من مناسبة محلية إلى مساحة للتواصل والحوار وتبادل التجارب. وقد شهد أحد مهرجاناته الشعرية مشاركة واسعة من شعراء من دول عربية وإسلامية وأجنبية، في دلالة على اتساع المجال الذي يتحرك فيه المشروع الثقافي للمركز. ولا ينفصل هذا النشاط عن البعد الإسلامي الذي يشكل أحد المرتكزات الأساسية لهوية المركز؛ إذ يحضر القرآن والسيرة والقيم الدينية في جانب من برامجه وندواته، مع اهتمام بالقضايا التي تتصل بحياة الإنسان والمجتمع، وبكيفية تحويل المعرفة الدينية إلى وعي أخلاقي وثقافي قادر على التعامل مع أسئلة العصر. وقد تعاون المركز في هذا المجال مع مؤسسات دينية وثقافية، ومنها دار القرآن الكريم التابعة للعتبة الحسينية المقدسة، في إقامة ندوات تناولت قضايا الزيارة الأربعينية ودورها في الفرد والمجتمع، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالثقافة القرآنية والمجتمعية. ويبرز في تجربة مركز الجنوب الثقافي الإسلامي كذلك اهتمامه بالشباب وتنمية الطاقات العلمية والثقافية والفنية، انطلاقاً من إدراك أن مستقبل المجتمع يتشكل من خلال قدرته على اكتشاف مواهب أجياله الجديدة، وتهيئة البيئات التي تسمح لها بالتعلم والتعبير والمشاركة. ومن هنا تتسع وظيفة المركز لتتجاوز إقامة الفعاليات إلى الإسهام في بناء فضاء ثقافي يحتضن الحوار، ويشجع المبادرة، ويصل المعرفة بالمجتمع.



ومن منظور أوسع، يمكن النظر إلى المركز بوصفه حلقة وصل بين الثقافة الإسلامية والفضاء الثقافي العراقي المعاصر؛ فهو يتحرك في منطقة تتقاطع فيها المؤسسة الدينية مع الجامعة، والأدب مع الفن، والبحث مع الحوار، والتراث مع أسئلة الحاضر. وهذه الطبيعة المركبة تمنحه إمكانية أداء دور يتجاوز حدود النشاط المناسباتي نحو الإسهام في بناء وعي ثقافي أكثر اتصالاً بقضايا الإنسان والمجتمع، وأكثر قدرة على استحضار الموروث في صياغة الحاضر واستشراف المستقبل.
إن أهمية مركز الجنوب الثقافي الإسلامي لا تكمن في كثرة برامجه فحسب، بل في قدرته على تحويل الثقافة إلى فعلٍ اجتماعي متحرك، وإيجاد مساحات للتلاقي بين أصحاب الاختصاصات والاهتمامات المختلفة. ومن البصرة، المدينة التي كانت ولا تزال إحدى بوابات العراق الحضارية والثقافية، يواصل المركز حضوره بوصفه مؤسسة تسعى إلى ترسيخ المعرفة، وتعزيز الحوار، ورعاية الإبداع، وإحياء القيم الثقافية والإسلامية، والمساهمة في صناعة جيل يرى في الثقافة وسيلةً لفهم الواقع، وفي المعرفة طريقاً لبناء الإنسان، وفي الحوار أساساً للتواصل الحضاري.
وبهذا المعنى، يمثل مركز الجنوب الثقافي الإسلامي تجربة ثقافية تنتمي إلى الجنوب العراقي في جغرافيتها، لكنها تتطلع في أفقها إلى فضاء أوسع؛ فضاء يجعل من البصرة نقطة انطلاق للتواصل الثقافي، ومن الإسلام منطلقاً للقيم والمعرفة، ومن الثقافة جسراً بين الإنسان وتراثه وواقعه ومستقبله.
طبعاً لم تتوقف نشاطات وفعاليات مركز الجنوب الثقافي الإسلامي عند ما ذكرناه أعلاه وإنما تعدت نشاطاته إلى المساحة الرياضية حيث يوجد فيه قسم الشباب والرياضة لتفجير الطاقات والقدرات الشبابية في المجال الرياضي حيث أقام عدة برامج رياضية على مستوى واسع كماً ونوعاً ولكل الفئات واقام بطولات رياضية محلية ودولية.
ولابد من التنويه إلى أن مركز الجنوب الثقافي الإسلامي كما كان مهتماً بالجانب الرجال فإنه لم يغفل عن الجانب النسوي ومن ضمن اقسامه القسم النسوي لديه برامج ونشاطات وفعاليات متعددة ضمن آلية معينة حيث أظهر الهوية الإسلامية والوطنية للمرأة العراقية بشكل عام والمرأة البصرية بشكل خاص
نسأل الله تبارك وتعالى أن يأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه الصلاح والإصلاح لأنفسنا وبلدنا وشعبنا إنه سميع مجيب الدعاء









الهوية الوطنية العراقية بين وعي المواطن وتحديات السياسة

حيدر حسين سويري

كاتب وشاعر عراقي، له حضور في المشهد الثقافي والإعلامي العراقي، ويهتم بالكتابة والتحليل في القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية والأدبية، مع اهتمام خاص بقراءة التحولات التي يشهدها المجتمع العراقي ومقاربتها من منظور نقدي وثقافي. وهو عضو في المركز العراقي للإعلام والحريات ورابطة المحللين السياسيين، وله نتاج متنوع من المقالات والقصص والقصائد المنشورة في عدد من المواقع الإلكترونية والصحف الورقية.

استقرار «نظرية القائد الأوحد» في الذهن والوعي السياسي العربي والعراقي هو نتاج لتشابك عوامل تاريخية، واجتماعية، ودينية، وسياسية تعمقت عبر قرون متطاولة، وتلخصها عدة مرجعيات أساسية:
١. البنية الاجتماعية الأبوية: امتداد سلطة الأسرة والقبيلة، مما يؤدي إلى ثقافة الطاعة والسلامة.
٢. الموروث السياسي والتاريخي: تاريخ الاستبداد والعقل الفقهي السياسي، والذي أدى إلى غياب التجربة المؤسسية الراسخة.
٣. أزمات الشرعية والبحث عن «المخلّص»: مر العراق بأزمات كبرى (الاستعمار، الصراع العربي الإسرائيلي، التخلف الاقتصادي، الخ)، وهي ظروف تاريخية تصنع بيئة خصبة لظهور ما يُسمى في السياسة بـ(الشرعية الكاريزمية)؛ حيث تميل الشعوب للالتفاف حول شخص واحد وترى فيه «المخلص» القادر على الحسم.
٤. الأدوات السلطوية والتنشئة التابعة: استخدمت الأنظمة المتعاقبة وسائل الإعلام والمناهج لربط منجزات الوطن بشخص الحاكم الأوحد، وحصر أدوار البطولات التاريخية في ذوات القادة. فتم تحويل المواطنين في الممارسة العملية من «شركاء في القرار» إلى «رعايا متلقين»، مما يُضعف رغبة المجتمع في المبادرة الفردية أو التفكير المؤسسي الجماعي.

تضافرت هذه العوامل وغيرها لتجعل العقل السياسي العراقي يميل تلقائياً إلى البحث عن البطل بدلاً من بناء النظام، ويعول على «فردية القائد» أكثر من قدرة «المؤسسة». هذه المقدمة ضرورية لفهم تفكيك حالة المجتمع العراقي، والتحولات التي شهدها بعد تجربته المريرة مع الدكتاتورية المقيتة إبان حكم (الحزب الواحد والقائد الأوحد)؛ ثمَّ إذا ما تخلص منهِ جاءته الديمقراطية المشوهة فأنتجت (المحاصصة) وأمور أخرى سنبينها في هذا المقال: تحوّلت نزعة المجتمع العراقي نحو الهوية الوطنية والمواطنة العادلة في السنوات الأخيرة إلى واقع مجتمعي ومطلبي راسخ يضغط بوضوح على النظام السياسي، لكنها لم تتغلّب بعدُ تشريعياً وإدارياً على طبيعة المؤسسات القائمة. يمكن تفكيك هذه المعادلة المعقدة بين حركة الشارع وهيكل الدولة من خلال المحاور التالية:
١. التحول الفكري والاجتماعي (تقدم الوعي الوطني) تجاوز الاصطفاف الطائفي: أظهرت تحولات الشارع العراقي نضجاً مجتمعياً يتجاوز الانقسامات المذهبية والقومية لصالح مطالب عابرة للمكونات، مركزة على «المواطنة، الخدمات، والسيادة». أولوية الكفاءة والخدمات: أصبحت المطالب الخدمية (كالكهرباء، الصحة، وفرص العمل) معياراً رئيسياً لتقييم أي حكومة، متقدمة على الخطابات الأيديولوجية أو الشعارات الطائفية. بروز العقد الاجتماعي الجديد: يميل الجيل الجديد نحو مفهوم «دولة المواطنة» التي تعامل الفرد كمواطن له حقوق وعليه واجبات، وليس كعضو في «مكون» محمي من زعمائه السياسيين.
٢. صلابة الهيكل السياسي والإداري (مقاومة المؤسسات المحاصصة المقننة: ما زالت المؤسسات الإدارية والسياسية تُدار وفق منطق المحاصصة (الطائفية والقومية المكوناتية)، مما يجعل توزيع المناصب والوظائف العامة خاضعاً للتوازنات الحزبية لا لمعايير الكفاءة. اقتصاد الريع والزبائنية: تعتمد هيكلية الدولة الإدارية على التوظيف الحكومي كوسيلة لشرعنة النفوذ السياسي وترسيخ الشبكات الزبائنية، وهو ما يعطل إمكانية بناء مؤسسات خدمية مستقلة وذات كفاءة عالية. الأطر القانونية والانتخابية: تتكيف المنظومة السياسية مع التحديات عبر تعديل قوانين الانتخابات وإعادة إنتاج أدواتها للحد من فرز نخب جديدة تعبر عن تطلعات المجتمع العابرة للمكونات.
٣. حصيلة المواجهة (الفجوة القائمة): أدى هذا التباين إلى ظهور فجوة بنيوية عميقة في المشهد العراقي: فجوة ثقة: بنية سياسية محاصصاتية (تعتمد المكونات والزبائنية) وعي مجتمعي متصاعد (يطالب بالمواطنة والخدمات) أزمة الثقة: تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات يعكس عزوفاً شعبياً عن المنظومة السياسية التي تُشعِر المواطن بعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الهوية الجامعة. إصلاحات مشروطة: أصبحت الحكومات المتعاقبة تدرك منطق الشارع، فتسعى لتقديم إصلاحات إدارية وخدمية

جزئية لتهدئة النزعة الوطنية، لكنها تظل محكومة بالسقف الذي تفرضه قواعد المحاصصة السياسية. تشهد الساحة العراقية تفوقاً في الوعي المجتمعي والنزعة الوطنية على خطاب السلطة، إلا أن هذا التفوق لم يترجم بعد إلى تغيير هيكلي في طبيعة المؤسسات السياسية والإدارية، والتي ما زالت تقاوم هذا التحول لحماية أطرها القائمة. إن ردم الفجوات التي تغذي الهويات الفرعية وإعادة الاعتبار للمواطنة الجامعة يتطلب الانتقال من المعالجات الموسمية إلى إصلاحات هيكلية ومؤسسية شاملة تُعيد ثقة المواطن بالدولة. تتمثل أبرز هذه السياسات والإصلاحات فيما يلي:
١. الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المتوازنة: وضع آليات قانونية وتخطيطية واضحة لضمان وصول التمويل والمشاريع الاستثمارية إلى المحافظات والمناطق المحرومة بناءً على الحاجة السكانية ومستوى الفقر، لا سيما في الأطراف والأرياف. مع إصلاح إدارة الثروات من خلال تفعيل وتطوير آليات نقل الصلاحيات والموارد المالية للمحافظات بما يضمن تنمية محلية حقيقية تقلل الشعور بالتهميش الإقليمي.
٢. إصلاح الخدمة العامة ونظام الوظيفة: إلغاء كافة أشكال المحاصصة الحزبية والفئوية في شغل الوظائف العامة، وحصر التعيينات في مؤسسات الدولة وخصوصاً الحساسة منها بمعايير النزاهة والكفاءة وحدها. مع خلق بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة للقطاع الخاص لتقليل اعتماد المواطنين المطلق على الوظيفة الحكومية، مما يضعف من هيمنة شبكات الزبائنية السياسية والولاءات الفرعية. (بات أمراً مستحيلاً) ٣. الإصلاح المؤسسي والقضائي وسيادة القانون: تعزيز الحصانة الكاملة للمؤسسة القضائية لضمان تطبيق القانون بعدالة ومساواة على الجميع بغض النظر عن النفوذ العشائري أو الحزبي أو الانتماء المذهبي والقومي. مع حصر السلاح بيد الدولة وتفكيك مظاهر التسلّح خارج إطار القانون، وفرض هيبة الدولة بما يضمن شعور جميع المواطنين بالأمان المتساوي، ويغني عن اللجوء إلى الحماية العشائرية أو الميليشياوية. (وهذا الآخر أيضاً بات أمراً مستحيلاً لأن الحكومة هشة وضعيفة بسبب سيطرة الاحزاب عليها)
٤. الإصلاح السياسي والتشريعي: تشديد الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية لمنع استغلال موارد الدولة ومقدراتها في التعبئة الفرعية أو الانتخابية. (وهذا الآخر أيضاً بات أمراً مستحيلاً) ٥. التعليم والثقافة والإعلام الوطني: مراجعة المناهج الدراسية لترسيخ قيم التفكير النقدي، والتاريخ المشترك، والتربية المدنية التي تُعلي من شأن حقوق وواجبات المواطن بمعزل عن هويته الفرعية. مع تشجيع الخطاب الإعلامي العابر للانقسامات، وتجريم ومنع الخطاب المحرض على الكراهية أو التمييز القومي أو المذهبي في وسائل الإعلام العامة والخاصة.
كوني أُعلق بـ(بات أمراً مستحيلاً)، إنما أعني أن الشعب بدأ ييأس من الإصلاح على يد هذه الأحزاب الشيطانية، لأنها استخدمت نظام التفاهة الذي بينه الفيلسوف الكندي (آلان دونو) في كتابه تحت نفس العنوان [١]، فاستخدموا التافهين وأبعدوا الكفاءات والوطنيين، ليستمروا بالخداع والمراوغة للبقاء في السلطة، وكذلك بافتعال الأزمات الداخلية وتشتيت فهم المواطن، فجعلوه يفقد الثقة في كل شيء. ولو كانوا يريدون إصلاحاً حقاً لوجدوه، ولكن أعمى الله أبصارهم وبصيرتهم وجعلهم في طغيانهم يعمهون... أتذكر في إحدى اللقاءات معي على إحدى القنوات العربية في نشرة الأخبار(بث مباشر) ومن حديث عن المجتمع العراقي قلت: أن الشعب هو الحلقة الأضعف في العملية السياسية وهو مغلوب على أمره، فالمظاهرات التي لا تدعمها جهة سياسية متنفذة لا تأتي أكلها أبداً. شيءٌ محزنٌ حقاً، حتى المظاهرات سيطرت عليها الأحزاب الفاسدة للإيقاع بالآخر أو للتقرب من الناس، بحجة تحقيق مطالبهم لكسب حقوقهم! وآخرها (مظاهرات النخب التربوية) فلولا تبني إحدى الجهات السياسية لها لم تحقق شيئاً... ومنها: مطالبة النخب الواعية بالحوكمة، لكن دون جدوى؛ في الآونة الأخيرة ثمة تحركات نحو هذا الأمر وهي خطوة جيدة لبداية جديدة نتمنى أن تكون كما نريد، لكن مع فقدان الثقة يبقى تطبيقها ونجاحها هو الفيصل: يعتبر التحول الرقمي وأتمتة الخدمات الحكومية من أكثر الأدوات العلمية والعملية فعالية في محاربة الفساد الإداري والمالي، والذهاب نحو «دولة المؤسسات». فإنما جوهر الفساد في الإدارات التقليدية يكمن في العنصر البشري والمساحة التقديرية الممنوحة للموظف؛ فعندما تلتقي المصلحة الشخصية بالبيروقراطية المعقدة، تنشأ فرص الرشوة، والمحسوبية. أتمتة الإجراءات تحول هذا التفاعل من علاقة شفهية بين «مواطن وموظف» إلى علاقة رقمية خوارزمية بين «مواطن ونظام». تساهم الحوكمة الرقمية في تحقيق هذا الهدف عبر المحاور الآتية:
١. تقليل الاحتكاك المباشر وإلغاء «الوساطة» (المحسوبية) فصل المراجع عن الموظف: عندما يقدم المواطن معاملته عبر منصة رقمية، يتم معالجة الطلب وفق خوارزميات محددة وشروط واضحة دون معرفة هوية الموظف أو خلفيته الطائفية أو العشائرية. إلغاء السلطة التقديرية للموظف: في المعاملات الورقية، قد يعطل الموظف المعاملة بحجة «نقص الأوراق» لابتزاز المراجع. النظام الرقمي إما أن يقبل الطلب لاستيفائه الشروط أو يرفضه مع تحديد السبب آلياً.
٢. الشفافية وقابلية التتبع
الأثر الرقمي: كل حركة أو موافقة أو تعديل على أي ملف حكومي تُسجل بختم زمني ورقم تعريفي للموظف المسجل في النظام. هذا يجعل الخوف من انكشاف الفساد مرتفعاً جداً لدى الموظفين. متابعة حالة المعاملة: يتيح النظام للمواطن معرفة المرحلة التي توقفت عندها معاملته بدقة، والوقت المستغرق في كل مرحلة، مما يمنع المماطلة ويتيح للجهات الرقابية

محاسبة المقصرين. ٣. تقليل الفساد المالي وحجب الرشاوى: تحويل المدفوعات الحكومية إلى شبكات الدفع الإلكتروني يمنع التعامل النقدي المباشر مع الموظفين، وهو المكان الذي تنشأ فيه أغلب الرشاوى الصغرى. مع ربط الأنظمة الماليّة والجمركية رقمياً يقلل من التلاعب بالفواتير والتثمين العشوائي للبضائع. ٤. عندما تتحول القوانين واللوائح إلى كود برمجي، تصبح المؤسسة هي الحاكمة بغض النظر عن تغير الوزراء أو المسؤولين. حيث توفر الأتمتة قواعد بيانات دقيقة وموحدة تساعد متخذي القرار في رسم السياسات وتوزيع الموارد على أساس الاستحقاق والاحتياج. تحديات تطبيق الحوكمة الرقمية في العراق: رغم هذه المزايا، فإن التحول الرقمي يواجه تحديات، منها: مقاومة مراكز النفوذ التي تستفيد من البيروقراطية التقليدية غالباً ما تعرقل مشاريع الأتمتة. كما قد ينتقل الفساد من صغار الموظفين إلى صفقات بناء المنظومات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات نفسها. مع غياب قوانين حماية البيانات الشاملة، أو ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما قد يعيق وصول بعض الفئات للخدمات. بقي شيء... تبرز الهوية الوطنية العراقية كعنصر جامع يتجاوز الانتماءات الفرعية في مجالات محددة يعبر فيها العراقيون عن تضامنهم وشعورهم بالانتماء المشترك. ١. الأزمات القومية والتهديدات والحروب حيث تجلى ذلك أثناء الحرب ضد تنظيم «داعش» (٢٠١٤–٢٠١٧)، كما ظهر التضامن الوطني بوضوح خلال الأزمات الصحية (مثل جائحة كورونا) وفي حالات الفيضانات أو الكوارث الطبيعية، حيث نشطت حملات الإغاثة والتكافل العابر للمناطق والمكونات. ٢. عندما تتعلق المطالب بآفات تمس جميع المواطنين مثل مكافحة الفساد، وتوفير الخدمات العامة (الكهرباء، الماء، الصحة)، والفرص الاقتصادية، تتشكل هوية عابرة للمكونات. ٣. تُعد الرياضة، وخاصة كرة القدم، إحدى أقوى أدوات التوحيد في المجتمع العراقي. ٤. الرموز الفنية والأدبية تُشكل إرثاً يلتف حوله العراقيون بغض النظر عن خلفياتهم. ٥. يُلاحظ غالباً بين العراقيين المقيمين في دول المغترب ميل أكبر للتكتل تحت مظلة الهوية العراقية الجامعة، حيث تتلاشى الفوارق المحلية لصالح الانتماء الوطني المشترك.



الأربعين خارج زمنها: من رأس المال الطقوسي إلى أخلاق المجتمع

حيدر عبد الرحمن الربيعي

أديبٌ وشاعرٌ وناقدٌ وصحفيٌّ عراقيّ، وعضو الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق ونقابة الصحفيين العراقيين. صدرت له ثلاث مجموعات شعرية، هي «قوافي الأيام» و«مراثٍ» و«على عتبة النور»، إلى جانب رواية «الثالثة فجراً». مقدّم برنامج «أدب على سُلّم الروح» الذي يجمع بين الأدب والفلسفة والتأمل الروحي ضمن مشروع ثقافي يهدف إلى بناء الإنسان فكريًا وروحيًا.

حين تنتهي زيارة الأربعين، تنفضّ الطرق شيئًا فشيئًا، وتُطوى الخيام، ويعود الزائر إلى مدينته، والخادم إلى يومه المعتاد، لكن سؤالًا ينبغي ألّا يُطوى مع انتهاء الموسم: ماذا بقي من الأربعين فينا بعد أن غادرنا طريق كربلاء؟ هذا السؤال، في تقديري، لا يتعلق بالشعيرة وحدها، بل بالعلاقة بين الشعيرة والأثر، وبين الإيمان والسلوك، وبين لحظة البذل الاستثنائية وإمكان تحويلها إلى خُلق مستمر في حياة الإنسان والمجتمع. ومن هنا تنطلق رؤيتي المركزية: إن العراق لا يعاني نقصًا في طاقة التكافل والبذل بقدر ما يعاني نقصًا في الآليات التي تنقل هذه الطاقة من زمن المناسبة إلى أخلاق المجتمع وممارساته اليومية. فالأربعين تثبت كل عام أننا نستطيع أن نخدم، ونتعاون، ونعطي، ونثق بالآخر، ونبذل الوقت والمال والجهد لإنسان قد لا نعرف اسمه ولا مدينته. والتحدي الحقيقي ليس في إنتاج هذه الروح من جديد، فهي موجودة، بل في مدّ عمرها إلى ما بعد الموسم. على مستوى الوقائع، نحن أمام ظاهرة اجتماعية وتنظيمية استثنائية. فقد أعلنت العتبة العباسية المقدسة أن عدد المشاركين في زيارة الأربعين لعام ١٤٤٨هـ، ٢٠٢٦م، بلغ ١٩,٩٩٩,٨٧٠ زائرًا وفق منظومة العد الإلكتروني على الطرق المؤدية إلى كربلاء. وهذا الرقم لا يعني كثافة بشرية هائلة فحسب، بل يعني أيضا حاجة إلى الإطعام والماء والنقل

والإيواء والإسعاف والتنظيم، يقوم بجانب كبير منها مجتمع المتطوعين والمواكب والمؤسسات والأسر. ولكي ندرك حجم القدرة الخدمية في نموذج واحد فقط، أعلنت مدينة سيد الأوصياء للزائرين التابعة للعتبة الحسينية المقدسة في آب ٢٠٢٦ أنها استقبلت، خلال عشرة أيام، أكثر من مليون زائر، وقدمت أكثر من ٢٣٠ ألف وجبة، فضلًا عن خدمات علاجية وصحية لأكثر من ١٣٠ ألف شخص بالتنسيق مع دائرة صحة بغداد، الرصافة، إلى جانب برامج ثقافية وتنموية استفاد منها أكثر من ٤٠٠ ألف زائر. هذه وقائع. أما دلالتها الاجتماعية فتحتاج إلى قراءة أعمق. حين يفتح صاحب الموكب بابه للغريب، وحين يقدّم إنسان طعامه لمن لم يلتق به من قبل، وحين يترك الطبيب جزءًا من وقته ليعالج زائرًا بلا مقابل، فإن ما يجري لا يمكن اختزاله في تقديم خدمة مادية. هناك ثقة تتكوّن، وشعور بالمسؤولية تجاه الآخر، وقدرة على العمل الجماعي، وهذه كلها تدخل في ما يسميه علم الاجتماع (رأس المال الاجتماعي). وقد وجدت الباحثة Eleanor A. Power في دراسة منشورة عام ٢٠١٨ في Proceedings of the Royal Society B، بعد تحليل شبكات الدعم الاجتماعي والمشاركة في الطقوس الجمعية في مجتمع محلي بجنوب الهند، أن الأشخاص الذين يشاركون معًا في الطقوس الدينية كانت بينهم احتمالات أعلى لوجود علاقات دعم، وأن شبكات المشاركين كانت أكثر كثافة. ولا يجوز بالطبع نقل نتائج مجتمع مختلف بصورة آلية إلى التجربة العراقية، لكنها تقدم دليلًا تجريبيًا مهمًا على أن الطقس الجمعي قادر، في ظروف معينة، على إنتاج روابط تتجاوز اللحظة الطقوسية نفسها. وفي السياق العراقي، تناولت الأستاذة أمل سهيل عبد الحسيني في بحثها المحكّم «الأبعاد الاجتماعية لزيارة الأربعين، العمل التطوعي أنموذجًا»، المنشور في مجلة آداب الكوفة عام ٢٠٢١، العمل التطوعي في الزيارة من خلال مفاهيم التعاون وخدمة الآخرين والإيثار، وهي المفاهيم نفسها التي تكشف أن الزيارة ليست حركة أجساد نحو مكان مقدس فقط، بل مساحة لإنتاج سلوك اجتماعي قائم على العطاء. لكن السؤال الأصعب يبدأ هنا: لماذا تنحسر هذه الطاقة بعد انتهاء المناسبة؟ في تحليلي، لا يعود ذلك إلى أن الإنسان الذي بذل في الأربعين فقد استعداده إلى الخير، بل لأن الخير يجد خلال الزيارة طريقًا واضحًا يسير فيه. هناك موكب، وهدف، وحاجة، وتنظيم، ودافع روحي، وشبكة من المتطوعين. أما بعد انتهاء الموسم، فتتفرق هذه العناصر، ولا توجد دائمًا قناة مستمرة تجمع الطبيب بالفقير، والمتبرع بالمحتاج، والمتطوع بالمنكوب، وصاحب الخبرة بالمشروع الاجتماعي الذي يحتاج إليه. وهنا، في رؤيتي، ينبغي ألا نسأل كيف نغيّر الأربعين من شعيرة دينية إلى عمل مدني، لأن هذا يفصل ما لا ينبغي فصله، بل نسأل: كيف نجعل

ما تعلمناه في الأربعين يستمر بعد الأربعين؟ إن رسالة سيدنا الإمام الحسين عليه السلام، كما أفهمها، لا يمكن أن تكون رسالة إنسانية ثم نحاصر أثرها في أيام معلومة. فالكرامة والرحمة والعدل والتضحية ونصرة الإنسان ليست قيمًا موسمية. وإذا كنا قد تعلمنا على طريقه أن نبذل ماءً للعطشان، فلماذا لا تترجم هذه الروح إلى إيصال الماء إلى قرية تعاني الشح؟ وإذا استطعنا أن نقيم مفرزة طبية للزائر، فلماذا لا تتحول الخبرة نفسها إلى وحدة صحية متنقلة تمر على الأحياء والقرى المحتاجة؟ وإذا أنفقنا لإطعام الآلاف حبًا بسيدنا الإمام الحسين عليه السلام، فما الذي يمنع أن يمتد شيء من هذا الإنفاق إلى صندوق يحفظ كرامة أسرة فقيرة أو يمنح شابًا مشروعًا صغيرًا يستطيع أن يعيش منه؟ وهذا المعنى يجد جذره العميق في أخلاق أهل بيت حضرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فقد روى الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «اصنع المعروف إلى من هو أهله وإلى من ليس من أهله، فإن لم يكن هو من أهله فكن أنت من أهله». وترد الرواية في الكافي، ج٤، في باب فضل المعروف. وهذا، بالنسبة إليّ، ليس قولًا في الصدقة فقط، بل فلسفة كاملة في أخلاق الخير. نحن لا نبذل لأن الآخر سيكافئنا، ولا لأننا تحققنا أولًا من انتمائه وهويته وموقفه منا. إن كان أهلًا للخير كان بها، وإن لم يكن، فصاحب البذل ينبغي أن يبقى هو أهلًا للخير. ومن هنا يمكن أن يصبح البعد الحسيني بعدًا وطنيًا وإنسانيًا من داخل هويته الدينية نفسها، لا عبر التخلي عنها. فالوحدة الصحية التي تنشأ من هذه الروح تعالج الإنسان لأنه مريض، والإغاثة تصل إلى المنكوب لأنه منكوب، وصندوق التكافل يعين المحتاج لأنه محتاج. وحين يرى الآخر هذه الأخلاق فينا سيبدأ بالسؤال عن المصدر الذي أنتجها، وعن النور الذي علّم الإنسان أن يصنع المعروف حتى مع من لا ينتظر منه مقابلًا. وهنا يصبح التخلق دعوة أبلغ من الكلام. لكن هذه القراءة ينبغي ألا تتحول إلى تمجيد غير نقدي. فحتى العطاء يحتاج إلى الوعي والتنظيم. وقد كشفت دراسة ميدانية أعدها Hana Kadum وزملاؤها عن أربعينية ٢٠٢٣، ونشرت في Waste Management & Research، عن تقديرات تقارب ٧,٩٠٠ طن من نفايات الطعام و٤,٠٠٠ طن من النفايات البلاستيكية خلال فترة الدراسة. وقد اعتمد الباحثون تدقيقًا ميدانيًا للنفايات ومقابلات مع أصحاب مواكب وزائرين وقيادات دينية وسلطات محلية. لا أرى في هذه الأرقام انتقاصًا من كرم الخدمة، بل دعوة إلى الارتقاء به. فحفظ النعمة خُلق، وحفظ الماء خُلق، وحماية البيئة خُلق، والتنظيم الذي يمنع الهدر لا ينقص من سخاء العطاء، بل يجعله أكثر حكمة. وتتضح أهمية هذه الرؤية أكثر إذا نظرنا إلى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. فقد حذرت الأمم المتحدة في العراق، في مذكرة صدرت في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٦، من أزمة مائية غير مسبوقة، وأشارت إلى أن ثمانية

ملايين شخص قد يواجهون مخاطر مهددة للحياة مرتبطة بالمياه إذا لم تتخذ إجراءات جادة ومنسقة، مع وصول الاحتياطيات المائية، قبل موجة الأمطار الأخيرة، إلى أدنى مستوياتها منذ ثمانين عامًا تقريبًا. وخلال الأعوام الثلاثة إلى الخمسة المقبلة يمكن أن نسلك أحد طريقين. إما أن تبقى طاقة الأربعين عظيمة في أيامها ثم تبدأ من الصفر كل عام، وإما أن تتحول خبرتها المتراكمة تدريجيًا إلى شبكات اجتماعية تعرف كيف تستجيب للفقر والمرض والكوارث وشح المياه والأزمات المفاجئة. ولا يعني ذلك إحلال المجتمع محل الدولة، بل بناء شراكة يكون فيها المجتمع سندًا منظمًا، وتبقى الدولة مسؤولة عن وظائفها الأساسية. ولهذا أقترح عمليًا، أولًا، تأسيس شبكة للخدمة الحسينية المجتمعية، اختيارية وغير حزبية، تضم المواكب والأطباء والمهندسين وأصحاب المهن والمتطوعين، وتعمل طوال العام في الإغاثة، والتبرع بالدم، والوحدات الصحية المتنقلة، والاستجابة للكوارث وموجات الحر وشح المياه، بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية المختصة. وأقترح، ثانيًا، أن نتبنى مفهوم (الموكب طوال العام)، لا بمعنى بقاء الخيمة مفتوحة، بل بقاء رسالتها مفتوحة. يختار كل موكب بحسب قدرته مشروعًا واحدًا مستمرًا، رعاية أسر، أو دواء للمرضى، أو دعم مدرسة، أو توفير ماء، أو نشاطًا بيئيًا، أو إغاثة عند الحاجة. وبذلك لا تُطوى الخدمة حين تُطوى الرايات. أما المقترح الثالث، فهو إنشاء صندوق شفاف للتكافل والتمكين، يخصص جانبًا للإغاثة المباشرة ودعم الفقراء، وجانبًا آخر لتمويل مشاريع صغيرة للأسر والشباب القادرين على العمل. فالإنسان قد يحتاج اليوم إلى الطعام، لكنه يحتاج غدًا إلى باب رزق يحفظ كرامته ويجعله قادرًا على إعالة نفسه وغيره. إن أجمل ما يمكن أن نفعله بالأربعين ليس أن نجعل السنة كلها موسمًا للزيارة، بل أن نجعل شيئًا من أخلاق الزيارة حاضرًا في السنة كلها. فالمعيار الأعمق ليس فقط كم خطوة مشينا إلى سيدنا الإمام الحسين عليه السلام، بل كم خطوة مشى سيدنا الإمام الحسين عليه السلام في أخلاقنا بعد عودتنا. وليس السؤال كم إنسانًا أطعمنا في الطريق، بل كم جائعًا بقي حاضرًا في ضميرنا بعد انتهاء الطريق. وحين يصبح الفقير زائرًا دائمًا في وعينا، والمريض أمانة، والمنكوب مسؤولية، والعاطل عن العمل إنسانًا يمكن أن نعينه على النهوض، وحين يصل المعروف منا إلى من يشبهنا وإلى من يختلف معنا، نكون قد نقلنا الأربعين من رأس مال طقوسي عظيم إلى أخلاق مجتمع.
وعندها لا نحتاج أن نكثر الحديث عن النور، لأن الناس سيرون شيئًا من ذلك النور في أخلاقنا.



سلطة «الخوارزمية» وعصا التنسيق: من يصوغ العقل الجمعي العراقي اليوم؟

أسعد عبدالله عبدعلي

كاتب وصحفي ومحلل سياسي عراقي، له حضور في المشهد الثقافي والإعلامي من خلال كتاباته في القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والأدبية. يتولى إدارة مؤسسة «نقطة للثقافة والإعلام»، وله نتاج في المقالة والتحليل السياسي والنقد الثقافي والقصة القصيرة، إلى جانب مؤلفات أدبية منها «الطريق إلى باب المعظم» و«الساعة التاسعة مساء». نُشرت كتاباته في عدد من الصحف والمواقع العراقية والعربية، وتناولت قضايا السياسة الداخلية العراقية والانتخابات والفساد والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن القضايا الإقليمية والتحولات التي تشهدها المنطقة.

لم يكن العقل الجمعي العراقي عبر تاريخه الحديث نسيجاً يُحاك بمعزل عن سطوة الشعار، ولا بمنأى عن هيمنة المنبر؛ من خطب الجمعة في الكوفة وبغداد، إلى البيان «رقم واحد» إبان العهد الجمهوري، وصولاً إلى «البوستر» الحزبي والجريدة المؤدلجة. غير أن ما يشهده العراق اليوم في مضمار تشكيل الرأي العام ليس مجرد انتقال بسيط من وسيلة اتصالية تقليدية إلى أخرى أحدث، بل هو تحول بنيوي في ماهية السلطة الاتصالية ذاتها؛ إنه تحولٌ قد أزاح الشارع والمجلس والجريدة لحساب شاشة زجاجية صغيرة، تسيرها «خوارزميات» لا ترى في العراق سوى بيانات تفاعلية، وتصنع مساراته النفسية جُيوشٌ مأجورة تُديرها غرفٌ مظلمة. الحقيقة أن هذه التحولات الرقمية ليست وليدة الصدفة الاتصالية، بل هي جزء من استراتيجية خبيثة تُدار بغطاء تقني وتوجيه سياسي؛ حيث تقف الولايات المتحدة وسفارتها في بغداد، بالتعاون مع دويلات الخليج، خلف دعم وتمويل هذه المنظومات الشبكية واستغلال الخوارزميات لتوجيه الرأي العام العراقي واستهداف هويته وتماسكه. إن القوة الحقيقية في صياغة الأجندة العامة العراقية لم تعد ترتبط بمن يملك الرسالة والفكين الفصيحين (الدولة والمفكرون)، بل انتقلت إلى من يملك آلية التوزيع والتنسيق الرقمي (الشبكات والمنصات والخوارزميات)؛ مما أدّى إلى توظيف القوانين وتطويع التأثير الاجتماعي، ليصبح الرأي العام منتَجاً مبرمجاً يُهدد السلم الأهلي والديمقراطية الناشئة عبر أدوات النفوذ الخارجي المشبوهة. العقل العراقي بين نفوذ الفكرة وسطوة الشبكة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، كانت النخب الثقافية والسياسية هي من يضطلع بتوجيه الشارع؛ حيث يتنافس في ذلك الخطيب الديني، والشاعر السياسي، والمثقف الوطني... لكن المشهد الراهن يفرض علينا التمييز الدقيق بين (صانع الرسالة) و(صانع الرؤية الإبصارية)، إذ يمتلك العديد من السياسيين والمفكرين والنخب القدرة على صياغة الخطاب، غير أنهم أضحوا مجردين من القدرة على إيصاله للجمهور العريض ما لم يمر عبر مضيق الخوارزميات ورعاة المحتوى. ويكشف التحليل الرقمي أن الفاعل الحقيقي في العراق اليوم يتوزع على أقطاب متصارعة؛ تبدأ بالدولة المتمثلة بالمؤسسات الرسمية والتي تتسم بالبطء والرتابة ولغة البيانات الجافة مما يجعلها أضعف الحلقات في معركة التأثير، وتلتقي بالأحزاب والكيانات السياسية التي تعتمد على الشاشات الفضائية والجيوش الإلكترونية والمحتوى المنسق للحفاظ على قواعدها وتوجيه خصومها، وصولاً إلى المؤثرين من صناع المحتوى الرقمي الحاثين على التفاعل والمتراوحين بين المستقلين وأصحاب الأجندات المدفوعة. إن هذا المشهد ليس مجرد تنافس إعلامي محلي، بل هو ميدان لمواجهة أدوات الحرب الناعمة التي تقودها الإدارة الأمريكية وسفارتها في بغداد بالتعاون مع دويلات الخليج. حيث تضطلع هذه الأطراف من خلال التنسيق والتمويل والدعم الفني لمنظومات إعلامية وجيوش إلكترونية، بغية التحكم بمضيق الخوارزميات وتوجيه الفاعلين الرقميين، مما يضمن هيمنتها على الرؤية الإبصارية للجمهور واستهداف الوعي الجمعي والبيئة المجتمعية والمقاومة. لتنتهي بالخوارزميات والشركات العابرة للحدود بوصفها المحرك الصامت الذي يقرر عبر المعادلات الرياضية الرقمية ما يُرفع وما يُدفن من قضايا. المؤثر الرقمي... بين استقلالية الفرد وشباك النفوذ بزغ المؤثر الرقمي العراقي في بدايته كصوت فردي عفوي ينبثق من الشارع ويعبر عن تطلعاته بلسان بسيط. غير أن هذه الاستقلالية لم تدم طويلاً؛ إذ سارعت القوى السياسية والاقتصادية إلى استيعاب خطورة هذه الوسائط، في تحول تدريجي حول الكثير منهم إلى أدوات ممولة بالمال السياسي تعمل ضمن شبكات نفوذ معقدة. وفي هذا السياق، غدا المؤثر حلقة تنفيذية تُسخرها

المنظومة السياسية لتوجيه التدفق الإخباري إبان الأزمات، وتشتيت الرأي العام عن قضايا الفساد عبر افتعال معارك جانبية وروايات بديلة. وهذا النمط تجلى فيما وثقه تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» (Freedom House) لعام ٢٠٢٣، والذي كشف عن تفشي الحسابات الموجهة وعمليات التأثير مدفوعة الأجر لهندسة النقاش السياسي وإرباك الشارع العراقي [١]. وبذلك، يُسلب المؤثر استقلاليته؛ ليرتدي ظاهرياً قناع ابن الشارع، بينما تُحرّك بوصلته غرفة عمليات رقمية، مما يجعل التمييز بين الرأي الشخصي الأصيل و«البروباغندا المبطنة» أمراً بالغ الصعوبة على المواطن البسيط. دكتاتورية الخوارزمية وتزييف الحجم الحقيقي تعتمد خوارزميات المنصات الرقمية (مثل Facebook وX وTikTok) على معادلة صريحة: «التفاعل يُغذي الانتشار»؛ وهي معادلة تُستغل محلياً لإثارة الغضب والتحريض الطائفي بدلاً من التحليل العقلاني. غير أن هذه الآلية ليست مجرد خيار تقني حيادي، بل هي أداة مركزية في حرب إعلامية ونفسية مُمنهجة تُديرها القوى الاستكبارية، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية وسفارتها في بغداد بالتعاون مع دويلات الخليج. فمن خلال التحكم بآليات هذه المنصات ودعم الجيوش الإلكترونية وشبكات الحسابات الوهمية (Bot Farms)، تُضخم هذه الأطراف القضايا الهامشية والمشاكل الفتنوية لتمنحها انتشاراً يفوق حجمها الحقيقي أضعافاً مضاعفة. فعندما تقوم تلك المزارع الرقمية برفع وسم معين أو ضخ نص موحد آلاف المرات في لحظات، تقرأ الخوارزمية هذا التوجيه كحدث عاجل، فتقوم بتصديره إلى واجهة المشهد (Trending) لصناعة واقع مادي وهمي يتناسب مع أجندات الهيمنة وتفكيك نسيج المجتمع. وما أكدته تقارير المنظمات الاتصالية حول النشر المنسق غير الأصيل (Coordinated Inauthentic Behavior) [٢] يُعبر في جوهره عن استراتيجية الحرب الناعمة الموجهة ضد العراق ومقاومته؛ حيث يُصنع إجماع وهمي لإرباك الشارع، ويُمارس إرهاب فكري وضغط رقمي مُبرمج ضد القوى الوطنية وصناع القرار لتزييف إرادتهم وحرف بوصلة الرأي العام عن معركة السيادة والاستقلال الحقيقي. مطرقة التشريع وسندان الحرية (إشكالية الجرائم الإلكترونية) يضعنا هذا التردي الرقمي أمام إشكالية تشريعية حادة؛ حيث تبدو السلطات العراقية واقعةً في معضلة معقدة بين حماية المجتمع من الابتزاز والتزييف وخطابات الكراهية، وبين صون حرية التعبير والتظاهر... غير أن الواقع يؤكد أن هذا الحد الفاصل بات ضبابياً ومسيساً؛ إذ غالباً ما تُصاغ مشاريع القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وحرية التعبير بعبارات فضفاضة ومطاطة مثل المساس بالآداب أو تكدير الصفو العام، لتتحول الممارسات التشريعية وفق ما تشير إليه تقارير المنظمات الحقوقية كمنظمة العفو الدولية [٣]، إلى أدوات تُستغل لملاحقة الناقدين واستهداف مساحات النقد تحت ذرائع تنظيم الفضاء الرقمي ومكافحة المحتوى الهابط. إن هذا المأزق التشريعي والدوافع المحيطة به لا يمكن فصلهما عن أدوات الحرب الناعمة وسعي دوائر النفوذ الغربي، لإبقاء الدولة العراقية في حالة عجز ومراوحة دائمين. إن التلويح المستمر بملف حماية «الحريات» من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الممولة غربياً لا يُراد منه حريّة التعبير الأصيلة بقدر ما يُراد منه توفير غطاء حماية أمني وسياسي للمنظومات الرقمية المشبوهة، والجيوش الإلكترونية، وصنّاع الفتنة الناعمة التي تستهدف الوعي الجمعي وتماسك البيئة المجتمعية والمقاومة. وفي المقابل، تُستغل الثغرات القانونية والعبارات المطاطة من قبل المتنفذين لتشتيت الجهد الوطني بدلاً من بناء تشريع سيادي صلب يُميّز بوضوح بين الحرية المكفولة لبناء الوطن وبين الاختراق الرقمي الموجه لخلق الفوضى وهدم مؤسسات الدولة. التداعيات والآثار المحتملة خلال (٣ – ٥) سنوات القادمة إن استمرار هذا المشهد الاتصالي العراقي المشرع على غارب العشوائية والهيمنة الرقمية الموجهة، بلا تنظيم سيادي رشيد ولا وعي مجتمعي حصين، ليس مجرد خلل في إدارة الفضاء الرقمي، بل هو انزلاق محتوم نحو سيناريوهات داكنة تهدد كيان الدولة والوجود الجمعي للأمة في السنوات القليلة القادمة. إن أولى بذور هذا الانهيار تتمثل في تفتيت السلم الأهلي عبر التوظيف الخبيث لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق؛ إذ سنكون أمام استحقاقات سياسية وانتخابية وأزمات مفصلية تُدار بواقع موازٍ ومصنوع بحرفيةٍ عالية. إن فيديو واحدًا مزيفًا أو تسجيلًا صوتيًا مفبركًا، يُضخ عبر الجيوش الرقمية المأجورة والغرف المظلمة في لحظة احتقان، كفيل بإشعال فتن طائفية وعشائرية تتشظى في أزقة الوطن خلال دقائق معدودات، وقبل أن تملك المؤسسات الرسمية القدرة على تفنيده أو كبح شرارته، ليتحول التقدم التقني إلى سلاح فتاك يمزق النسيج الاجتماعي من الداخل. ويرتبط بهذا التردي تدحرجٌ خطير نحو عزلة النخبة العقلانية وانكماش الخطاب الرصين؛ حيث يضطر المفكرون والأكاديميون والصحفيون الجادون إلى الانسحاب القسري من الفضاء العام الرقمي تحت وطأة الهجمات المنسقة، والتصفية المعنوية، وضجيج السباب والتسقيط الغوغائي. إن هذا الإقصاء الممنهج للعقل والوعي يخلي الساحة بالكامل لخطاب الابتذال والتطرف، لتسود السطحية وتصبح الغلبة لصناع الفتنة والترند المزيف على حساب صوت الحكمة والمصلحة الوطنية العليا. ختاماً: استرداد العقل السيادي: بين مقصلة الخوارزمية وحتمية الوعي المقاوم إن صراع الإرادات الذي يشهده العراق اليوم ليس مجرد تدافع إعلامي حول صناعة المحتوى، بل هو معركة وجودية استراتيجية تتجاوز شاشات الزجاج لتستهدف

العقل الجمعي والبيئة المجتمعية والمقاومة في جوهرها. لقد تحول المشهد الاتصالي من فضاء للتعاطي التلقائي إلى ساحة حرب ناعمة مُدارة بعناية، تقودها دوائر النفوذ الغربي وعلى رأسها السفارة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة، عبر تحالف خبيث يدمج بين المال السياسي، ودكتاتورية الخوارزميات، والجيوش الإلكترونية المأجورة. وبين سيناريوهات تفتيت السلم الأهلي عبر التزييف العميق، وتهميش النخب العقلانية، واختطاف التشريعات الوطنية لتأسيس هيمنة رقمية مبطنة، يقف العراق أمام مفترق طرق حاسم في تاريخه الحديث؛ فإما الاستسلام لصناعة الإجماع الوهمي والانقياد المبرمج لأجندات الهيمنة الخارجية، وإما الشروع في بناء استراتيجية مضادة تُعيد للرسالة الوطنية أصالتها وللوعي الجمعي حصانته السيادية. وإذا كانت المنصات العابرة للحدود تملك شفرات التوزيع وآليات التوجيه الرقمي، فهل تستطيع حسابات المعادلات الرياضية وأدوات البروباغندا المعولمة أن تكسر إرادة أمة تتغذى حقيقتها على موروث متجذر من الوعي والمقاومة، أم أن العقل العراقي قادرٌ على ابتكار مضيقه الخاص للتحرر من عصا التنسيق واستعادة بوصلته السيادية؟

المصادر والمراجع

[١] Freedom House (٢٠٢٣): Freedom on the Net Iraq Country Report ٢٠٢٣ (تقييم حرية الفضاء الرقمي وتأثير الجيوش الإلكترونية في العراق).

[٢] Access Now (٢٠٢٣): Disinformation and Coordinated Inaccurate Behavior in the MENA Region (تقارير السلوك المنسق غير الأصيل وتأثيره على الرأي العام).

[٣] Amnesty International (٢٠٢٣/٢٠٢٤): Human Rights in Iraq Freedom of Expression and Cybercrime Legislation (تقرير حالة حرية التعبير وإشكالية تشريعات الجرائم الإلكترونية).



الشهادة والعمل: إصلاح الفجوة بين التعليم وسوق العمل في العراق

عبدالرزاق فرحان البهادلي

كاتب وباحث في الشأن السياسي والاجتماعي النقدي والفلسفي، وصاحب مسيرة طويلة في مجال التعليم والعمل الثقافي والفكري. له حضور في المجالين السياسي والثقافي، ويهتم بالبحث والكتابة في القضايا الاجتماعية والفكرية، إلى جانب نشاطه في عدد من المنابر الإعلامية والثقافية. حاصل على عدد من الشهادات التقديرية، وشارك في مهرجان قادة النصر الخامس بقصائد شعرية فصحى، وكان من الفائزين والمكرمين، ويؤمن بدور الكلمة والمعرفة في بناء مجتمع واعٍ وعادل.

المقدمة:

يمثل التخرج من الجامعة أو المعهد نقطة انتقال أساسية في حياة الشاب العراقي؛ إذ يفترض أن ينتقل بعدها من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل والإنتاج والاستقلال. غير أن هذا الانتقال لا يجري دائمًا بصورة مباشرة ومنظمة. فقد يتخرج الطالب بشهادة جامعية أو معهدية، ثم ينتظر فترة طويلة قبل العثور على وظيفة، أو يعمل في مجال مختلف عن تخصصه، أو يشغل وظيفة لا تتطلب مستوى تأهيله. ومن هنا تبرز القضية الأساسية: مدى قدرة الجامعات والمعاهد التعليمية على إعداد خريج يمتلك المعرفة والمهارة اللازمتين للعمل، ومدى قدرة سوق العمل على توفير وظائف تستفيد من هذا التأهيل. فالمشكلة لا تتعلق بعدد الخريجين وحده، وإنما بما يحدث لهم بعد التخرج، ومدى نجاح التعليم في إعدادهم للحياة المهنية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن أكثر من ربع خريجي التعليم العالي في العراق كانوا، وفق البيانات التي استند

إليها البنك، إما عاطلين عن العمل أو خارج سوق العمل، كما أشار البنك إلى ضعف استعداد التعليم العالي لمواكبة الطلب المتغير على المهارات. [٢] وهذا يجعل العلاقة بين الشهادة والعمل قضية تتجاوز البحث عن وظيفة؛ فهي تتعلق بكفاءة التعليم، ونوعية المهارات، وطبيعة التخصصات، واحتياجات المؤسسات، وقدرة الاقتصاد على خلق فرص تستفيد من الكفاءات الجديدة. من التخرج إلى الوظيفة يمر الخريج بعد انتهاء الدراسة بمرحلة تختلف عن مرحلة التعليم. ففي الجامعة أو المعهد يقاس نجاح الطالب بتحصيله الدراسي ونجاحه في المقررات والامتحانات، بينما ينظر صاحب العمل إلى ما يستطيع المتقدم للوظيفة أن ينجزه فعليًا. وهنا قد تظهر الفجوة بين الدراسة والمهنة. فقد يمتلك الخريج معرفة نظرية جيدة، لكنه لا يعرف كيف يستخدمها في موقف عملي. وقد يكون تخصصه مطلوبًا، لكن عدد الوظائف المتاحة فيه محدود. وقد يجد وظيفة، لكنها لا ترتبط بما درسه. لذلك لا ينبغي أن ينتهي تقييم التعليم عند لحظة منح الشهادة، بل يجب أن يمتد إلى متابعة المسار المهني للخريج: متى حصل على أول وظيفة؟ وما طبيعة العمل الذي التحق به؟ وهل يعمل في تخصصه؟ وهل يستفيد عمله من المعرفة والمهارات التي اكتسبها خلال الدراسة؟ وتكشف الإجابة عن هذه الأسئلة مدى نجاح الانتقال من التعليم إلى العمل بصورة أدق من الاكتفاء بأعداد المقبولين والخريجين. عندما لا تكفي الشهادة الشهادة تثبت إكمال مرحلة تعليمية، لكنها لا تعني وحدها أن حاملها يمتلك جميع القدرات التي تتطلبها المهنة. فصاحب العمل يحتاج إلى المعرفة التخصصية، لكنه يحتاج أيضا إلى القدرة على التطبيق، واستخدام الأدوات والتقنيات، وحل المشكلات، والتعامل مع إجراءات العمل اليومية. وهنا تظهر فجوة المهارات؛ فقد يعرف الخريج المبادئ الأساسية لتخصصه، لكنه لم يحصل على التدريب الكافي الذي يمكنه من استخدامها في بيئة العمل. وتشير دراسة صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٤، وهي دراسة تحليلية لسوق العمل العراقي اعتمدت في جانب مهم منها على نتائج مسح القوى العاملة العراقي، إلى أن ٦٧ في المائة من العاملين كانوا يعانون نقصًا في المهارات المطلوبة لأعمالهم، وأن ١٧ في المائة فقط من الشركات التي شملها التحليل كانت توفر تدريبًا رسميًا للعاملين. [٣] وهذه الأرقام لا تعني أن كل خريج يفتقر إلى المهارات، وإنما تشير إلى وجود فجوة على مستوى سوق العمل. ولذلك فإن معالجة المشكلة تبدأ من نوعية التأهيل الذي يحصل عليه الطالب، وتستمر من خلال التدريب والممارسة بعد دخوله العمل. البطالة بعد التخرج تختلف البطالة عن بقية صور الفجوة بين التعليم والعمل. فالخريج العاطل هو من لا يعمل ويبحث عن فرصة عمل وفق التعريف الإحصائي للبطالة، بينما قد يكون خريج آخر عاملًا لكنه يعمل خارج تخصصه أو في وظيفة لا تتناسب مع مؤهله. ويكتسب هذا التمييز أهمية كبيرة عند تحليل واقع الخريجين في العراق، لأن وجود وظيفة للخريج لا يعني تلقائيًا نجاح انتقاله إلى الحياة المهنية، كما أن عدم وجود وظيفة لا يعني بالضرورة أن المشكلة في تخصصه أو في قدراته الشخصية. وقد وفر مسح القوى العاملة في العراق لعام ٢٠٢١ قاعدة وطنية مهمة لقياس العمالة والبطالة والمشاركة الاقتصادية وغيرها من مؤشرات سوق العمل. وقد نفذ المسح الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وشمل ١٦,٤٠٠ أسرة. [١] ولهذا ينبغي أن تعتمد السياسات المتعلقة بالخريجين على بيانات تميز بين البطالة، والعمل خارج التخصص، وعدم تناسب الوظيفة مع المؤهل، بدل التعامل مع جميع الحالات باعتبارها مشكلة واحدة. العمل خارج التخصص من النتائج المحتملة لضعف العلاقة بين التعليم وسوق العمل أن يجد الخريج نفسه يعمل في مجال بعيد عن تخصصه. ولا يعني العمل خارج التخصص بالضرورة وجود مشكلة؛ فقد يغير الإنسان مساره المهني باختياره، وقد يكتشف بعد التخرج أن مجالًا آخر يناسب قدراته بصورة أفضل، كما أن بعض المهن الحديثة تجمع بين أكثر من تخصص. لكن المشكلة تظهر عندما يكون الانتقال اضطراريًا بسبب عدم وجود فرص مناسبة للتخصص الذي درسه الخريج. ففي هذه الحالة قد يقضي الإنسان سنوات في دراسة مجال معين، ثم يضطر إلى البحث عن مصدر دخل في مجال لا يستخدم معظم ما تعلمه. ولهذا ينبغي التمييز بين الخريج الذي يعمل في تخصصه، والذي يعمل في مجال قريب منه، والذي يختار مجالًا مختلفًا، والذي يضطر إلى ترك مجال تخصصه بسبب غياب الفرص. فهذه حالات مختلفة في أسبابها وآثارها، ولا يصح جمعها في مؤشر واحد. عدم تناسب المؤهل مع الوظيفة هناك مشكلة أخرى تختلف عن العمل خارج التخصص، وهي أن يحصل الخريج على وظيفة لا تتطلب مستوى التأهيل الذي يمتلكه. فقد يكون الشخص حاصلًا على شهادة جامعية، لكنه يعمل في وظيفة كان يمكن شغلها بمستوى تعليمي أقل. وقد تكون الوظيفة قريبة من مجاله العام، لكنها لا تستخدم المعرفة والمهارات التي اكتسبها خلال سنوات الدراسة. وهذه الحالة مهمة لأنها تكشف أن وجود وظيفة لا يعني بالضرورة نجاح عملية الانتقال من التعليم إلى العمل. ولذلك لا يكفي أن نسأل: هل يعمل الخريج؟ بل يجب أن نسأل أيضا: ما طبيعة الوظيفة التي حصل عليها؟ وما مستوى التأهيل الذي تتطلبه؟ وما مقدار استفادتها من مؤهله؟

وبذلك يمكن التمييز بوضوح بين ثلاث حالات: الخريج الذي لا يجد عملًا، والخريج الذي يعمل خارج تخصصه، والخريج الذي يعمل في وظيفة لا تتناسب مع مستوى تأهيله. أين تبدأ مسؤولية الجامعات والمعاهد؟ تتحمل الجامعات والمعاهد مسؤولية أساسية في إعداد الخريج للحياة المهنية؛ لأنها المكان الذي يتلقى فيه الطالب المعرفة التي يفترض أن تتحول إلى قدرة على التطبيق. ولا يعني ذلك أن تتحول الجامعة إلى مؤسسة لتوفير الوظائف، وإنما أن تتأكد من أن برامجها التعليمية تمنح الطالب أساسًا علميًا ومهنيًا يمكن استخدامه بعد التخرج. ويتطلب ذلك مراجعة المناهج بصورة دورية، وإعطاء المهارات العملية مساحة أكبر، وتطوير المختبرات وورش التدريب، وتعريف الطلبة بالأدوات والتقنيات المستخدمة في المهن التي يتهيؤون لها. وقد أكد البنك الدولي في مشروعه الخاص بالتعليم العالي في العراق أهمية تعزيز صلة التعليم العالي بسوق العمل، مشيرًا إلى أن التعليم العالي لم يكن مستعدًا بالقدر الكافي لمواكبة الطلب المتغير على المهارات والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. [٢] ومن ثم فإن مسؤولية المؤسسة التعليمية لا تنتهي بمنح الشهادة، بل تشمل التأكد من أن ما يتعلمه الطالب يمكن أن يتحول إلى قدرة فعلية على أداء العمل. التدريب والخبرة تظهر مشكلة واضحة عند انتقال الخريج إلى البحث عن أول وظيفة: بعض أصحاب العمل لا يبحثون عن الشهادة فقط، بل يريدون شخصًا يعرف كيف يؤدي العمل فعليًا. وهنا يجد الخريج نفسه أمام مفارقة؛ فهو أنهى سنوات الدراسة، لكنه لم يحصل بعد على فرصة تمكنه من ممارسة المهنة واكتساب الخبرة التي يطلبها أصحاب العمل. التدريب يعني أن يتعلم الطالب كيف يطبق ما درسه من خلال ممارسة العمل قبل التخرج. فطالب الهندسة، مثلا، يحتاج إلى التعامل مع الأجهزة والمخططات والبرامج ومواقع العمل، وطالب المختبرات الطبية يحتاج إلى ممارسة الفحوص والإجراءات داخل المختبر، وطالب المحاسبة يحتاج إلى التعامل مع السجلات والبرامج والحسابات، وليس الاكتفاء بدراسة المبادئ داخل قاعة الدرس. أما الخبرة فهي ما يكتسبه الإنسان من ممارسة العمل بصورة فعلية؛ مثل القدرة على التعامل مع المشكلات، وتنظيم الوقت، وتحمل المسؤولية، واستخدام أدوات المهنة، وفهم إجراءات المؤسسة، والتعامل مع زملاء العمل والمراجعين أو العملاء. ولهذا فالتدريب والخبرة ليسا شيئًا واحدًا. التدريب يهيئ الطالب لممارسة العمل، أما الخبرة فتتكون من ممارسة العمل وتراكم التجربة. ولكي يكون التدريب مفيدًا، ينبغي ألا يقتصر على الحضور أو الحصول على شهادة تثبت إكمال مدة معينة، بل يجب أن تكون للطالب مهام واضحة يؤديها بنفسه، وإشراف متخصص، وتقييم لما تعلمه وقدرته على أداء العمل. كما تستطيع الشركات والمؤسسات التي تستقبل الطلبة والمتدربين أن تكون شريكًا في هذه العملية، من خلال توفير بيئة عمل حقيقية أو قريبة من الواقع، بحيث يتعرف الطالب قبل تخرجه إلى متطلبات المهنة التي سيدخلها. الوظيفة الحكومية وأثرها في اختيار التخصص يمثل التوظيف الحكومي مسارًا مهمًا في خيارات عدد من الخريجين، وقد أثر ذلك في اختيار بعض الطلبة لتخصصاتهم وفي تصورهم لمستقبلهم المهني. وتشير دراسة صندوق النقد الدولي إلى أن هيمنة القطاع العام على جزء كبير من سوق العمل أسهمت في تشويه بعض نتائج التعليم وسلوك اختيار التخصص، كما تربط الدراسة بين سياسات التوظيف العام ومشكلة عدم التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل. وتدعو الدراسة إلى إصلاحات تعليمية تركز على المهارات التقنية والرقمية وتقليل فجوة المهارات. [٣] ولا يعني ذلك التقليل من أهمية الوظيفة الحكومية، وإنما يعني أن مستقبل الخريج لا ينبغي أن يرتبط بمسار واحد. فالشهادة يمكن أن تقود إلى الوظيفة الحكومية، أو العمل في القطاع الخاص، أو العمل المهني، أو المشروع الخاص، أو غيرها من مجالات النشاط الاقتصادي. وكلما اتسعت الخيارات المهنية، أصبح اختيار التخصص أكثر ارتباطًا بالقدرات والاهتمامات والطلب الفعلي، وأقل ارتباطًا بالتوقعات الخاصة بالتعيين الحكومي. التعليم التقني والمعاهد يمثل التعليم التقني والمهني مسارًا مهمًا في العلاقة بين التعليم والعمل. فالاقتصاد يحتاج إلى فنيين وتقنيين في الطاقة والاتصالات والصناعة والبناء والصيانة والزراعة والخدمات، وليس إلى خريجين جامعيين فقط.لكن قيمة التعليم التقني تعتمد على مدى ارتباط برامجه بالمهن التي يحتاجها السوق. فإذا كانت المناهج بعيدة عن التقنيات المستخدمة في المؤسسات، أو كانت الأجهزة التدريبية قديمة، فإن الطالب سيتخرج وهو يواجه مشكلة مشابهة لمشكلة خريج التعليم الجامعي. وقد أظهر تقييم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لسوق العمل في العراق، المنشور في سبتمبر ٢٠٢٦، وجود طلب حالي ومتنامٍ على مهارات رقمية وتقنية ومهارات مرتبطة بالاقتصاد الأخضر (اقتصاد يهدف إلى تحقيق النمو مع حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد وتقليل التلوث)، مع وجود فجوات في بعض المهارات المطلوبة. كما ركز التقييم على تحسين توافق التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. [٤] وهذا يؤكد أهمية تحديث برامج التعليم التقني وفق طبيعة الوظائف في كل قطاع ومحافظة، بدل اعتماد برامج ثابتة لا تستجيب للتغيرات في سوق العمل.

خمسة إجراءات عمليّة للإصلاح أولًا: إنشاء نظام وطني لتتبع الخريجين. ينبغي أن تعرف الجامعات والمعاهد ماذا يحدث لخريجيها بعد التخرج: متى يحصلون على أول وظيفة، وما طبيعة العمل، وهل يعملون في تخصصهم، وما الصعوبات التي واجهوها. ويجب تحويل هذه المعلومات إلى قاعدة بيانات وطنية تساعد في تقييم البرامج التعليمية. ثانيًا: ربط القبول والتخصصات ببيانات سوق العمل. لا ينبغي أن تستمر أعداد الطلبة في بعض التخصصات بالزيادة بينما تنخفض الحاجة إلى خريجيها، في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى نقصًا في المهارات. ويجب أن تستند خطط القبول وفتح الأقسام الجديدة إلى مؤشرات حقيقية عن الطلب المتوقع. ثالثا: جعل التدريب العملي جزءًا حقيقيًا من الدراسة. يجب أن يكون للتدريب برنامج واضح، ومهام مرتبطة بالتخصص، وإشراف متخصص، وتقييم فعلي. ولا ينبغي اعتبار حضور الطالب في مؤسسة ما تدريبًا مكتملًا ما لم يكتسب قدرة يمكن قياسها. رابعًا: إشراك أصحاب العمل في تطوير المناهج. يمكن إنشاء مجالس استشارية تضم الجامعات والمعاهد والشركات والمؤسسات والجهات المهنية، تتولى تحديد المهارات المطلوبة ومراجعة البرامج التعليمية بصورة دورية. خامسًا: إنشاء مسار منظم للوصول إلى الوظيفة الأولى. تحتاج الجامعات والمعاهد إلى مراكز مهنية تساعد الخريج في إعداد ملفه المهني، والتعرف إلى فرص العمل، والتدرب على المقابلات، والوصول إلى برامج التدريب والعمل الأول. فالانتقال إلى المهنة يحتاج إلى تنظيم، لا إلى ترك الخريج يواجه السوق منفردًا. السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة ينبغي أن تكون السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة مرحلة لقياس نتائج التعليم بعد التخرج، لا الاكتفاء بقياس أعداد المقبولين والخريجين. ومن أهم المؤشرات التي ينبغي متابعتها: نسبة الخريجين الذين يحصلون على أول وظيفة خلال سنة، ونسبة العاملين في مجال تخصصهم، ونسبة من يعملون في مجالات أخرى، ونسبة من يشغلون وظائف لا تتطلب مستوى تأهيلهم،ومتوسط الفترة بين التخرج والحصول على العمل الأول. كما ينبغي معرفة المهارات التي يطلبها أصحاب العمل ولا يجدونها لدى المتقدمين. فإذا كشفت البيانات أن المشكلة في التأهيل والمهارات، وجب تعديل البرامج التعليمية والتدريبية. وإذا كانت المهارات متوافرة لكن الوظائف قليلة، فإن معالجة المشكلة تنتقل إلى جانب الاقتصاد وسوق العمل. وتكتسب هذه المتابعة أهمية خاصة مع ظهور تحولات جديدة في الطلب على المهارات. فقد أظهر تقييم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام ٢٠٢٦ اهتمامًا متزايدًا بالمهارات الرقمية والتقنية والخضراء وبالحاجة إلى مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل العراقي. [٤] وبذلك يمكن أن تصبح السنوات المقبلة فترة اختبار حقيقية لمدى نجاح الإصلاح، من خلال مؤشرات قابلة للقياس بدل الاكتفاء بالشعارات العامة.

الخاتمة:

إن الفجوة بين الشهادة والعمل في العراق لا يمكن اختزالها في البطالة، ولا في عدد الخريجين، ولا في التوظيف الحكومي. إنها تبدأ من اختيار التخصص، ثم نوعية التعليم، ثم المهارات التي يكتسبها الطالب، ثم التدريب والخبرة، وتنتهي بقدرته على الوصول إلى وظيفة تستفيد من مؤهله. وتتحمل الجامعات والمعاهد مسؤولية أساسية في إعداد الخريج للعمل، من خلال تحديث المناهج، وتعزيز التطبيق العملي، وتوفير التدريب الحقيقي، وربط البرامج التعليمية بالتطورات التي يشهدها سوق العمل. وفي المقابل، يحتاج الاقتصاد إلى وظائف متنوعة تسمح باستثمار هذه الكفاءات. والهدف ليس أن يعمل كل خريج في تخصصه بصورة حرفية، وإنما أن تكون هناك علاقة منطقية بين ما درسه، وما يستطيع أداءه، والعمل الذي يحصل عليه. فعندما تتوافر هذه العلاقة تصبح الشهادة أكثر قيمة، ويصبح الانتقال من التعليم إلى العمل أكثر وضوحًا، ويتحول التعليم من مجرد مرحلة للحصول على المؤهل إلى مرحلة لإعداد الإنسان لحياة مهنية منتجة.

المصادر

[١] منظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي للإحصاء، وهيئة إحصاء إقليم كردستان، مسح القوى العاملة في العراق لعام ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

[٢] البنك الدولي، دعم التعليم العالي في العراق من خلال تعزيز الصلات بسوق العمل، ٢٠٢٢.

[٣] صندوق النقد الدولي، العراق: قضايا مختارة معالجة تحديات سوق العمل: مجالات الإصلاح، تقرير صندوق النقد الدولي رقم ١٢٩/٢٤، ٢٠٢٤.

[٤] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقييم سوق العمل: المهارات الخضراء والرقمية من أجل العمل



مركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية (نحو معرفة أعمق، ورؤية أكثر استشراقًا)

التعريف بمركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية: هو مؤسسة بحثية فكرية تسهم في قراءة التحولات ،وبناء السياسات، وخدمة المجتمع ترتبط بمكتب السيد رئيس جامعة واسط. تأسس المركز بتأريخ ٢٥/٦/٢٠٢٣ بعد استحصال موافقة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الاستحداث بتاريخ ١٣/٦/٢٠٢٣ تلبية لحاجة جامعة واسط بصورة خاصة ومحافظة واسط بشأن عام إلى مركز متخصص يعنى بأجراء الدراسات والبحوث الاستراتيجية النظرية والتطبيقية المتعلقة بالشؤون السياسية العامة وادارة الازمات والدراسات المستقبلية الانسانية والعلمية بكافة فروعها بما يتلائم وفق متطلبات التنمية المستدامة. وللمركز خطة بحثية سنوية . يضم المركز قسمين علميين هما قسم التنمية المستدامة وقسم ادارة الازمات ويتضمن شعبتين هما شعبة الشؤون العلمية وشعبة الشؤون الادارية الرؤية والرسالة والأهداف .

أوّلاً: الرؤية :رؤية المركز أن يكون المركز مرجعية علمية رائدة في مجال الدراسات الاستراتيجية، تُعزز مكانة الجامعة على المستويين الوطني والدولي، وتسهم بفاعلية في بناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات الاستراتيجية وتحقيق الأمن والتنمية الشاملة.

ثانيا: الرسالة: تتمثل رسالة مركز الدراسات الاستراتيجية في تعزيز البحث العلمي والتحليل المتخصص في القضايا الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية، من خلال توفير دراسات معمقة، استشارات علمية، ودعم صناع القرار بما يسهم في تطوير السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

ثالثاً :الأهداف: الأهداف الرئيسة لمركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية تتمثل في مجموعة من الغايات التي تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والفهم العميق للقضايا الوطنية والإقليمية والدولية، وتشمل

هذه الأهداف:

١.إجراء دراسات وبحوث استراتيجية متميزة تدعم صنع القرار الحكومي والمؤسسي.
٢. تطوير القدرات البحثية والعلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية.
٣. تعزيز التعاون والشراكات مع المراكز البحثية المحلية والدولية لتبادل المعرفة والخبرات.
٤.تنظيم المؤتمرات الندوات والدورات التدريبية التي ترفع مستوى الوعي والمهارات في القضايا الاستراتيجية.
٥.توفير قاعدة بيانات ومكتبة رقمية متخصصة تسهل الوصول إلى المعلومات الاستراتيجية الحديثة.
٦. دعم التنمية المستدامة من خلال تقديم رؤى استراتيجية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٧.نشر ثقافة البحث العلمي والتفكير الاستراتيجي بين الطلاب والمجتمع المحلي.
٨. تقديم النصح والمشورة لصناع القرار بناءً على أسس علمية واضحة، وإيجاد حلول بديلة ومعلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرار.
٩.المساهمة في معالجة القضايا الإقليمية والقومية والعالمية من خلال الدراسات الاستراتيجية وتنظيم المؤتمرات وورش العمل التي تطرح حلولاً واقعية. مجالات الاهتمام: يعمل المركز على مقاربة القضايا من منظور علمي متكامل، متضمنة:

الأمن الوطني وادارة الأزمات
السياسات العامة وصناعة القرار
العلاقات الدولية والاقليمية
التنمية المستدامة والاقتصاد
المجتمع والهوية والثقافة

مؤلفات واصدارات المركز أبرزها:

١-التخطيط الاستراتيجي للتنمية والادارة التربوية .
٢- مهارة التفكير في مدرسة الامام علي ابي طالب « عليه السلام « .
٣-التفاعل الحضاري بين التغيير الديمقراطي ومنهج الامام علي بن ابي طالب»
٤-فلسفة التنمية المستدامة ودورها التاريخي في تجسيد مبادئ الاسلام .
٥-دور القيادة الادارية في كفاءة طرائق التدريس .
٦-الابتكار والتجديد في طرائق التدريس في ضوء القيادة التربوية.

كما يهتم المركز بالقيام بالعديد من الدورات والندوات وورش العمل التي تهتم بالشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد ومعالجة مشاكل واقع الشارع العراقي عن طريق قيامه بالعديد من الدراسات المجتمعية.
▪ فعيل برنامج ذوي الهمم المتضمن اعفاء الطلبة من الاجور الدراسية وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم والاهتمام بهم.





الشهادة والمكانة والتوظيف الحكومي: هل انكسر العقد غير المكتوب بين الجامعة والشاب العراقي؟

م.م صفاء كاظم الخاقاني

تدريسية في كلية العلوم السياسية جامعة قرطبة الأهلية، كاتبة ومحللة في الشأن السياسي والاجتماعي العراقي والمحلي والاقليمي، ناشطة مدنية، مسؤولة قسم العلاقات العامة في منظمة ابكالو للتنمية والثقافة المستدامة. عضو جمعية العلوم السياسية فرع النجف الأشرف.

لم تعد الفجوة بين طموحات الشباب العراقي ومخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل مجرد مشكلة اقتصادية عابرة، بل أصبحت واحدة من أبرز التحديات الاجتماعية والتنموية التي تواجه الدولة العراقية. فقد ترسخ لدى أجيال متعاقبة من الشباب تصورٌ مفاده أن الطريق الطبيعي بعد الحصول على الشهادة الجامعية هو الحصول على وظيفة حكومية، بما توفره من استقرار وظيفي ودخل ثابت ومكانة اجتماعية وضمانات مستقبلية. ومع مرور الوقت، تحول هذا التصور من طموح مشروع إلى اعتماد شبه حصري على القطاع العام، حتى باتت الشهادة الجامعية في نظر كثير من الشباب بمثابة عقد غير مكتوب مع الدولة، ينتظرون بموجبه التعيين بعد سنوات من الدراسة والإنفاق والجهد. غير أن هذا العقد، الذي لم يستند دائماً إلى ضمان قانوني شامل بالتوظيف، أصبح موضع تساؤل متزايد مع اتساع أعداد الخريجين، وتراجع قدرة الدولة على استيعابهم، واستمرار الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي. وهنا يبرز سؤال جوهري: هل تكمن الأزمة في طموحات الشباب وتوقعاتهم، أم في السياسات الاقتصادية والتعليمية التي أسهمت في بناء هذه التوقعات ثم عجزت عن تلبيتها؟

أولاً: الدولة بوصفها المشغّل الأكبر وأزمة الاعتماد على الوظيفة الحكومية

تعود جذور المشكلة، إلى حد كبير، إلى نموذج اقتصادي جعل الدولة المشغّل الأكبر، في وقت ظل فيه القطاع الخاص محدود القدرة على خلق فرص عمل مستقرة وجاذبة. وقد أسهم ضعف البيئة الاستثمارية، وتذبذب السياسات الاقتصادية، ومحدودية الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، وعدم تكافؤ بعض شروط العمل والأجور، في ترسيخ عزوف الشباب عن هذا القطاع. لقد أصبحت الوظيفة الحكومية بالنسبة إلى كثير من الأسر العراقية وسيلة لتحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي، وليست مجرد فرصة للعمل. فالموظف الحكومي غالباً ما يتمتع بدرجة من الاستقرار والضمانات لا يجدها العامل في عدد من مؤسسات القطاع الخاص. ولذلك، فإن مطالبة الشباب بالتوجه نحو القطاع الخاص من دون معالجة الأسباب التي تجعلهم يترددون في دخوله تمثل معالجة جزئية للمشكلة، لأنها تطلب من الفرد تغيير سلوكه من دون أن توفر له بيئة بديلة مقنعة. ولا يمكن تجاهل مسؤولية السياسات الحكومية في هذا المسار؛ إذ إن التوسع في التوظيف العام بوصفه استجابة للضغوط الاجتماعية قد أسهم في تكريس الاعتقاد بأن الدولة قادرة على استيعاب الخريجين بصورة مستمرة. لكن هذا النموذج يصطدم بحدود الإيرادات العامة، وتقلبات أسعار النفط، وارتفاع النفقات التشغيلية، والتزامات الرواتب والتقاعد، فضلاً عن الحاجة إلى تمويل الخدمات الأساسية والاستثمارات التنموية. وبذلك، تجد الدولة نفسها أمام معادلة صعبة: فهي مطالبة بتوفير فرص العمل من جهة، لكنها لا تستطيع الاستمرار في زيادة أعداد الموظفين الحكوميين بالمعدلات نفسها من جهة أخرى، من دون أن تواجه اختلالات مالية وإدارية متزايدة.

ثانياً: تضخم أعداد الخريجين واتساع الفجوة بين التعليم وسوق العمل

تتضاعف خطورة الأزمة مع التوسع المستمر في أعداد الطلبة والخريجين من التخصصات الطبية والصحية والهندسية والإنسانية والعلمية. فكل عام دراسي جديد يضيف آلاف الخريجين إلى سوق عمل لم تتطور قدرته الاستيعابية بالسرعة نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الطلب على الوظائف وتزايد المنافسة عليها. ولا تتمثل المشكلة في كثرة الخريجين وحدها، بل في غياب التوازن الكافي بين التخصصات الجامعية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد. فقد يحصل الطالب على شهادة جامعية بعد سنوات من الدراسة، ثم يكتشف أن فرص العمل المتاحة في تخصصه محدودة، أو أن المهارات التي اكتسبها لا تتوافق بصورة كافية مع متطلبات المؤسسات التي يمكن أن توظفه. وتتضح هنا مسؤولية الجامعات ووزارة التعليم العالي والجهات المعنية بالتخطيط الاقتصادي، إذ ينبغي ألا يكون التوسع في القبول الجامعي منفصلاً عن دراسات احتياجات سوق العمل. كما أن جودة التعليم والتدريب العملي يجب أن تكون في صدارة الأولويات، بدلاً من الاكتفاء بزيادة أعداد المقبولين والخريجين. ومع استمرار هذا الخلل، تتشكل حلقة مفرغة: جامعات تنتج أعداداً متزايدة من الخريجين، وشباب ينتظرون التعيين

الحكومي، وقطاع خاص لا ينمو بالقدر المطلوب، ودولة تواجه قيوداً مالية تجعل استيعاب الجميع أمراً بالغ الصعوبة. وهكذا تتحول الشهادة، التي يفترض أن توسع خيارات الفرد، إلى مصدر للقلق عندما لا تقترن بفرصة عمل مناسبة.

ثالثاً: سعر صرف الدولار وتراجع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود

لا يمكن تحليل أزمة الشباب والبطالة والتوظيف الحكومي بمعزل عن الأوضاع المعيشية والمالية التي تواجه الأسر العراقية، ولا سيما أصحاب الدخل المحدود والموظفين والمتقاعدين والأسر التي تعتمد على مصدر دخل واحد. فالتغيرات في سعر صرف الدولار، والسياسات المتعلقة بإدارة العملة الأجنبية، وانعكاساتها على أسعار السلع المستوردة، تمثل عوامل مؤثرة في القدرة الشرائية وفي تكاليف المعيشة. ويعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الاستيراد لتلبية جانب مهم من احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية. ولذلك، فإن ارتفاع كلفة الاستيراد أو انتقال آثار تغيرات سعر الصرف إلى الأسواق يمكن أن ينعكس على أسعار الغذاء والملابس والأدوية والأجهزة والمواد الأساسية، وإن اختلف حجم التأثير بحسب طبيعة السلعة وظروف السوق ومستوى المنافسة. وتكمن المشكلة الأساسية في أن ارتفاع الأسعار لا يقابله بالضرورة ارتفاع مماثل في الأجور والدخول. فالموظف الذي يتقاضى راتباً ثابتاً قد يجد نفسه مضطراً إلى تخصيص نسبة أكبر من دخله لتغطية الاحتياجات الضرورية، بينما تتراجع قدرته على الادخار أو الإنفاق على التعليم والصحة والسكن. أما الأسرة التي لا تمتلك دخلاً ثابتاً، فقد تكون أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار وتكاليف المعيشة. وتظهر خطورة هذه المسألة عندما يواجه الخريج البطالة في الوقت الذي تتحمل فيه أسرته نفقات معيشية متزايدة. فالأسرة التي استثمرت مواردها المحدودة في تعليم أبنائها، على أمل أن يؤدي التخرج إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، قد تجد نفسها أمام عبء مزدوج: استمرار الإنفاق على الابن الخريج، وارتفاع تكاليف الحياة اليومية. ومن هنا، يصبح انتظار التعيين الحكومي أكثر من مجرد رغبة في الحصول على وظيفة؛ إذ يرتبط لدى كثير من الشباب بالحاجة إلى المساهمة في إعالة أسرهم وتعويضها عن سنوات الإنفاق على التعليم. ولذلك، فإن معالجة أزمة التوظيف لا تنفصل عن سياسات حماية القدرة الشرائية، وضبط الأسواق، وتعزيز المنافسة، وتحسين مستويات الدخل، وتوفير شبكات حماية اجتماعية أكثر فاعلية. ومع ذلك، ينبغي عدم اختزال ارتفاع الأسعار في سعر الصرف وحده؛ إذ تتداخل معه عوامل أخرى، منها كلفة النقل والإنتاج، والاعتماد على الاستيراد، والممارسات الاحتكارية، وضعف الرقابة في بعض الأسواق، والسياسات التجارية والمالية. وهذا ما يجعل الحل بحاجة إلى معالجة اقتصادية متكاملة، لا إلى إجراءات نقدية منفردة.

رابعاً: التخبط الحكومي وغياب الاستقرار في السياسات الاقتصادية

من أبرز العوامل التي تعمق الأزمة عدم الاستقرار في بعض السياسات الحكومية، والتفاوت بين القرارات المعلنة ونتائجها الفعلية. فعندما تتغير التوجهات الاقتصادية من دون رؤية طويلة الأمد، أو تُطرح حلول مؤقتة تحت ضغط الاحتجاجات، أو تُعلن برامج للتوظيف والاستثمار لا تتوافر لها متطلبات التنفيذ الكافية، يفقد المواطن ثقته بقدرة المؤسسات على تقديم حلول مستدامة. ويبرز هذا التخبط بصورة خاصة في التعامل مع ملف الخريجين. ففي بعض الأحيان، يجري تقديم التعيينات الحكومية باعتبارها استجابة للبطالة، بينما تُترك الأسئلة الأساسية من دون إجابة واضحة: ما حجم الوظائف التي يحتاجها الجهاز الحكومي فعلياً؟ وما التخصصات المطلوبة؟ وما الكلفة المالية طويلة الأجل لكل قرار تعيين؟ وكيف يمكن توفير فرص بديلة لمن لا تشملهم التعيينات؟ إن التعامل مع البطالة من خلال قرارات متفرقة، بدلاً من خطة وطنية معلنة، يجعل الشباب يعيشون حالة من عدم اليقين. فكل دفعة جديدة من الخريجين تترقب قرارات التوظيف، وكل إعلان عن درجات وظيفية يثير آمالاً جديدة، ثم قد تتبعه خيبة أمل لدى من لم تشملهم تلك القرارات. ولا يقتصر أثر هذا المسار على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى الثقة العامة بالمؤسسات. فعندما يشعر الخريج أن مستقبله المهني يعتمد على قرارات غير مستقرة أو فرص غير واضحة، تتراجع ثقته بجدوى التخطيط للمستقبل، وقد تتزايد مشاعر الإحباط وعدم الإنصاف، خصوصاً عندما تتفاوت فرص الوصول إلى الوظائف بين الأفراد أو التخصصات. لذلك، فإن المطلوب ليس مجرد زيادة التعيينات أو تقليلها، بل بناء سياسة واضحة وشفافة للتوظيف، تستند إلى الحاجة الفعلية والكفاءة والعدالة، وتترافق مع خطة معلنة لتنمية القطاع الخاص وتطوير التعليم والتدريب المهني.

خامساً: من أزمة اقتصادية إلى تحدٍّ اجتماعي وسياسي

تتجاوز نتائج البطالة بين الخريجين حدود الدخل الفردي، لتؤثر في بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية وتصور الشباب لمستقبلهم. فالعمل يمثل وسيلة للاستقلال الاقتصادي، وتكوين الأسرة، وتحقيق المكانة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة العامة. وعندما يتأخر الحصول على العمل لسنوات، قد تتعطل خطط الشباب الشخصية والأسرية، ويزداد اعتمادهم المالي على أسرهم. كما أن الفجوة بين التوقعات والواقع قد تؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات والمطالبات بالتعيين، لا سيما عندما يشعر الخريجون بأنهم أوفوا بالتزاماتهم التعليمية، لكن الدولة لم توفر لهم المسار المهني الذي توقعوه. وتزداد حساسية المسألة في بعض المهن الصحية، حيث ارتبط التعيين تاريخياً بتشريعات وترتيبات خاصة بالتدرج الطبي والصحي، ما يجعل أي تغيير في سياسات الاستيعاب الوظيفي موضوعاً شديد الحساسية اجتماعياً وقانونياً. غير أن استمرار معالجة هذه المطالب من خلال الاستجابة المؤقتة وحدها قد يؤجل المشكلة بدلاً

من حلها. فالتعيين الحكومي، حتى عندما يكون ضرورياً في قطاعات تعاني نقصاً فعلياً في الملاكات، لا يمكن أن يكون الأداة الوحيدة لمعالجة البطالة في اقتصاد يتزايد فيه عدد الداخلين إلى سوق العمل. وتتطلب الاستجابة المسؤولة الاعتراف بمشروعية مطالب الشباب، مع توضيح حدود الإمكانات المالية والإدارية، وإشراك ممثليهم في الحوار بشأن البدائل. فالتواصل الواضح والبيانات الدقيقة والقرارات المستقرة يمكن أن تحد من الفجوة بين ما يتوقعه المواطن وما تستطيع المؤسسات تحقيقه.

سادساً: إعادة بناء العلاقة بين الجامعة والشاب والدولة

إن تجاوز الأزمة لا يكون بإلغاء طموح الشباب في الحصول على وظيفة حكومية، ولا بتحميل الخريجين وحدهم مسؤولية اختلالات سوق العمل، وإنما بإعادة بناء مفهوم العمل والعلاقة بين التعليم والاقتصاد. ويأتي في مقدمة الحلول تفعيل القطاع الخاص بوصفه شريكاً حقيقياً في التنمية والتوظيف، من خلال توفير بيئة استثمارية مستقرة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من الفساد، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتطبيق قوانين العمل والضمان الاجتماعي. كما ينبغي تعزيز الحماية الصحية والاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص، وضمان الأجور العادلة وسلامة ظروف العمل، وتقليل الفوارق غير المبررة بين القطاعين العام والخاص. كذلك، يمكن للدولة أن تؤدي دوراً مهماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتوسيع التدريب المهني، وربط التدريب باحتياجات المؤسسات الفعلية. ولا يكفي تشجيع الشباب على إنشاء مشروعات خاصة من دون توفير التمويل والإرشاد والتسهيلات والضمانات اللازمة لاستمرار هذه المشروعات ونموها. وفي المجال التعليمي، ينبغي مراجعة سياسات القبول والتخصصات وفق دراسات دورية لاحتياجات سوق العمل، وتوسيع فرص التدريب الميداني، وتطوير المهارات الرقمية واللغوية والمهنية، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية. كما يجب ألا تُقاس جودة التعليم بعدد الخريجين وحده، بل بقدرة الخريج على اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكنه من الاندماج في سوق العمل والتكيف مع تغيراته. أما في المجال الاقتصادي، فإن حماية أصحاب الدخل المحدود تتطلب سياسات أكثر تكاملاً، تشمل مراقبة الأسواق، وتحسين الاستهداف في برامج الحماية الاجتماعية، ومراجعة كفاءة الإنفاق العام، وتطوير الإنتاج المحلي لتقليل التعرض للصدمات الخارجية، مع تجنب القرارات المفاجئة التي تزيد حالة عدم اليقين لدى الأسر وأصحاب الأعمال. وتبقى الشفافية شرطاً أساسياً لنجاح هذه الإصلاحات؛ إذ يحتاج الشباب إلى معلومات واقعية عن فرص العمل والتخصصات المطلوبة وخطط التوظيف، بدلاً من الاعتماد على الوعود غير المحددة

أو التوقعات التي لا تستند إلى بيانات واضحة.

خاتمة: هل انكسر العقد غير المكتوب؟

إن العراق لا يواجه أزمة خريجين فحسب، بل يواجه أزمة في نموذج العلاقة بين التعليم والعمل والدولة. فالشهادة الجامعية لم تعد قادرة وحدها على ضمان المكانة الاجتماعية أو الاستقرار الاقتصادي، والوظيفة الحكومية لم تعد خياراً قابلاً للتوسع بلا حدود، في حين لم يتمكن القطاع الخاص بعد من أداء الدور المطلوب في استيعاب أعداد واسعة من الشباب ضمن بيئة عمل مستقرة وعادلة. وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثر القدرة الشرائية بتقلبات الأسواق وسعر الصرف، تصبح البطالة أكثر قسوة على الخريج وأسرته، وتزداد الحاجة إلى سياسات حكومية متماسكة تعالج جذور الأزمة بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل المؤقتة. إن العقد غير المكتوب بين الجامعة والشاب العراقي لم ينكسر بالضرورة لأن الشباب بالغوا في طموحاتهم، بل لأن العلاقة بين التعليم والتوظيف والتنمية لم تُبنَ على أسس مستدامة وواضحة. ومن ثم، فإن استعادة الثقة لا تتحقق بوعد كل خريج بوظيفة حكومية، ولا بالتخلي عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، بل بإقامة عقد اجتماعي واقتصادي جديد يضمن فرصاً أكثر عدالة، وتعليماً أكثر ارتباطاً بالحياة العملية، وقطاعاً خاصاً قادراً على توفير العمل اللائق، وسياسات تحمي القدرة الشرائية وتمنح الشباب أملاً واقعياً بمستقبلهم. فالشباب ليسوا عبئاً على الموازنة، والخريجون ليسوا مشكلة ينبغي تأجيلها، بل يمثلون مورداً بشرياً يمكن أن يكون أساساً للتنمية والاستقرار. والتحدي الحقيقي أمام الدولة العراقية هو الانتقال من إدارة انتظار الوظيفة إلى بناء اقتصاد ينتج فرص العمل، ومن اعتبار الشهادة نهاية الطريق إلى جعلها بداية لمسار مهني منتج، ومن السياسات المؤقتة إلى رؤية وطنية تضع الإنسان في قلب التنمية.



المرأة العراقية بين تحديات العمل ومتطلبات الأسرة انتصار الماهود

ناشطة إعلامية، كاتبة، باحثة وأكاديمية عراقية، تحمل شهادة بكالوريوس علوم سياسية ودبلوم صحافة استقصائية، مقدمة برامج إذاعية ومحررة أخبار. مهتمة بالقضايا السياسية، الاجتماعية والإنسانية، كاتبة مقالات في الواح طينية و ساحة التحرير لها مقالات في جريدة الزمان وموقع قناة الغدير و النعيم. لها كتابات بموقع كلمة و المرجل وبراثا وموقع نون الاخباري.

يبدأ يوم المرأة العراقية العاملة قبل الجميع، تستيقظ فجرا بعينين مثقلتين بالنوم وجسد يطالبها بالراحة، فيما ينتظرها يوم طويل من المسؤوليات. تنهض مسرعة لتحضر إفطار أطفالها، وتجهز ملابسهم وحقائبهم المدرسية، ثم تلتفت إلى زوجها، تعرف ما يحب وما لا يحب، فتحضر له ما يناسبه، بينما تكتفي هي بأي طعام متاح وملابس نظيفة، مع اهتمام بسيط بأناقتها، لأنها تعرف أن عليها الوصول إلى عملها في الموعد المحدد. وقبل السابعة صباحاً، تحاول إنجاز أكبر قدر ممكن من مهام المنزل، ثم تنطلق إلى عملها وهي تفكر بما ينتظرها هناك؛ مدير متطلب، أو مسؤول يدقق في التفاصيل، وربما بيئة عمل تضيف إلى إرهاقها اليومي إرهاقا آخر. وبين مسؤوليات المنزل وضغوط الوظيفة، قد تصل المرأة أحيانا إلى لحظات من الإنهاك تجعلها تتساءل: ماذا لو ابتعدت يوماً عن كل شيء؟ هل يمكن للأسرة والعمل أن يستمرا من دونها؟ هذه المشاعر ليست بالضرورة أفكاراً عابرة، فمسؤوليات المرأة العراقية تضاعفت مع دخولها مختلف ميادين العمل، لأسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية، فيما بقيت مسؤوليات المنزل في كثير من الحالات حاضرة بكامل تفاصيلها. وبينما تختلف التجارب من امرأة إلى أخرى، طلبنا من مجموعة من العراقيين الحديث عن واقع المرأة العاملة، وتركنا لهم مساحة التعبير عن آرائهم وتجاربهم. الإعلامي صبيح المرياني يرى أن تجربة المرأة في العمل تختلف بحسب وضعها الاجتماعي، مشيرا إلى أن غير المتزوجة قد تجد في الوظيفة مساحة للاستقلال وإثبات الذات وتنظيم الوقت، بينما تواجه المتزوجة تحدياً أكبر في الجمع بين الوظيفة والأسرة. ويعتقد أن التعليم قد يكون من الوظائف المناسبة للمرأة، لما يوفره نسبيا من مرونة في ساعات العمل، وانسجام مع دورها التربوي. أما المهندسة ياسا وهي مبرمجة وأم فتبدأ يومها عند الخامسة صباحا لتجهيز ابنتها للمدرسة وأطفالها التوأم للروضة، قبل التوجه إلى عملها الذي تصفه بالمتعب والشاق. وترى أن تنظيم الوقت وترتيب جدول المهام يساعدانها على التوفيق بين العمل والأبناء والزوج ومسؤوليات الأسرة، وتوجه رسالة إلى الأمهات العاملات قائلة إن الصعوبات لا ينبغي أن تمنع المرأة من تحقيق طموحها، خصوصا عندما يكون عملها سندا لعائلتها ومستقبل أطفالها. في المقابل، يرى الأستاذ المساعد في جامعة ذي قار، علي فتاح، أن عمل المرأة ينبغي أن يكون في أماكن تتناسب مع طبيعتها وظروفها، ويشير إلى أهمية وجودها في قطاعات مثل التعليم والصحة، وكذلك في بعض المجالات التي تتطلب وجود نساء، كالتفتيش في القضايا الأمنية. ويرى أن توفير فرص العمل للمرأة يجب أن يراعي أيضا مسؤولية الدولة في معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تدفع بعض النساء إلى إعالة أسرهن. أما الإعلامية والموظفة غفران الراضي، وهي أم لطفل مصاب بمرض السكري، فتؤكد أن الجمع بين العمل والأمومة ليس سهلا، وأن المرأة العاملة غالبا ما تشعر بأنها مطالبة ببذل جهد مضاعف حتى لا توصف بالتقصير. وتقول إن تنظيم الوقت وتقسيم الأولويات يساعدان المرأة على إدارة بيتها وعملها، لكنها تلفت إلى تحديات أخرى، بينها الازدحامات وظروف الشارع، وعدم وجود مرونة كافية في أوقات الدوام خلال بعض المواسم. وبين هذه الآراء والتجارب، تبدو المرأة العراقية أمام معادلة شديدة التعقيد؛ فهي مطالبة بالنجاح في العمل، والحضور في الأسرة، والاهتمام بالأطفال، والحفاظ على صحتها وطاقتها. وقد تختار بعض النساء أعمالا شاقة لإثبات الذات وتحقيق الاستقلال، بينما تفرض الظروف الاقتصادية على أخريات دخول سوق العمل لمساندة أسرهن ومواجهة غلاء المعيشة. أما السيدة نواراس، وهي أم لثلاثة شباب، فتروي قصتها قائلة إنها كانت مدرسة في إحدى إعداديات الصناعة، وكانت من المتفوقات. كان طموحها أن تكمل دراستها الجامعية ثم الدراسات العليا، وبالفعل، ورغم كونها موظفة، استطاعت التقديم إلى كلية الفنون الجميلة، وخلال

ثلاث سنوات كانت من الطالبات الأوائل، إلى أن تزوجت. وفجأة، بدأت أحلامها بالتلاشي، رغم أنها كانت قد اتفقت مع زوجها قبل الزواج على أن تكمل دراستها وتستمر في عملها الوظيفي، على أن تقدم استقالتها فورًا إذا شعرت أنها قصرت في حق منزلها وأسرتها. لكنها، بحسب روايتها، فوجئت بأن زوجها لم يلتزم بما اتفقا عليه، وأصبح يضعها أمام خيار صعب: إما الطلاق وإما الاستقالة. وتقول: أصبحت أمًا لأحد الأطفال، فكيف يمكنني أن أضحي بعائلتي ومنزلي مقابل الوظيفة؟ لذلك قدمت استقالتي، وتفرغت تمامًا لعائلتي وتربية أبنائي. رزقني الله بثلاثة صبيان وفتاة، لكن ابنتي توفيت وهي صغيرة في حادث سيارة تسبب به والدها عن طريق الخطأ، وكانت هذه الحادثة من أكثر الأمور التي كسرتني وأثرت في حياتي. حاولت بعد ذلك أن أعود إلى الدراسة، وحاولت العودة إلى الوظيفة حتى أشغل نفسي وأستعيد جزءًا من حياتي، لكنه كان يرفض ذلك رفضًا تامًا، وكان يقول لي: مكان المرأة في منزلها فقط. وبين حالتي النفسية الصعبة، ومعاملته القاسية، وانشغاله المستمر عني، شعرت أنه لم يعد يراني زوجة وأمًا لأبنائه، بل مجرد خادمة في المنزل. وتقول نواراس إن بعض الرجال، بعد الزواج، ينسون الوعود والالتزامات التي قطعوها خلال فترة الخطوبة، ولا يعودون يرون في المرأة سوى كونها مسؤولة عن خدمة المنزل، وهذا، برأيها، من الأسباب التي تؤدي إلى كثير من المشكلات داخل الأسر العراقية. وتضيف: لو كان صادقا معي منذ البداية، واتفقنا بوضوح على آلية معينة لحياتنا، لسارت الأمور بصورة طبيعية. لكن أن نتفق على شيء ثم يخالف أحد الطرفين ما تم الاتفاق عليه، فهذا هو الأمر الأصعب. وتقول إن زوجها انشغل بملذاته وعلاقاته، ولم يعد يلتفت إلى أسرته، بينما كانت هي الأم والأب والزوجة والحصن لأبنائها، حتى كبروا وأصبحوا شبابًا. وبعد خمسة وعشرين عامًا من الزواج، بدأت تسأل نفسها: هل كانت التضحية التي قدمتها صحيحة؟ هل كان تركي للوظيفة قرارًا صائبًا؟ هل كان تركي لدراستي صائبًا؟ وهل الأشخاص الذين ضحيت من أجلهم استحقوا فعلا كل تلك التضحية؟ وتقول إنها أصبحت ترى أبناءها منشغلين بحياتهم، وقد تمر أيام لا تجد فيها من يسأل عنها، حتى شعرت أحيانا وكأنها مجرد قطعة ديكور في المنزل. أما زوجها، فتقول إنه يسافر يمينًا وشمالًا، ولم تبق دولة تقريبًا في العالم إلا زارها، وينفق الملايين خارج المنزل، لكنه عندما يتعلق الأمر باحتياجاتها يقول لها ثلاث كلمات فقط: «ما عندي، منيلي طلباتچ هواي»، مع أنها، بحسب قولها، لم تكن تطلب شيئًا لنفسها، وكانت معظم طلباتها تتعلق بالمنزل والأسرة. وتقول: وقفت أمام المرآة يومًا، فرأيت آثار السنين واضحة على ملامح وجهي، والتجاعيد قد غزت بشرتي، والشيب بدأ ينتشر في شعري. لم أعد كما كنت، ولم أعد تلك نواراس الجميلة التي كان الجميع يتغنى بجمالها، والتي كان والدها ينظر إليها وكأنها القمر. شعرت أنني أصبحت امرأة أنهكتها السنوات قبل أوانها، بلا اهتمام من زوج أو أبناء. وتضيف: أدرت ظهري لطموحي من أجل منزلي وأولادي وزوجي، لكنني لم أحصل في المقابل حتى على قدر بسيط من الاهتمام. وأحيانا عندما أطالب زوجي بمصروفي الخاص يقول لي: «إنتِ شتسوين بالفلوس؟ تاكلين وتشربين وبس»، وكأن مسؤولية الرجل تجاه المرأة تقتصر على إطعامها وإسكانها، وليس من حقها أن تكون لها احتياجاتها واهتماماتها الخاصة. وتقول بحسرة: لو كان الأمر بيدي وعاد بي الزمن إلى الوراء، لما اخترت هذا الطريق، ولما تركت وظيفتي، ولأكملت دراستي وعملت في الوقت نفسه. كنت سأحاول أن أوازن بين دراستي وعملي وأسرتي، فالحياة كانت ستستمر، ولم تكن هناك عوائق يستحيل تجاوزها. أما أنا، وأنا أتابع مثل هذه القصص، فلا أريد أن أبدي رأيًا متطرفا في هذا الموضوع، ولا أريد أن أنحاز لطرف على حساب آخر. لا للرجل والزوج، ولا للعمل، ولا للمرأة، ولا حتى للأطفال. أنا أحاول أن أنظر إلى المسألة بموضوعية، وأن أشخص مجموعة من النقاط المهمة. أولًا، على المرأة المتزوجة أن تختار الشريك الصالح الذي يقدر طموحاتها واهتماماتها. فإذا كانت ترغب في الوظيفة أو الدراسة أو العمل، فعليها أن تختار من يكون سندًا لها في هذا الطريق، لا أن يتحول طموحها بعد الزواج إلى مصدر صراع دائم. ثانيًا، من الضروري أن يضع الرجل والمرأة شروطًا واضحة لحياتهما الزوجية، وأن يلتزما بما اتفقا عليه. فالوضوح والصراحة منذ البداية من أهم أسس العلاقة الزوجية، ولا يجوز أن تتحول الوعود التي تقال قبل الزواج إلى كلام منسي بعده. ثالثًا، على المرأة أن تسأل نفسها: ما العمل المناسب لي؟ وما طبيعة الوظيفة التي أستطيع تحملها؟ وما حدود قدرتي الجسدية والنفسية؟ وأنا أرفض أن تعمل المرأة في مجال لا تستطيع أداءه بصورة صحيحة، أو في بيئة لا تناسب ظروفها أو قدراتها. لكل امرأة قدراتها وحدودها، والمهم أن تختار المجال الذي تستطيع أن تبدع فيه وتحافظ فيه على كرامتها وسلامتها. رابعًا، والأهم، هل ستكون الأسرة سندًا للمرأة في عملها؟ وهل ستقدر هذا العمل؟ وهل سيكون الزوج والأبناء داعمين لها؟ وهل المجتمع سيتفهم طبيعة عملها؟ وهل تستطيع أن تضع حدودًا واضحة بين طموحها المهني ومسؤولياتها الأسرية؟ بالنسبة لي، وأنا امرأة عراقية، الأسرة أولا، لكن طموحي مهم أيضا. وهما ليسا بالضرورة في صراع، بل يمكن أن يسيرا على خطين متوازيين. يجب ألا أقصر في حق أسرتي، وفي الوقت نفسه يجب ألا أقصر في عملي، وهذا يعتمد على أمرين أساسيين: قدرتي على تحمل الأعباء

والمسؤوليات، وقدرتي على إدارة وقتي بصورة صحيحة. إذا استطاعت المرأة أن تدير وقتها جيدًا، وأن تكون على قدر المسؤولية، فلا مانع من العمل، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر اليوم. فمن الصعب جدًا أن يكون الرجل وحده الممول الأساسي للمنزل. نحن نعيش في زمن ارتفعت فيه تكاليف كل شيء، من أسعار العقارات شراءً أو إيجارًا، إلى متطلبات الحياة اليومية. وأصبح من الصعب على الأسرة العراقية أن تمتلك منزلًا، ولذلك تلجأ كثير من الأسر إلى شراء الشقق الاستثمارية بأسعار باهظة وبالتقسيط، أو إلى الإيجار، وفي الحالتين أصبح راتب واحد غير كافٍ لتغطية تكاليف المعيشة والسكن. وهناك أيضًا الالتزامات الدراسية، فالطلاب اليوم يدخلون المدارس الأهلية، ويحتاجون إلى الدروس الخصوصية، وهذه كلها ميزانيات إضافية تضاف إلى أعباء الأسرة. لذلك، أصبح عمل المرأة ضروريًا في كثير من الحالات، ليس من الناحية الاقتصادية فقط، بل من الناحية النفسية أيضًا. لكن عمل المرأة يجب ألا يكون على حساب صحتها، ولا على حساب استقرارها الأسري، ولا على حساب كرامتها. لذلك أنا مع عمل المرأة، ولكن بشروطه وضوابطه، ومع قدرتها على تحقيق التوازن بين مختلف مسؤولياتها. وأنا، كامرأة وأم عاملة، عشت ليالي لم أكن أستطيع فيها النوم خوفًا من أن أقصر في حق أولادي، حتى كبروا وأصبحوا، ما شاء الله، شبابًا. ولذلك أقول دائمًا: على المرأة أن تنظر جيدًا إلى الخطوة التي ستقدم عليها، وأن تسأل نفسها: هل ستكون هذه الخطوة ربحًا أم خسارة؟ إذا كانت ربحًا، فلتتقدم بكل قوة، ولتثبت جدارتها وقدرتها على النجاح. وإذا كانت خسارة، فلا عيب في التراجع، ولا عيب في إعادة التفكير قبل اتخاذ القرار. فالصحة مهمة، ووجود المرأة وتماسكها داخل أسرتها مهم، ونجاحها في عملها مهم أيضًا. والمرأة الناجحة ليست التي تختار طرفًا وتخسر الآخر، بل التي تعرف قدراتها، وتحدد أولوياتها، وتدير حياتها بوعي ومسؤولية. في النهاية، لا توجد قاعدة واحدة تصلح لكل النساء. لكل امرأة ظروفها، وقدراتها، وأسرتها، وطموحاتها. المهم ألا تتخذ قرارًا مصيريًا تحت ضغط الآخرين، وألا تتخلى عن نفسها تمامًا من أجل دور واحد في حياتها، كما لا ينبغي أن تجعل طموحها سببًا في إهمال أسرتها. الحياة توازن، والاختيار الصحيح هو أن نعرف ماذا نستطيع أن نحمل، وماذا نريد أن نحقق، ثم نمضي في الطريق الذي يحفظ لنا كرامتنا وصحتنا وأسرتنا وطموحنا وفي النهاية، لا تبدو القضية في عمل المرأة من عدمه بقدر ما تتعلق بتهيئة بيئة تساعدها على النجاح دون أن تدفع ثمن ذلك من صحتها أو أسرتها. فالمرأة العراقية التي تعمل وتربي وتدير بيتا في الوقت نفسه تحتاج إلى التقدير والدعم وتقاسم المسؤوليات، لأن الأسرة مسؤولية مشتركة، والعمل حق واختيار، والنجاح الحقيقي يبدأ حين لا تضطر المرأة إلى التضحية بنفسها كي تثبت أنها قادرة على خوض تحديات العمل والموازنة دون تضحيات كبيرة تضر بها نفسياً وجسدياً.

الهوية الوطنية والمواطنة والانسجام الاجتماعي: مقاربة مفهومية – تطبيقية في إدارة التنوع وبناء الاستقرار

م.م فاطمة الزهراء فاضل مدلول الكعبي

باحثة عراقية في مجال التاريخ المعاصر، حاصلة على درجة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر من كلية التربية بالجامعة المستنصرية عام ٢٠٢٢. لديها تركيز بحثي على تاريخ الصحافة، تاريخ لبنان المعاصر، تاريخ الشخصيات الفكرية والاجتماعية، دور المجلات الثقافية في التطورات السياسية-الاجتماعية، والصلة بين الإعلام، النخب الثقافية، والتطورات الفكرية في المنطقة.

المقدمة

تُشكّل إشكالية الهوية الوطنية والمواطنة والانسجام الاجتماعي أحد المحاور المركزية في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي المعاصر، ذلك أنها تتصل اتصالاً مباشراً بالسؤال الجوهري حول شروط استقرار الدولة – الأمة في سياق مجتمعات متزايدة التنوع والتعقيد. وفي ظل التحولات البنيوية العميقة التي يشهدها العالم المعاصر – من عولمة اقتصادية وثقافية، وثورة رقمية تعيد تشكيل أنماط الانتماء، وتحولات جيوسياسية تعيد رسم خرائط الولاءات – تتحول هذه المفاهيم الثلاثة من مجرد أطر نظرية للتنظير الفكري إلى محددات استراتيجية لاستقرار الدول وتماسكها العضوي، بل وإلى متغيرات تفسيرية لفهم مسارات التفكك أو الاندماج الاجتماعي. إن السؤال المركزي الذي تنطلق منه هذه المقاربة ليس سؤالاً تجريدياً عن «ما هي الهوية؟» أو «ما هي المواطنة؟»، بل سؤال عملي – تطبيقي: كيف يمكن لمجتمع متنوع أن يحوّل تنوعه من عامل هشاشة محتمل إلى مورد قوة وثراء، دون أن يفقد مرجعيته الجامعة أو يفرّط في خصوصياته الفرعية؟ هذا السؤال يكتسب راهنيته من واقع أن معظم المجتمعات المعاصرة – إن لم يكن جميعها – هي مجتمعات متنوعة، سواء على المستوى الإثني، أو المذهبي، أو اللغوي، أو المناطقي، أو حتى على مستوى الطبقات والفئات الاجتماعية. وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة والانسجام الاجتماعي ليست علاقة جمع خطي، بل هي علاقة تكوينية جدلية. فالهوية الوطنية توفر المرجعية الرمزية والوجدانية التي تمنح الجماعة الوطنية إحساسها بذاتها وتميزها، والمواطنة تؤسس البنية الحقوقية والممارسة المدنية التي تنظم علاقة الفرد بالدولة والمجتمع، والانسجام الاجتماعي هو المحصلة النهائية التي تعكس نجاح أو فشل التفاعل بين هذين المتغيرين في سياق إدارة التنوع. وبناءً على ذلك، يستهدف هذا المقال تقديم مقاربة مفهومية – تطبيقية تعمّق الأبعاد النظرية والميكانيزمات الوظيفية التي تربط هذه الثلاثية، مع ربطها بسياقات إدارة التنوع وبناء الاستقرار.

أولاً: الهوية الوطنية – تفكيك المفهوم وإعادة بنائه

١. ما هي الهوية الوطنية؟

تُعرَّف الهوية الوطنية في الأدبيات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة بأنها الشفرة الثقافية والرمزية والسياسية التي تمنح أفراد مجتمع سياسي معين شعوراً بالانتماء المشترك والتميز عن المجتمعات الأخرى، بما يضمن استمرارية الجماعة الوطنية عبر الزمن. غير أن هذا التعريف، على وجاهته، يظل محتاجاً إلى تفكيك تحليلي يكشف عن طبيعته المركبة، وعن التوترات الكامنة فيه، وعن شروط إمكانه في سياقات التنوع. إن الهوية الوطنية ليست معطى طبيعياً أو ثابتاً، بل هي بناء اجتماعي – تاريخي يتشكل عبر عمليات معقدة من التفاعل والصراع والتفاوض بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. وقد أظهرت الأدبيات النقدية في دراسة القومية، خاصة أعمال بنديكت أندرسون عن «الجماعات المتخيلة» وإرنست غيلنر عن «اختراع التقاليد»، أن الهوية الوطنية ليست كياناً جوهرانياً سابقاً على التاريخ، بل هي نتاج عمليات تاريخية محددة من بناء الدولة، والتحديث، والصراع على السلطة والموارد الرمزية. هذا لا يعني بالضرورة أن الهوية الوطنية «زائفة» أو «مصطنعة»، بل يعني أنها مشروع مفتوح قابل للتطور وإعادة التشكيل، وليس جوهراً ثابتاً مغلقاً.

ويمكن منهجياً تفكيك الهوية الوطنية إلى بعدين تأسيسيين:

البعد العرقي – الثقافي: ويقوم على العناصر الموروثة كاللغة والتاريخ المشترك والدين والعرق والذاكرة الجمعية. وهو بعد انتمائي – انفعالي، يعمل على مستوى اللاوعي الجمعي والوجدانيات. ويستمد هذا البعد قوته من كونه «معطى» يبدو طبيعياً وتلقائياً، ومن قدرته على تعبئة المشاعر الجماعية والانتماءات الأولية. غير أن هذا البعد يحمل في طياته مخاطر الانغلاق والإقصاء، خاصة عندما يُستخدم كمعيار لتحديد «من ينتمي» و«من لا ينتمي» إلى الجماعة الوطنية.

البعد المدني: ويرتكز على مبادئ الدستور، ودولة القانون، والولاء للمؤسسات السياسية، والمشاركة في الحيوية المدنية، بغض النظر عن الأصول الإثنية أو الثقافية. وهو بعد تعاقدي عقلاني، يعمل على مستوى الوعي القانوني والممارسة المدنية. ويستمد هذا البعد قوته من كونه «مكتسباً» وقابلاً للتوسع والشمول، ومن قدرته على تجاوز الانتماءات الأولية نحو انتماء سياسي أوسع. غير أن هذا البعد يحمل في طياته مخاطر الجفاف والبرود الوجداني، خاصة عندما يفتقر إلى مرجعية ثقافية جامعة تمنحه القدرة على التعبئة العاطفية.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين هذين البعدين ليست علاقة إقصاء أو استبدال، بل علاقة تكامل وتوازن. فالإفراط في البعد العرقي – الثقافي قد يؤدي إلى انغلاق هوياتي وإقصاء الآخر، بينما الإفراط في البعد المدني – في غياب مرجعية ثقافية جامعة – قد يؤدي إلى جفاف هوياتي وفقدان القدرة على التعبئة الوجدانية. ولعل أحد أهم تحديات بناء الهوية الوطنية في المجتمعات المتنوعة هو تحقيق التوازن الديناميكي بين هذين البعدين، بما يضمن الشمول دون الذوبان، والتنوع دون التفكك.

٢. الهوية الجامعة في المجتمعات المتنوعة

تتجلى القيمة العملية للهوية الوطنية في سياق المجتمعات المتنوعة في قدرتها على تشكيل ما يمكن تسميته «الهوية الجامعة». وهذه الأخيرة لا تستهدف محو الهويات الفرعية (المذهبية، العرقية، أو المناطقية)، بل تعمل كإطار مرجعي أسمى يحتوي التنوع ويمنعه من التحول إلى صراع صفري. والهوية الجامعة، بهذا المعنى، تشبه «المظلة» التي تجمع تحتها هويات متعددة دون أن تلغيها أو تذيبها، بل تمنحها إطاراً مشتركاً للتفاعل والتعايش.

وفي هذا السياق، يمكن التمييز تحليلياً بين ثلاثة أنماط من العلاقة بين الهوية الجامعة والهويات الفرعية: نموذج الإدماج: حيث تندمج الهويات الفرعية في الهوية الجامعة مع احتفاظها بخصوصياتها الثقافية. ويقوم هذا النموذج على فكرة «الوحدة في التنوع»، حيث تُعتبر الهويات الفرعية مكونات إثراء للهوية الجامعة وليست تهديداً لها. ويتطلب هذا النموذج مؤسسات قوية قادرة على إدارة التنوع، وثقافة مدنية راسخة تحترم الاختلاف، وآليات فعالة للعدالة التوزيعية تضمن عدم تهميش أي فئة.

نموذج الانصهار: حيث تذوب الهويات الفرعية في بوتقة الهوية الجامعة، وهو نموذج أثبت محدوديته في مجتمعات متعددة. ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الهويات الفرعية يجب أن تتخلى عن خصوصياتها لصالح هوية وطنية واحدة متجانسة. وقد طُبّق هذا النموذج تاريخياً في بعض الدول، لكنه غالباً ما أنتج مقاومة من الفئات المهمشة، وشعوراً بالاغتراب لدى الأقليات، بل وأحياناً صراعات هوياتية حادة.

نموذج التعددية الثقافية: حيث تتعايش الهويات الفرعية ضمن إطار جامع يحترم التنوع، وهو نموذج يتطلب مؤسسات قوية وثقافة مدنية راسخة. ويقوم هذا النموذج على الاعتراف بالاختلاف كقيمة إيجابية، وعلى منح الهويات الفرعية مساحة للتعبير عن نفسها ضمن الإطار الوطني الجامع. غير أن هذا النموذج يواجه تحديات كبيرة، منها خطر «التشرذم» إذا لم تبنَ آليات فعالة للتفاعل والتكامل بين الهويات المختلفة، ومنها أيضاً خطر «الطائفية» إذا تحولت الهويات الفرعية

إلى كتل مغلقة تتنافس على الموارد والسلطة. ويبدو أن النموذج الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق في معظم المجتمعات المتنوعة هو نموذج «الإدماج التفاعلي»، الذي يجمع بين الاعتراف بالتنوع واحترامه، وبين بناء هوية جامعة قادرة على التعبئة الوجدانية والانتماء المشترك. وهذا النموذج لا يكتفي بتحمل التنوع أو الاعتراف به، بل يسعى إلى إدارة التنوع بوصفه مورداً إستراتيجياً للتنمية والاستقرار.

ثانياً: المواطنة – من الحقوق إلى الممارسة

١. ما هي المواطنة؟

تُعدّ المواطنة في الفكر السياسي الحديث مفهومًا مركزيًا يتجاوز مجرد التبعية القانونية للدولة ليصبح تعبيراً عن العقد الاجتماعي المتكافئ. وقد تطور هذا المفهوم في أدبيات العلوم السياسية بفضل أعمال رواد مثل ت. ه. مارشال الذي ميز بين ثلاثة أنواع من الحقوق: المدنية، والسياسية، والاجتماعية. وقد كان مارشال يرى أن هذه الحقوق الثلاثة تطورت تاريخياً بشكل متتابع، حيث ظهرت الحقوق المدنية أولاً في القرن الثامن عشر، ثم الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر، ثم الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين. غير أن هذا التصور التطوري الخطي للمواطنة قد تعرض لانتقادات عديدة، خاصة من منظور المجتمعات غير الغربية التي لم تشهد نفس المسار التاريخي. كما أن التحولات المعاصرة من عولمة وثورة رقمية وتغيرات في طبيعة الدولة قد أعادت فتح النقاش حول طبيعة المواطنة ومستقبلها. فهل لا تزال المواطنة مرتبطة حصراً بالدولة الأمة؟ أم أنها تتجه نحو أشكال جديدة من «المواطنة العالمية» أو «المواطنة الرقمية»؟ وهل يمكن الحديث عن مواطنة متعددة المستويات تجمع بين الانتماء المحلي والوطني والعالمي؟

وبناءً على ذلك، يمكن تفكيك المواطنة الشاملة إلى ثلاثة أبعاد متكاملة:

البعد القانوني: ويتضمن الاعتراف بالفرد كعضو كامل الأهلية يتمتع بالحقوق الأساسية ويدين بالولاء لمنظومة القوانين الوطنية. ويشمل هذا البعد الحقوق المدنية الأساسية كالحق في الحياة والحرية والأمن، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في الملكية، وحرية التعبير والاعتقاد. كما يشمل الواجبات القانونية كالالتزام بالقوانين ودفع الضرائب والخدمة العسكرية حيثما وُجدت.

البعد السياسي: ويضمن حق المشاركة في تقرير المصير السياسي عبر الانتخاب، والترشح، والرقابة، وحرية التعبير. ويشمل هذا البعد الحق في المشاركة في الحياة السياسية، سواء بشكل مباشر عبر الاستفتاءات والانتخابات، أو بشكل غير مباشر عبر الانخراط في الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط. كما يشمل الحق في الاحتجاج السلمي وتشكيل الجمعيات والانضمام إليها.

البعد الاجتماعي الاقتصادي: ويوفر حداً أدنى من الرفاه والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، مما يجعل الفرد يشعر بأن الدولة ترعى مصالحه الأساسية. ويشمل هذا البعد الحق في التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي، والحق في العمل والحصول على أجر عادل، والحق في مستوى معيشي لائق. إن هذه الأبعاد الثلاثة ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة ومتكاملة. فالحقوق المدنية بدون حقوق سياسية قد تتحول إلى حقوق شكلية، والحقوق السياسية بدون حقوق اجتماعية – اقتصادية قد تتحول إلى حقوق نخبوية، والحقوق الاجتماعية – اقتصادية بدون حقوق مدنية وسياسية قد تتحول إلى إجراءات أبوية. ومن ثم، فإن المواطنة الشاملة تتطلب تحقيق التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة، وليس فقط الاعتراف بها نظرياً.

٢. من المواطنة الشكلية إلى المواطنة الفاعلة

إن التحول من المواطنة الشكلية التي تقتصر على منح الحقوق القانونية إلى المواطنة الفاعلة التي تعني المشاركة الفعلية في الحياة العامة هو شرط جوهري لتحقيق الانسجام الاجتماعي. فالمواطنة الفاعلة لا تكتفي بكونها «وضعاً قانونياً»، بل تصبح «ممارسة يومية» تتجسد في سلوكيات ومواقف وأنماط مشاركة. ويمكن تحليلياً التمييز بين ثلاثة مستويات للمواطنة الفاعلة:

المستوى الأول المواطنة المطالِبة: حيث يمارس المواطنون حقهم في المطالبة بحقوقهم ورفع صوتهم ضد الظلم والتمييز. وهذا المستوى يشمل أشكال الاحتجاج السلمي، وتقديم العرائض، والضغط على المؤسسات لتصحيح السياسات. وهو مستوى ضروري لضمان مساءلة السلطة وعدم انحرافها عن مسار خدمة المواطنين.

المستوى الثاني – المواطنة المشارِكة: حيث يشارك المواطنون بشكل إيجابي في الحياة العامة عبر آليات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، وعبر المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، وعبر الانخراط في المبادرات المجتمعية والتطوعية. وهذا المستوى يحوّل المواطن من «متلقٍ سلبي» للحقوق إلى «فاعل نشط» في صناعة القرار.

المستوى الثالث – المواطنة المسؤولة: حيث يمارس المواطنون مواطنة ناقدة قائمة على المساءلة والمحاسبة، ويلتزمون بالمسؤوليات المشتركة تجاه الجماعة الوطنية. وهذا المستوى يشمل الالتزام بالقوانين، واحترام حقوق الآخرين، والمشاركة في الحفاظ على المصلحة العامة، والمساهمة في بناء المجتمع المدني.

إن المواطنة الفاعلة، بهذا المعنى، ليست مجرد «حق» يمنحه القانون، بل هي أيضاً «مسؤولية» يتحملها الفرد تجاه المجتمع. وهي ليست مجرد «وضع» يمكن اكتسابه مرة واحدة، بل هي «ممارسة» تحتاج إلى تعلم وتدريب وتطوير مستمر. ومن ثم، فإن بناء المواطنة الفاعلة يتطلب تربية مدنية تبدأ من المدرسة

وتستمر مدى الحياة، وفضاءً عاماً حراً ومفتوحاً يسمح بالحوار والنقاش والمشاركة، ومؤسسات قادرة على الاستجابة لمطالب المواطنين وضمان حقوقهم.

٣. المواطنة في سياق التنوع

تكتسب المواطنة في سياق المجتمعات المتنوعة أهمية خاصة، لأنها تشكل الرابط الجامع الذي يجمع بين أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية. فالمواطنة، بمعناها الشامل، تمنح الجميع – بغض النظر عن أصولهم الإثنية أو الدينية أو اللغوية – نفس الحقوق ونفس الواجبات، وتؤسس لعلاقة متكافئة بين الفرد والدولة. غير أن المواطنة في سياق التنوع تواجه تحديات خاصة، منها:

تحدي التمييز: حيث قد تتعرض بعض الفئات للتمييز في الوصول إلى الحقوق أو الخدمات أو فرص العمل، مما يخلق شعوراً بالمواطنة «المنقوصة» أو «الدرجة الثانية».

تحدي الاندماج: حيث قد تجد بعض الفئات صعوبة في الاندماج في المجتمع الأوسع بسبب حواجز ثقافية أو لغوية أو اجتماعية، مما يخلق شعوراً بالاغتراب أو العزلة.

تحدي الاعتراف: حيث قد تطالب بعض الفئات بالاعتراف بخصوصيتها الثقافية أو الدينية أو اللغوية، وهو ما قد يخلق توتراً بين مقتضيات «الوحدة الوطنية» ومتطلبات «الاعتراف بالتنوع».

ولمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر سياسات مواطنة شاملة تقوم على ضمان المساواة الفعلية وليس فقط الشكلية، عبر سياسات إيجابية تعالج التمييز التاريخي والهيكلي، وتعزيز الاندماج عبر سياسات تعليمية وثقافية واجتماعية تشجع على التفاعل والاختلاط بين الفئات المختلفة، والاعتراف بالتنوع ضمن إطار جامع، عبر سياسات ثقافية تحترم الخصوصيات وتدمجها في النسيج الوطني العام.

ثالثاً: الانسجام الاجتماعي – المفهوم والمستويات والميكانيزمات

١. ما هو الانسجام الاجتماعي؟

يُعرَّف الانسجام الاجتماعي في أدبيات العلوم الاجتماعية بأنه قدرة المجتمع على تأمين رفاه جميع أعضائه، وتقليل الفوارق والاختلافات، وتجنب الاستقطاب الناجم عن الانقسامات الفئوية. وهو يُمثّل من منظور رأس المال الاجتماعي المحصلة النهائية للجمع بين هوية وطنية جامعة ومواطنة متكافئة. غير أن الانسجام الاجتماعي ليس مجرد «غياب الصراع» أو «غياب العنف»، بل هو حالة إيجابية تتسم بوجود علاقات اجتماعية قوية، وثقة متبادلة، وتضامن فعلي، وقدرة على إدارة الاختلافات بطرق سلمية. وبهذا المعنى، فإن الانسجام الاجتماعي لا يعني «التجانس» أو «غياب الاختلاف»، بل يعني القدرة على إدارة الاختلاف بشكل يمنع تحوله إلى صراع مدمر.

ويمكن تحليلياً التمييز بين ثلاثة مستويات للانسجام الاجتماعي:

الانسجام الأفقي: ويتمثل في العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ويشمل هذا المستوى الثقة المتبادلة بين المواطنين، والتعاون والتضامن الاجتماعي، وقدرة المجتمع على حل خلافاته الداخلية بطرق سلمية. وهو مستوى يعكس «صحة النسيج الاجتماعي» وقوته.

الانسجام العمودي: ويتمثل في العلاقة بين المواطنين والمؤسسات. ويشمل هذا المستوى ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة كالقضاء والأمن والإدارة العامة والبرلمان، ورضاهم عن أداء هذه المؤسسات، وشعورهم بالانتماء إليها. وهو مستوى يعكس «شرعية النظام السياسي» وقدرته على كسب ثقة المواطنين.

الانسجام المؤسسي: ويتمثل في قدرة المؤسسات على إدارة التنوع وضمان العدالة. ويشمل هذا المستوى كفاءة المؤسسات في التعامل مع التنوع، وشفافيتها ومساءلتها، وقدرتها على تقديم خدمات عادلة لجميع المواطنين. وهو مستوى يعكس «جودة الحكم» وقدرته على إدارة التعقيد.

إن هذه المستويات الثلاثة مترابطة ومتداخلة. فالانسجام الأفقي يتأثر بالانسجام العمودي، والانسجام العمودي يتأثر بدوره بالانسجام المؤسسي. ومن ثم، فإن تحقيق الانسجام الاجتماعي يتطلب جهداً متكاملاً على جميع هذه المستويات، وليس فقط التركيز على مستوى واحد دون الآخر.

٢. كيف يتحقق الانسجام الاجتماعي؟

يمكن منهجياً تحديد ثلاثة ميكانيزمات أساسية تؤدي إلى الانسجام الاجتماعي:

الميكانيزم الأول: العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص

إن غياب العدالة في توزيع الثروة أو الوظائف العامة بين الفئات والمناطق يخلق شعوراً بالحيف والمظلومية لدى بعض الفئات، مما يضعف الرابط الوطني لصالح الهويات الأولية. وهذا ما تؤكده نظرية النسبية الحرمانية التي ترى أن الصراعات تنشأ ليس من الفقر المطلق، بل من الفجوة بين التوقعات والإمكانيات. فالفئة التي تشعر بأنها «محرومة» مقارنة بفئات أخرى – حتى لو كانت حالتها المطلقة جيدة – قد تلجأ إلى الاحتجاج أو حتى العنف للتعبير عن استيائها.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من العدالة التوزيعية: العدالة الأفقية وتعني معاملة الفئات المتشابهة بنفس الطريقة وعدم التمييز بينها في توزيع الموارد والخدمات، والعدالة العمودية وتعني معاملة الفئات المختلفة بشكل مختلف حسب احتياجاتها بحيث تُمنح الفئات الأكثر احتياجاً دعماً أكبر، والعدالة بين الأجيال وتعني عدم استنزاف موارد الأجيال القادمة لصالح الأجيال الحالية وضمان استدامة التنمية.

إن تحقيق العدالة التوزيعية في المجتمعات المتنوعة يتطلب سياسات إعادة توزيع تعالج الفوارق الهيكلية بين الفئات والمناطق، وسياسات تمكين تمنح الفئات المهمشة القدرة على المنافسة على الموارد والفرص، وسياسات اعتراف تعترف بخصوصيات الفئات المختلفة وتدمجها في النسيج الوطني العام.

الميكانيزم الثاني: الثقة المؤسسية والثقة البينية
تُعدّ الثقة بمستوييها العمود الفقري للانسجام الاجتماعي. فالثقة العمودية تعني ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة كالقضاء والأمن والإدارة العامة، بينما الثقة الأفقية تعني الثقة المتبادلة بين المواطنين أنفسهم عبر المكونات المختلفة. وقد أظهرت دراسات الثقة الاجتماعية أن ارتفاع مستوى الثقة يرتبط ارتباطاً موجباً بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. ويمكن تحليلياً التمييز بين ثلاثة أنواع من الثقة: الثقة في المؤسسات وتعني ثقة المواطنين في نزاهة وكفاءة المؤسسات الرسمية كالقضاء والبرلمان والشرطة والإدارة العامة، والثقة في الفاعلين السياسيين وتعني ثقة المواطنين في القادة والأحزاب السياسية واعتقادهم بأنهم يعملون لخدمة المصلحة العامة وليس لمصالحهم الخاصة، والثقة بين المواطنين وتعني ثقة المواطنين في بعضهم البعض بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية واعتقادهم بأن الآخرين جديرون بالثقة والتعاون.
إن بناء الثقة في المجتمعات المتنوعة يتطلب شفافية ومساءلة في عمل المؤسسات، وعدالة في تطبيق القانون، ومشاركة في صناعة القرار، واعترافاً بحقوق جميع الفئات. كما يتطلب خطاباً عاماً يعزز قيم التسامح والتعاون والمواطنة المشتركة، ويتجنب خطاب الكراهية والتحريض والتمييز.
الميكانيزم الثالث: إدارة التنوع بآليات ديمقراطية
ويتحقق ذلك عبر ترسيخ آليات الحوار الوطني التي تضم جميع الأطراف، واستيعاب التنوع الثقافي في المناهج التعليمية والإعلام، والاعتماد على الكفاءة وسيادة القانون كمعايير أساسية للترقي الاجتماعي والسياسي.
ويمكن التمييز بين ثلاثة نماذج لإدارة التنوع: نموذج الإدارة الأمنية ويركز على احتواء التنوع عبر القوة والأمن وهو نموذج قد يحقق استقراراً مؤقتاً لكنه لا يحقق انسجاماً مستداماً، ونموذج الإدارة السياسية ويركز على إدارة التنوع عبر التفاوض والتسويات السياسية بين النخب وهو نموذج قد يحقق توازناً لكنه قد لا يصل إلى المواطنين العاديين، ونموذج الإدارة المجتمعية ويركز على إدارة التنوع عبر بناء علاقات اجتماعية قوية بين الفئات المختلفة وتعزيز الثقة المتبادلة وتشجيع التفاعل اليومي وهو نموذج أكثر استدامة لكنه يتطلب وقتاً وجهداً طويلين.
إن إدارة التنوع بآليات ديمقراطية تتطلب مؤسسات شاملة تمثل جميع الفئات، وآليات تشاركية تسمح للمواطنين بالمشاركة في صناعة القرار، وثقافة مدنية تحترم الاختلاف وتشجع الحوار.
رابعاً: الربط بين المفاهيم الثلاثة ◻ نموذج تحليلي تكاملي
بناءً على ما سبق، يمكن ربط المتغيرات الثلاثة في نموذج تحليلي تكاملي، حيث تمثل الهوية الوطنية المرجعية الرمزية والوجدانية بمؤشرات تشمل الانتماء والذاكرة الجمعية والرموز الوطنية، وتمثل المواطنة البنية الحقوقية والممارسة المدنية بمؤشرات تشمل الحقوق والمشاركة والمسؤوليات، ويمثل الانسجام الاجتماعي المحصلة النهائية بمؤشرات تشمل العدالة والثقة والاستقرار.
وتفترض هذه المقاربة أن الانسجام الاجتماعي هو الدالة للتفاعل بين الهوية الوطنية كمتغير مستقل أول والمواطنة كمتغير مستقل ثانٍ، مع إدارة التنوع كمتغير وسيط. وهذا يعني أن الهوية الوطنية توفر «المادة الخام» للانسجام الاجتماعي عبر توفير الانتماء المشترك والرموز الجامعة التي تجمع بين أفراد المجتمع، والمواطنة توفر «الإطار القانوني والمؤسسي» للانسجام الاجتماعي عبر ضمان الحقوق والواجبات والمشاركة لكل المواطنين، وإدارة التنوع توفر «الآلية» التي تحول الهوية والمواطنة إلى انسجام اجتماعي فعلي عبر إدارة الاختلافات بطرق سلمية وعادلة.
غير أن هذا النموذج ليس نموذجاً خطياً بسيطاً، بل هو نموذج تفاعلي جدلي، حيث يؤثر كل متغير في الآخر بشكل متبادل. فالهوية الوطنية تؤثر في المواطنة عبر تحديد من «ينتمي» إلى الجماعة الوطنية، والمواطنة تؤثر في الهوية الوطنية عبر إعادة تشكيل الانتماء الوطني في ضوء الحقوق والواجبات، وإدارة التنوع تؤثر في كليهما عبر تحديد كيفية التعامل مع الاختلافات، والانسجام الاجتماعي بدوره يؤثر في الهوية والمواطنة وإدارة التنوع عبر تعزيز الثقة والاستقرار.
الخاتمة
تمثل هذه المقاربة إطاراً نظرياً ◻ تطبيقياً يمكن استخدامه لتحليل حالات محددة في المجتمعات المتنوعة، مع مراعاة الخصوصيات السياقية لكل مجتمع. كما تفتح المجال أمام دراسات مقارنة يمكن أن تختبر الفرضيات المطروحة في سياقات مختلفة، مما يسهم في إثراء المعرفة العلمية حول شروط بناء الاستقرار في عالم متزايد التعقيد والتنوع.
وخلاصة القول إن بناء الانسجام الاجتماعي في المجتمعات المتنوعة ليس عملية تلقائية أو سهلة، بل هو مشروع وطني يتطلب إرادة سياسية، ورؤية استراتيجية، وجهداً جماعياً مستمراً. وهو يتطلب أيضاً توازناً دقيقاً بين الحفاظ على الهوية والانفتاح على الآخر، وبين ضمان الحقوق والمطالبة بالواجبات، وبين احترام التنوع وبناء الوحدة. وهذا التوازن ليس حالة نهائية يمكن الوصول إليها مرة واحدة، بل هو عملية ديناميكية مستمرة تحتاج إلى مراجعة وتعديل مستمرين في ضوء التحولات الداخلية والخارجية. م.م فاطمة الزهراء فاضل مدلول الكعبي - جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
باحثة عراقية في مجال التاريخ المعاصر، حاصلة على درجة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر من كلية التربية بالجامعة المستنصرية عام ٢٠٢٢. لديها تركيز بحثي على تاريخ الصحافة، تاريخ لبنان المعاصر، تاريخ الشخصيات الفكرية والاجتماعية، دور المجلات الثقافية

في التطورات السياسية-الاجتماعية، والصلة بين الإعلام، النخب الثقافية، والتطورات الفكرية في المنطقة



احتكار الوعي... صراع في الفضاء الافتراضي على المزاج العراقي

جليل ابراهيم مندلاوي
أديب وباحث وصحفي عراقي كوردي، له مسيرة حافلة في الصحافة والبحث والكتابة والتوثيق التاريخي. كرّس جانباً مهماً من نتاجه لتوثيق تاريخ الكورد وكوردستان وقضايا الكورد الفيليين، فضلاً عن اهتمامه بالشأن العراقي والتحولات السياسية في المنطقة. عمل في عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، وتولى مهام تحريرية وإدارية في المجال الصحفي. صدر له عدد من الكتب والمجموعات القصصية، وحاز جوائز وتكريمات أدبية وثقافية، وهو عضو في عدد من الاتحادات والنقابات الصحفية والأدبية.

ثمة سؤال يتقدم بصمت في العراق، وربما سيكون أكثر أهمية في السنوات المقبلة وهو: من يملك القدرة على صناعة الانتباه، ومن يستطيع أن يجعل رواية معينة حاضرة أمام الناس، وأن يدفع بها من هامش النقاش إلى مركزه، حتى تبدو وكأنها القضية الأهم في البلاد؟ فمن يتحكم بالمزاج العراقي؟ ومن يقرر له ما الذي يستحق أن يغضب من أجله؟ لو سألت مواطناً في مقهى ببغداد أو البصرة قبل عشرين عاماً عما يشغل البلاد، لأحالك فوراً إلى مانشيتات صحف الصباح أو نشرة أخبار الثامنة على الفضائية الأكثر مشاهدة. كانت اللعبة واضحة ومكشوفة: حزب يملك قناة، ودولة تصدر بياناً، والناس يختارون تصديق هذا أو تكذيب ذاك. في الماضي كان امتلاك صحيفة أو إذاعة أو قناة تلفزيونية يعني امتلاك جزء كبير من القدرة على صناعة رأي عام وتحديد ما يعرفه الناس وما يناقشونه. أما اليوم، فقد يقرأ المواطن رأياً سياسياً حاداً من صفحة تبدو اجتماعية، أو خبراً من موقع يبدو مستقلاً، أو تحليلاً من حساب شخصي، من دون أن يعرف الشبكة التي يتحرك ضمنها هذا المحتوى... وهنا لا نتحدث عن المؤامرة. نتحدث عن غياب الشفافية. والشفافية هي الخط الفاصل بين العمل السياسي المشروع والتلاعب الخفي بالجمهور، فمن حق الحزب أن يدافع عن نفسه، ومن حق المؤثر أن يتبنى موقفاً سياسياً، ومن حق الإعلام أن ينحاز إلى قضية، لكن ليس من حق أي طرف أن يقدم حملة منظمة للجمهور على أنها إجماع شعبي عفوي، ثم يستخدم هذا الوهم بوصفه دليلاً على شرعيته، فهذه ليست ديمقراطية رقمية، إنما تلاعب بإدراك الجمهور، فيما الخوارزمية تزيد المسألة تعقيداً. الخوارزمية لا تكتب البيان السياسي، ولا تضع البرنامج الانتخابي، ولا تختار المرشح. لكنها تفعل شيئاً لا يقل أهمية: تساعد في تحديد من سيرى الرسالة، وكم مرة، وفي أي سياق... وهذه سلطة سياسية حتى لو لم تكن السلطة سياسية بالمعنى التقليدي. فالمنصة لا تحتاج إلى أن تقول للمواطن: «صوّت لهذا»... يكفي أن تجعل محتوى معيناً يظهر أمامه باستمرار، وأن تدفع محتوى آخر إلى الخلف. كما لا تحتاج إلى حذف رأي حتى تضعفه، فيكفي أحياناً أن تجعله أقل ظهوراً. ولا تحتاج إلى اختراع قضية حتى تكبرها، بل يكفي أن تمنحها مساحة انتشار تفوق وزنها الحقيقي، لهذا فإن الخوارزمية ليست حزباً، لكنها ليست محايدة في آثارها أيضاً، إنها نظام لترتيب الانتباه، ومن يملك القدرة على التأثير في ترتيب الانتباه، يملك جزءاً من القوة السياسية الحديثة، والعراق دخل هذه المرحلة من دون أن يمتلك بعد ثقافة عامة ناضجة بما يكفي للتعامل معها. المعادلة تغيرت اليوم لتبدو المعركة مختلفة تماماً وأكثر مكراً، حيث يستطيع أي شخص أن ينشر رأياً من هاتفه، وأن يبدأ من حساب مجهول، ويصنع شبكة، ويكرر رسالة، ويستقطب مؤثراً، ثم يترك للخوارزمية مهمة توسيع دائرة الوصول، ليستيقظ المواطن العراقي على هاتفه ليجد قضية هامشية تحولت إلى حديث الساعة، ووسماً يتصدر المنصات، وتسجيلاً مقتطعاً تلوكه مئات الحسابات في اللحظة نفسها، فيغضب الناس، ويتلاسن المعلقون، ثم تضطر الدولة إلى إصدار توضيح، وتستنفر البرامج الحوارية لاهثة خلف ما يجري في العالم الافتراضي. لكن أحداً لا يتوقف ليسأل: من الذي قرر أن هذه القضية بالذات هي التي تستحق كل هذا الغضب اليوم؟ اليوم، الجميع يستطيع أن يتحدث، لكن ليس الجميع يستطيع أن يجعل الآخرين يسمعون، وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية... وهنا تغيرت قواعد اللعبة... فلم يعد سؤال «من يصنع الرأي العام؟» في العراق قابلاً للإجابة بالإشارة إلى الدولة، أو الحزب، أو الصحيفة، أو القناة التلفزيونية وحدها، فقد انتقل الصراع على تشكيل الأجندة العامة من فضاء تهيمن عليه المؤسسات الإعلامية والسياسية

التقليدية إلى الهاتف المحمول، إلى الصفحة المجهولة، إلى المؤثر، إلى مجموعة التلغرام، إلى الحساب الذي يبدو فردياً لكنه يتحرك في اللحظة نفسها التي تتحرك فيها عشرات الحسابات الأخرى، في فضاء مركب تتداخل فيه الدولة، والأحزاب، ووسائل الإعلام، والمؤثرون، وشبكات الحسابات، والمنصات الرقمية، والخوارزميات التي تتحكم في ترتيب المحتوى ودرجة ظهوره. المسألة لم تعد مجرد «حرية نشر» أتاحها الإنترنت للجميع، فالنشر متاح فعلاً لكل من يملك هاتفاً، لكن «الوصول» امتياز محتكر بدقة. يستطيع خبير أو باحث أن يكتب تحليلاً رصيناً عن أزمة شح المياه أو عجز الموازنة، فلا يتجاوز صوته بضع مئات، وفي المقابل، تنجح لقطة عفوية ملتقطة بكاميرا مهتزة، أو اتهام مجهول المصدر، في إشعال الساحة السياسية خلال ساعات. الفارق هنا ليس جودة المحتوى، بل الماكينة التي تقف خلفه، حجم الشبكة التي تضخ، وسرعة التدوير، والجيوش الإلكترونية التي تدفع بالمنشور إلى صدارة المشهد. لقد طورت القوى السياسية في العراق سلوكها بشكل جذري. لم تعد الماكنة الحزبية مضطرة للظهور بشعار الحزب الرسمي وخطابه الخشبي الذي سئمه الناس. الأسلوب الأحدث والأكثر فاعلية يعتمد التخفي خلف صفحات منوعة، ومواقع إخبارية بلا هوية واضحة، ومجموعات تلغرام مغلقة، وصناع محتوى يجري شراؤهم أو استمالتهم في أوقات التوتر. الأخطر من ذلك هو استخدام تكتيك «تصنيع الأغلبية»، حين تكرر مئات الحسابات المموهة الموقف ذاته في توقيت متزامن، فإن ذلك يوحي للمتلقي العادي بوجود إجماع شعبي جارف، فينزلق إلى مسايرته خوفاً من التغريد خارج السرب، بينما الحقيقة لا تعدو كونها مناورة منسقة تنفذها بضعة خوادم وأيدٍ مأجورة. حين يرى المواطن المنشور نفسه، أو الفكرة نفسها، أو الاتهام نفسه، من عشرات الحسابات وفي أوقات متقاربة، يبدأ عقله في التعامل مع الانتشار باعتباره دليلاً على الأهمية. وإذا استمر التكرار، فقد يتحول الانتشار إلى إحساس بالشعبية، ثم يتحول إحساس الشعبية إلى ضغط سياسي حقيقي. وهنا تكمن إحدى أخطر وظائف الشبكات الرقمية: أنها تستطيع أحياناً أن تصنع مظهراً للأغلبية من دون أن تكون هناك أغلبية... فالمليون مشاهدة لا تعني مليون مؤيد، والـ«ترند» ليس استفتاءً، وعدد التعليقات لا يمثل بالضرورة المجتمع، لكن السياسة كثيراً ما تتعامل مع هذه الأرقام كما لو أنها صورة صافية للمزاج الشعبي... وهنا يصبح السؤال أكثر صعوبة: من الذي يصنع الرقم نفسه؟ حتى إن الجمهور لم يعد يعرف دائماً من يمسك به، فهناك فرق بين أن يعبّر مواطن عن رأيه، وبين أن يبدو مئات المواطنين وكأنهم يعبرون عن الرأي نفسه بصورة عفوية، بينما الرسالة في الحقيقة تتحرك داخل شبكة منظمة. وهناك فرق بين أن تنتشر قضية لأنها تهم الناس فعلاً، وبين أن يجري تضخيمها حتى يعتقد الناس أنها أهم قضية في البلد... هذه هي المنطقة الرمادية التي أصبحت فيها السياسة العراقية الرقمية. وفي المنتصف، يقف المؤثرون وصناع المحتوى، بعضهم صحفي، وبعضهم ناشط، وبعضهم صاحب محتوى اجتماعي، وبعضهم دخل السياسة من باب الإعلام، وبعضهم وجد نفسه فجأة في موقع يستطيع فيه التأثير في مئات الآلاف، ولا يمكن إنكار أن بعضهم يعبر بصدق عن هموم يومية عجز الإعلام التقليدي عن التقاطها، مقدماً السياسة بلغة عفوية وقريبة من وجدان المتابع. على هذا النحو، برز المؤثر السياسي والاجتماعي فاعلاً رئيساً لا يمكن تجاوزه في المشهد العراقي، متسلحاً بقدرة استثنائية على جذب الثقة وتجاوز الخطاب الرسمي الجاف وتقديم السياسة في قوالب شخصية وحميمية، لكن هذه الحميمية تحديداً هي التي حوّلت بعضهم إلى أدوات نفوذ خطيرة، فالمتابع العراقي يميل بطبعه لتصديق الشخص الذي يشبهه ويتحدث بلهجته، من دون أن يسأل عن مصادر تمويله أو شبكة علاقاته خلف الكواليس، وهذه قوة لم تكن موجودة بهذا الشكل من قبل، لكن القوة لا تعني بالضرورة الاستقلال. فالاستقلال الحقيقي لا تثبته عبارة «ناشط مستقل» المكتوبة في التعريف، وليس صورة شخصية ولا وصفاً يكتبه صاحب الحساب في تعريفه، بل يكشفه الاتساق الأخلاقي، ويقاس بالسلوك، وبالقدرة على مخالفة الحليف كما يستطيع مخالفة الخصم، وبالشفافية في المصالح والعلاقات، وبالثبات في المعايير، أما أن يكون الشخص شديد القسوة مع جهة، شديد التسامح مع جهة أخرى، ثم يطلب من الجمهور أن يصدق أنه مجرد «صوت مستقل»، فهذه مسألة أخرى تستحق السؤال لا التصديق... فمن يهاجم طرفاً بضراوة ويصمت صمت القبور عن تجاوزات حليفه ليس صوتاً حراً، بل هو مجرد واجهة لغرفة عمليات سياسية تدير حملاتها بالوكالة. تتكامل هذه الفوضى مع طبيعة الخوارزميات الرقمية ذاتها، فالمنصات العالمية لا يعنيها استقرار العراق ولا نضج وعيه السياسي، ما يعنيها فقط هو بقاء المستخدم ملتصقاً بالشاشة لأطول فترة ممكنة، والوسيلة الأضمن لتحقيق ذلك ليست الطروحات العقلانية الهادئة، بل كل ما يستفز الغرائز، ويؤجج الخوف، ويثير الكراهية والانقسام، والخوارزمية بهذا المعنى شريك غير مرئي في توجيه بوصلة الشارع، لأنها تكافئ الصراخ وتدفن النقاش الرصين في زوايا الإهمال. أمام هذه الدوامة، تظهر مفارقة الدولة الحديثة في العصر الرقمي، حيث يبدو الموقف الرسمي مرتبكاً. فمفارقة الدولة العراقية اليوم أنها تملك سلطة القانون والسيادة، سلطة القرار، وإصدار البيانات، وتحديد السياسات، وتحريك المؤسسات، والوصول إلى وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، لكنها لم تعد تملك وحدها القدرة على تحديد ما الذي يشغل الناس،

فتخسر معركة الانتباه اليومي. قد تعلن عن سياسة اقتصادية مصيرية فلا يلتفت إليها أحد، بينما يبتلع مقطع مدته ثلاثون ثانية اهتمام الرأي العام بالكامل، وحين تحاول الأجهزة المعنية التدخل عبر التشريعات، تقع في فخ الخلط بين محاربة الجريمة الرقمية كالتشهير والابتزاز، وبين الرغبة المبيتة لدى بعض الأطراف في قمع النقد السياسي وحرية الصحافة. لكن فهم الدولة للفضاء الرقمي لا ينبغي أن يتحول إلى رغبة في السيطرة عليه، وهنا نصل إلى أكثر الملفات حساسية: التشريعات الخاصة بالجرائم والمحتوى الرقمي. لا أحد يستطيع الدفاع عن الابتزاز أو الاحتيال أو التهديد أو انتحال الشخصية، فالمجتمع يحتاج إلى قانون يحميه من الجرائم الرقمية، تماماً كما يحتاج إلى قانون يحميه من الجرائم خارج الإنترنت. لكن الخط الفاصل يصبح خطيراً عندما تتحول عبارات واسعة وفضفاضة إلى أبواب يمكن أن يدخل منها تقييد الصحافة والنقد والاحتجاج، فهناك فرق بين أن تحمي المواطن من الابتزاز، وبين أن تحمي المسؤول من النقد، وهناك فرق بين منع التحريض المباشر على العنف، وبين منع الرأي الذي يزعج السلطة، وهناك فرق بين ملاحقة المحتوى الاحتيالي، وبين منح أي جهة حق تحديد ما يجوز للناس أن يقولوه، فالقانون الذي لا يرسم هذه الحدود بوضوح يمكن أن يصبح أداة قابلة للاستخدام في اتجاهات متعددة. وهنا يجب أن تكون القاعدة بسيطة: كلما اتسعت سلطة الدولة في تقييد المحتوى، يجب أن تتسع معها ضمانات الرقابة القضائية والشفافية وحق الاعتراض. فحماية المجتمع لا تعني حماية السلطة من المجتمع، وهذه ليست مسألة نظرية. إن الحل لا يكمن في عودة الدولة إلى زمن الاحتكار القديم وبث الرأي الواحد، ولا في ترك الساحة مستباحة لحروب الإشاعات والتضليل الخوارزمي. المخرج الحقيقي يبدأ من الشفافية: كشف الإنفاق السياسي الرقمي، وإلزام الصفحات العامة بالإفصاح عن ملكيتها وتمويلها، مع تعزيز الوعي الشعبي بآليات هذا الضخ. في نهاية المطاف، لم تعد المعركة السياسية في العراق تدور حول من يقنع الناخب ببرنامجه، بل حول من يملك القدرة على خطف انتباهه وتحديد ما يجب أن يفكر فيه كل صباح. والمعركة على عقل المواطن لم تعد داخل البرلمانات ولا على شاشات التلفزيون، بل على تلك الشاشة الصغيرة المضيئة في راحة يده.



من إنتاج الرسالة إلى هندسة الوعي في عصر العمليات الرقمية المنسقة

عباس النوري

كاتب وباحث ومفكر عراقي، له نشاط مستمر في المجال الثقافي والفكري والبحثي، وواصل منذ إقامته خارج العراق نشاطه في الكتابة والبحث. له مقالات ودراسات منشورة في عدد من الصحف والمجلات والمواقع العربية، تناولت قضايا الفكر والثقافة والتاريخ والشأن الاجتماعي والتحولات العراقية. كما تعاون مع «المركز الثقافي الإسلامي» في عدد من الأنشطة الثقافية والفكرية، وله حضور مستمر في المشهد الثقافي والإعلامي العراقي.

لم يعد السؤال عن الرأي العام في العراق اليوم سؤالا بسيطًا عن الجهة التي تمتلك صحيفة أو قناة تلفزيونية أو منبرًا سياسيًا. فقد تغيرت البيئة التي يتشكل فيها الرأي العام بصورة عميقة، وأصبح المواطن يعيش داخل فضاء واسع من الأخبار والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات والمؤثرين والمنصات الرقمية، بحيث لم تعد القوة في إنتاج الرسالة وحده، وإنما في القدرة على جعلها تظهر وتتكرر وتنتشر وتبدو، في لحظة ما، وكأنها تعبر عن رأي عام واسع. ومن هنا يصبح السؤال أكثر دقة: من يصنع الرسالة، ومن يصنع حضورها، ومن يحدد ما الذي يستحق أن يراه الجمهور؟ تأتي هذه القراءة امتدادًا لمشروع فكري اشتغلت عليه في «نظرية عصر التزييف» ، ثم في كتابي «تفكيك نظرية عصر التزييف – الجزء الأول والجزء الثاني» ، حيث انتقلت من محاولة فهم التزييف بوصفه إنتاجًا للمعلومة غير الصحيحة إلى النظر في الآليات الأوسع التي يمكن أن تؤثر في الوعي والإدراك الجمعي. فالتزييف لا يبدأ بالضرورة عندما تُختلق المعلومة، وإنما قد يبدأ قبل ذلك، عندما يجري التأثير في الطريقة التي تُنتج بها الرسالة، وفي

حجم ظهورها، وفي السياق الذي تصل فيه إلى المتلقي. بيئة رقمية أصبحت جزءًا من المجال العام توضح الأرقام حجم التحول. فبحسب أحدث بيانات DataReportal، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العراق نحو ٣٩٫٦ مليون مستخدم في نهاية عام ٢٠٢٥، بنسبة انتشار بلغت ٨٣٫٨٪ من السكان، فيما سجلت البيانات نحو ٤٠٫١ مليون هوية مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في أكتوبر ٢٠٢٥، مع التنبيه إلى أن هذا الرقم لا يعني بالضرورة عددًا مماثلًا من الأفراد، بسبب تعدد الحسابات واختلاف طرق القياس. وهذا يعني أن الفضاء الرقمي لم يعد هامشا في الحياة العراقية، بل أصبح أحد الميادين الأساسية التي تتشكل فيها المواقف والانطباعات، وتتنافس فيها القوى السياسية والإعلامية والاجتماعية. لكن اتساع الجمهور الرقمي لا يعني أن جميع المشاركين يمتلكون القوة نفسها. فهناك من يستطيع إنتاج الرسالة، وهناك من يمتلك شبكة واسعة من المتابعين، وهناك من يستطيع إعادة توزيعها، وهناك من يستطيع تحويلها إلى قضية عامة، ثم تأتي المنصة بخوارزمياتها لتشارك في تحديد ما يظهر للمستخدم وما يبقى بعيدًا عن انتباهه. وبذلك انتقلت بعض السلطة من إنتاج الرسالة إلى إنتاج الانتباه إليها. هل الانتشار هو الرأي العام؟ هنا تكمن واحدة من أهم المشكلات التي يفرضها العصر الرقمي. قد يكتب مواطن رأيًا مهمًا ولا يصل إلا إلى عدد محدود من الناس، بينما ينتشر رأي آخر بصورة واسعة لأنه أكثر إثارة أو غضبًا أو قدرة على جذب التفاعل. وقد يكون الثاني أقل أهمية من الأول، لكنه يحصل على مساحة أكبر في المجال العام. فهل يعني ذلك أنه أصبح رأي المجتمع؟ ليس بالضرورة. فالانتشار قد يكون نتيجة اهتمام حقيقي، وقد يكون نتيجة طبيعة المنصة، وقد يكون نتيجة حملة منظمة، وقد تتداخل هذه العوامل كلها. ولذلك فإن عدد المشاهدات والمشاركات لا يمكن أن يتحول تلقائيًا إلى مقياس لحجم التأييد الاجتماعي. وهنا تظهر فكرة أراها مركزية في فهم التزييف المعاصر: قد لا يكون التزييف في مضمون الرسالة وحده، وإنما في الانطباع الذي يتكون لدى الإنسان عن حجم حضورها في المجتمع. ثلاثة أمثلة عراقية لدينا في التجربة العراقية أمثلة واقعية تكشف هذا التحول. المثال الأول ظهر خلال انتخابات عام ٢٠٢١. فقد وثقت Freedom House أن صفحات على فيسبوك مرتبطة بأنصار نوري المالكي وحزب الدعوة نشرت إحصاءات انتخابية كاذبة زعمت أن نسبة المشاركة بلغت ٥٨٫٧٪، ونسبت هذه الأرقام إلى منظمة مستقلة. ثم استشهدت وسائل إعلام رئيسية بهذه الصفحة للإبلاغ عن فوز حزب الدعوة بـ٥٧ مقعدًا، وهو ادعاء غير صحيح. المنظمة التي نُسب إليها التقرير نفت أنها أصدرت التقرير أو أجرت استطلاعًا انتخابيًا. المهم هنا ليس فقط أن المعلومة كانت كاذبة، وإنما المسار الذي سلكته: منشور في فضاء رقمي، ثم انتقال إلى وسائل إعلام، ثم عودة المعلومة إلى الجمهور في صورة أكثر قابلية للتصديق. وهكذا يمكن للرواية أن تكتسب قوة من انتقالها بين السياقات، لا من قوة الدليل الذي تستند إليه. المثال الثاني أكثر حداثة، ويدخل بنا إلى مرحلة أخطر: التسجيل الصوتي الذي انتشر قبل انتخابات برلمان إقليم كردستان عام ٢٠٢٤. فقد نُشر تسجيل مدته نحو دقيقتين بدا كأنه محادثة هاتفية بين شخصيتين سياسيتين، وزُعم أنه يتضمن حديثا عن التلاعب بالانتخابات. ووفق مجلس الإشراف التابع لـ Meta، ظهرت مؤشرات موثوقة على أن التسجيل أنشئ أو عُدّل رقميًا، ووصل المنشور محل الدراسة إلى نحو ٢٠٠ ألف مشاهدة، بينما تجاوزت ثلاثة منشورات أخرى للتسجيل نفسه ١٫٥ مليون مشاهدة مجتمعة. هنا لم تعد المشكلة مجرد معلومة مكتوبة يمكن مناقشة مصدرها، وإنما أصبح بالإمكان صناعة صوت يبدو قريبًا من صوت شخص حقيقي، ثم إدخاله في لحظة سياسية حساسة. وهذا يطرح أمام المجتمع تحديًا جديدًا: ماذا يحدث عندما تصبح الأدلة السمعية والبصرية نفسها قابلة للتزييف؟ المثال الثالث يعود إلى عام ٢٠١٩، عندما أعلنت Facebook إزالة شبكة عراقية بسبب ما وصفته بالسلوك غير الأصيل المنسق. وشملت العملية ٧٦ حسابًا و١٢٠ صفحة ومجموعة واحدة وحدثين و٧ حسابات على Instagram، وكانت إحدى الصفحات المرتبطة بالشبكة يتابعها أقل من ١٫٦ مليون حساب. وأوضحت Facebook أن الحسابات المزيفة استُخدمت لتضخيم المحتوى وإدارة الصفحات وإخفاء هوية القائمين عليها وهذا المثال يكشف جانبًا مختلفًا: قد لا يكون التلاعب في مضمون الرسالة وحده، وإنما في هندسة انتشارها، بحيث يبدو الصوت أكبر من حجمه الحقيقي. المتلقي ليس آلة استقبال لكنني لا أعتقد أن الإنسان مجرد ضحية سلبية للخوارزمية. فالمتلقي لا يستقبل السردية بصورة متطابقة مع الآخرين، وإنما يعيد تفسيرها وفق معرفته السابقة وتجربته ومبادئه وثقته بالمصدر وموقعه الاجتماعي والسياسي. ولذلك فإن العملية أكثر تعقيدًا من المعادلة البسيطة: رسالة كاذبة ← جمهور مخدوع. الأدق أن نقول: إنتاج الرسالة ← تنظيم انتشارها أو تضخيمه ← وصولها إلى جمهور مختلف ← إعادة تفسيرها ← إعادة إنتاجها من الجمهور نفسه ← تكوين انطباع جديد عن الواقع. وهذا يعني أن التزييف قد لا ينجح لأن الجميع صدق الرواية، وإنما لأن الرواية أصبحت جزءًا من البيئة التي يفكر الناس داخلها. ولهذا يجب ألا نخلط بين الرأي المختلف والتزييف، ولا بين المؤثر والشخص التابع، ولا بين الانتشار الطبيعي والحملة المنسقة. فالمشكلة تبدأ عندما يصبح تنظيم الظهور والتكرار والتضخيم قادرًا على صناعة انطباع مضلل عن حجم التأييد أو أهمية قضية ما.

من يملك الأجندة العامة؟ لا يعني هذا أن الدولة أو الأحزاب أو الإعلام التقليدي فقدت نفوذها. لكنها لم تعد وحدها في صناعة الأجندة. الدولة تمتلك أدواتها، والأحزاب تمتلك شبكاتها، ووسائل الإعلام التقليدية ما زالت قادرة على منح القضايا مساحة وشرعية، والمؤثرون يمتلكون جماهير محددة، بينما تمتلك المنصات سلطة مختلفة: سلطة ترتيب الظهور وتوزيع الانتباه. والخوارزمية ليست عقلًا سياسيًا يتخذ قرارًا بتضليل الناس، لكنها تعمل وفق معايير مرتبطة بالتفاعل وسلوك المستخدم وطبيعة المنصة. ولذلك يمكن أن يحصل المحتوى الأكثر إثارة على حضور أكبر من المحتوى الأكثر أهمية أو دقة. وهنا تظهر سلطة جديدة: من لا يقرر بالضرورة ماذا نقول، لكنه يستطيع أن يؤثر في مقدار ما نراه. بين مكافحة التزييف وحماية حرية التعبير مواجهة الابتزاز وانتحال الشخصية والتلاعب المنسق والتحريض على العنف والكراهية ضرورة لحماية المجتمع. لكن مكافحة التزييف لا ينبغي أن تتحول إلى سلطة تحدد الحقيقة سياسيًا أو تستخدم التشريعات لإسكات النقد والصحافة والاحتجاج السلمي. وهذه موازنة ضرورية في العراق؛ لأن حماية المجتمع من التضليل لا تنجح إذا أدت في المقابل إلى تضييق المجال الذي يستطيع فيه المواطن أن يسأل وينتقد ويختلف. المطلوب إذن ليس مجتمعًا يخاف من الكلام، وإنما مجتمعًا يستطيع تمييز الكلام. السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة خلال السنوات المقبلة ستزداد المسألة تعقيدًا مع اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج النصوص والصور والأصوات ومقاطع الفيديو. ولن تكون المشكلة فقط في إنتاج محتوى مزيف، وإنما في القدرة على إنتاج عدد كبير من الروايات بسرعة تفوق قدرة المجتمع على التحقق منها. وقد يصبح السؤال:

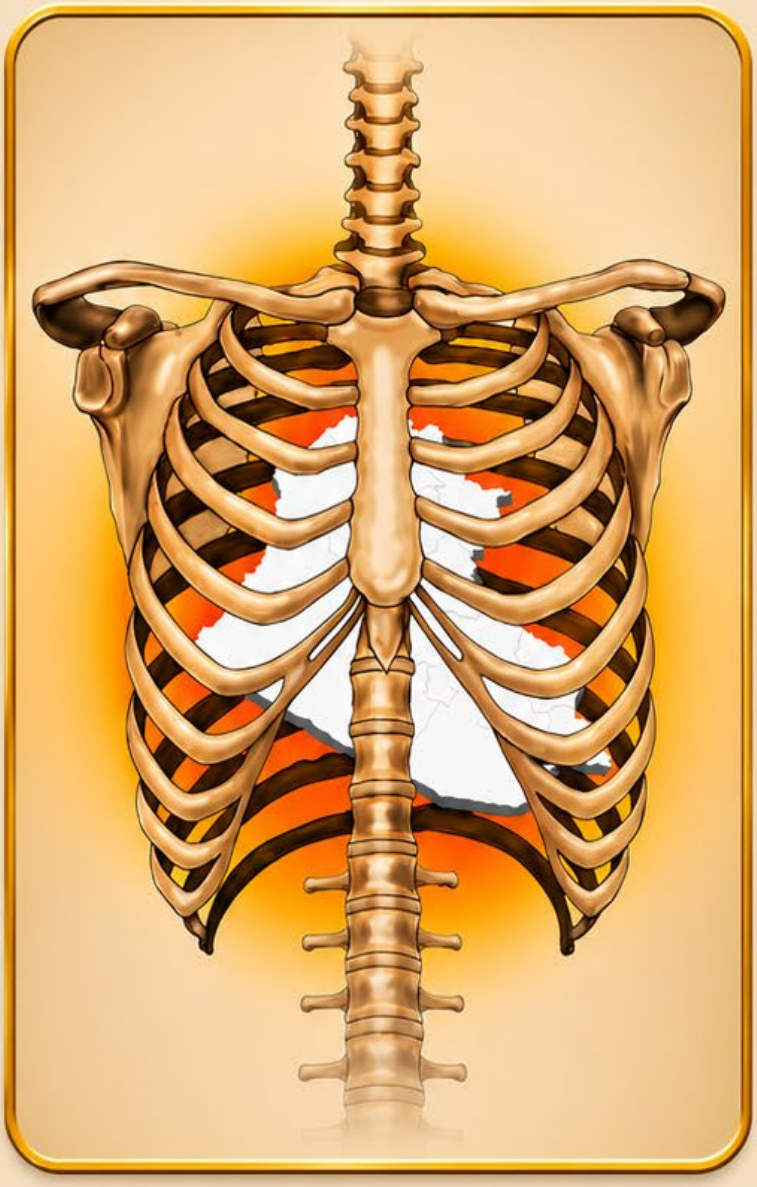
هل هذه المعلومة صحيحة؟ أقل كفاية من أسئلة أخرى: من أنتجها؟ ومن جعلها تصل إليّ؟ ولماذا ظهرت بهذا التوقيت؟ وهل حجم انتشارها يعكس فعلًا حجمها في المجتمع؟ وهذه ليست أسئلة تقنية فقط، وإنما أسئلة تتعلق بمناعة المجتمع وقدرته على حماية وعيه.

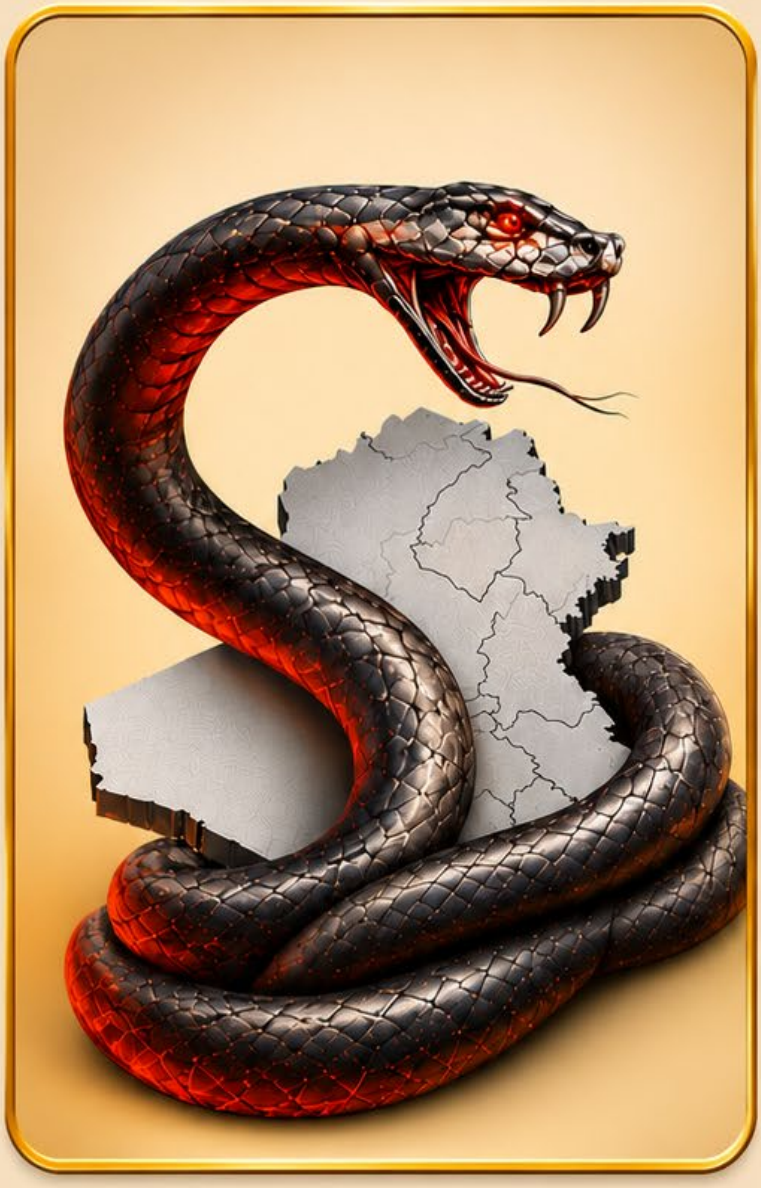
ماذا نحتاج؟ أرى ثلاثة إجراءات عملية:

أولًا: إنشاء مرصد مستقل للرأي العام الرقمي العراقي، تكون مهمته دراسة أنماط الانتشار والتنسيق والتضخيم، لا مراقبة المواطنين بسبب آرائهم.

ثانيًا: تعزيز شفافية الحملات الرقمية، ولا سيما في الانتخابات والقضايا السياسية، بحيث يصبح من الممكن معرفة الإعلانات السياسية ومصادر تمويلها وطبيعة الحملات المنسقة، مع الحفاظ على الخصوصية وحرية التعبير.

ثالثًا: الاستثمار في المناعة المعرفية للمجتمع. فالمواطن الذي يسأل عن المصدر والدليل والسياق والمصلحة والتكرار، ولا يخلط بين كثرة الظهور وكثرة المؤيدين، هو خط الدفاع الأول عن الرأي العام. خاتمة إن صناعة الرأي العام في العراق لم تعد ملكًا لطرف واحد. إنها نتيجة تفاعل بين الدولة والأحزاب والإعلام والمؤثرين والمنصات والجمهور نفسه. لكن الخطر الجديد لا يكمن فقط في أن يقال للإنسان شيء غير صحيح، وإنما في أن تُبنى أمامه بيئة تجعله يعتقد أن ما يراه هو ما يراه الجميع. ومن هنا فإن حماية الرأي العام لا تبدأ بمنع الناس من الكلام، وإنما ببناء إنسان يستطيع أن يسأل عن مصدر الكلام، وسياقه، وطريقة انتشاره، والمصلحة التي تقف خلفه. فليس كل ما ينتشر رأيًا عامًا، وليس كل ما يتكرر حقيقة، وليس كل ما يظهر أمامنا بكثافة هو بالضرورة ما يفكر فيه المجتمع. إن المعركة القادمة على الرأي العام العراقي لن تكون فقط على امتلاك المعلومة، وإنما على تشكيل البيئة التي تستقبل فيها المعلومة. ومن يملك القدرة على فهم هذه البيئة، يمتلك فرصة أكبر لحماية وعيه من أن يتحول ما يراه أمامه إلى واقع لمجرد أنه تكرر بما يكفي.







علي عاتب

صحفى ورسام كاريكاتير وفنان تشكيلي وكاتب، رئيس تحرير جريدة فنكاري، رئيس مؤسسة تعنى بالثقافة والفنون